الأحزاب
ومشكلة الديمقراطية
في مصر

الدكتور عصمت سيف الدولة

الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر



دار المسيرة
بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إن معي ربي سيهدين ﴾

ان الناس العاديين هم الذين
يؤلفون الجنس البشري وليس
هناك من هو جدير بالاهتمام غير الشعب

جان جاك روسو

أولا :

الأحزاب والدستور

البيـــان القرار :

١ ــ في يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ القى رئيس الجمهورية بيانا فــي مجلس الشعب بمناسبة افتتاح دور انعقاده الاول جاء فيه : « ... قد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكم وبيوم افتتاح مجلسكم الموقر هو ان تتحول التنظيمات الثلاثة ، ابتداء من اليوم ، الى احزاب ... ان هذا القرار ينطوي على تحول اعمق مما يبدو منه وعلى مسئوليات اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى ... فالدستور الدائم في تقديري يتسع لهذا التطــور الجــذري فــي البنـاء السياسي العــام لبلدنــا ، وهــذا امــر قــد يعني لكــم بحثــه وتأملــه ... ولكن هناك نصوص اخرى لا بــد مــن ان تراجــع على ضوء هذا القــرار وخصوصا النظــام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي . وفي تصوري انه اصبح مــن المحتــم ان يكون هذا النظام الاســاسي منظما للاحزاب بعد أن تفـز الشعب بالتجربة الديموقراطية وبكم هذه القفزة الرائعة خلال المعركة الاخيرة بين الاحزاب الثلاثة . ولا اريد ان اسبقكم الى التفاصيل ولكن هناك نتائج لا بد ان تترتب منطقيا على هذا القرار . أن يــد الاتحــاد الاشتراكي بالضرورة سترتفع نهائيا عن الاحزاب وسوف يصبح كــل حزب حرا تماما في ادارة نشاطه في حدود القوانين والدستور ... »

٢ ــ ان هذا « البيان ــ القرار » قد حرك افعالا واستدعى ردود افعال تتفق في اتساعها وعمقها مع خطورته . مرجع هــذه الخطــورة الى انه يتصل اتصالا وثيقا بقضية الديموقراطية شكــلا ومضمونا . فمن حيث الشكل هو قرار اتخذه رئيس الجمهورية واعلنــه واعطــاه صيغة توحي بأنه واجب التنفيذ فورا « من اليوم » وانه « لا بد » مــن مراجعة بعض نصوص القوانين القائمة لتتلاءم معه . وانه « اصبح من المحتم » تغيــير النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي . هــذا الشكل يمس في الصميم قضية الديموقراطية ، اذ أن الديموقراطية تعني ــ اول مــا تعني ــ اسلوب اتخاذ الشعب القــرارات التي سيطالب باحترامها وبتنفيذها . وبالرغم من تعدد وسائل ممارسة الشعب لحقه الديموقراطي في اتخــاذ القرارات (مباشرة او عــن طريق النواب او الاستفتاء .. الخ) فان جوهر الديموقراطية يبقى في اسناد او امكان اسناد القرار الى ارادة الشعب . وهي ارادة غير جائز ادعاؤهــا او افتراضهــا او تصورهــا ولــو مــن اكثــر وســائــل التعبير صخبــا وضجيجــا ولكنهــا تعــرف بأساليــب دستوريــة وقانونيــة محددة حيث يدلــي كــل مواطــن معروف الاسم ثابت الشخصيــة برأيــه تعبيرا عن ارادته في امر يراد معرفة الارادة الشعبية فيه . ومن هنــا

فان « البيان ــ القرار » الذي اعلنه رئيس الجمهورية يثير ــ فيما لو اخــذ على انه امر واجب الطاعة ــ سؤالا عن علاقته بارادة الشعب .

أما من حيث المضمون فان « البيان ــ القرار » قد انطوى علــى مضمونين احدهما ايجابي والاخر سلبي .

اما المضمون الايجابي فانه يتمثل في انشاء ثلاثة احزاب . صحيح ان ذلك قد اتخذ صيغة تحويل تنظيمات ثلاثة تابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الى احزاب مما قد يوحي بأنه لم ينشىء احزابا بل غير اسماء التنظيمات الثلاثة ، ولكن هذا الايحاء لا يتفــق مع ما قرره البيان من أن « يد الاتحاد الاشتراكي بالضرورة سوف ترتفع نهائيا عــن الاحزاب وسوف يصبح كــل حزب حرا تماما في ادارة نشاطه في حدود القوانين والدستور » . ان هذا المولد المستقل عن الاتحاد الاشتراكي العربــي يقطع الصلة التنظيمية بينــه وبين الاحزاب مــن حيث هي منظمــات جماهيرية مستقلة حتى لو بقى الافراد كما هم وحتى لو بقيت البرامج المعلنة كما هي . أن القرار انصب اساسا على انشاء المــؤسسات التي اسماها احزابا او بمعنى اخر أن « الشخصية الاعتبارية » التي تميــز الحزب عن التنظيم السابق قد جاءت بالقرار ولم تكن موجودة من قبل . ولما كان الحزب هو مؤسسة جماهيرية يقيمه اعضاؤه الديــن يختارون بعضهم البعض على اساس من وحد ةالفكر او وحــدة المــوقف فــان المضمون الايجابي للقرار وهو انشاء الاحزاب الثلاثة مــن تنظيمات ثلاثة سبق انشاؤها واختيار مقرريها يثير ــ فيما لو اخذ على انه امر واجب الطاعة ــ سؤالا عن مدى علاقة الجماهير عامة ، واعضاء كل تنظيــم خاصة ، بالاحزاب التي انشئت لهم ولم ينشئوها هم ، واقتصار الاحزاب على ثلاثة وبالتالي حصر اختبار الشعب في ثلاثة بدائل معينة له مــن قبل ، مدى علاقة هذا كله بالديموقراطية .

أما المضمون السلبي فانه يتمثل فيما اصاب الاتحــاد الاشتراكي العربي من هذا القرار الذي تضمن امرا بأن ترفع يده عن تنظيمات تابعة له ، وعن اعضاء سبق أن اختاروا عضويته ، وهي اختيارية ، وسبــق أن تعهد كل منهم كتابة في طلب العضوية بالمحافظة علــى الاتحــاد الاشتراكي العربي والالتزام بوثائقه الفكرية وقانونه الاساسي .. فاذا لاحظنا ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لقوى الشعب العاملة ، وهو صيغة تحالفها واداتها في نشاطها طبقا للمادة الخامسة من الدستور ، وانه صيغة للممارسة الديموقراطية قبلها الشعب في عديد من الاستفتاءات اخرها الاستفتاء على ورقة اكتوبر ذاتها ، وأن مجموعة كثيفة من القواعد الامرة والناهية تضمنها الدستور وقانــون العقوبــات وقوانين خاصة اخرى تحمي الاتحاد الاشتراكي من التقويض او التقليص او المساس فان القرار الذي تضمنه بيان رئيس الجمهورية يثير ــ فيما لو اخذ على أنه امر واجب الطاعة ــ سؤالا عن مدى دستوريته .

وهكذا نرى أن السؤال الاول الذي اثاره « القرار ـــ البيان » هو ما اذا كان واجب النفاذ ام لا . وعلى اساس الاجابة على هذا السؤال تتوقف الاجابات علـــى مدى علاقتـــه بالديموقراطية وبارادة الشعب وبالدستـــور والقوانين المكملة لـــه .

القوة الملزمة للقرار :

٣ ــ تكون قرارات رئيس الجمهورية ملزمة وواجبة النفاذ اذا كان اصدارها يدخل ــ من حيث الاسناد ــ في نطاق سلطاته المقررة في الدستور وأن يكون مضمونه متفقا مع احكام الدستور . وسنتناول هذين الوجهين على التوالي .

٤ ــ خول دستور ١٩٧١ رئيس الجمهورية سلطات واسعة فهو رئيس الدولة وهو رئيس للسلطة التنفيذية وله في بعض الحالات حق اصدار قرارات لها قوة القانون وهو رئيس السلطة القضائية وهو رئيس المجالس القومية المتخصصة وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو رئيس هيئة الشرطة وهو الذي يعلن حالة الطوارىء فتصبح له السلطات المقررة في قانون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . سنعود الى هذه السلطات بالتفصيل فيما بعد. يكفي ان نؤكد هنا على أنه بالرغم من اتساع هذه السلطات وشمولها لا يدخل فيها على اي وجه انشاء الاحزاب او المساس بالاتحاد الاشتراكي العربي . وبالتالي لا يدخل فيها قرار تحويل التنظيمات الثلاثة التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الى احزاب ثلاثة « حرة تماما » ومستقلة عنه . كما أن هذا لا يدخل ايضا في سلطاته كرئيس للاتحاد الاشتراكي العربي اذ ليس لرئيس الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تصفيته ولو بالتدريج ، ولا اعفاء اعضائه من التزاماتهم قبله . ولكن « القرار ــ البيان » يدخل ــ على سبيل القطع ــ في اي وقت شاء . فالمادة ١٣٢ من الدستور تنص على أن : « يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة وله الحق في القاء بيانات اخرى أمام المجلس . ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية » .

اذن ، فمن حيث الاسناد لا يعتبر بيان رئيس الجمهورية قرارا واجب النفاذ . ولا بد ــ من أجل سيادة القانون والديموقراطية ــ التجاوز عن الصيغة القطعية التي جاءت في البيان واعتبار ما سمي فيه قرارا مجرد رغبة او اقتراح من رئيس الجمهورية قابلة للمناقشة من حيث المبدأ ومن حيث الاحزاب التي تريد انشاءها عددا ومبادىء ومن حيث علاقتها بالاتحاد الاشتراكي العربي . ويكون التسابق الى تنفيذ ما أعلنه رئيس الجمهورية ، او تنفيذه فعلا ، تبرعا لرئيس الجمهورية بسلطات غير مقررة له دستوريا وهو مناقض لمبدأ الديموقراطية ولسيادة القانون معا .

هذا من حيث سلطة اصدار القرار ، أما من حيث تناقضه مع احكام الدستور ، فيما لو اخذ على أنه أمر واجب الطاعة — فسنوضحه فيما يلي :

مخاطر عدم الدستورية :

---

٥ — اشار رئيس الجمهورية في بيانه الى أن الدستور الدائم في تقديره يتسع لتحويل التنظيمات الثلاثة التابعة للاتحاد الاشتراكي العربي الى احزاب ثلاثة حرة تماما . ثم قال سيادته مخاطبا اعضاء مجلس الشعب : « وهذا أمر قد يعن لكم بحثه وتأمله وهي دعوة للمناقشة . وقد يعن لمجلس الشعب ان يناقش البيان اعمالا لحقه المقرر في المادة ١٣٢ من الدستور . وقد يعن له أن يحول اقتراح رئيس الجمهورية الى قانون ليضفي عليه قوة النفاذ الشرعي . او قد يكتفي بالموافقة عليه . او قد يقبل الدعوة الموجهة اليه للانضمام الى لجنة مركزية موسعة في الاتحاد الاشتراكي العربي تنفذ رغبة رئيس الجمهورية او تصوغ قواعد تنفيذها . في مواجهة كل هذه الاحتمالات سنثبت فيما يلي ان القرار من حيث المضمون لا يتفق مع احكام الدستور القائم ، وكما ان ليس لرئيس الجمهورية ان يتجاهل او يتجاوز او يخالف الدستور ، فليس لمجلس الشعب او لاية مؤسسة اخرى في الدولة أن تتجاهله او تتجاوزه او تخالفه . هذا مع الاعتراف الكامل بحق كل من رئيس الجمهورية او ثلث اعضاء مجلس الشعب طلب تعديل الدستور طبقا للاجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٨٩ واخرها استفتاء الشعب . ولكن ما دام الدستور قائما فلا يملك احد حق تجاهله او تجاوزه او مخالفته . لان الدستور هو القانون الاساسي . وطبقا للمادة ٦٥ منه : « تخضع الدولة للقانون » . لا أحد — اذن — خارج الدولة ولا فوق الدستور .

نظام الدولـــة :

٦ — ترسي الدساتير عادة أسس نظام الحكم في الدولة ثم تتولى قوانين العقوبات حماية تلـك الاسس بفرض عقوبات مشددة على من يمس او يناهض او يغير نظام الدولة او يحرض او يحبذ مناهضتـه وتغيـيره . ذلك لان ما يعتبر من اسس نظام الدولة اخطر من ان تكفي لحمايته المسألة السياسية او الادارية . وقد ارسى دستور ١٩٧١ أسس نظام دولة مصر العربية في الباب الاول منه . وتولى قانـون العقوبات وقوانين جنائية خاصة اخرى حماية تلك الاسس بفـرض عقوبات جسيمة — قد تصل الى حد الاعدام وقت الحرب — لمن يحـاول تغيـير نظام الدولة . فما هو نظام الدولة طبقا للدستور الدائم ؟.

تنص المادة الاولى من الدستور على أن :

« جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطي واشتراكي يقوم علـى تحالف قـوى الشعب العاملة » .

الى هنا فقط يجب على كل الذين يناهضون تحالف قوى الشعب العاملة او يحبذون مناهضته ، او يريدون ان يستبدلوا به جبهة احزاب مثلا أن ينتبهوا بشدة الى المخاطر التي تنطوي عليها مواقفهم . أن كل المناقشات التي اثيرت حول قرار تحويل التنظيمات الى احزاب قـد تجاهلت هذه المادة الاساسية من الدستور واتجهت مباشرة الـى المـادة الخامسة التي تتحدث عن الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد ذهبت بعض الاراء فعلا الى أن انشاء الاحزاب لا يمس صيغة تحالف قـوى الشعب العاملة . وهذا ممكن أن يكون صحيحا لو انشأت كل قوة من قوى التحالف وهي — بنص الدستور — الفلاحون والعمـال والجنـود والمثقفـون والراسمالية الوطنية تنظيمها او حتى حزبها داخل الاتحـاد الاشتراكي العربي وتبعيتها له . أما التنظيمات التي كانت منابر ثم يراد لهـا أن تكون احزابا يجمع كل منها موقف سياسي وليس موقعا انتاجيا فلا علاقة لها بتحالف قوى الشعب العاملة . وقد يكون مفيدا لكل من يعنيهم الامر ان نذكرهم بكيف تم تحديد تلك القوى ولماذا اختص العمال والفلاحـون بخمسين في المائة على الاقـل .

٧ — باختصار شديد لقد تم هذا التحديد في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي انعقدت ابتداء من ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ (قبل أن يتقرر العزل السياسي ، وقبل أن يصدر الميثاق ، وقبل أن ينص في دستور ١٩٦٤ على الاتحاد الاشتراكي العربي) وكان من بين مـا بحثته ضوابط اختيار أعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . فاتجهت — لاول مرة في تاريخ مصر — الى الاخذ بمقياسين ، بالاضافة الـى

الانتخاب المباشر السري . مقياس الاسهام في الدخل القومي ومقياس الاهمية النسبية اقتصاديا . وتولى الاخصائيون في الاقتصاد — ولم يكن من بينهم عمال او فلاحون — الاحتكام الى الارقام فحصل الفلاحون على ٢٧ ٪ والعمال على ٢١ ٪ والراسمالية الوطنية على ١١ ٪ واعضاء النقابات المهنية على ١٤ ٪ والموظفون على ١١ ٪ واعضاء هيئة التدريس على ٦ ٪ واعطى الطلبة ٥ ٪ والنساء ٥ ٪ على اساس ان الـ ٥ ٪ هي الحد الادنى لضمان الفاعلية . لم يكن الاختيار اذن اعتباطا او تبرعا ، ولم يكن متوقفا على الاختيار الذاتي لاي واحد ولكن على اسس اقتصادية اجتماعية واقعية . أن هذه النسب قد تتغير ، ولا بد انها تغيرت منذ ١٩٦١ لمصلحة العمال والفلاحين ، ومع ذلك فان الذي نستطيع ان نؤكد عليه هنا هو أن تحالف قوى الشعب العاملة تحالف قوى منتجة او تحالف مصالح بين قوى اجتماعية وليس تحالف مواقف بين قوى حزبية . وهذا هو التحالف الذي نص الدستور على أنه قاعدة نظام الدولة . قد يكون للتحالف مضمون اخر ، كأن يقال أن الجبهة تحالف بين احزاب ، ولكنه على اي حال ليس التحالف الذي قام عليه نظام الدولة في دستور ١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ كليهما . واستبدال تحالف بتحالف مع اختلافهما في الاساس لا يعني الا فض تحالف من أجل اقامة تحالف جديد . وبالتالي فان استبدال تحالف الاحزاب بتحالف قوى الشعب العاملة — حتى مع اشتراط بقاء نسبة الخمسين في المائة في كل حزب — مناقض لحكم المادة الاولى من الدستور . هذا بدون حاجة الى التعبير عن جهلنا بكيفية الزام الاحزاب بنسبة ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين اذا رفض العمال والفلاحون مثلا الانتماء الى احد الاحزاب وماذا سيكون الجزاء على هذا : هل يصبح الحزب غير شرعي مثلا ؟..

٨ — وقد يمكن التغاضي عما يتعرض له تحالف قوى الشعب العاملة كأساس لنظام الدولة لو أن الدستور قد سكت عن الصيغة التنظيمية لهذا التحالف . ولو كان قد سكت لامكن مناقشة ما قاله رئيس الجمهورية من انه « اصبح من المحتم ان يكون هذا النظام الاساسي (للاتحاد الاشتراكي العربي) منظما للاحزاب » . ولكن الواقع الدستوري لا يسمح بهذا التغاضي . لان الدستور في مادته الخامسة قد نص على كيفية تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة . تقول المادة الخامسة فقرة اولى من الدستور : « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية وهو اداة هذا التحالف في تعميق قيم الديموقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع العمل الوطني الى اهدافه المرسومة » .

ان للمادة الخامسة من الدستور فقرة اخرى سنعود اليها ، وانما اوردنا الفقرة الاولى فقط لانها مكملة للمادة الاولى من الدستور . فاذا جمعنا بينهما يتبين بوضوح قاطع ان نظام الدولة — طبقا للدستور القائم — قائم على اساس : « تحالف قوى الشعب العاملة ممثلا — اي التحالف — في الاتحاد الاشتراكي العربي » . وأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو « التنظيم السياسي » لتحالف قوى الشعب العاملة واداتها ، وليس « تنظيما سياسيا » لقوى الشعب العاملة واحد ادواتها . أن الصيغة قاطعة في أن الاتحاد الاشتراكي هو لتنظيم السياسي الوحيد والاداة الوحيدة لتحالف قوى الشعب العاملة بدون مانع من تعدد تنظيماته . اي تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وليست تنظيمات قوى الشعب العاملة ولا تنظيمات « حرة تماما » ترفع عنها يد الاتحاد الاشتراكي العربي . لهذا كان الدستور وما يزال يتسع للمنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي وللتنظيمات التابعة له باعتبار أن كل هذه ترتيبات داخل الاتحاد الاشتراكي العربي لكيفية نشاط اعضائه مع الحفاظ على وحدته ، ولكنه على سبيل القطع لا يتسع ولا يسمح بأن يكون لتحالف قوى الشعب العاملة تنظيم غيره ولا يتسع ولا يسمح باستقلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي عنه او أن ترفع يده عنها او أن يكون لقوى الشعب العاملة تنظيمات اخرى خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او موازية له واخيرالا يتسع الدستور ولا يسمح ان يكون الاتحاد الاشتراكي العربي تابعا لتنظيمات او احزاب مستقلة عنه يقدم لها الخدمات ولا يلزمها موقفا معينا .

٩ — قد يقال أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من الدستور تنص على : « ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني . ويبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموقراطي على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل » . ثم يقال ان هذه فقرة من مادة في الدستور ذاته تبيح أن يكون للاتحاد الاشتراكي العربي تنظيمات متعددة وتحيل الى النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي في شأن تلك التنظيمات . فيكفي — اذن — بدون حاجة الى تعديل الدستور تعديل النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي على وجه تصبح به تنظيماته المتعددة احزابا عدة . ونحسب اننا قد رددنا على هذا من قبل . وهذه هي الفقرة الثانية من المادة الخامسة تشترط صراحة وليس ضمنا قيام رابطة تبعية بين الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته المختلفة تجعل تلك التنظيمات مجرد ادوات له . يقول النص : « يؤكد الاتحاد

الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشره تنظيماته » . وهو قاطع الدلالة في أن «الفاعل» هو الاتحاد الاشتراكي العربي و « موضوع فعله » هو تأكيد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة ، ووسيلته هي العمل السياسي الذي تباشره التنظيمات التابعة له (تنظيماته) . استقلال التنظيمات ــ مهما كانت اسماؤها ــ عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي غير ممكن دستوريا فان استقلت فهو انشاء جديد وقطع لصلتها بالاتحاد الاشتراكي العربي ومساس شديد ــ يصل الى حد التصفية ــ بالاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم لقوى الشعب العاملة ، فهو الغاء ولو بالتدريج للتحالف الذي هو قاعدة نظام الدولة .

١٠ ــ وقد يقال كيف يكون هذا الحظر وعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي اختيارية ، والمادة ٤٠ من الدستور تقول : « المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة » . أليس حرمان غير الاعضاء في الاتحاد الاشتراكي من أن يقيموا لانفسهم حزبا او تنظيما سياسيا تتضمن تمييزا بين المواطنين ؟.. نقول : لا . فالمواطنون سواء لدى « القانون » . وهم متساوون في « الحقوق » التي يبينها ويحددها الدستور والقانون ... ونحن نتحدث الان في حدود دستور قائم وقوانين قائمة .. والتمييز الدستوري ليس تمييزا بين المواطنين يخل بالمساواة . هل يخل بالمساواة بين المواطنين ــ مثلا ــ أن يشترط الدستور (المادة ٧٥) فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية ان يكون مصريا من ابويين مصريين ...؟.. ان كثيرا من المواطنين ليسوا من ابويين مصريين ..

١١ ــ واخيرا قد يقال ، أن الاتحاد الاشتراكي العربي سيبقى تتبعه منظمات الشباب والنساء ويمتلك الصحف ثم انه سيبقى « راعيا » الا تخرج الاحزاب « الحرة تماما » عن شروط انشائها : الوحدة الوطنية. السلام الاجتماعي . حتمية الحل الاشتراكي . ويفتح هذا القول بابا واسعا يؤدي الى متاهات دستورية وقانونية وفعلية لها أول وليس لها اخر . اولها ما هي الوحدة الوطنية ، وما هو السلام الاجتماعي وما هي حتمية الحل الاشتراكي ؟. لنضرب بالوحدة الوطنية مثلا .

جاء النص على الوحدة الوطنية في المادتين ٧٣ و ٧٤ من الدستور . المادة ٧٣ عهدت الى رئيس الجمهورية بالسهر على حماية « الوحدة الوطنية » . والمادة ٧٤ أعطت رئيس الجمهورية سلطات مطلقة في اتخاذ ما يراه من اجراءات اذا قام خطر يهدد « الوحدة الوطنية » . ولكن الدستور لم يبين ماهية الوحدة الوطنية او شروط تحققها او المساس بها وترك كل هذا لتقدير رئيس الجمهورية . ثم صدر قانون حماية الوحدة الوطنية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ ، الذي يقال أنه مكمل للدستور ،

فذكر في المادة الاولى منه ان : « حماية الوحدة الوطنية واجب على كل مواطن وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها ، ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق هذا القانون الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص (أ) تحالف قوى الشعب العاملة . (ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات . (ج) حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الاخرين او المقومات الاساسية للمجتمع . (د) سيادة القانون . وتقوم الوحدة الوطنية على اساس اعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال الوطني والتحرري وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة او طائفة او فئة اجتماعية » .

ان هذه المادة الانشائية لا تكاد تفعل شيئا الا اعادة بعض نصوص الدستور ثم تضيف اضافات غير قابلة للتحديد « النضال الوطني » ، « افضلية المصالح القومية الشاملة » .. ومع ذلك لننظر ماذا تقول المادة الرابعة : « يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر ، بأن لجأ الى العنف او التهديد او اية وسيلة اخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية او الدستورية في أتخاذ قرار بشأنها » .. فاذا لاحظنا أن السياسة المعلنة للدولة — المعلنة وليس الخفية — هي ما يجيء في بيان الحكومة امام مجلس الشعب ، فانه — من الممكن اعتبار اية مظاهرة طلابية مثلا ، أو منشور يوزع مهما كان حجم توزيعه خطرا يهدد الوحدة الوطنية . وهذا التفسير — مع ذلك — لا يقيد رئيس الجمهورية الذي من حقه أن يسهر على الوحدة الوطنية وأن يقرر الاولويات والافضليات ...

كل هذا يمكن ان يؤدي الى أن الاحزاب المنشأة ستكون تحت رقابة رئيس الجمهورية بحكم الدستور او تحت رقابة القضاء بحكم القانون فما هو دور الاتحاد الاشتراكي العربي ؟.. الابلاغ مثلا ؟.. اذا كان الامر على هذا الوجه من الغموض في شأن الوحدة الوطنية التي نص عليها الدستور ونظم حمايتها قانون قائم ، فما بالنا بالسلام الاجتماعي وما هي مظاهره وحدوده ومن هو حارسه ، وما بالنا بحتمية الحل الاشتراكي ومن الذي فسر — حتى الان — ما هو المقصود بحتمية الحل الاشتراكي اذا كان المقصود بها شيئا غير التزام احكام الدستور الذي ينص في مادته الاولى على ان نظام الدولة « اشتراكي » وفصل ما يعنيه بذلك في الفصل الثاني (المواد من ٢٣ الى ٣٩) .

الواقع أن هذه الحدود — القيود تتلخص في النهاية في أن على الاحزاب المنشأة احترام الدستور والقوانين السائدة ، وليس في هذا جديد يستوجب ان تحل رقابة الاتحاد الاشتراكي العربي محل رقابة

القضاء . فوراء هذه الحدود المسندة رعايتها للاتحاد الاشتراكي العربي مجرد رغبة في ابقاء أسم الاتحاد الاشتراكي العربي لا اكثر من هذا . ولا يقيم كل هذا رابطة من اي نوع بين الاتحاد الاشتراكي العربي (الاسم) وبين الاحزاب اذ تنشأ حرة تماما وترفع يده عنها نهائيا .

١٢ ـ لماذا صدر اذن قانون الوحدة الوطنية (٣٤ لسنة ١٩٧٢) ونص في المادة الثانية على أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة . وهو يكفل اوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته والتنظيمات الجماهيرية المرتبطة به . ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او منظمات جماهيرية اخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون » ؟.

أن هذا جزء من سؤال أعم لا نعرف الاجابة الكاملة عليه هو : لماذا صدر قانون الوحدة الوطنية اصلا ؟.. ومع ذلك فاننا نعرف أن تقرير لجنة الشئون التشريعية الذي قدمت به القانون الى مجلس الشعب في دورته غير العادية قد جاء فيه :

« اعادت المادة الثانية النص على عدم جواز انشاء تنظيمات سياسية خارج نطاق الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو الحظر القائم منذ صدور قانون حل الاحزاب السياسية بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، كما أنه لا يجوز انشاء منظمات جماهيرية خارج المنظمات الشرعية التي تشكل طبقا للقانون وأن فلسفة نظامنا الاجتماعي والسياسي كله كما يحددها الميثاق قائمة على فكرة التحالف وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الذي يجمع التحالف وهو التعبير الصحيح عن الوحدة الوطنية » .

ونعرف ان المذكرة الايضاحية لقانون الوحدة الوطنية قد اكدت : « لما كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد الذي يعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ا يعن وحدته الوطنية فانه من المحظور بداهة ان يسمح باقامة تنظيمات سياسية اخرى تفتت الوحدة القائمة على تحالف قوى الشعب العاملة ، وبالتالي فأنه لا يجوز اقامة منظمات جماهيرية خارج المنظمات الجماهيرية التي تقوم شرعا في ظل القانون مثل النقابات والجمعيات والتعاونيات والغرف التجارية والصناعية والاتحادات » .

ونعرف ان مقترح قانون الوحدة الوطنية السيد الدكتور جمال الدين العطيفي (اعلن رئيس الجمهورية يوم ٢٧ مارس ١٩٧٦ أن القانون اعد بالاتفاق معه) قد اجاب على هذا السؤال خلال مناقشة مشروع القانون في مجلس الشعب فقال : « الشيء الغريب الذي فاتنا جميعا منذ أن اصدرنا الميثاق أنه لا يوجد نص واحد في أي وثيقة سياسية يقول بأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد . فأي

وثيقـــة سياسية بما فيها الميثاق والدستور خالية من النص على ذلـــك ولكنه مستفاد ومستنتج واستقر عليه الامر ولكن لا يوجد نص صريح به ، ومثـــل هـــذا النص لم يرد الا في التقرير الذي عرض في المؤتمر القومي للاتحـــاد الاشتراكي العربي في شهر فبراير الماضي ، ولقد اخذ هـــذا النص من التقرير الذي وافق عليه المؤتمر القومي للاتحـــاد الاشتراكي العربي والذي جاء فيه بمناسبة اعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيـــم الوحيد » .

ونعرف أن احد اعضاء مجلس الشعب (السيد صفوت محي‌الدين) اعترض خلال المناقشة على تفاهة العقوبة المقررة في القانون الجديد لمن ينشىء تنظيما سياسيا وقال : « تقضي هذه المادة بالحبس لكل مـــن انشأ او نظم او ادار جمعية .. الخ . وفي رايي ان من يقوم بمثل هذا العمل انما يهدم بـــه قـــوى الشعب العامل وجدير بعقوبة اكبر مـــن الحبس ... » ، فرد عليه الدكتور جمال الدين العطيفي قائلا :

« لقد استغرق نظر هذه النقطة التي يشير اليها السيد الزميـــل ثلاثة أيام أمام اللجنة لتفكر في تحديد العقوبات والنص على عقوبـــة مناسبة لكـــل حالة . والجريمة التي يشير اليها السيد الزميل وهـــي انشاء تنظيم لمناهضة قوى الشعب العاملة وهدمها ينظمها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٠ الذي اضيفت اليه المادة ٩٨ مكررا ونصها كما يلي : « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز الف جنيه كل من انشأ او نظم او ادار جمعية او هيئة او منظمة او جماعة يكـــون الغرض منها الدعوة بأيـــة وسيلة الى مناهضة المبادىء الاساسيـــة التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة او الحض على كراهيتها او الازدراء بها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة » . فاذا ثبت ـــ ما يزال الكلام للدكتور العطيفي ـــ أن هناك من انشأ تنظيما يهـــدف الى معارضة قوى الشعب العاملة او الى قلب النظام الاساسي للمجتمع بالقوة وبالوسائل غير المشروعة طبق بشأنه حكم هاتين المادتين (٩٨ أ) و (٩٨ أ مكرر) اللتين سبق لي الاشارة اليهما . ولكن الامر هنا فـــي مشروع هذا القانون (قانون الوحدة الوطنية) يتعلق بمجرد انشـــاء تنظيـــم فقط . وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لمشروع هـــذا القانون الفرق بين نطاق المادتين ٩٨ أ و ٩٨ أ مكرر والمادة التي نحن بصددها . وكما سبق أن ذكرت فان المادة الثالثة من مشروع هذا القانون انمـــا تشير الى مجرد انشاء تنظيم بصرف النظر عن الهدف منـــه خارج نطاق الاتحـــاد الاشتراكي » .

نعرف كل هذا فنعرف منه أن نظام الدولة يقوم على أساس تحالف قـــوى الشعب العاملة (المادة الاولى من الدستور) وأن الاتحـــاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي لهذا التحالف واداته فـــي الممارسة (المادة الخامسة) وان كونه التنظيم الوحيد كان مستنتجـــا

من النص الدستوري ، وأن المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي قد اقر في اجتماعه في فبراير ١٩٧٢ ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد ، وان قانون الوحدة الوطنية لم يضف شيئا الا تاكيد هذا بنص صريح ، وانه ما يزال لدينا قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٣ يمنع انشاء الاحزاب . وان قانون العقوبات في المواد ٩٨ أ و ٩٨ أ مكرر يعاقب على انشاء الاحزاب السياسية اذا كانت مناهضة للاتحاد الاشتراكي العربي وأن المادة ٤ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ تعاقب على انشاء الاحزاب السياسية مهما تكن غاياتها اي حتى لو كانت مؤيدة للاتحاد الاشتراكي العربي ، وان الاتحاد الاشتراكي العربي هو ذاته الصيغة الدستورية والقانونية للوحدة الوطنية . ونعرف ان ورقة اكتوبر قد اكدت هذا كله ونصت باكبر قدر من الصراحة على لسان رئيس الجمهورية : « لقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . واننا في معركة البناء والتقدم لاحوج مما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فاني (أي رئيس الجمهورية) ارفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب » ، واستفتي الشعب في هذه الورقة يوم ١٥ مايو ١٩٧٤ فأقرها . ونعرف أنه في أوائل عام ١٩٧٦ ، العام الماضي ، تشكلت ثم انعقدت ما اسميت لجنة مستقبل العمل السياسي ، وجمعت واستمعت الى كافة الاراء التي دارت حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي التي وضعها رئيس الجمهورية نفسه ، وكونت لجانا اربع انتهت الى رفض الاحزاب والابقاء على الاتحاد الاشتراكي العربي والسماح بالمنابر فيه ، وعرض تقريرها على الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي ولجنته المركزية فأقرت وكان ذلك في ١٦ مارس ١٩٧٦ اي قبل ثمانية اشهر فقط من اقتراح رئيس الجمهورية في مجلس الشعب انشاء الاحزاب في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

ونعرف أن كل هذه النصوص الدستورية والقانونية والقرارات السياسية ما تزال قائمة وأن المساس بها او تغييرها ، او مناهضتها او الدعوة الى مناهضتها او تحبيذ مناهضتها ما يزال جريمة تعاقب عليها قوانين مصر العربية فنكاد نستعير كلمة قيلت في فرنسا أبان الثورة وطغيان اليعاقبة : « ايه ايتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك » . ونكاد نجزع من جراة المساس بتحالف قوى الشعب العاملة وبالاتحاد الاشتراكي العربي الى درجة حل وحداته الاساسية في احدى المحافظات بدون ان يفطن ، او يعبأ ، الذين حلوها الى أنه لو كان المرجع في مصر العربية الى سيادة القانون لسيقوا جميعا الى محاكم الجنايات، ولو كان المرجع في مصر العربية الى الديموقراطية لاستطاع العمال والفلاحون والجنود والمثقفون او بعضهم الدفاع الشرعي عن تنظيمهم

السياسي . ولكن يبدو أن مرجع الامر في مصر العربية لم يعد لا الى سيادة القانون ولا الى الديموقراطية، فليس اقل من ان نسأل اولئك الذين يستغلون اليوم بيانا القاه رئيس الجمهورية ويعطونه من عندهم قوة نفاذ ليست له ليبادروا الى تقويض نظام الدولة « بالعافية » تحت شعار الديموقراطية ما هو الضمان الذي تقدمونه للشعب لكي لا تقوضوا غدا « بالعافية » ايضا ما تبنونه اليوم . لقد وقعتم جميعا طلبات الالتحاق بعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي وتعهدتم جميعا ، كتابة ، باحترامه ووافقتم جميعا على ورقة اكتوبر وهللتم جميعا لورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي واشتركتم جميعا في لجنة مستقبل العمل السياسي ، ووافقتم جميعا على قرار يقول ان الشعب يرفض الاحزاب الطبيعية والاحزاب المصطنعة ، ومن قبل اسهمتم في صدور قانون الوحدة الوطنية الذي ذهب حرصه على تحريم الاحزاب حد العقاب على اي تنظيم مهما تكن اهدافه .. كل هذا تحت شعار الوحدة الوطنية تارة والسلام الاجتماعي تارة وحتمية الحل الاشتراكي تارة ثالثة . وباسم الديموقراطية في كل الحالات ، وهاانتم — ولم يمض سوى ثمانية اشهر — تحاولون تقويض كل هذا باسم الديموقراطية أيضا ، فما هي خطواتكم القادمة ؟.. وما هو الضمان ما دمتم لا تصدقون الشعب ما وعدتم ؟..

ان رئيس الجمهورية قد تفضل واشار في بيانه الى ان « القرار ينطوي على تحول اعمق مما يبدو منه وعلى مسئوليات اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى » ، فلماذا لا يتوقف بعض المواطنين قليلا ليسألوا حتى يتبينوا تلك التحولات التي هي اعمق مما يبدو من القرار قبل ان يوجهوا المسئوليات التي هي أكثر مما ترى العين من النظرة الاولى ؟.. الا أن في مصر العربية عيونا دربتها تجارب السنين القليلة الماضية فعلمتها كيف تكون نافذة تدرك ما وراء القرار فندعو الله أن يحفظ مصر وشعبها من كل سؤ .

الخروج من المازق :

١٣ ــ اذا اخذنا بيان رئيس الجمهورية في مجلس الشعب يــوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ على أنه قرار ملزم واجب النفاذ فورا او بادرنا الى تنفيذه وقعنا في المحظورات السابقة . اما اذا اخذناه على أنه بيــان او اقتراح او رغبــة او توجيه او ما شئنا ما عدا الالزام نكــون قــد التزمنا حدود الدستور واحترمنا القوانين ورعينا سيادة القانون وعبرنا بذلــك اصدق تعبير عن احترامنا ــ اولا ــ لرئيس الجمهورية بعــدم نسبة مخالفة الدستور اليه لا صراحة ولا ضمنا ولا صمتا ، وعــــن احترامنا لشعب مصر بعدم مخالفته ارادته السابقة او مصادرة ارادته المقبلة بما نريد الان .

ونحن نختار احترام رئيس جمهورية مصر العربية فلا ننسب اليه ما لا نرضاه له ولا نرضاه منه ، ونحترم ارادة الشعب اولا واخيرا فــلا نأخذ بيان رئيس الجمهورية الا على انه بيان ، ولكن هذا البيان ، اذ يصدر منه شخصيا ، يمثــل انذارا بــ أن مصر العربية تمــر بازمــة ديموقراطية حادة لا بد من معالجتها ، ولو اقتضى الامر تعديل الدستور. ان رئيس الجمهورية اذ يقترح الان انشاء احزاب مستقلة و «حرة تماما» ويقطع بــأن يــد الاتحاد الاشتراكي العربي سترفع عنها نهائيا ويحتم اعادة النظر في قوانين سارية لا يمكن الا أن يكون قد استشعر ، مــن موقع سلطته الشاملة ، ان الصيغة التي يترجمها الدستور والقوانيــن الحالية تحتاج الى تغيــير جذري ، وهــو تعبــير استعمله رئيــس الجمهورية ، لمواجهة امور قائمة او متوقعة يعرفها هو . أن جدية هذا الانذار او الجدية التي يجب أن يؤخذ بها ، تتضاعف اذا تذكرنا انــه لا يمكن أن يسند الى رئيس الجمهورية من واقع تاريخه وبياناته ومواقفه الصريحة ، الى وقت قريب جدا ، أنه من أنصار الاحزاب او الحزبية . لا يمكن ان ينسى الشعب دفاعه المستمر المتكرر الى وقت قريب جدا عن الاتحاد الاشتراكي العربي وتحالف قوى الشعب العاملة . فمــا الذي حدث او ما الذي سيحدث ؟. لا بد أنه امر جلل « اعمق مما يبــدو » من القرار ، ينطوي على مسئوليات «اكثر مما ترى العين من النظرة الاولى»، ذلك الذي يحمل رئيس الجمهورية على تغيير موقفه فيبادر من جانبه الى تحويل التنظيمات الى احزاب . ان التوقف عند السؤال لم يعد مجديــا فلندعه ينضم الى عشرات الاسئلة التي سيجيب عليها المؤرخون . المهم الان البحث عن حل لمشكلة الديموقراطية في مصر استجابة لاعلان وجودها الذي جاء من قمة السلطة يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ .

تعديـــل الدستور :

١٤ ـــ هل لا بد من تعديل الدستور ؟.. هذا يتوقف على ما نهتدى اليه لحـــل مشكلة الديموقراطية في مصر العربية . وحين نهتدي الـــى الحل الصحيح فنجد انه يقتضي تعديل الدستور فلا بد من تعديله . واذا وجدنا انه يقتضي الغاء قوانين قائمة فلا بد من الغائها . أما عن القوانين فيمكن تعديلها والغاؤها بسهولة . واما عن الدستور فان المادة ١٨٩ منه تقول : « لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والاسباب الداعية لهذا التعديل فاذا كان الطلب صادرا مـــن مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث اعضاء المجلس على الاقل. وفي جميع الاحوال يناقش مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه باغلبية اعضائه فاذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبـــل مضي سنة على هذا الرفض واذا وافق مجلس الشعب على مبـــدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة المواد المطلوب تعديلها. فاذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعـــب لاستفتاء في شأنه . فاذا وافق على التعديل اعتبر نافذا مـــن تاريخ اعلان نتيجـــة الاستفتاء » .

ان هذه المادة تكشف عن مدى العقبات الاجرائية التي تعتـــرض التعديل ، وتكاد تجعله مستحيلا اذا ما تضمن التعديل ما لا ترضى عنه السلطة التنفيذية القائمة التي ينتمي اليها اكثر من ثلثي الاعضاء . ذلـــك لاننا قد نهتدي الى أن مشكلة الديموقراطية في مصر العربية اشمل واعم واعمق من مشكلة التنظيمات والاحزاب ، وانها بالتالي ـــ قد تتطلـــب لحلها تغييرا اساسيا في نظام الحكم يحرم السلطة القائمة من مواقعها . على أي حال لكل مشكلة حل ، ويكفينا في هذه المرحلة من الحديث اكتشاف ماهية مشكلة الديموقراطية .

ثانيا

تاريخ مشكلة الديمقراطية

ازمة الديموقراطية قبل ١٩٥٢ :

١٥ ــ لا يمكن علميا ــ القول بأن مشكلة الديموقراطية في مصر قد نشأت اليوم او هذا العام او بضعة اعوام قبله . تقطيع عمر التاريخ الى سنوات منفصلة مستحيل القبول علميا لان التاريخ حركة تراكم مستمرة . وعلى هذا نستطيع ــ اذا اردنا ــ ان نتتبع جذور مشكلة الديموقراطية حتى الى بدء تاريخ مصر الحديث ولن يكون هذا الا سردا لما يعرفه المؤرخون من ازمات وصراعات دارت احقابا طويلة بين الشعب في مصر وبين المستبدين فيه من ابنائه وغير ابنائه ثم أن كثيرا من الاسباب لا تكشف عن نتائجها الا بعد زمن يتجاوز رؤية الذين بداوا توقعاتهم . ولا شك في ان سعيد بن محمد علي ، والي مصر ، حين رأى ان يقطع اوصال اخصب جزء من ارض مصر ويوزعه ابعديات على من يريد لم يكن يعلم انه ينشىء النظام الذي افرخ الاقطاعيين (كبار ملاك الاراضي الزراعية) منذ عهده حتى الان . اولئك الذين كانوا وما يزالون على راس قائمة اعداء الديموقراطية . كما لا شك في أن طلعت حرب ، حين اراد ان يستفيد من الظروف الدولية التي صاحبت وتلت الحرب الاوروبية الاولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) لاستقلال مصر اقتصاديا ، كما كان يعتقد ، فأنشأ بنك مصر وشركاته لم يكن يعلم انه يرسي قواعد النظام الذي افرخ الراسماليين منذ عهده الى الان . اولئك الذين كانوا وما يزالون ، في مصر وغير مصر ، اعداء ديموقراطية الشعب . وهل كان يعلم او يتوقع أن سيأتي احد تلاميذه ــ احمد عبود ــ فيسطتيع ان يقيم الوزارات ويسقطها ، ويدفع الثمن نقدا لمن بيده القيام والسقوط فيكون واحدا من الذين افسدوا حكم مصر ورشحوها للثورة ؟.

يكفي ان نذكر تاريخ دستور ١٩٢٣ ، وهو اول دستور في تاريخ مصر كما يقولون . انشأته لجنة من ثلاثين قال عنها سعد زغلول زعيم الشعب انها لجنة الاشقياء . واصدره الملك فؤاد عام ١٩٢٣ . وخرقه خرقا مشينا عام ١٩٢٤ . وعطله محمد محمود عام ١٩٢٨ . والغاه اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ وعاد عام ١٩٣٥ ليعطل فعليا عام ٣٩ باعلان الاحكام العرفية ووضع مصر ــ شعبا وارضا ــ في خدمة الحلفاء في الحرب الاوروبية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) واهدرت احكامه اهدارا مشينا عام ١٩٤٢ حين فرض الوفد بقوة سلاح الانجليز ، واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين تآمرت احزاب الاقلية مع الملك فتولوا الحكم في مرحلة ما بعد الحرب ، واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين دفع

حزب الوفد ثمن استرداده موقعه الشرعي في الحكم صلحا مع الملك . واهدرت احكامه اهدارا مشينا حين اقيل حزب الاغلبية من الحكم بعد حريـــق القاهرة في يناير ١٩٥٢ لتاتي تلك الوزارات مقطوعة الصلـــة بالشعب ويكون اخر قرار يصدر منها هو القرار الذي اصدره مرتضـــى المراغي وزير الداخلية يوم ١٢ ابريل ١٩٥٢ بايقاف الانتخابات . بعدها سقـــط الدستور بثورة يوليو ١٩٥٢ .

١٦ ــ ولقد كان دستور ١٩٢٣ دستورا ليبراليا يكاد يكون منسوخا من الدستور البلجيكي . وفي ظله كانت الاحزاب الليبرالية مباحـــة : الحزب الوطني ، حزب الوفد ، حزب الاحرار الدستوريين ، حزب الاتحاد، حزب الشعب ، حزب مصر الفتاة ، حزب السعديين ، حزب الكتلـــة الوفدية ، حـــزب الفلاح ، جبهـــة مصر ، وموروست في ظلـــه قواعد الديموقراطية الليبرالية : ترشيحات وانتخابات ومجالس نواب ومجالس شيوخ . وصحافة لكل حزب ولكل مـــن يقدر . وفي خضم تلك الصراعات الليبرالية كانت ارادة الشعب غائبة . نقصد بالشعب اغلبيته من العمال والفلاحين ولا نقصد تلـــك الشريحة الضئيلة من المثقفين التي كانـــت ابواق الاحزاب وادوات اعلانها . الشعب الذي نقصده لم يعرف مـــن شئون الممارسة الديموقراطية الا تلك اللحظات التي تستدعيه فيهـــا الحكومات لانتخاب النواب او الشيوخ فينتخب ــ في اغلب الاوقـــات واغلب الدوائر ــ من تريد السلطة القائمة انتخابه . فلم يكن غريبا أن حزب الاغلبية التي لا شك فيها لم يستطع ان يحكم اكثر من بضع سنوات متقطعة اغلبها في اخر ايامه وبعد ان تصالح مع الملك أيضا .

فلما أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جاءت دليلا حاسما على فشل الحياة الديموقراطية الليبرالية السابقة عليها . ويكاد يجمع كل اساتذة القانون العام في مصر على أن فشل الديموقراطية الليبرالية في عهد ما قبـــل الثـــورة كان احد اسباب قيامها وأن اختلفوا في اسباب الفشل ذاتـــه . ولكنهم جميعا يذكرون واقعة تاريخية يعرفها الجميع وأن كانت قلـــة من الناس تعرف علاقتها بقضية الليبرالية . تلك الواقعة هي أن الذي قام بالثـــورة هو تنظيم الضباط الاحرار في القوات المسلحـــة . يقولون لان « الشعب اعزل من القوة المادية التي يمكن عن طريقها وحدها وضع الامور في نصابها » (الدكتور عبد الفتاح ساير داير ــ القانـــون الدستوري ــ صفحة ٣٩١) . او « لان الجبهة المدنية لا تستطيع القيام بمثل هذه الثورة لافتقارها الى الاسلحة والعتاد » (الدكتور مصطفـــى ابو زيد . الدستور المصري ــ صفحة ١٠٧) . او « لان الضغط على صاحب التاج يحدث في البلاد العريقة في الديموقراطية بواسطة الشعب او ممثليـــه بينما تـــم الضغط في مصر عن طريق الجيش » (الدكتـــور سيد صبري ــ مقال في جريـــدة الاهرام ــ ٢٧ يوليـــو ١٩٥٢) ... الـــى اخـــره .

١٧ ــ ليس السؤال الذي نطرحه : لماذا قامت ثورة ١٩٥٢ ؟.. السؤال المطروح هنا هو : لماذا ، مع اعتراف الجميع بمبررات الثورة ، لماذا قامت بها جماعة من ضباط القوات المسلحة ولم يقم بها الشعب نفسه ؟.. ان كثيرا ممن عادوا الثورة وممن ايدوها ايضا يأخذون عليها أن الذين قاموا بها جماعة من العسكريين لم يعرفهم الشعب من قبل ولم يكونوا مستندين الى تنظيم شعبي او حزب ؟.. فليكن . من المسئول ؟ الملك ؟.. لقد قامت الثورة ضد الملك ومن ضباط اقسموا يمين الولاء لجلالته . الاحتلال ؟ لقد قامت الثورة والاحتلال قائم وقامت لتنهيه . الاحزاب ؟ لقد قامت الثورة ونجحت بدون حزب والغت الاحزاب . المسئول هو ذلك النظام الذي حرم الشعب من امكانيات الثورة فلم يبق الا العسكريون ليثوروا . هو ذلك النظام الذي حرم الشعب من تكوين احزابه الثورية فلم يجد العسكريون حزبا ثوريا يستندون اليه في ثورتهم . هو ذلك النظام الذي فشل في أن يمكن الشعب من خلال التربية الديموقراطية والمشاركة الفعلية ، من ان يمتلك المقدرة على ردع الذين لم يستجيبوا لارادته . ان مجرد أن يصل شعب مصر الذي ثار عام ١٨٨٢ ووضع لنفسه ارقى دساتير العالم وقتئذ تحت قيادة عرابي ، وثار عام ١٩١٩ وواجه جيوش الاحتلال والشرطة وهي تحت قيادة الانجليز وهو بدون عتاد ، والذي حمل زعيمه الى الحكم بالرغم من الاحتلال والملك وصنيعته احمد زيور عام ١٩٢٤ ، نقول أن مجرد ان يصل شعب مصر في ظل دستور ١٩٢٣ الليبرالي ، وبعد ثلاثين عاما من الممارسة الى درجة من العجز تسمح لاعدائه باهدار دستوره واقصاء حزبه ثم تحول دون أن يفرض هو ارادته دستوريا او بثورة شعبية فلا يقوم بالثورة التي توافرت اسبابها الا نفر من القوات المسلحة هو الدليل الحاسم على فشل الديموقراطية الليبرالية .

والغريب في الامر أن اقطاب النظام الليبرالي الفاشل كانوا يتوقعون من الثورة التي هدمته ان تعيد تسليم مصر اليهم لينشئوه من جديد . وما يزال بعض الذين وقفوا فكرا وحركة عند تلك المرحلة يرددون غضبهم على الثورة لانها لم تسلم الحكم لحزب الوفد الذي فشل في قيادة الشعب حتى اضطر العسكريون ــ او اتيحت لهم الفرصة ــ لكي يحلوا محله في الثورة ــ وينسى كل هؤلاء ان العيب لم يكن في الاشخاص ، وانه من التفاهة والسفاهة اتهام الجيل الذي فجر وقاد ثورة ١٩١٩ بأنهم كانوا المسئولين عن فشل نظام فاشل اصلا . لقد قاد معركة الشعب في ظل دستور ١٩٢٣ واحد من اطهر واصلب واكثر المصريين وطنية هو المغفور له مصطفى النحاس ، فهل من بين الذين يسودون الان صفحات الصحف من يعتقد أن لو كانت الثورة قد وضعته في زعامة الوفد ثم سلمته الحكم سيكون اطهر

واصلب واكثر وطنية من مصطفى النحاس ؟ العيب في النظام الليبرالي ذاته . وكما ان الاقطاعي ليس جلادا بالطبيعة للفلاحين ولكنه — ليبقى اقطاعيا — لا بد له من ان يجلدهم ، وكما ان الراسمالي ليس مستغلا بطبعه ولكنه — ليبقى رأسماليا — لا بد له من أن يستغل الناس ، فان الليبرالي ليس عدوا للشعب بطبعه ولكنه — ليصل الى السلطة او يبقى فيها — لا بد له من أن يجرد الشعب من اية سلطة . وعندما يجرد الشعب ، اي شعب ، من أي سلطة ويحرم من ممارستها ينخلف ديموقراطيا ويبقى على هامش الحياة السياسية ويصبح شعبا «مستأنسا» لوحوش السلطة الذين يتقاتلون من أجل حكمه والتحكم فيه .

لماذا تكون الليبرالية فاشلة ديموقراطيا الى هذا الحد ؟

١٨ — اولا وقبل كل شيء لا بد من التأكيد على أنه ما دام الشعب عاجزا — ماديا — عن الاجتماع معا والانعقاد المستمر ليحكم نفسه بنفسه ، اي ليتخذ القرارات التشريعية والتنفيذية ويفصل أيضا في المنازعات ، فلا بد للديموقراطية من الانتخابات ومجالس النواب والفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة بينها او التعاون المتبادل ثم الرجوع الى الشعب دوريا في انتخابات عامة وسرية . أن هذا النظام الذي ابتكرته البورجوازية للقضاء على استبداد الملوك والذي كان يطيب لبعض الماركسيين ادانته لانه من ابتكار البورجوازية ما يزال حتى الان هو الصيغة الممكنة لادارة الدولة ديموقراطيا . ما دامت ممارسة الديموقراطية المباشرة مستحيلة لاعتبارات مادية ، وفي حدود هذه الاستحالة ، لا بديل عن الاستبداد الفردي الا الديموقراطية غير المباشرة، وقديما قال جان جاك روسو فيلسوف الديموقراطية المباشرة واكبر دعاتها : « اذا اخذنا تعبير الديموقراطية بمعناه الدقيق فان الديموقراطية الحقيقية لم توجد ابدا ولن توجد » . وقال : « لو كان هناك شعب من الالهة لحكم نفسه بطريقة ديموقراطية . فهذا النوع من الحكم الذي بلغ حد الكمال لا يصلح للبشر » (العقد الاجتماعي) .

ولكن اذا كان هذا النظام لا يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه فعلى اي وجه نسميه ديموقراطيا ؟ نسميه ديموقراطيا في الحدود وبالقدر الذي يعبر به — تشريعيا وتنفيذيا — عن ارادة الشعب . فهو ليس ديموقراطيا بذاته وليس غير ديموقراطي بذاته ولكنه اداة حكم ، ان كانت في يد الشعب خاضعة لارادته فهي اداة ممارسة الشعب ديموقراطيته ، وان تمردت عليه ابتداء او بعد أن خلقها ، فكما قال المغفور له الدكتور عثمان خليل العميد الاسبق لكلية حقوق القاهرة واستاذ القانون الدستوري : « لقد اجمع الفقهاء الدستوريون على ان أسوأ مظاهر الاستبداد هو الذي يأتي عن طريق مظاهر تمثيلية او نيابية وأنه استبداد معسول يستبد بالشعب باسم الشعب » (الجلسة العاشر ، يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦١ ، من جلسات اللجنة

التحضيرية) .

ما هو الضمان ، اذن ، لكي يكون نظام الحكم ديموقراطيا ؟

١٩ ــ نستبعد فورا نوايا الحكام واشخاصهم فلا يوجد نظام يقوم على نوايا الحكام وامزجتهم او صفاتهم الذاتية . نظم الحكم تعرف ــ فقط ــ وظائف ذات حدود يدفع الشعب لمن يشغلها اجرا مقتطعا من قوته لكي يؤديها في حدودها . ومن هنا كان وجود دستور يحدد تلك الوظائف وحدودها اول شروط المجتمع المنظم (الدولة) . وكان احترام الحكام للدستور والتزام احكامه اول شروط قيام الديموقراطية . فاذا استقر الدستور واصبح المجتمع منظما يثور السؤال عما اذا كان الدستور او أي اجراء اخر ديموقراطيا ام غير ديموقراطي . والمقياس الوحيد لمعرفة الاجابة الصحيحة هو ما يبيحه الدستور ذاته من مجال لابقاء ارادة الشعب نافذة في مواجهة السلطة .. فان كان مرجع الامر في البداية او النهاية الى الشعب فهو دستور ديموقراطي وان كان مرجعه في البداية او النهاية الى السلطة فهو دستور استبدادي . وهكذا نعرف ان الاستبداد قد يكون مقننا في دستور وقوانين وهذه هي الديكتاتورية التي تفترق عن الاستبداد ، او الطغيان ، بأنها استبداد او طغيان منظم له دستوره وقوانينه ونوابه وانتخاباته واحزابه أيضا .

أما الدساتير الاستبدادية (الديكتاتورية) فلا سبيل الى التخلص منها الا بأن يفرض الشعب ارادته ويسقطها بكل وسيلة ممكنة . وكل وسيلة ممكنة هنا هي وسيلة مشروعة . لان الديكتاتورية هي في الاصل غير مشروعة وليست مصدرا للشرعية فاسقاطها مشروع ولو بالثورة . ومصدر شرعية الثورة ضد الديكتاتورية هو تحرير الشعب من القهر أي الديموقراطية كغاية . أما استبدال دستور استبدادي بدستور استبدادي ، او اسقاط ديكتاتورية لاقامة ديكتاتورية بديلة فهو انقلاب يقع في قمة السلطة ولا علاقة له بالشعب او الديموقراطية .

واما الدساتير الديموقراطية فانها تضع أمر الحكم بين ايدي الشعب لا اكثر ولا اقل . ويتوقف مصير الديموقراطية بعد هذا على مقدرة الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية .

وهكذا نرى انه سواء كان نظام الحكم ديكتاتوريا او ديموقراطيا ، فان الوجود الفعلي للديموقراطية في أي مجتمع يتوقف على الشعب ذاته أي على مقدرته الفعلية على ممارسة الثورة ضد الديكتاتورية او مقدرته الفعلية على ممارسة الديموقراطية التي اباحها الدستور ضد النزوع الاستبدادي للسلطة . ومن هنا يركز كل الديموقراطيين على حرية الشعب في الممارسة الفعلية ، خارج اجهزة السلطة فيربطون بين الديموقاطية ، وجودا وعدما ، وبين حرية الراي العام وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الانتقال وحرية تكوين الجمعيات او الاحزاب ...

اي يعلقون وجود الديموقراطية ، لا على مجرد اقرارها في الدساتير ولكن — أيضا — على مدى ما يسهم به الشعب فعلا من نشاط لطرح مشكلاته بحرية واقتراح الحلول لها والعمل القادر على حمل السلطة ، بكل فروعها ، على تنفيذ تلك الحلول ، او ما يسمى في بعض الكتابات السياسية بالجدل الاجتماعي . هذا مع ملحوظة لازمة : أن كل هذا النشاط الذي يعلقون مصير الديموقراطية عليه يتم خارج نطاق اجهزة الحكم المعروفة في النظام الليبرالي (السلطة التشريعية — السلطة التنفيذية — السلطة القضائية) . فحرية الرأي العام هي حرية ابداء الرأي خارج المنابر الدستورية . وحرية الصحافة هي حرية الكتابة والنشر في صحف غير الجريدة الرسمية ونشرات الاعلام الحكومي . وحرية الاجتماع هي حرية اجتماع المواطنين خارج البرلمانات واللجان الحكومية . وحرية الاحزاب هي حرية الجماهير في أن تنشىء لها منظمات سياسية تختار مبادئها وبرامجها واسماءها واعضاءها بدون تدخل من السلطة . حتى المعارضة البرلمانية التي يعتبرها الليبراليون ضرورة حيوية للديموقراطية هي الاخرى غريبة عن منطق النظام الليبرالي . فطبقا للديموقراطية الليبرالية تكون الاغلبية — وحدها — هي ممثلة الامة والمعبرة عن الشعب كله وبالتالي — طبقا لها أيضا — لا تكون الاقلية ممثلة للامة ولا تعبر عن الشعب .

الخلاصة ان مشكلة الديموقراطية تتبلور في النهاية لتكون مشكلة حرية الشعب وليس مشكلة نظام الحكم . الشعب المتحرر يفرض ارادته ويحطم المستبدين وانظمتهم . والشعب الحر يمارس الديموقراطية ويلزم الحاكمين احترام ارادته . لان الشعب الحر قادر دائما على الثورة كجزاء نهائي لرد الاعتداء على حريته . وهذا يوصلنا الى جوهر مشكلة الديموقراطية الليبرالية او جوهر مشكلة الديموقراطية قبل عام ١٩٥٢ .

٢٠ — هل كان دستور ١٩٢٣ يحول ، باحكامه ، دون أن يمارس الشعب في مصر الديموقراطية ؟.. وكانت فيه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لم يكون يحول بين الشعب وممارسة الديموقراطية . بل لم يكن يحول دون الغاء الاحكام الاستبدادية التي تضمنها الدستور حفاظا على امتيازات الملكية . واذا كنا قد قلنا أنه دستور ليبرالي فلا يمكن لاي احد ان يتهم الليبرالية بالتقصير في سرد الحريات « الطبيعية » ورصها في الدساتير لان الليبرالية ضد التدخل في حياة الافراد من حيث المبدأ . من أين اذن تجيء ازمة الديموقراطية الليبرالية ومن اين جاءت ازمة الديموقراطية في ظل دستور ١٩٢٣ ؟.. من ان شعب مصر الذي اقر له دستوره بكل الحريات الليبرالية لم يكن حرا في الواقع فلم يستطع ان يردع الملك او احزاب الاقلية وان يحمي حزب الاغلبية . لم يكن حرا في الواقع فلم يستطع ان يشعل ثورته الى أن اشعلها

لـــه جـــزء مـــن ابنائه من الضباط . ثـــم نواجه الموقف كله بالسؤال : لماذا وكيف لـــم يكن شعب مصر حـــرا في الواقع بالرغم مـــن اقرار الدستور لـــه بالحرية ؟..

هذا هو السؤال الذي لا يريد الليبراليون لا طرحـــه ولا الاجابة عليـــه . ويديـــرون الحوار دائما الى حيث لا خلاف : حرية الصحافـــة، حرية الاجتماع ، حرية الاحزاب ، حرية المعارضة .. الى اخره . ومن الذي انكر ان كـــل هذا كان موجودا قبل ١٩٥٢ ؟ ولكن من الذي يستطيع ان ينكر ان حزب الاغلبية لم يحكم على الوجه الذي يريده الشعب قبـــل ١٩٥٢ ؟.. ومن الذي يستطيع ان ينكر ان الشعب لم يفرض ارادتـــه ولا فرض حزبه ولا قام بثورته حتى عام ١٩٥٢ ؟..

لنواجـــه اذن هذا السؤال بدون لف ودوران : لماذا وكيف لم يكن شعب مصر حرا في الواقع بالرغم من اقرار الدستور له بالحرية ؟..

٢١ ــ الجواب القريب الى ذهن الذين يريدون ان يكونوا هـــم ابرياء هو ادانة الشعب نفسه . لقد كان شعبا حرا لم يمنعه من ممارسة الديموقراطية ولكنه كان شعبا متخلفا علما ووعيا ، وفي بعض الاوقات يقولون اخلاقا . فقد كان ينتخب احزاب الاقلية بذات الاغلبية التـــي ينتخب بها حزب الوفد ، ولم يضطر حزب الوفد الى التصالح مع الملـــك الا بعد أن جرب كيف قضى سنين طويلة مبعدا عن حقه الشرعي فـــي الحكـــم بدون ان يتحرك الشعب لفرض ارادته وحمل حزبه الى الحكم . حتى اعضاؤه من كبار الملاك وكبار الراسماليـــين قد كفوا ايديهم عـــن تمويلـــه ــ وهو خارج الحكم ــ حتى كاد يفلس فاضطر ــ حين عـــاد الى الحكـــم ــ الى ان يبيع لمن يشاء رتب الباشوية والبكوية مقابـــل مبالـــغ طائلة ليملأ خزائنته . هذا الجواب يريد أن يدافع عـــن القيادات الليبرالية ويتهم الشعب . ويمكن أن تكتشف المغالطة فيه اذا تذكرنـــا ما فعله الشعب لفرض قيادته عام ١٩٢٤ . وأنه حين تشجعت القيادة او احرجت فالغت معاهدة ١٩٣٦ وطلبت من العاملين في معسكرات الجيش الانجليزي المحتل تـــرك اعمالهم ، ترك اكثر من تسعين الـــف عامل مصري عملهم فورا وقبل ان يعرفوا الى أين يذهبون بعد ذلـــك . وأنه حين فوجيء بجماعة من الضباط لم يكن يعرفهم يثورون من أجلـــه يـــوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يتردد في تأييدهم . ومع ذلك فلا بد مـــن الاعتراف بأن اغلبية شعبنا كانت متخلفة ديموقراطيا . والشعوب ــ كما يقول الاستاذ بوردو عن الشعب الفرنسي نفسه ــ اقدر على الثـــورة والبطولة منـــها على ممارسة الطقـــوس المعقـــدة التي تستوجبهـــا الديموقراطية الليبرالية من أول معرفة تاريخ الميلاد ، والمبادرة الـــى القيد في جداول الانتخاب في المواعيد المحددة ، وتوفير شروط القيد ، والاحتفاظ بالبطاقات ، ثم تتبع النشاط السياسي العام ، والتمييز بيـــن الاتجاهات الحزبية ، والافلات من التضليل الدعائي والاقبال علـــى

الاقتراع والاختيار بين المرشحين طبقا لمبادئهم . والمحافظة على السرية، وحماية الديموقراطية من التدخل والتزييف ومراقبة النواب والاحزاب .. الى اخره . نعم كانت اغلبية شعبنا متخلفة ديموقراطيا . ومع ذلـك فان هـذه حجة داحضة لتبرير الاستبداد ، لان الحل الوحيد لمشكلة التخلف الديموقراطي هو التوعية الديموقراطية وهذا واجب القيادات ، ثـم الممارسة الديموقراطية ثم مزيد من الممارسات الديموقراطية ليستطيـع الشعب من خلال العلم والممارسة تخطي تخلفه . اذا كان هـذا هـو الحـل الوحيد فان البديل الوحيد هو فرض الوصاية على الشعب بحجة قصوره اي الديكتاتوريـة .

ثـم ،

الـم يخطر ببال الليبراليـين أنه اذا كانت الديموقراطية الليبرالية تتطلب شعبا متقدما ديموقراطيا ، فأنها قد لا تكون اصلح نظم الممارسة لشعب متخلف ديموقراطيا ؟ أن لم يكن يخطر على بالهم فسنحدثهم عنه فيما بعد لنبقى الان في حدود السؤال . لماذا وكيف لم يكن شعب مصر حـرا في الواقع بالرغم من اقرار الدستور له بالحرية ؟

ديكتاتورية الراسمالية :

٢٢ ــ الجواب الصحيح هو أن الشعب في مصر لم يكن « قادرا » على ممارسة الديموقراطية لا بالقدر الذي يؤهله وعيه الديموقراطي ولا بالقدر الذي يسمح به الدستور . لماذا ؟.. لان الليبرالية قبل أن تكون نظاما للحكم هي نظام اقتصادي يسمونه الراسمالية . القانون الاساسي للنظام الليبرالي ، في الحكم وفي الاقتصاد هو « المنافسة الحرة » . المنافسة الحرة بين الاراء لاقناع الافراد والمناقشة الحرة بين الافراد لتشكيل الاحزاب والمنافسة الحرة بين الاحزاب للوصول الى الحكم . هذا على المستوى السياسي . اما على المستوى الاقتصادي فالمنافسة الحرة بين الناس للوصول الى الربح والمنافسة الحرة فيما بين الرابحين للوصول الى الاحتكار .. في مواجهة المنافسة الحرة بين العمال في الحصول على عمل . المجتمع الليبرالي سوق للمال والبشر تحكمها المنافسة ويفوز فيها الاقوى اقتصاديا . هذا اذا اردتم ، أما اذا اردنا فالمجتمع الليبرالي غابة فيها اشياء رقيقة وجميلة كالزهور والعصافير الملونة ولكن لا يعيش سكانها الا على جثث سكانها ، والبقاء للاقوى . والترجمة الدستورية والتشريعية للنظام الليبرالي هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد : حرية التملك ، حرية التصرف ، حرية التعاقد .. وليغتني من يغتني وليمت جوعا من يموت و « كل واحد وشطارته » . وعدم تدخل الدولة في السياسة : حرية الرأي ، حرية الصحافة ، حرية الاحزاب ، حرية الترشيح ، حرية الانتخاب ، . « وكل واحد ومقدرته » . في النظام الليبرالي لكل شخص ان يتملك حتى لقمة العيش . ولكل شخص أن يتصرف فيما يمتلك ولكن لا احد يضمن له الا يغبن . ولكل شخص ان يتعاقد ولكن « القانون لا يحمي المغفلين » ، ولكل شخص أن يعمل ولكن لا أحد يضمن له العمل او البقاء فيه .. وفي النظام الليبرالي لكل شخص حرية الراي ولكن لا يضمن له احد وسائل المعرفة التي يكون منها رأيه ، ولكل شخص حرية اصدار الصحف ولكن لا احد يضمن له المقدرة المالية على اصدارها ، ولكل جماعة أن تشكل حزبا ولكن لا احد يضمن لها فرصة متكافئة في منافسة بقية الاحزاب ، ولكل شخص حق الترشيح ولكن لا احد يضمن له حرية الناخبين ، ولكل شخص حرية الانتخاب ولكن لا احد يضمن له حرية مراقبة ومتابعة من انتخبه او سحب الثقة به .

٢٣ ــ وهما ــ الديموقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي (الراسمالية) ــ وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان لانهما اثران لقانون

واحد هو المنافسة الحرة . فحيث يكون النظام راسماليا لا يمكن أن تقوم الا ديموقراطية ليبرالية . وحيث نجد الديموقراطية الليبرالية لا بـد ان يكون النظام الاقتصادي راسماليا .. ولا يستطيع احد أن يفصل بينهما . ولما كانت حركة التطور الاجتماعي غر ثابتة وبالتالي تتداخل معالم نظم مختلفة في مراحل التحول من نظام الى نظام فان الانتباه الـى الاتجـاه العام يكون اجدى من التوقف عند المفردات المختلطة . فعندما يكـون الاتجاه العام اقتصاديا الى الرأسمالية لا بد أن يصاحب المبـادرات الرأسمالية مبادرات ليبرالية ليكتمل النظام الليبرالي اقتصادا وسياسة في مرحلة لاحقة . في حين انه عندما يكون الاتجاه العام اقتصاديا الى الاشتراكية لا بد أن يصاحب مبادرات التحول الاشتراكي مبـادرات تحول عن الديموقراطية الليبرالية . ومن هنا ندرك الخطأ الجسيم الذي يقـع فيه اولئك الذين تجذب انتباههم الجزئيات المرحلية فيسلخونها من اتجـاه المجتمع كله . يحسبون مثلا ان تأميم بعض المؤسسات فـي نطـاق نمو النظام الراسمالي اجراء اشتراكيا ، او يحسبون اباحـة الاحزاب في نطاق اتجاه راسمالي ديموقراطية شعبية .

العبرة في دراسة وتقيـيم أي نظام هو باكتشاف قانونه الاساسي الذي يضبط حركته ويحدد اتجاهـه .

٢٤ — ايا ما كان الامر فان النظام الذي كان يسود مصر قبـل ١٩٥٢ كان ليبراليا سياسيا واقتصاديا . في هذا النظام كانت للمصريين حقوق سياسية وفيرة (الجانب السياسي) ولكنهم كانوا مجردين من المقدرة الفعلية على استعمالها بفعل الرأسمالية السائدة (الجانـب الاقتصادي) . ذلك لان القانون الاساسي للنظام كله ، وهو المنافسة الحرة ، كان يبيح لكـل شخص ان يكسب معركة الديموقراطية كمـا يشاء . فكانت المقدرة الاقتصادية تلعب الدور الحاسم — بعد استنفـاذ كـل طاقات الطقوس الشكلية — لتحديد من يحكم ولمن ارادة التشريع والتنفيـذ . ففي القمة لا يرشح نفسه للانتخابات الا القادرون ماليا ، كان يشترط في اعضاء مجلس الشيوخ ان يكونوا من بين « الـوزراء ، المثلين الدبلوماسيـين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الـوزارات ، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف او أية محكمة اخرى من درجتها او أعلى منها ، النواب العموميون ، نقباء المحامين ، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا سواء في ذلك الحاليون والسابقون ، كبار العلماء والرؤساء الروحيـين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لـواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها في العام (حوالي ١٥٠٠ بسعـر العملة الحالي) ، من لا يقل دخلهم السنوي عن الف وخمسمائة جنيهـا (١٥٠٠٠ جنيها بسعر العملة الحالي) من المشتغلين بالاعمال الماليـة او التجارية او الصناعية او بالمهن الحرة » (المادة ٧٨ من دستور ٢٣) .

اما النواب فكان يشترط للترشيح دفع امانة ١٥٠ جنيها (حوالي ١٥٠٠ بالسعر الحالي) (المادة ٥٥ من قانون الانتخاب) . وقد اشترط هـذا المبلغ عمدا لقصر الترشيح على القادرين ماليا . فقد كان الاتجاه الاول عند وضع قانون الانتخاب الى اشتراط ان يكون المرشح من سن كبار الملاك او ذوي الدخول الكبيرة فلما لم يؤخذ بهذا الاتجاه اشترط أن يدفع امانة كانت في وقتها جسيمة (عبد السلام ذهنـي ووايت ابراهيـم ــ القانون الدستوري ــ صفحة ٢٧٤) .

هذا في القمة ، اما في القاع حيث يقبع الشعب ــ اغلبية الشعب التي يحتكم اليها المتنافسون ــ فان الشعب كان مرتبطا بامعائه ــ منذ البداية ــ بالمسيطرين عليـه اقتصاديا القادرين علـى وصل الارزاق وقطعها . كان الفلاحون اقنانا او في مرتبـة الاقنان بالنسبـة لملاك الاراضي . فحرية الارادة ، او حرية التعاقد ــ ذلك الطوطم المقـدس ليبراليا ــ كانت تعني أن الفلاحة ، مزارعة او ايجار ، كانت خاضعـة خضوعا تاما في انعقادها واستمرارها وانهائها وسعرها لارادة مالـك الارض وحده . واسعار المحاصيل كانت خاضعة خضوعا تاما لمضاربات الراسماليـين في السوق . وفي المتاجر والمصانع كان عقد العمل خاضعا خضوعا تاما في انعقاده واستمراره وانهائه وقيمة الاجر فيه والجزاءات التي تقتطع منه لمالك المتجر او المصنع وحده ، وكانت النخاسة المقنعة التي يسمونها « توريد الانفار » سوقا رائجة من فرط البطالة وفيها يبيع المصريون انفسهم بابخس الاثمان لكي يعيشوا ، ويدفعون مـن الثمن البخس قدرا معلوما لمن يجد لهم العمل او يضمن لهم الاستمرار فيـه . وكـان مطلوبا من كـل هؤلاء الاقنان الاجراء العاطليـن ان يستعملوا حقوقهـم السياسيـة وأن ينافسوا غيرهـم في سبـاق الديموقراطية الليبرالية . ولم يكن ذلك ممكنا كان اجدى عليهم ، واكثر واقعية ، أن يبيعوا حرياتهم السياسية لمن يشتريها ، او أن يتنازلوا عنها في مقابل الاستمرار في الحياة . ولقد كانوا ــ كما لا شك يذكر كل الذين عاصروا تلك المرحلة ــ يبيعونها او يتنازلون عنها صفقة واحدة لكل عائلة في كل قريـة ، وسيطها رئيس العائلة او عمدة القرية ليكسب هو أيضـا . قال جان جاك روسو منذ قرنين ــ قبل ان يعرف احد الاشتراكية ــ أن الغنى الفاحش والفقر المدقع متلازمان وعندما يوجدان في مجتمع مـا ، تباع فيه الحرية وتشترى ، يبيعها الفقراء ويشتريها الاغنياء . ولم يلم روسو احدا ولكنه نقد النظام . فاذا كان يسمي الاغنياء طغاة فانه يسمي الفقراء اعوان الطغاة لان الاولين يشترون الحرية والاخرين يبيعونها . وبعد قرنين من روسو يقول الاستاذ بوردو استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس ــ وهو ليس اشتراكيا ــ في كتابه « الديموقراطية » : « ما اهمية أن يكون الانسان حرا في تفكيره اذاكان تعبيره عن هذا الفكر يعرضه للاضطهاد الاجتماعي وان يكون حرا في رفض شروط العمـل

اذا كان وضعه الاقتصادي يرغمه على قبولها » ، فنضيف من عندنا ، ما اهمية الحرية السياسية اذا كان الانسان عاجزا اقتصاديا عن ممارستها ؟..

ولقد كان شعب مصر — اغلبية شعب مصر — قبل ثورة ١٩٥٢ عاجزا اقتصاديا عن الممارسة الفعلية لارادته لانه كان حرا سياسيا مقهورا اقتصاديا بحكم تبعيته الاقتصادية لملاك الاراضي والراسماليين . ولا ذنب في هذا للسادة أو للعبيد انما هو ذنب النظام فحيث يوجد سادة لابد من وجود عبيد . ولا عيب في الحرية السياسية ولكن العيب في العبودية الاقتصادية ، فحيث لا يكون الانسان حرا اقتصاديا لا يستطيع ان يمارس حريته السياسية ، فتبقى جملا منمقة في الدساتير ، وهكذا كانت في دستور ١٩٢٣ .

وما بين القمة والقاع كان أصدار الصحف مباحا ولكن لم يكن يصدر الصحف الا القادرون ماليا ، وكانت حرية الكتابة مباحة ولكن لم يكن ينشر الا ما يرضى عنه ملاك الصحف ، وكان تأسيس الاحزاب الليبرالية مباحا ولكن لم تكن الاحزاب مؤثرة الا بقدر ما تملك من مال لتكون لها الدور والصحف ووسائل الانتقال والاتصال والدعاية والاجتماع . وكانت حرية الاعتقاد مباحة ولكن لم يكن قادرا على الاتصال بالشعب ونشر العقائد والدعوة لها الا القادرون اقتصاديا .

لقد كان مجتمع الـ ١/٢٪ سياسيا واقتصاديا .

٢٥ — تلك هي ازمة الديموقراطية الليبرالية . تمنح الحرية سياسيا وتستردها اقتصاديا . وتلك كانت أزمة الديموقراطية قبل ١٩٥٢ ، حيث لم يكن ثمة قهر سياسي بالدرجة التي تشل الشعب من الحركة لفرض ارادته ولكن كان ثمة قهر اقتصادي يتحكم في حركة الشعب الى حيث يريد المستبدون به اقتصاديا من اقطاعيين ورأسماليين وجماعة من المثقفين ، الذين يعبدون الديموقراطية كلمة ، والبيروقراطيين الذين يخدمون السادة ويؤدون عنهم الجانب القذر من العملية كلها : التبرير الفكري والتنفيذ الفعلي . ومع عجز الشعب كان لابد من أن تحضر للثورة قطاعات الشعب الاكثر تحررا ، الطلبة وبعض المهنيين وخاصة المحامين ، وان يدبر لهـا ويفجرها اكثرهم وعيا ومقدرة على الفعل ونعني بهم المثقفين الثوريين من ضباط القوات المسلحة .

٢٦ — ان كل هذا ما تم ، ولا يتم بين يوم وليلة . وقد بدأ النظام الليبرالي في مصر عام ١٩٢٣ ولم تقم الثورة الا عام ١٩٥٢ ، وما تم كل هذا ولا يتم طفرة مفاجئة بل هي معاناة طويلة تراكمت احداث استبدادها وتراكمت جزئيات التمرد على الاستبداد حتى وصلت ديكتاتورية الرأسمالية ذروتها فوصلت قوة الثورة ذروتها . ومن رحم النظام الذي كان سائدا قبل ١٩٥٢ بكل خصائصه ولدت ثورة ١٩٥٢ بكل خصائصها . وكما فرح

شعب مصر بمولد الام عام ١٩٢٣ فرح بمولودها عام ١٩٥٢ . اذ فيما بينهما ذاق شعب مصر آلام خيبة الامل واكتشف زيف الوعود الليبرالية وكانت تجربة عظيمة في حياته الطويلة . فهل نهدرها لنبدأ من جديد ؟

٢٧ — يحتجون عادة بالنظم الاوروبية الليبرالية (سياسيا واقتصاديا) في شمال امريكا وغرب اوروبا . ويقولون ان الديموقراطية الليبرالية عاشت هناك وما تزال تعيش ، وتقدس نظامها حتى اضطرت الاحزاب الماركسية الى ان تطرح نظرياتها في ديكتاتورية البروليتاريا والثورة وان تقبل المباراة الديموقراطية وتحتكم الى صناديق الاقتراع ، مع أن النظام الرأسمالي ما يزال سائدا ايضا . ولم تقم ثورات لا من القوات المسلحة ولا من غير القوات المسلحة ، فلماذا نسند الى الليبرالية سياسيا واقتصاديا ازمة الديموقراطية في مصر — قبل ١٩٥٢ ، ونحملها مسؤولية ثورة الضباط ونكاد ننذر بثورة مماثلة جزاء على الردة الى الليبرالية ؟

لان المثل المصري يقول أن الفقير « يجري على لقمة عيشه » ، اما المثل الفرنسي المقابل فيقول ان الفقير « يجري على قطعة بفتيكة » . هذه صيغة للتعبير عن الغيظ . ثم نقول لان شعوب أوروبا الغربية وامريكا الشمالية بعد أن استنزفت ثروات العالم كله ، ومنه بلادنا ، طوال خمسة قرون أصبحت الان تتصارع في مستوى الرخاء على مزيد من الرخاء الذي تتيحه الثروات المتراكمة تاريخيا . هناك قد يعاني قطاع من الشعب غبنا في اقتسام الفائض الاقتصادي اما هنا فيجاهد الشعب — تحت مستوى الفقر — من أجل الاستمرار في الحياة . هناك يستطيع العمال والفلاحون ان يقتطعوا من فائض دخولهم ما ينفقون منه على مؤسساتهم الديموقراطية نقابات واتحادات ونوادي وصحفا واحزابا . وهنا لا يملك العمال والفلاحون ما هو ضروري فليس لديهم فائض ينفقونه فلا يستطيعون آن ينشئوا لانفسهم مؤسسات ديموقراطية قادرة من نقابات او اتحادات او نواد او صحف أو أحزاب . هناك يستطيع العمال والفلاحون ان يضربوا عن العمل اشهرا طويلة ويستغلوا خوف الملاك وأصحاب العمل من الخسارة ليملوا عليهم — بقدر — تحسين شروط العمل ، ولا يعبأون كثيرا بالماطلة لانهم ينفقون من رصيد مدخراتهم واعانات نقاباتهم ويحتمون بدفاع صحفهم واحزابهم . اما هنا فمن يوم ليوم يعيش البشر وتحيا الاسر ، لو فقد عامل عمله شهرا لجاعت اسرته اشهرا ، ولو فقد الفلاح قطعة من الارض يزرعها لمات جوعا — او أصبح مجرما — افتقادا لقطعة الخبز . هناك حصيلة قرون من العلم والخبرة والممارسة وهنا بدأ العلم والخبرة عام ١٩٢٣ . هناك اذا تعرض الشعب لمزيد من القهر الاقتصادي لا يستطيع العامل أو الفلاح ان يشتري صحيفته المفضلة او كتابا ظهر حديثا أو يقضي اجازة نهاية الاسبوع (الويك اند) .

وهنا لو تعرض الشعب لمزيد من القهر الاقتصادي لاصبح في موقف الخيار بين الموت أو الثورة . فهناك لا يبيع احد حريته السياسية ولو وجد المشترون لانه يستطيع الحياة وهنا يبيع حريته السياسية ليعيش . ونكرر ، أن العبرة بالاتجاه العام لاي نظام وليس بدعاويه التفصيلية . فهناك مع الازمة الامل وامكانيات تحقيقه . وهنا مع الازمة اليأس من امكانيات الحياة . والاتجاه العام للنظام الليبرالي في العالم المتخلف ديموقراطيا واقتصاديا هو الى الثورة . الموارد المعدودة لا تسمح بمزيد من الثراء الا مع مزيد من الفقر وكلما ازدادت الهوة نشطت سوق الطغيان حيث تباع الحرية وتشترى . الاثرياء يشترونها والفقراء يبيعونها . ولن يفض هذا السوق غير الانساني ، غير الديموقراطي ، الا الثورة . وعلى من يشك في هذا ان يراجع تاريخ شعوب العالم الثالث فيكتشف قانون حركته : تحرر من الاستعمار — نظام ليبرالي — ثورة مسلحة او انقلاب مسلح لاجهاض وتاخير الثورة المسلحة .

٢٨ ــ قلنا من قبل أن دستور ١٩٢٣ « كانت فيه بعض الاحكام الاستبدادية ولكنه لم يكن يحول دون الشعب وممارسته الديموقراطية ، بل لم يكن يحول دون الغاء الاحكام الدستورية ألتي تضمنها الدستور حفاظا على امتيازات الملكية . واذا كنا قد قلنا انه دستور ليبرالي فلا يمكن لاحد أن يتهم الليبرالية بالتقصير في سرد الحريات « الطبيعية » ورصها في الدساتير لان الليبرالية ضد التدخل في حياة الافراد من حيث المبدأ» قصرنا حديثنا على الدستور ولم نتناول القوانين والاوامر والقرارات الاستبدادية لاننا كنا نريد أن نركز على العيب الاساسي في النظـــام الليبرالي ، لنبين بأكبر قدر من الوضوح انه بصرف النظر عـــن الحكام ونواياهم وقوانينهم ولوائحهم ، اي حتى لو صدق الدستـــور الليبرالي فيما وعد من حرية سياسية فان النظام الراسمالي سيسلب هذه الحرية.

ولا ميكن كل هذا يعني أن الليبراليين لا يتدخلون في حريـــة الشعب عندما يستشعرون أن الشعب او قطاعا منه قد تحرك ، او ممكـــن أن يتحرك للمساس بسيادتهم . ابدا ، ان الليبراليين لا يترددون لحظة واحدة في تقنين ديكتاتوريتهم الاقتصادية ولو اقتضى الامر مخالفة مبادئهـــم الليبرالية . وقد يصل الامر بهم الى الديكتاتورية الصريحة كما هو الحال في الفاشية . فليست الفاشية الا ذلك النظام الاستبدادي الذي يقيمـــه الراسماليون لحماية سيطرتهم الاقتصادية بقوة الدولة البوليسية حين يستشعرون ان ذلك هو البديل الوحيد عن ثورة شعبية متوقعة . على أي حال فان الليبراليين في مصر لم يتركرا فرصة للمخاطرة بمصـــالحهم واتخذوا من سيطرتهم على الحكم وسيلة للتحوط ضد مخاطر اية حركة شعبية . نختار أمثلة لها بضعة قوانين « ارهابية وبربرية » ، ارهابية لانها موجهة ضد الشعب وبربرية لانها مخالفة لابسط مبادىء التشريع المعترف به في العالم . ثم اننا قد اخترناها لانها ــ منذ أن بدأ اصدارها « خديو مصر » .. ما تزال سارية حتى الان :

الاتفاق الجنائي :

في كل بلاد العالم المتمدن لا يعاقب القانون على النوايا اطلاقا ، ولا يعاقب على الاعمال التحضيرية لارتكاب الجرائم اذا وقف الامر عند الاعمال التحضيرية اي اذا عدل صاحب المشروع الاجرامي عن اكماله، ثم أنها لا تعاقب على الاتفاق او المساعدة او التحريض على اية جريمة الا اذا ادى هذا الاتفاق أو المساعدة أو التحريض فعلا الى وقوع الجريمة . ويرجع هذا كله الى انه ما دام الافراد لم يبدأوا فعلا تنفيذ الفعل الممنوع فان فرض عقوبة عليهم لا يكون مقصودا به حماية المجتمع ولكن محاسبتهم على نواياهم أو اقوالهم ، اي باختصار ارهابهم . ولقد كان قانون العقوبات في مصر يحترم هذه المبادىء حتى عام ١٩١٠ .

كان رئيس مجلس النظار (رئيس الوزراء) في ذلك الوقت واحدا من الذين يحفظ لهم التاريخ خيانتهم لمصر (بطرس غالي) فأراد ان يمد في امتياز قناة السويس فوثب عليه بعض الشباب الوطني وقتله . فقدمت النيابة الى قاضي الاحالة تسعة من المتهمين الاول تهمة القتل العمد والباقين بتهمة الاشتراك في الجريمة بحجة انهم اعضاء مع المتهم الاول في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول الى اغراضها . فأحال القاضي المتهم الاول وحده الى محكمة الجنايات وقرر بالنسبة للباقين بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى استنادا الى انهم لا يمكن اعتبارهم شركاء في القتل ، وان مجرد انهم اعضاء مع المتهم في جمعية سياسية لا يكفي لأتهامهم ما داموا لم يتفقوا مع المتهم على قتل رئيس مجلس النظار. فاستصدرت الحكومة من خديو مصر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠ باضافة المادة ٤٧ مكرر الى قانون العقوبات لتفرض العقاب على مجرد اتفاق شخصين أو أكثر ، حتى لو كان اتفاقهم لتحقيق غاية مشروعة ، « اذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه » . كان ذلك هو أول سيف اسلط على رقاب الشعب في مصر لمنع أي نشاط سياسي شعبي حتى لو اقتصر على ثلاثة ، وحتى لو توقف عند التفكير معا ، وحتى لو كانت غايتهم مشروعة ما دام ما فكروا فيه او اتفقوا عليه قد لوحظ أن الوصول اليه قد يؤدي الى ارتكاب جنحة (توزيع منشور مثلا) وحتى لو لم يفعلوا شيئا الا مجرد الكلام والاتفاق . ثم « يعفى من العقوبة المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق » وبهذه الفقرة بدأ التخريب الاخلاقي وتدريب الناس على الخيانة والغدر والتجسس واعمال المخبرين على غيرهم في مقابل مكافأتهم باعفائهم من العقوبة .

ومنذ عام ١٩١٠ ، حتى الان ، كانت هذه المادة هراوة السلطة التي ارهبت بها كل الجماعات والجمعيات والاحزاب والتحركات التي فكرت مجرد تفكير في مقاومة الاستبداد وافسدت بها الضمائر وعلمت الناس الخوف من مجرد الحوار خوفا من أن يؤدي الحوار الى اتفاق ، وشككت الناس في اقرب الناس اليهم خوفا من التبليغ عما يتحاورون فيه أو يتفقون عليه حتى في جلساتهم العائلية الخاصة .

التجمهر :

هذا قانون آخر اصدره خديو مصر في ١٨ اكتوبر ١٩١٤ برقم ١٠ وما يزال ساريا حتى الان . وهو يسد ثغرة في قانون ١٩١٠ . اذ ماذا يحدث لو أن المصريين قد اجتمعوا لمراقبة حدث أو بمناسبة حدث اجتماعا تلقائيا بدون اتفاق سابق أو لاحق وبدون أن يكون وراءهم او امامهم من نظمهم أو ينظمهم . ماذا يحدث لو أن في هذا الأجتماع او التجمع ارتكب معتوه أو مجنون أو صبي صغير احدى الجرائم ؟ يقول القانون انه اذا زاد عدد المجتمعين عن خمسة فهو تجمهر . ويفرض العقاب على المتجمهرين اذا أمرهم رجال السلطة بالتفرق فلم يفعلوا (المادة ١٥) أو اذا كان غرضهم « التأثير على السلطات في اعمالها » (المادة ٢) . اما اذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر ، فان جميع الذين اشتركوا في التجمهر يعتبرون مسؤولين عن الجريمة حتى لو لم يعرف فاعلها ، حتى لو عرف فاعلها وثبت ان الاخرين لا يعرفونه . حتى لو كان من بينهم من يوافق على غرض التجمهر ولكنه ينكر الجريمة أو حاول منعها (المادة ٤) . وهكذا كان على المصريين ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، ان يحذروا أن يزيد عدد المجتمعين منهم عن خمسة حتى لا يكونوا « تجمهرا » فان وافاهم مصادفة صديق سادس فعليهم ان ينفضوا . وكان على « عقلاء » المصريين أو الحريصين منهم على سلامتهم ، وما يزال عليهم حتى اليوم ، أن يسارعوا بالاختفاء في اقرب مكان اذا لاحظوا — ولو على بعد — لفيفا من المتجمهرين يقف على طريقهم . وكان على المصريين، وما يزال عليهم حتى اليوم ، أن يدخلوا السجن اذا عن لواحد من تجمهر أو مدسوس في تجمهر ، ان يرتكب جنحة (توزيع منشور مثلا) فانهم جميعا سيكونون مسؤولين عنه ، من رأى مثل من لم ير .

وماذا يحدث لو أن المصريين أو بعضهم قد رأى الا يترك الامور للمصادفات فأرادوا أن يجتمعوا اجتماعا منظما او أن يتظاهروا مظاهرة منظمة . هذا لهم . ذلك لان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ (٣٠ مايو ١٩٢٣) يقول في مادته الاولى : « الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون « . اما الوجه المقرر في هذا القانون فهو :
بالنسبة الى الاجتماعات فانها تعتبر اجتماعات عامة اذا كانت في مكان أو محل عام أو خاص يدخله او يستطيع ان يدخله اشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية أو اذا رأى المحافظ او المدير أو سلطة البوليس في المركز انه بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب آي طرف اخر انه اجتماع عام (المادة ٨ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) ، أي أن مناط اعتبار الاجتماع عاما أو خاصا هو في النهاية ما تراه السلطة حتى لو كان اجتماعا بين اصدقاء في شقة مغلقة ما دام موضوعه عاما (سياسيا بالدرجة الاولى) مثل هذا الاجتماع « الحر » ، يتعين اخطار السلطة به قبل موعده بثلاثة ايام وان يشمل الاخطار موضوعه والغرض منه وان تشكل لجنة مسؤولة عنه وان يوقع الاخطار خمسة من المواطنين « المعروفين بحسن السمعة » وللبوليس حق حضوره وان يختار المكان الذي يستقر فيه واخيرا له أن يفضه ولو بالقوة « اذا القيت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو انشدت اناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة » او « خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الاخطار » (المادة ٧) كما ان له أن يمنعه منذ البداية اذا رأى ان من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام (المادة ٤) .

اما بالنسبة الى المظاهرات . فانها — بالرغم من انها منظمة — تخضع لاحكام التجمهر فيكون كل من يشترك فيها مسؤولا عن كل ما يقع من أي فرد فيها . ولكن — لانها منظمة — فيجب ان يتم اخطار السلطة عن خط سيرها وللسلطة أن تختار لها خط سير اخر (المادة ٩) وللسلطة — بداهة وبحكم القانون — أن تمنعها من البداية وان تفضها في اي وقت ولو من اجل « تأمين المرور في الطرق والميادين » (المادة ١٠) ومخالفة شيء من هذا عقوبته الحبس (المادة ١١) . والحبس غير مقصور على الذين يشتركون في المظاهرة فعلا ، بل يحبس ايضا الذين يحاولون الاشتراك في مظاهرة او اجتماع او موكب حتى لو لم يستطيعوا المشاركة فعلا (المادة ١ فقرة ٤) . وهكذا كان من حق المصريين منذ عام ١٩٢٣ ، وما

يزال من حقهم حتى الان ، ان يقيموا الاجتماعات والمظاهرات والمواكب.. بشرط بسيط جدا يمثل خلاصة كل تلك التشريعات هو : ان تكون السلطة موعزة بها أو راغبة فيها . اما فيما عدا ذلك . فلا مظاهرات ولا مواكب ولا اجتماعات والا يؤخذ البريء بذنب المذنب وتفرض على الناس مسؤولية جماعية بصرف النظر عن نواياهم أو مواقفهم حتى لو كانوا المنظمين الحريصين على سلامة الناس في المظاهرة وسلامة الناس خارج المظاهرة والحيلة التقليدية أن تستفز الشرطة الناس الى ان يخطىء بعضهم او ترتكب هي الخطأ عمدا تمهيداً لاخذ الجميع بجريمة لا يد لهم فيها .

المطبوعات :

ولدت قوانين المطبوعات ارهابية منذ بدايتها . كان أول قانون هو القانون رقم ٢٧ الصادر في ١٦ يونيو ١٩١٠ ومطلعه ــ كالعادة ــ نحن « خديو مصر » . وفي ١٩ اكتوبر ١٩٢٥ صدر مرسوم يقول : « الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة باقراء الناس تحكم فيها محاكم الجنايات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف (المادة ١٥) . هذه هي البداية . ان ترتكب الجريمة في حق احد الافراد فلا بأس ، تحال الى محكمة الجنح ، فاذا قضت بالعقوبة يكون هناك استئناف . اما اذا كانت ضد « الحكومة » فالى محكمة الجنايات رأسا حيث يكون الحكم نهائيا وبدون استئناف . اما المطبوعات ــ طبقا للقانون رقم ٢٠ الصادر في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ فهي « كل الكتابات أو الرسومات أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية او الكيمائية أو غيرها فاصبحت قابلة للتداول » . اما التداول فهو « بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو الصاقها على الجدران أو عرضها في شبابيك المحلات أو في اي عمل اخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الاشخاص » . هذه المطبوعات بجميع انواعها ، بما فيها الصحف ، يجب الحصول على رخصة من وزارة الداخلية بطبعها وتداولها (المادة ٧) وعلى كل من يبيعها أو يمارس « مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات » أن يقيد اسمه في المحافظة أو المديرية (المادة ٨) وعلى كل منتج للمطبوعات ، مطبعة أو شركة اسطوانات أو مصور ... الخ) ان يسلم السلطة أربع نسخ (المادة ٥)

اما اذا كان المطبوع جريدة فلا يجوز اصدارها الا بعد اخطار السلطة عنها وان يودع تأمينا قدره ٣٠٠ جنيه (المادة ١٥) وان يسلم وزارة الداخلية ست نسخ من كل عدد (المادة ٢٠) . وان يخطر وزارة الداخلية باسم الجريدة والمحررين ورئيس التحرير والمطبعة التي تطبع فيها وبأي تغيير يحدث في هذا (المادة ١٣ و١٤) . ومن حق السلطة — طبعا — منع اي مطبوع سواء جريدة أو غيرها من التداول اذا حدثت اية مخالفة « وينفذ ما يصدر من الاحكام او ما يؤمر به من التدابير الادارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر الى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو اي شخص اخر ذي شأن » (مادة ٢٤) .

الحكم العسكري :

واخر هذه القوانين التي اخترناها امثلة ، وما تزال سارية ، هو القانون رقم ٩٦ الصادر في ٢٥ اغسطس ١٩٣٩ بمناسبة دخول «الحلفاء الحرب » . وما يزال يعيش تحت اسم الطوارىء حتى عام ١٩٧٢ ثم تحت اسم « حماية حريات المواطنين » ضمن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . وطبقا له في حالة قيام خطر الحرب الداهم أو توتر العلاقات الدولية تعلن الاحكام العرفية وتصبح للحكومة سلطة مطلقة لا حدود لها من دستور ولا قانون ولا مجال فيها لاي نوع من الحريات السياسية او المدنية ولا رقابة عليها من أية هيئة تشريعية أو قضائية .

٢٩ — في ظل القهر الاقتصادي الذي أشرنا اليه من قبل ، وفي ظل التشريعات الارهابية التي ضربنا لها أمثلة ، لم يكن غريبا ان بقيت الحريات السياسية كما جاءت في دستور ١٩٢٣ مجرد نصوص ميتة ، وان اغلبية الشعب قد انسحبت بعد ثورة ١٩١٩ من الحياة العامة وركنت الى السلبية وما زالت راكنة حتى اصبحت راكدة ، وبلغ الركود قبل ثورة ١٩٥٢ حدا قبل به الشعب ، اغلبية الشعب ، مكانه المتدني واصبح رائجا ان « العين لا تعلو على الحاجب » ، وان « الاصابع غير متساوية » وان من « يتزوج أمي اقول له يا عمي » ، وان السادة قد خلقوا ليكونوا سادة والعبيد قد خلقوا ليكونوا عبيدا وان الله قد أمر باطاعة ولي الامر . وكان ذلك أخطر ما وصلت اليه مشكلة الديموقراطية في مصر . يوم ان استقر في اذهان الفلاحين والعمال والمقهورين من كل

نوع ، ان الاستبداد حق للمستبدين عليهم أن يقبلوه وليس لهم ان يقاوموه.
كانت تلك هي مصر عام ١٩٥٢ ، وكانت تلك مشكلة الديموقراطية فيها . فلننظر كيف واجهت الثورة المشكلة وكيف حاولت حلها ، والى أي مدى نجحت .

ثالثا

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

٣٠ ــ في اكثر من مناسبة ذكر الرئيس أنور السادات قصة الخلاف الذي ثار في مجلس قيادة الثورة حول الموقف من نظام الحكم . خلاصة ما قاله أن مجلس قيادة الثورة قد واجه منذ البداية اختبار الاختيار بين الديموقراطية والديكتاتورية نظاما لحكم مصر . وقال أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحده ، هو الذي اختار الديموقراطية لحكم شعب مصر في حين أن باقي اعضاء مجلس الثورة ، كلهم ، ومن بينهم الرئيس أنور السادات نفسه ، قد اختاروا الديكتاتورية نظاما يحكمون به شعب مصر . واصروا فاستقال جمال عبد الناصر ، فتراجعوا فرجع عن استقالته . هذه القصة تكشف ــ في لحظة اعتراف ــ عما كانت عليه نوايا أعضاء مجلس قيادة الثورة بالنسبة الى الشعب الى ان استقال جمال عبد الناصر ثم مدى ثقة كل واحد منهم بصحة رأيه ونواياه حين رجع عن استقالته . ولا نستطيع نحن أن نعطيها دلالة خاصة اكثر من هذا . أولا ، لان ذلك كله كان حوارا داخليا في القمة اختار به اعضاء مجلس قيادة الثورة للشعب ما اختاروا ولم يكن الشعب طرفا فيه فلم يختر لنفسه . وكل هذا لا يمت الى الديموقراطية بصلة اكثر من صلة الحديث عنها . وثانيا ، لان العبرة ــ كما قلنا من قبل ــ ليست بنوايا الحاكمين ولكن بما يتحقق للشعب من حرية ومقدرة فعلية على ممارستها . اقصى ما يمكن أن تدل عليه تلك القصة ــ ان كان لابد من البحث لها عن دلالة ــ هو أن الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ من أجل مبادىء ستة ومعلنة ، من بينها اقامة حياة ديموقراطية سليمة ، لم يكونوا يعرفون معرفة موحدة « أسلوب » اقامة الحياة الديموقراطية السليمة فاختلفوا فيه وذهب اغلبهم الى حد الظن بأن الديكتاتورية هي السبيل الى الديموقراطية . هذه الدلالة ، اي أنعدام الوحدة الفكرية على اسلوب تحقيق أهداف الثورة ، ظاهرة لا منكورة من الثورة ولا مقصورة على هدف الديموقراطية . فلقد اعلنت الثورة اهدافها الستة ثم لم تكف قيادتها والمتحدثون باسمها ــ حتى عام ١٩٦١ على الاقل ــ عن الاعتراف بأن الثورة قد قامت بدون نظرية ، وأن الثوار كانوا، عام ١٩٥٢ ، أمام خيار ملزم فاما ان يؤجلوا الثورة ويتعرضوا للتصفية التي كانت تتهددهم على اثر اكتشاف أمر تنظيمهم ، الى ان يمتلكوا من أمرهم منهجا ونظرية ، واما ان يتقدموا بما يملكون من تنظيم وافكار لانقاذ شعب مصر مما كان يعانيه فاختاروا الثانية . ثم أنهم لم ينكروا قط انهم ينتهجون التجربة والخطأ وصولا الى الصواب من خلال الممارسة . وخلاصة هذا كله أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد قامت ونجحت في الاستيلاء

على السلطة ثم استمرت عشر سنوات على الاقل لا تعرف ــ على وجه التحديد العلمي ــ كيف تحقق مبادئها فجربت اساليب مختلفة : تختار فتمارس فتخطىء فتصحح فتصيب ، او تخطىء مرة اخرى فتصحح ... وهــــكذا .

٣١ ــ هذا المنهج التجريبي اقام ويقيم صعوبات بالغة امام محاولة اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مشكلة الديموقراطية . ذلك لانه ادى الى أن كان للثورة اكثر من موقف واحد من المشكلة وحلها . وفي بعض الاوقات تغير موقف الثورة من المشكلة من النقيض الى النقيض في شهر واحد . ويبدو هذا واضحا مـــــن تتبع القرارات المتتالية التي أصدرتها الثورة في سنواتها الاولى . وقد اخترنا القرارات أمثلة لنتجنب الاسناد الى الافراد على أساس انه ايا كانت المواقف الفردية قبل اصدار القرار فان القرار بصدوره ــ هو وحده ــ الذي يمثل ارادة الثـــورة وينسب اليهـــا .

بعد الثورة مباشرة أبقت الثورة على دستور ١٩٢٣ واستبدلت بملك بالغ فاسد ملكا طفلا بريئا تحت الوصاية ، وشاورت الاحزاب القائمة وحاورتها ، وارتضت منها أن تطهر نفسها من بعض قادتها وان تعيــد صياغة برامجها ، كما لو كانت مشكلة الديموقراطية مشكلة أشخـــاص فاسدين ان سقطوا قامت الحياة الديموقراطية السليمة . هذا موقف . ومع ذلك فقبل أن ينقضي عام ١٩٥٢ رات قيادة الثورة ان مشكلـــــة الديموقراطية ليست مشكلة أشخاص فاسدين بل مشكلة نظام فاسد وان حلها يكون باسقاط النظام جملة فاصدرت يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ قرارا اعلنه القائد العام للقوات المسلحة (محمد نجيب) جاء فيه : « أعلن باسم الشعب سقوط ذلك الدستور ، دستور ١٩٢٣ ، وانه ليسعدني أن أعلن في نفس الوقت الى بني وطني أن الحكومة اخذة في تاليف لجنة تضـــع مشروع دستور جديد يقره الشعب ويكون منزها عن عيوب الدستور الزائل محققا لامال الامة في حكم نيابي نظيف وسليم » . وهذا موقـــف اخر . اغرب من الموقفين موقفها من النظام الملكي ، فقد اسقطت دستور الملك في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ولم تعلن سقوط الملكية وقيام الجمهورية الا بعد ستة أشهر تقريبا في ١٨ يونيو ١٩٥٣ . ثم انها بعد أن ارتضت من الاحزاب تطهير نفسها واعادة صياغة برامجها اصدرت يوم ١٦ ينايـــر ١٩٥٣ اعلانا بحل الاحزاب السياسية قال فيه معلنه (محمد نجيب ايضا) : « اتضح لنا أن الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التي افســــدت اهداف ثورة ١٩١٩ تريد أن تسعى بالتفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة اجنبية وتدبير ما من شأنه الرجوع بالبلاد الى حالة الفساد السابقة ... » وبناء عليه صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة

الى اعضاء الاحزاب المنحلة (المادة ٢) وحظر تكوين احزاب سياسية جديدة (المادة ٦) .

ثم انها اصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ مرسوما بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لتعمل في « وضع مشروع دستور يتفق مع اهداف الثورة » . ومع انها لم توقف عمل اللجنة ولم تلغها الا انها لم تصبر الا يومين حتى أصدرت اعلان ١٦ يناير ١٩٥٣ « بتجديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات » . وأصدرت في ١٠ فبراير ١٩٥٣ اعلانا دستوريا ببيان نظام الحكم في فترة الانتقال عهد الى مجلس قيادة الثورة بأعمال السيادة العليا (المادة ٨) وعهد بالسلطة التشريعية الى مجلس الوزراء (المادة ٩) وعهد بالسلطة التنفيذية الى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه (المادة ١٠) وعهد بالمراقبة والمتابعة الى مؤتمر يتلف من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مجتمعين (المادة ١١) فبدا كما لو كانت الثورة قد اختارت تأجيل حل مشكلة الديموقراطية الى ما بعد فترة الانتقال .

غير انه لم يمض عام واحد على هذا الموقف حتى اصدرت الثورة في ٥ مارس ١٩٥٤ قرارا ينص على : « اتخاذ الاجراءات فورا (لاحظ فورا ..) لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع خلال شهر يوليو ١٩٥٤ وتكون لها مهمتان : الاولى مناقشة مشروع الدستور الجديد واقراره والثانية القيام بمهمة البرلمان الى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد وفقا لاحكام الدستور الذي سوف تقره الجمعية التأسيسية » . صدر هذا القرار خلال أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة وكان الصراع فيها يدور حول مفهومين متناقضين للديموقراطية مشكلة والديموقراطية حلا . وسنعرض لهذين المفهومين فيما بعد . المهم الان انه بهذا الموقف الجديد بدا كما لو كانت الثورة قد اختارت اخيرا النظام البرلماني حلا لمشكلة الديموقراطية مع انه ذات النظام الذي ثارت عليه في البداية . على أي حال فان هذا القرار لم ينفذ ، اذ ما لبثت الثورة، وقبل مرور شهر واحد على اصداره ، ان اصدرت يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ قرارا اخرا جاء فيه : « اولا : ارجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يوم ٥ مارس الحالي حتى نهاية فترة الانتقال ... »

ثم أن قرار ٢٩ مارس ١٩٥٤ هذا قد اضاف : « ثانيا : يشكل فورا (فورا ايضا .) مجلس وطني استشاري يراعى في تمثيله الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصاته بقانون » ، وهو قرار مستخرج من عصور ما قبل الديموقراطية يوم ان كان الملوك يختارون ممثلين للطوائف والمناطق في مجالس استشارية تكون مهمتها مقصورة على ابداء الرأي والنصيحة بدون التزام أو الزام . ولسنا في حاجة الى القول بان قانون تكوين ذلك المجلس الوطني الاستشاري لم يصدر وبالتالي فان قرار ٢٩ مارس ١٩٥٤ في هذه الجزئية لم ينفذ .

ثم ــ اخيرا وليس اخرا ــ ان لجنة الخمسين التي كانت قد تشكلت بمرسوم ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع مشروع دستور «يتفق مع مبادىء الثورة» كما جاء في قرار تشكيلها أو دستور يحقق امال الامة « في حكم نيابي نظيف وسليم » كما جاء في اعلان سقوط دستور ١٩٢٣ ، قد اعدت مشـــروعها وقدمته فعلا الى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن قيادة الثورة لم تقبله بحجة أن نظام الحكم فيه نيابي أكثر مما يجب ووضعت بدلا منه دستورا اعلنته يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ اخر يوم في فترة الانتقال وارجأت العمل به الى يونيو ١٩٥٦ التاريخ الذي كان محددا لاتمام جلاء قـــوات الاحتلال البريطاني .. ولم يكن دستور ١٩٥٦ هو اخر المواقف ، فهو ذاته قد الغي قبل مرور عامين « ٥ مارس ١٩٥٨ » بمناسبة الوحدة بين مصر وسورية ثم عاد ذاته بعد أربعة أعوام تقريبا (٢٧ سبتمبر ١٩٦٢) بمناسبة الانفصال ، ثم الغي مرة اخرى بعد عامين ، بصدور دستور جديد مؤقت (٢٣ مارس ١٩٦٤) .

هذه أمثلة ضربناها من التطور الدستوري مثلا لتعدد مواقف الثورة من مشكلة الديموقراطية خلال تجربة البحث عن طريق حلها وما اثارته التجارب وصاحبها من صراع علني وخفي كاد يصل ، في مارس ١٩٥٤ ، الى حد انهاء الثورة ذاتها ، لنبين مدى الصعوبات التي تقوم في سبيل اكتشاف موقف الثورة من مشكلة الديموقراطية .

٣٢ ــ اضيفت الى المصاعب التي نشأت عن المنهـــج التجريبي مصاعب فرضتها أو اقتضتها أو استغلت فيها معارك التحرير . لقـــد قامت الثورة عام ١٩٥٢ ومصر محتلة عسكريا منذ سبعين عاما وجاءت هي ذاتها حلقة من حلقات النضال الوطني مـــــن أجل انهاء الاحتلال الانجليزي اسهم كل جيل بنصيبه من التضحية . بدأ بثورة الشعـــب المسلحة تحت قيادة احمد عرابي عام ١٨٨٢ لدفع الاحتلال . فلما انهزمت الثورة تولى الجيل التالي بقيادة مصطفى كامل تعبئة الشعب وتحضيره للثورة الى أن توفي عام ١٩٠٧ وخلفه محمد فريد . وجاء الجيل الذي بعده فقام بالثورة عام ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول . وتدخل الجيل الذي يليه ليرغم الاحزاب على أن تطرح صراعاتها وحملها حملا على التصدي لمعركة التحرير عام ١٩٣٥ . فلما ان اسفرت جهود الشيوخ عن معاهدة ١٩٣٦ ، تولى الجيل نفسه في اعوام ١٩٤٦ وما تلاها عبء النضال الى ان أرغم أصحاب المعاهدة على الغائها عام ١٩٥١ . ولم يكن ذلك الا الجانب السلبي (الالغاء) من منجزات ذلك الجيل فهو الذي كان يحضر للثورة الايجابية التي اندلعت عام ١٩٥٢ ليكون أول اهدافها « القضاء على الاستعمار واعوانه » .

ولقد استفادت ثورة ١٩٥٢ من خبرة النضال الوطني السابـــق وخاصة تجربة ثورة ١٩١٩ . كما استفادت من الظروف الدولية التي

تلت الحرب الاوروبية الثانية ومـــا اسفرت عنه من تغيير في القوى الدولية ، كان حظ انجلترا ، الدولة المحتلة ، منها أن خرجت في حالـــة عجز كامل تقريبا عن تحمل نفقات الاحتلال العسكري . ولقد اصـــرت الثورة على هدف الاستقلال الوطني منذ مولدها وفي كل مراحلها ولـــم تنخدع ـــ كغيرها ـــ حين غير الاستعمار شكله فتحول من الاحتـــلال العسكري الى التبعية . وتعرضت الثورة في سبيل التحرر الوطني لكل انواع الاعتداء الخارجي والتآمر الداخلي ، وخاضت معاركه على ساحته داخل مصر وخارجها ، والتحمت باعدائها في كل أرض وبكل وسيلة وعلى كافة المستويات وانتصرت مرارا وانهزمت مرارا ولكنها لم تتخاذل ولم تساوم ولم تستسلم أبدا حتى عندما خسرت كل شيء تقريبا الا ارادة التحرر كما حدث عام ١٩٦٧ . وفي خضم معارك التحرير الضارية تعلمت فنمت وتطورت فكراً وحركة ، شكلا ومضمونا . تعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ، عصر السيطرة الراسمالية الامبريالية ، ان تحتفظ بالحرية وبالنظام الراسمالي معا في مصر المتخلفة ، حيث يكون النظام الرأسمالي في الدول المتخلفة هو المدخل الوطني للتبعية الاستعمارية بالرغم مـــن حسن نوايا الرأسماليين الوطنيين فاختارت الاشتراكية من أجل التحرر.

وتعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ، عصر القوى الكبرى ، ان تحتفظ بالحرية والعزلة الاقليمية عن أمتها العربية فاختارت القومية ساحـــة والوحدة غاية من أجل الحفاظ على الحرية . وتعلمت انه من المستحيل في هذا العصر ، عصر الصراع بين القوى العظمى وعصر نضال الشعوب من أجل التحرر ان تنعزل عن أحد أو أن تنحاز الى احد وتبقى مستقلة فانحازت لقضية تحرير أمتها العربية واتخذت موقـــف الحياد الايجابي حيال الكتل المتصارعة وقدمت معونتها بقدر ما استطاعت لنضال الشعوب لتكسب معونة تلك الشعوب لنضالها وقد كسبته . وهكذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في نضالها ن أجل التحرر الوطني نموذجا في الشجاعة والصلابة والحزم وسعة الافق والواقعية معاً . وهو نموذج بهر العالم كله واحتذته وما تزال اغلب الشعوب المقهورة في نضالها من أجل التحرر. ومع انه لم يحدث ابدا وفي اية مرحلة من مراحلها ان كانت الثورة بادئة بالعدوان على احد الا أن اصرارها على التحرر مـــن الاستعمار الظاهر ورفض التبعية للاستعمار الجديد قد عرضاها لسلسلة من الاعتداءات جعلتها في حالة حرب دفاعية مستمرة : العدوان الصهيوني على غزة عام ١٩٥٤ ، العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، الحصار الامريكي والحرب الاعلامية بعد ذلك ثم الاعتداء الداخلي على الوحدة عام ١٩٦١ ثم حرب اليمن الدفاعية عام ١٩٦٢ ثم عدوان ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف الدفاعية عام ١٩٦٩ . ولقد دفع الشعب العربي في مصر وخارج مصر ثمن النضال التحرري تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو . ولقد كان الثمن في بعض الاوقات

نادحا . ولعل من افدح الاثمان التي دفعتها مصر مقابل تحررها والحفاظ على حريتها ، بعد الضحايا البشرية الغالية ، ما أصاب قضية الديموقراطية .

لا ينكر أحد أن المعارك الخارجية تفرض قيودا ثقيلة على النشاط الديموقراطي في الداخل ، ولدى كل دولة من دول العالم سلسلة من القيود جاهزة ومصوغة في شكل قانون « طوارىء » ما ان يتهدد سلامتها خطر حتى تعطل به اكثر أحكام الدساتير ديموقراطية وتوقف به أعز الحريات التقليدية . ولقد جرب شعب مصر تلك القيود الثقيلة قبل الثورة . فلاكثر من خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٣٩ عاش شعب مصر معدوم الحرية : حرية المأكل والملبس والمتاجرة وحرية الانتقال والراي والنشر والاجتماع وحرية اختيار حكامه . بل ان كل قيمة من قيم هذا الشعب قد انتهكت وديست علنا تحت اقدام الجند من اشتات البشر الذين ابيحت لهم مصر اكثر من خمس سنوات . ولا يزال جيلنا يذكر كيف كان المصريون يجتنبون المذلة والاذلال بأن يقبعوا في بيوتهم وكيف كانت الحياة تسلب والاموال تغتصب والاعراض تنتهك علنا في المدن والقرى والطرقات .. تحت حكم احزاب مصر « لتأمين سلامة قوات الحلفاء » . ولم يذرف احد دمعة واحدة على الحرية او على الديموقراطية.

ان عزاء الشعوب في هذا ان الحرب موقوتة مهما طالت وهو عزاء مشروع . آذ حيث تكون سلامة الوطن في خطر تتحدد معارك التحرر الوطني بالديموقراطية فهم اما جاهلون او هم يريدون تحت غطاء الدعوة الى الديموقراطية انهاء معارك التحرر الوطني . اي انهم يريدون ، نفاقا ، ان يقال عنهم ديموقراطيين بدلا من انهزاميين . ولقد طالت معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكادت تستغرق كل سنواتها في مشكلة الديموقراطية وفي حلها من نواح عدة :

— منها الاصرار على الوحدة الوطنية وعدم السماح بأي صراع اجتماعي أو سياسي أو أية انقسامات في الجبهة الداخلية . وهو حد من الخارج على النشاط الديموقراطي يجعل الفاصل بين النشاط المشروع والنشاط المعادي او بين المعارضة وبين التآمر فاصلا دقيقا ، وقد يختلطان على مستوى القاعدة النشيطة أو في تقدير السلطة المتوترة فتدفع الحركة الديموقراطية ثمن التآمر أو الخوف من التآمر .

— ومنها استمرار حالة الطوارىء بما تستدعيه من تركيز في السلطة ورقابة على الصحف ووسائل النشر وأجهزة الاتصال والاجتماع وتحركات الوافدين والمقيمين واستبدال المحاكم العسكرية بالمحاكم المدنية وتجاوز اجراءات التحقيق العلنية الى التحقيقات السرية ، والاعتقال ، والحبس المطلق . وكلها قيود داخلية على النشاط الديموقراطي .

ــ ومنها صعود القوات المسلحة الى المركز الاول من مراكز القوى في الدولة على اساس انها المسؤولة الاولى عن سلامة الوطن ، واكتسابها ــ بحجة الحرب أو الاستعداد للحرب أو مخاطر الحرب ــ سلطة تعلو في كثير من المجالات على السلطة المدنية التي تصبح احد وظائفها الاساسية تنفيذ متطلبات القوات المسلحة ماديا واقتصاديا وبشريا وتأمينا وأمنا . وتحصينها ضد المعرفة أو النشر أو النقد . اي قيام دولة عسكرية فوق الدولة المدنية . ولقد بلغ أمر هذا الصعود حد صدور قانون (رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢) يحرم على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية العامة والخاصة تعيين اي موظف أو عامل في اية وظيفة خالية الا بعد اخطار مكتب نائب القائد الاعلى (المرحوم المشير عبد الحكيم عامر) ثم الانتظار شهرا لمعرفة ما اذا كان لدى سيادته من افراد القوات المسلحة العاملين فعلا من يرشحه لاشغالها فاذا ما رشح لها احد اصبحت له الاولوية في التعيين على المرشحين معه من نفس مرتبة النجاح ثم ، وهذا اغرب ، يحتفظ له بالوظيفة المدنية ويكون في حكم المعار الى القوات المسلحة (المادة ٥٩) . وكان ذلك بمناسبة حرب اليمن .

ــ ومنها ــ مصيبة العصر في العالم كله ــ تضخم اجهزة الامن الداخلي (أمن الدولة) والخارجي (المخابرات العامة) وتزويدها بامكانيات مالية غير معروفة من الشعب وغير قابلة للمعرفة ، وبسلطات مطلقة الا من حد الحفاظ على أمن الدولة وبمعدات خيالية تسمح لها بأن تضع كل مواطن ــ من حيث لا يدري ــ تحت مجهرها وبالمقدرة على أن تباشر مهمتها خفية ، تراقب خفية ، وتدرس خفية ، وتتابع خفية ، وتقرر خفية ، وتنفذ خفية كأنها أشباح محيطة وذلك لتستطيع ان تصارع أشباحا لا تقل عنها خفاء تمثلها اجهزة التجسس والتخريب التابعة للدول المعادية الاكثر مالا وادوات ورجالا مزروعين خفية في قلب المجتمع . تستطيع اجهزة الامن ــ لمن يريد أن يعرف ــ أن تلتقط ، وهي على بعد كيلومترين أو أكثر ، أي حديث يدور فيحجرة مغلقة . نعرف هذا من القضايا التي طرحت على المحاكم وعرفنا من الصحف اخيرا ، ورأينا على صفحاتها ، صور عقل الكتروني قالت الصحف انه يستطيع ان يدلي بكافة المعلومات عن أي مواطن في أقل من دقيقة .. وهذا يعني أن كافة المعلومات الخاصة بأي مواطن كانت قد جمعت من قبل واودعت بطن الجهاز الرهيب ذي الذاكرة الحديدية . وكل هذا مخيف ، ومصدر للخوف . الخوف من المجهول قبل الخوف من المعلوم . والخوف شلل يصيب البشر فيعجزهم عن النشاط الديموقراطي .

ــ ومنها خضوع الاعلام ووسائله الحديثة بالغة التأثير (الصحف والاذاعة والتليفزيون والسينما) لمقتضيات معارك التحرر اما عن طريق الرقابة الصريحة والضمنية واما بواعز الحذر الوطني السليم من التورط

في خدمة العدو أو اضعاف ثقة الشعب بنفسه . وليس من بين وظائف الاعلام خلال الصراع من أجل التحرر ان يتطوع بوضع الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل العسكرية تحت تصرف اجهزة الاستماع المعادية بل من وظائفه أن يذيع وينشر ما يخدم معركته وان يكذب ايضا (بلغ مجموع السفن الالمانية التي أعلن الحلفاء اغراقها في الحرب الاوروبية الثانية ، ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، أضعاف اضعاف ما ملكته المانيا من سفن في كل تاريخها . وخاضت مصر وسورية — اخيرا — حربا اعلامية مدعومة فكريا وسياسيا واحصائيا استمرت عاما ثم انتهت في اقل من دقيقة مصافحة في الرياض لتتعانق اجهزة الاعلام في الهواء وفي رؤوس البشر فلا يفهم أحد شيئا) . ولما كانت معرفة الحقائق هي المادة الخام التي يكون منها المواطنون اراءهم ويحددون على ضوئها مواقفهم ويمارسون على اساسها حرياتهم أو ينكصون عن ممارستها ، فان كل تزييف في الحقائق ينعكس تزييفا على الديموقراطية وممارستها .

— ومنها ، اخيرا وليس اخرا ، تحمل الاقتصاد الوطني عبء معارك التحرر الوطني اقتطاعا من بنية اقتصادية متخلفة أصلا . ولقد اصبحت تكلفة المعارك ابهظ مما تطيقه الدول المتقدمة اقتصاديا مما حمل دولة مثل بريطانيا على تصفية امبراطوريتها . فما بالنا بالدول الفقيرة التي بلغ الفقر فيها حدا تباع عنده الحرية وتشترى . في مثل هذه البلاد وفي غيرها تعوق معارك التحرر وتكلفتها الباهظة حركة التنمية الاقتصادية ولو بمستوى الامكانات المتاحة ، فتبقي على الفقر ولا تنتقص منه الا قليلا ليبقى الفقر عائقا فعليا — اكثر العوائق صلابة في الواقع — دون الممارسة الديموقراطية .

ومنها أشياء أخرى ليس اهونها استغلال المعارك من أجل تبرير الاستبداد ، انما ضربنا امثلة لنقول : قبل ان يحدد كل واحد موقفه من حريته عليه أن يختار بين الاستقلال والتبعية . ونحن نختار ، كما اختارت ثورة ٢٣ يوليو حرية الوطن واستقلاله فيكون علينا أن نواجه مصاعب اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من الديموقراطية في نطاق الالتزام « بالقضاء على الاستعمار واعوانه » .

٣٣ — كل هذه المصاعب المتراكمة تجعل مهمة اكتشاف موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مشكلة الديموقراطية مهمة بالغة الصعوبة . ولكنها ليست — بالرغم من هذا — مستحيلة . ونعتقد أننا نستطيع ، بسهولة نسبية ، اكتشاف هذا الموقف ، وبالتالي معرفة الى اي مدى نجحت او اخفقت ، ثورة ١٩٥٢ في حل مشكلة الديموقراطية ، اذا التزمنا الحدود الاتية :

الحد الاول : الوقوف مع الشعب ، اغلبية الشعب . واغلبية شعبنا هم الفلاحون والعمال والحرفيون وصغار التجار والمهنيين والطلاب

والعاطلون ظاهرين أو مقنعين . ولسنا نعتقد أن اي ديموقراطـي أو دعي للديموقراطية حتى لو كان ليبراليا يستطيع ان ينكر ــ بحق ــ هذا الموقف . فلا أحد ينكر انه اذا لم تكن الديموقراطية هي حكم الشعب كله فهي على وجه اليقين حكم اغلبيته . لا أحد ينكر هذا الا العنصريون في روديسيا وفي جنوب افريقيا . ونحن ــ والحمد لله ــ من امة تعلمت من تراثها العظيم المساواة بين البشر قبل ان يعرفها العالم كله . ومع ذلك فان كثيرين منا لا ينكرونه كلاما ويجحدون نتائجه الفعلية . اولئكم جماعة المثقفين والمتعلمين وكبار الموظفين و « الاعيان » والراسماليين الذين يملكون المعرفة بالديموقراطية والمقدرة الفعلية على ممارستها . وكل اولئك ــ في بلادنا ــ قلة وان كانوا ــ والحق يقال ــ قلة ممتازة وعيا وعلما ومعرفة ومقدرة خارقة على انشاء الصيغ اللفظية المركبة والمقدرة اللازمة على تبرير طموحهم الى وراثة المحتلين ــ بعد التحرر ــ في السيادة على الشعب . مشكلة الديموقراطية بالنسبة الى هؤلاء ، ان وجدت ، هي كيف يستعملون مواهبهم وما يملكون في حكم شعب يعرفون تماما انه متخلف عنهم . ان لديهم افكاراً وفلسفات واراء يريدون التعبير عنها فالديموقراطية عندهم هي ، اولا ، حرية الكتابة والخطابة والصحافة والنشر . وهم قادرون على أن يكونوا حكاما أو هكذا يعتقدون فالديموقراطية عندهم هي الاحزاب والترشيح والانتخابات ومقاعد المجالس النيابية . وهم قادرون باموالهم واطيانهم وعقاراتهم وبخبرتهم في فنون المضاربة في الاسواق الحرة على احتياجات الناس والربح ، على أن يشقوا طرقهم بأنفسهم فالديموقراطية عندهم هي عدم التدخل في شؤونهم وشؤون الناس . اولئك جميعا « شلة الليبراليون » ولهم في الديموقراطية نظريات ولهم منها أهداف غير خافية . وهم ــ حقا ــ جماعة متميزة وممتازة هذا هو عيبهم . انهم متميزون عن اغلبية الشعب متميزون عن اغلبية الشعب ممتازون على سواده . فهم بحكم واقعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ــ وبدون اتهام ــ منفصلون عنه ولو كانوا فوقه . منفصلون فكرا او علما او مصلحة فهم منفصلون عنه منطلقا وغاية . ولما كانت الديموقراطية هي الاسلوب السياسي للوصول من المنطلق (الواقع) الى الغاية فهم منفصلون عنه ديموقراطيا اذا صح التعبير . نعني به على أي حال أن فهمهم للديموقراطية مشكلة ومفهومهم للديموقراطية حلا منفصلان عن مشكلة الديموقراطية كما يعانيها الشعب، اغلبية الشعب ، وعن حل مشكلة الديموقراطية كما يفتقدها الشعب ، اغلبية الشعب . الا قلة قليلة ، تتكاثر باستمرار ، تدرك من العلم او من الممارسة الا جدوى في محاولة الافلات بالمصير الفردي من المصير الاجتماعي فبقيت مع الشعب في مواقعه او في موقع الدفاع عنه .

هناك ، اذن ، في مصر ــ كما هو في العالم أجمع ــ مفهومان لمشكلة

الديموقراطية وحلها . قد لا ينفي احدهما الاخر لو تتابعا في مراحل التطور فكان احدهما مقدمة للاخر ، ولكنهما اذ يطرحان في مرحلة تطور واحدة ، لابد من ان يكون لاحدهما الاولوية على الاخر . والمقياس الديموقراطي الوحيد للترجيح هو الوقوف مع الشعب ، اغلبية الشعب والنظر الى المشكلة على ضوء معاناته والبحث عن حلها على ضوء احتياجاته . وهذا هو الحد الاول لحديثنا المقبل .

الحد الثاني ، ان نحاول اكتشاف الخط العام لثورة ١٩٥٢ من الديموقراطية مشكلة وحلا . وهذا يعني اننا سنكون مضطرين الى التجاوز عن التفصيلات الجزئية والانحرافات الوقتية وتجاهل فترات التردد والذبذبة ثم فرز عناصر المنهج التجريبي في الواقع لمعرفة اين الخطأ وأين التصحيح وأين الصواب لاكتشاف العنصر المشترك في مسيرة الثورة التجريبية في مرحلة التجربة اي حتى عام ١٩٦١ ثم تتبع خط الثورة كما أعلنته في أول وثيقة فكرية أصدرتها ونعني به الميثاق لمعرفة ما اصاب الخط النظري في التطبيق والممارسة وما قد يكون من اسباب الاتفاق أو الاختلاف أو التناقض بينهما والى أين انتهى هذا كله .

الحد الثالث ، ان نتابع خط الثورة الذي تكتشفه من بدايته الى نهايته ، اعني ان ننتبه الى نموه او تطوره ونركز — بوجه خاص — على اتجاهه العام . قلنا من قبل أن مشكلة الديموقراطية لم توجد في مصر بين يوم وليلة فلسنا نتوقع وما توقعنا أن تحل بين يوم وليلة وان يصدر بحلها قرار واجب النفاذ فورا فتحل . وعليه فسيكون تقديرنا لموقف الثورة من مشكلة الديموقراطية وحلها مستندا الى ما اذا كانت الثورة ، او لم تكن، ديموقراطية الاتجاه ، والى اي مدى تقدمت او توقفت أو تراجعت على طريق حل مشكلة الديموقراطية وما هي عوامل تقدمها أو توقفها أو تراجعها ان وجدت .

في هذه الحدود يقسم عمر الثورة الى مرحلتين . المرحلة الاولى بدات عام ١٩٥٢ وانتهت عام ١٩٦١ والمرحلة الثانية بدات عام ١٩٦١ وانتهت عام ١٩٧١ .

رابعا

مرحلة التجارب (١٩٥٢ ـ ١٩٦١)

محاولة التحرير :

٣٤ ـ ذكرنا من قبل آن مشكلة الديموقراطية قبل عام ١٩٥٢ لم تكن تتمثل في افتقاد الحريات السياسية المسطورة في الدستور بقدر ما كانت تتمثل في عجز الشعب فعليا عن ممارسة تلك الحريات السياسية نتيجة للقهر الاقتصادي الذي كان واقعا عليه . والقهر الاقتصادي كأية علاقة بشرية ذات طرفين : القاهر والمقهور . وقد قدم عنهما الدكتور علي الجريتلي ـ وهو ليس اشتراكيا بل من قمم اساتذة الاقتصاد الراسمالي ـ قدم عنهما فكرة مجملة في دراسته عن « التاريخ الاقتصادي للثورة » فقال : « قبل الثورة كان عدد قليل من الملاك يستأثرون بنمو ثلث الاراضي الزراعية . وكانت هناك مظاهر للاحتكار في الصناعة منها الاحتكار المعزز من الحكومة الذي تمتعت به شركات السكر والدخان والطيران والملاحة. وفضلا عن ذلك كان عدد قليل من الشركات الكبرى في صناعات الغزل والنسيج والاسمنت والمشروبات يملك التأثير في الاسعار ويؤلف انتاجها نسبة عالية من المعروض المحليّ وراء سياج عال من الحماية الجمركية. ونظرا لقلة عدد أرباب الاعمال كانت تعقد بينهم اتفاقات لتحديد الاسعار والانتاج وتقسيم السوق ، ومن ذلك اتفاقية اسعار الخدمات المصرفية وكانت هناك اتفاقات مماثلة بين شركات الحليج في الوجهين البحري والقبلي وبين شركات الكبس الكبيرة ... وكانت تسيطر على القطن عشر بيوت بلغ نصيبها ٨٠٪ و٩٠٪ من مجموع الصادرات . وفي مراحل التصنيع الاولى كانت الشركات تتمتع باحتكار فعلي نظرا لقلة عددها وتعضيد الحكومة لها . وكانت الشركات الصناعية والمالية ترتبط مع الاحتكارات العالمية بوشائج وثيقة وتشترك معها في انشاء مشروعات مشتركة . ومن امثلة ذلك اشتراك شركات التأمين العالمية (بورنج واسيكارازيوني) في آنشاء شركة مصر للتأمين واتفاق شركات برادفورد وكاليكو وكوهوون مع بنك مصر لانشاء شركات غزل القطن وصياغته وتصنيع الحرير الصناعي بقصد تخطي التعريفة الجمركية » (صفحة ٥٨).

نستطيع ـ بسهولة ـ ان نحول هذه الفقرة الى ارقام مذهلة ليرى الجيل الجديد الذي لم يعاصر تلك المرحلة السوداء كيف كانت القوة الاقتصادية لمجموعة محدودة من الناس تسيطر على مقدرات شعب مصر او كيف كانت تحكم مصر . ولكننا نريد ان نبقى في حدود دراستنا لمشكلة الديموقراطية . يكفي أن نلفت الانتباه الى قول الدكتور علي الجريتلي : « عدد قليل من الملاك يستأثرون بنحو ثلث الاراضي الزراعية » . (كان ٦١ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٢٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم ٢٧٧ر٢٥٨

فدانا . و٢٨ مالكا يملك كل منهم اكثر من ١٥٠٠ فدان الى ٢٠٠٠ فدان ويملكون ٩٧٤٥٤ فدانا و٩٩ مالكا يملك كل منهم اكثر من ١٠٠٠ فدان الى ١٥٠٠ يملكون ١١٢٫٢١٦ فدانا و٩٢ مالكا يملك كل منهم اكثر من ٨٠٠ فدان الى ١٠٠٠ يملكون ٨٦٫٤٧٢ فدانا ، ومعنى ذلك أن ١٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣٤٠٠ فدانا اي أن واحدا من مائة الف من الشعب يملكون ١٠٪ من الارض ، اما الذين تزيد ملكيتهم عن ٥٠ فدانا فقد كانوا ١١٣٤٨٩ شخصا يملكون ٢٫٠٤٣٫٢٧٠ فدانا اي حوالي ٤٫٢٪ من المساحة المزروعة بمتوسط ٨٫٠ من الفدان للفرد . هذا بينما بلغ عدد العمال الزراعيين الذين لا يملكون شيئا اكثر من مليون شخص) .

كان ذلك هو الاقطاع ، اما الاحتكار فنلفت الانتباه الى قوله « كانت تسيطر على القطن عشر بيوت بلغ نصيبها ٨٠٪ و٩٠٪ من مجموع الصادرات » (كان القطن يمثل ٥٠٪ من الدخل الزراعي ٨٩٪ من الصادرات) ، وقوله « الاحتكار المعزز من الحكومة » و « سياج عال من الحماية الجمركية » و « احتكار فعلي .. نتيجة تعضيد الحكومة » هي مظاهر السيطرة الراسمالية على السلطة (فرضت الحكومة الحماية الجمركية لحماية الاحتكار من المنافسة الخارجية عام ١٩٣٠ في عهد وزارة اسماعيل صدقي ، ولم تفرض على الراسماليين اية ضرائب من أي نوع كانت حتى عام ١٩٣٩) .

علاقة كل هذا بالديموقراطية هو أن أول تجربة لتحرير الشعب اقتصاديا ، أي أول معالجة ايجابية لمشكلة الديموقراطية كما انتهت اليها فترة ما قبل الثورة ، هي اتجاه الثورة الى تحقيق اثنين من مبادئها الستة : « القضاء على الاقطاع » و « القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم » . فالقضاء على الاقطاع يعني تحرير الفلاحين من التبعية للملاك وبالتالي مقدرتهم على ممارسة حرياتهم السياسية . والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم تعني وضع الحكم في خدمة الشعب اي صيرورته ديموقراطيا . ولا يهمنا قيد انملة ما اذا كانت الثورة قد قصدت هذا أو لم تقصده فقد طرحنا النوايا منذ البداية وقصرنا اهتمامنا على ما يتحقق للشعوب موضوعيا . وفيما يلي نتناول تباعا ما أصاب الديموقراطية من موقف الثورة من الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم .

الاصلاح الزراعي :

٣٥ — صدر قانون الاصلاح الزراعي الاول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أي بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة . ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف دراسته ونقده والاضافة اليه وتعديله . ولقد انصبت اغلب الدراسات على جانبه الاقتصادي وبلغ التحيز ضده الى حد اسناد كثير من متاعب الانتاج الزراعي أليه . وبلغ التحيز اليه حد القول بأنه قانون اشتراكي . والواقع كما نراه أن قانون الاصلاح الزراعي لا يستمد اهميته من علاقته بالاقتصاد لانه لم يصدر من أجل زيادة الانتاج . ولا من علاقته بالنظام الاشتراكي لانه لم يغير من علاقات الانتاج ، ولكنه — اذا صح راينا — القانون الديموقراطي الاول في تاريخ مصر الحديث . ذلك لانه يتضمن محاولة لحل مشكلة الديموقراطية بالنسبة لاغلبية الشعب من الفلاحين . ولقد اتجهت تلك المحاولة اتجاهين : اتجاها الى الاقطاعيين للحد من قوتهم وكسر شوكتهم وتحطم ما تراكم من هيبة طاغية في الريف . والاتجاه الثاني الى الفلاحين لخلخلة القيود التي تكبلهم وتشجيعهم على « التمرد » او الفكاك من التبعية وتدريبهم على الجراة على تحدي استغلال الملاك وهيبة الاقطاعيين .

ولقد كان الاتجاه الاول محدود الاثر اقتصاديا وديموقراطيا في المرحلة التي نتحدث عنها اي مرحلة التجارب . فقصارى ما أصاب الاقطاعيين أن نزل بالحد الاقصى لملكية الفرد منهم الى مائتي فدان . فلما احتالوا على الحد فوزعوا ما يملكون على افراد اسرهم لكل منهم مائتا فدان صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ اي بعد خمس سنوات كاملة من قيام الثورة يقضي بالا تزيد جملة ما يمتلكه الشخص هو وزوجته واولاده القصر عن ثلاثمائة فدان . ولقد كان اثر هذا التحديد تافها لاسباب كثيرة .

منها انه ، بالنسبة الى ضيق المساحة المزروعة في مصر وكثافة السكان في الريف وتدني مستوى المعيشة ، كانت الثلاثمائة فدان او او المائتان أو حتى المائة كافية واكثر من كافية للابقاء على سيطرة الملاك على الاغلبية الساحقة من سكان الريف المعدمين او شبه المعدمين . لان التبعية لا تتوقف على العلاقة النسبية بين طرفيها ، ومهما كان من أثر تحديد الملكية بالنسبة الى الملاك فانه لم يغير شيئا من موقع التابعين .

ومنها أن السيطرة الاقتصادية كانت قد تحولت الى سيطرة اجتماعية ونفسية واخلاقية ايضا . وكانت تلك السيطرة قد اصبحت

مقبولة اجتماعيا ونفسيا واخلاقيا وتحولت الى « قيم واخلاق وسلوك القرية » التي اضفت على تلك العلاقات الاقتصادية المستغلة نوعا من القدسية وحصنتها ضد الرفض والتمرد بآداب القناعة الذليلة والاخوة القبلية المتخلفة (اخوة في الطاعة لرئيس القبيلة) واتهام الطموح المشروع بأنه حقد . ولم يكن من شأن تحديد الملكية على الوجه الذي جاء به القانون ما اضعف هذه السيطرة القبلية أو غير من قيمها القروية البالية. فبالرغم من أن الفلاحين قد وقفوا « يتفرجون » على مملكة الاقطاعيين تنتهك وهيبتهم تجرح وقصورهم تقتحم وفائض اطيانهم يسترد ورأوا الطغاة يشكون « ويتمسكنون » ، الا أن الامر سرعان ما عاد الى ما كان عليه وبلغ الامر حد أن بعض الفلاحين لم يصدقوا انهم قد اصبحوا ملاكا لاراضي سادتهم فكانوا يحملون اليهم المحاصيل خفية خوفا من أساليب القهر التي كان الاقطاعيون ما يزالون يملكون اسبابها .

ومنها ، اخيرا ، وربما اهمها ، ان تحديد الملكية لم يمس الا شريحة ضئيلة من الملاك لا تزيد عن الفي شخص هم اصحاب الملكيات الواسعة. اولئك كانوا في الواقع قد تحولوا من أقطاعيين الى رأسماليين زراعيين. واصبحت ممتلكاتهم مزارع متقدمة الادوات مخصصة لانتاج « البضائع» الزراعية من أجل المضاربة في السوق وكان جلهم قد قطعوا علاقاتهم بالقرى واقاموا في المدن وتولى وكلاؤهم وعملاؤهم مهمة ادارة [illegible] الممتلكات وممارسة الجانب القهري في علاقتهم المباشرة مع الفلاحين . ولكن القانون لم يمس شريحة اعرض من الملاك يبلغ عددها ٦٤٨٢٢ وهم الذين يملكون ما بين خمسة افدنة ومائتي فدان ويواجهون — في ساحة الصراع الاجتماعي في الريف — ثلاثة ملايين ونصف مليون تقريبا ممن يملكون أقل من خمسة افدنة والمعدمين واسرهم . هذه الشريحة تعتبر موضوعيا اعدى اعداء تحرر الفلاحين لانهم هم الذين يقومون بدور الوسطاء والمقاولين ما بين الاقطاعيين والفلاحين . وهم الذين يضاربون على الارض بيعا وشراء ورهنا ، وهم المرابون الذين يتخذون من الاقراض بالربا وسيلة ناجحة للاستحواذ على مزيد من الارض . وهم الذين يضاربون على حاجة الفلاح الى الارض فيرفعون الايجار ويشتركون بالمزارعة في المحصول ، ويقدمون الخدمات الزراعية الى الفلاحين باثمان باهظة ثم يطردون المستأجرين ليعيدوا تأجير ارضهم وارض الاقطاعيين للحصول على مزيد من عرق الفلاحين . وهم الاقرب الى السلطات المحلية فهم الذين يستعدونها ويرشونها ويستخدمونها في قهر الفلاحين . واخيرا هم وسطاء الانتخابات الذين كانوا يبيعون الاصوات صفقات أو صفقة واحدة في كل قرية ... هذه الشريحة المفسدة لم تتأثر بتحديد الملكية ، بالعكس ، لقد كانوا هم انفسهم « اعيانا » من الدرجة الثانية فاصبحوا « اعيانا » من الدرجة الاولى ، كانوا وسطاء للسادة فاحتلوا

المواقـع التي خلت واصبحوا هم السادة ولم يكن ينقصهم التدريب على قهر الفلاحين وآذلالهم .. وسنرى فيما بعد كيف افسدت هذه الشريحة كل ما كان مأمولا من قانون الاصلاح الزراعي اقتصاديا وديموقراطيا .

هذا عن الاتجاه الاول : تحديد الملكية .

الاتجاه الثاني ، الذي لا توليه الدراسات آهتماما كبيرا ، كان أكثر اثرا في حل مشكلة الديموقراطية في ريف مصر ، ذلك لان القانون قـد انصب فيه على علاقة الفلاحين الملاك عموما سواء كانوا اقطاعيين أو غير آقطاعيين وحاول أن يحررهم مما يخشاه الفلاح خشية الموت ونعني به فقدان الارض التي يزرعها . فجاء القانون وحرم تأجير الارض الا لمن يزرعها (المادة ٣٢) وبذلك قضى على طائفة الوسطاء الذيـن كانـوا يستأجرون الارض الزراعية ليعيدوا تأجيرها من الباطن لمن يزرعهـا مستفيدين بفارق الاسعار التي يقبلونها أو يفرضونها . ثم حدد قيمة الايجار بسبعة أمثال الضريبة الاصلية المربوطة عليها (المادة ٣٣) مع ابقاء عبء الضريبة على المالك ، وبذلك حرم المضاربة علـى الانتاج بالارض واستغلال حاجة الفلاحين لفرض ايجارات باهظة وعطل قانون المنافسة الحرة بين الفلاحين من أجل الحصول على الارض ، تلك المنافسة التي كانت تزيد من اعبائهم المالية وتزيد من تبعيتهم للملاك ايضـا . ثم اوجب القانون أن يكون عقد الايجار ثابتا بالكتابة (المادة ٣٦) حتـى يستطيع أن « يضبط » المخالفات ويوقع عليها العقوبة وحتى يجرد الملاك من انكار علاقة التأجير تمهيدا لطرد الفلاحين . ثم اوجب ان تكون مدة الايجار ثلاث سنوات على الاقل (المادة ٣٥) حتى يطمئن الفلاحون الى استقرار بقائهم في الارض لمدة معقولة . وقد امتدت العقود بقوانين متتالية حتى عام ١٩٦١ . ثم أن القانون قد حرم اخراج المستأجر من الارض (المادة ٣٧) وكانت تلك ضربة قاضية لقيد الخوف من فقدان الارض ذلك الخوف الذي استعبد الفلاحين دهرا .

بالاضافة الى هذا حاول القانون الزج بمجموع الفلاحين زجا الى مواقف جماعية ايجابية يواجهون بها احتياجاتهم بدلا من علاقة الاتكـال والتواكل التي كانوا قد اعتادوا عليها سنين طويلة ، فأنشأ الجمعيات التعاونية الزراعية واشترط أن تكون عضويتها مقصورة على من تقل ملكيتهم عن خمسة افدنة وجعل من مهامها الحصول لصالـح اعضائها على السلف الزراعية ومدهم بالبذور والسماد والماشية والالات الزراعية وتنظيم زراعة الارض واستغلالها وبيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها والقيام بجميع الخدمات الزراعية الاخرى التي تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية (المواد من ١٨ـ٢١).

٣٦ ـ هذا هو الجانب الديموقراطي حقا من قانـون الاصلاح الزراعي . وبه نستطيع ان نقول انه كان قانون تحرير الفلاحين من القهر

الاقتصادي الذي مارسه الملاك وتحطيم علاقة التبعية التي تربطهم بسادتهم الاقدمين . ولقد نعرف ، وسنعرف فيما بعد ، الى اي مدى استفاد الفلاحون — فعلا — من هذا القانون الديموقراطي . ولكن يكفينا الان أن نسجل انه حيث كان جانب من مشكلة الديموقراطية في مصر قبل ١٩٥٢ ، يتمثل في سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك الزراعيين على الفلاحين فان الثورة منذ بدايتها قد اتجهت الى الحد من سيطرة الاقطاعيين وكبار الملاك . وحيث كان جانب اخر من مشكلة الديموقراطية في مصر يتمثل في استسلام الفلاحين الى القهر وقبول المذلة والعبودية وتبريرها وتحويلها الى قيم قروية قبلية منحطة فان الثورة قد اتجهت منذ بدايتها الى تحصينهم ضد الخوف من فقدان الارض وتأمين استمرارهم في العمل الزراعي بدون مضاربة فاتيحت لهم ، لاول مرة في تاريخ مصر ، فرصة ممارسة الديموقراطية . كيف ؟. هل مجرد ان اصبح الفلاحون باقين في الارض يزرعونها قد اصبحوا ديموقراطيين ؟.. لا . انما تحقق لهم شرط التحرر من سيطرة الملاك فاتيحت لهم — في هذه الحدود — فرصة الممارسة . لم يعودوا مضطرين — اقتصاديا — لبيع اصواتهم في مقابل البقاء في الارض او الحصول على الخدمات الزراعية التي كان يحتكر الملاك توريدها لهم . وهذا اكثر ديموقراطية من كل ما سطره فلاسفة الليبرالية منذ مونتسكيو حتى الان .

لقد قيل في نقد قانون الاصلاح الزراعي انه افسد اخلاق الفلاحين اذ علمهم الفجور والتطاول والحقد والفظاظة وافسد حياتهم اذ حرمهم من « الكنز الذي لا يفنى » (القناعة) وفتح عيونهم فشعروا اكثر من اي وقت مضى بمدى ما يعانونه من حرمان ، وعلمهم الطموح فلم يعد يرضيهم شيء ولا قانون الاصلاح الزراعي ، فمن وزعت عليهم الارض المستردة لم يدفعوا ثمنها ، ومن بقوا مستأجرين لم يسددوا الايجار في مواعيده ، واصبح العمال الزراعيون يعملون بالساعات ويفرضون الاجور .. ان كان هذا قد حدث فالحمد لله ، لقد تحرر الفلاحون اذن ، لان هذا ما كان يحتاجه الفلاحون فعلا لحل مشكلة الديموقراطية . صحيح انه شيء تافه بالنسبة لسكان المدن ، وهو لا يستحق حتى مجرد الالتفات اليه عند جماعة المثقفين ، وهو شيء مقزز عند السادة ، ومع ذلك فهو الذي كان يحتاجه الفلاحون فعليا وواقعيا لحل مشكلة الديموقراطية . والامور نسبية ، ونحن ننسب أمور الديموقراطية الى الاغلبية . ولا بأس في أن نضرب مثلا ولو لتخفيف حدة الحديث .

حين أراد المشرعون في الهند اصدار قانون العقوبات استغرق عملهم أربع سنوات استنفذ القانون كله سنتين ، واستنفذ تشريع « الدفاع الشرعي » وحده سنتين . ذلك لان الدفاع الشرعي هو الحالة التي يباح فيها للافراد استعمال القوة دفاعا عن أنفسهم وأموالهم .

وقالت اللجنة التي وضعت التشريع في تقريرها أن صعوبة تنظيم الدفاع الشرعي في الهند لم يكن راجعا الى ذلك الاتجاه التقليدي في الدول الاوروبية الى تضييق الحدود التي يباح فيها للافراد استعمال القوة دفاعا عن أنفسهم بل كانت العكس تماما : كيف يمكن تشجيع الافراد في الهند على استعمال القوة دفاعا عن انفسهم واموالهم (ماين ــ القانون الجنائي الهندي) .

ولقد كانت مشكلة الديموقراطية في ريف مصر تتلخص في كيف يمكن تشجيع الفلاحين على الاستقلال بارادتهم عن ارادة المسيطرين عليهم اقتصاديا واجتماعيا ؟ وكان قانون الاصلاح الزراعي هو الاجابة التي قدمتها الثورة على هذا السؤال .

سيطرة الراسمالية على الحكم :

٣٧ ــ نحن نعرف الان أن الوجه السياسي لعملة الراسمالية هو الديموقراطية الليبرالية التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة . ولقد دخلت الثورة معركتها ضد الليبرالية منذ البداية ايضا وبلغ الصراع ذروته في القمة (مجلس قيادة الثورة) وامتد الى الشعب فشارك فيه خلال شهر مارس ١٩٥٤ . اما في القمة فقد كان السؤال : اعودة الى الليبرالية أم استمرار في الثورة ؟. وكانت المواقف والقرارات المختلفة والمتناقضة التي ذكرناها من قبل تمثل المراحل المتتابعة لانتصار فريق على فريق . في ذلك الصراع اختار الليبراليون والماركسيون العودة الى الليبرالية . واختار الثوار الثورة . اما الماركسيون فلانهم لم يكونوا من القوة بحيث يفرضون مذهبهم التقليدي في ديكتاتورية البروليتاريا أو مذهبهم المتطور في الديموقراطية الشعبية فانحازوا الى الليبراليون على اساس أن الليبرالية ــ كما اعتقدوا ــ تتيح لهم فرصة اكبر لتعميق التناقض الطبقي وتعبئة الجماهير تحت قيادة الطبقة العامة للاستيلاء ــ في النهاية ــ على السلطة . ولسنا نناقش هنا صحة هذا الموقف فكريا أو واقعيا ، وقد نعود اليه في خاتمة هذا الحديث . أم انهم قد تبنوا الموقف الليبرالي ، واصبح الصراع بين الليبراليين والثوريين . فأي الفريقين كان ديموقراطيا ؟... كلاهما . الاولون كانوا ديموقراطيين بالمفهوم الليبرالي والاخرون كانوا ديموقراطيين بالمفهوم الشعبي .

الاولون انحازوا الى القلة الممتازة الحاضرة والاخرون انحازوا للاغلبية المسحوقة .. الغائبة . هذا على المستوى الفكري أما على المستوى الواقعي ، نعني واقع مصر عند قيام الثورة ، فان الاولين لم يكونوا ديموقراطيين بأي معنى وكان الثوار وحدهم هم الديموقراطيين . ذلك لان القلة التي انحاز اليها الليبراليون لم تكن تعاني من اية مشكلة ديموقراطية ، فهي قادرة فكرا وعلما وخبرة ومالا على ممارسة حقوقها السياسية ، وقد استنفذت ثلاثين عاما قبل الثورة وهي تمارسها . الذي كان يعاني مشكلة ديموقراطية حقيقية هو الشعب الراكد الغائب الضعيف المستضعف . وكان اختيار الليبراليين العودة الى ما قبل الثورة يعني ابقاء مشكلة الديموقراطية في مصر بدون حل . كان موقف الثوريين يتضمن — كحد أدنى — معرفة صحيحة بأين تقع مشكلة الديموقراطية وارادة متمسكة بضرورة مواجهتها وحلها ، حتى لو لم يكونوا في ذلك الوقت يعرفون على وجه التحديد العلمي كيف تحل .

ولقد كان الصراع في الشارع اكثر وضوحا وتحديداً من الصراع في القمة . ابطال الليبرالية من المثقفين والكتاب والمهنيين والساسة الاقدمين ... الخ ، احتشدوا في مبنى نقابة المحامين واعلنوا انهاء الثورة وعودة الضباط الى ثكناتهم وتسليم الحكم الى المدنيين . يعنون انفسهم. أما العمال (النقل العام) فقد احتشدوا في الشوارع يعلنون تمسكهم باستمرار الثورة ويهتفون بأعلى اصواتهم « تسقط الحرية » . ونشهد أن الهتاف قد استفزنا — وكنا شبابا ندعي الثقافة ونؤيد الثورة معا — حتى كدنا نلقي بأنفسنا الى التهلكة تحديا للعمال الاشداء الذين يتحدون كل افكارنا الموروثه بصيحتهم « تسقط الحرية » . ولكننا الان بعد قدر من النضج كاثر من اثار العلم والتعلم نتذكر فنسأل : ما هي الحرية التي هتف العمال بسقوطها في مارس ١٩٥٤ ؟.. ونجيب : انها ذات الحرية التي رفع الليبراليون الويتها في مجلس قيادة الثورة وفي نقابة المحامين . انها الحرية بمفهومها الليبرالي : عدم تدخل الدولة وترك المنافسة الحرة تسوي حسابات البشر وتحدد اسعار السلع . والعمل في الاقتصاد الليبرالي (الرأسمالية) ليس الا سلعة تباع وتشتري ويخضع ثمنها « الاجر » للمضاربة في سوق العمل . وكان العمال في ذلك الوقت (مارس ١٩٥٤) قد تلقوا من الثورة القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع فصلهم من العمل فصلا تعسفيا .. والقرار الصادر في ١٦ ابريل ١٩٥٣ بعدم جواز توقيع اكثر من عقوبة واحدة عن المخالفة الواحدة وعدم جواز الجمع بين اية عقوبة واقتطاع جزء من الاجر

والقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ بحصر كل العاطلين في مصر وانشاء سجل لهم وتشغيلهم والزام اصحاب العمل بالابلاغ عن طلبات العمل ومنع الوساطة وكفالة الدولة لمصروفات نقل العامل واسرته من محل

اقامته الى حيث يقدم له العمل . كان العمال في ذلك الوقت (مارس ١٩٥٤) قد بدأو يلمسون « الحرية » المتحققة بتدخل الدولة لحمايتهم فبدأو يدركون زيف « الحرية » الموهومة حين لا تتدخل الدولة في علاقة العمل . ومن واقع الدفاع عن حريتهم هتفوا بسقوط حرية الليبراليين ، وكانوا في ذلك اكثر ديموقراطية من انصار الردة في مجلس قيادة الثورة وانصار الليبرالية من المحتشدين في نقابة المحامين لانهم كانوا اكثر منهم واقعية .

ثم نعجب الى حد الدهشة ممن وضعوا انفسهم في مقاعد التقدمية ثم كتبوا ذكرياتهم عن تلك المرحلة او سودوا ماتوهموا أنه تاريخها فقالوا ان الصراع كان يدور ، في القمة ، بين الديموقراطيين وانصار الديكتاتورية ، وهذا حق ، ثم اخطأوا خطأ جسيما فقالوا ان ابطال العودة الى الليبرالية كانوا هم الديموقراطيين ، كأن الديموقراطية كلمة تقال وليست حرية تكتسب . وكأن الليبرالية شيء اخر غير نظام اقامة ديكتاتورية الرأسمالية . ثم نندم على اننا في يوم من ايام الشباب لم نفهم لغة الشعب الذي ننتمي اليه فلم نعرف كم كانت صادقة التعبير عن الحقائق الاجتماعية .

على اي حال ، انتصرت الثورة ، وسقطت القرارات التي صدرت في مارس ١٩٥٤ وبقي قرار ١٣ يناير بتشكيل لجنة وضع الدستور وقرار ١٦ يناير ١٩٥٣ بالغاء الاحزاب وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ، واولت الثورة ظهرها لليبراليين ولم تثق في مثقفي الليبرالية ودعاتها قط بعد مارس ١٩٥٤ وكانت تلك هي الظاهرة التي عرفت فيما بعد باسم « ازمة المثقفين » .. فهل كانت تلك بداية الديكتاتورية ..؟

الاتجـاه الى الشعب :

٣٨ ـ اكتفت الثورة في معركة القضاء على سيطرة راس المال على الحكم بأن تولت الحكم ورفضت اباحته للرأسماليين مرة اخرى ، وجمعت كل السلطات التشريعية والتنفيذية في ايدي القيادة على الوجه الذي ذكرناه من قبل . ولا شك في أن ذلك كان « ديكتاتورية » ساحقة ضد الاقلية الليبرالية التي حرمت من المساهمة في الحكم وسدت في وجهها بحزم وبحسم كل طرق العودة اليه . اما بالنسبة الى الشعب الذي لم يخسر شيئا كان له من قبل ، فان استئثار الحكام الجدد

بالسلطة دون الحكام القدامى لم يكن يعني عنده الا املا غامضا في نوايا الثورة وموقفها من الديموقراطية . وقد كان يمكن ان يكون الامر كله انقلابا حل به مستبدون جدد محل مستبدين مستولكين ويبقى الشعب غائبا وتبقى مشكلة الديموقراطية كما كانت من قبل لولا أن الثورة كانت — من قبل — قد اخذت تنسج علاقاتها مع الشعب مباشرة متخطية المؤسسات الليبرالية التي كانت قائمة ، تحاول من خلال هذه العلاقات المباشرة تحريره وتحريضه . أما عن تحريره فقد كان قانون الاصلاح الزراعي هو اقصى ما وصلت اليه بالاضافة الى منع الفصل التعسفي . أما عن تحريضه ، نعني تحريضه على مقاومة السلبية والزج به في ميدان العمل العام انتباها وممارسة فقد اختارت له اسلوبا غير مسبوق في تاريخ مصر هو هيئة التحرير .

هيئة التحرير :

٣٩ — بعد اسبوع واحد من حل الاحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣ اعلنت الثورة قيام « هيئة التحرير » في ٢٣ يناير ١٩٥٣ . وصاحب انشاء « هيئة التحرير » نزول قيادة الثورة الى الشعب ، وشهد عام ١٩٥٣ « طوافا » متصلا بين المحافظات والمراكز والقرى والمصانع على طول مصر وعرضها في تجربة جديدة لم ينتقل فيها الشعب الى الحكام ليستمع اليهم بل انتقلوا اليه ليحدثوه . ويمكننا أن ننقل ثلاث مقولات متتابعة المعنى وان لم تكن متتابعة التواريخ قيلت تفسيرا لانشاء هيئة التحرير :

(١) : « لقد حكمتم زهاء ربع قرن في ظل دستور يضارب أرقى الدساتير وفي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية . حكمتم باسم الديموقراطية ولكنكم باسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم ولم تنالوا استقلالكم ولم تنعموا يوما واحد بالحرية والكرامة ، التي لم يكفلها الدستور في عهودهم الا لهم من دون الشعب فخسرتم كل شيء وكسبوا كل شيء ، حتى ثرتم على هذه الاوضاع فحطمتموها . فمن منا يقبل ان تسلم الثورة أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة ، باسم الدستور الخلاب ، وباسم البرلمان المزيف، الى تلك الفئة من المخادعين؟. هؤلاء الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم من دماء هذا الشعب جيلا بعد جيل . هؤلاء القوم الذين ثرتم من اجل تصرفاتهم ومظالمهم

واستغلالهم . ان هذه الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الاكبر وهو القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين . ومهما طال الامر فهي معركة واحدة بدأنا ولن نعرف فيها زمانا ولا مكانا حتى تتطهر البلاد من المستعمرين والخونة والمضللين والمارقين ، وعندئذ ستتعلم الاحزاب ان تنشأ على قواعد جديدة من اجل مصر وليس من اجل حفنة من الناس المضللين . »

(جمال عبد الناصر — المؤتمر السياسي بميدان الجمهورية ١٦ سبتمبر ١٩٥٣) .

(٢) : اني اعلنها صريحة أن هذه الثورة كان هدفها الاول الديموقراطية لاننا نؤمن بارادة الشعب وقوته ولكن لن تكون للشعب قوة ولن تكون له ارادة الا اذا احس بالديموقراطية . اننا ايها المواطنون لم نفكر لحظة في الديكتاتورية . لاننا لم نؤمن بها ابدا فهي تسلب الشعب ارادته وقوته ولن نتمكن من ان نفعل شيئا الا بقوة الشعب وارادته . هذا ايها المواطنون هو هدف الثورة الاول فانها ثورة ديموقراطية تعمل لكم ومن أجلكم ليشعر كل انسان انه مصري وانه مصر كلها . اننا ما قمنا بهذه الثورة التي تدعو الى الحرية لنتحكم فيكم او نستبدكم ولكننا لا نريد الديموقراطية الزائفة . نريد ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ليشعر كل انسان أنه مصري ومتساوى والفرص متساوية امامه في هذا الوطن ولذلك فاني اقول لكم ان واجبكم اكبر مما تتصورون فانتم يا ابناء مصر — وليس مجلس الثورة — انتم الذين سترسمون الطريق الذي سنسير فيه ويقرر مصير الوطن اجيالا طويلة . ولذلك فاني اوجه حديثي الى كل فرد واقول له انت مسئول عن مصير وطنك وبلادك . ولن نتواكل ولن نسمع وعودا كاذبة ، كما كنا نفعل في الماضي ، فطالما وعدنا وغرر بنا فاذا اردنا أن نبني وطنا قويا عزيزا ونحقق الحرية التي نؤمن بها جميعا فيجب أن نتبصر ونعرف طريقنا فالماضي يختلط بالحاضر والحاضر يرسم الطريق للمستقبل . يجب أن نتحرر من الخوف . يجب أن نتحرر من الفزع . يجب ان يحرر كل منا نفسه وان نتخلص من السياسة التي رسمت في الماضي فقد كانوا يخلقون من كل مواطن طاغية » .

(جمال عبد الناصر — ميدان التحرير — ٢٦ نوفمبر ١٩٥٣)

(٣) : « ان هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الاعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان وانما هي اداة لتنظيم قوى الشعب واعادة بناء مجتمعه على اسس جديدة صالحة ، اساسها الفرد . فنحن نؤمن بأن اية نهضة لا يمكن ان تقوم الا اذا آمن الفرد ببلده وقدرته . وان اعادة بناء الوطن لن تتم الا اذا قام كل فرد بواجبه فلن نستطيع وحدنا أن نقيم هذا البناء . وان الفساد الذي عم جميع مرافق البلاد طوال عشرات السنين ليحتم علينا أن نعمل ، كل في

اتجاهه من أجل ازالته والقضاء عليه . واعلموا أن الطريق طويل وشاق . فعلينا ان نتذرع بالصبر ، فالارادة التي لا تعرف اليأس لا يقف امامها عائق وسنصل باذن الله وسننتصر » .

(جمال عبد الناصر ــ المنصورة ــ ١٩ ابريل ١٩٥٣)

٤٠ ــ يتبين مما سبق ، وهي نماذج لالاف الخطب ، التي كانت ترددها الصحف والاذاعة وتتحول فقراتها الى اناشيد واغان .. الخ ، ان الثورة ، بعد أن اصدرت قانون الاصلاح الزراعي كحل لمشكلة الديموقراطية في الريف ، وقررت أن تحكم كحل لمشكلة سيطرة راس المال على الحكم ، قد اعتقدت أنه لم يبق من مشكلة الديموقراطية الا تشجيع الشعب ، كل الشعب ، وتحريضه ودفعه الى الممارسة الديموقراطية وتحميله مسئولية مستقبل العمل السياسي في مصر ، فانشأت هيئة التحرير لا لتكون حزبا سياسيا ولكن اداة لتنظيم قوى الشعب وتدريبه على ان يمارس وان يحرر نفسه من الخوف ومن الفزع وان يتصرف ايجابيا حتى لا يخلق الطغاة .. تمهيدا لمرحلة مقبلة « عندئذ ستتعلم الاحزاب ان تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر وليس من أجل حفنة من الناس » .

لقد اجتنبنا من قبل أن نعتد بنوايا الحكام وبما يقولون . ولكنا ــ هنا ــ عدنا الى ما قال قائد الثورة لان ذلك المشروع «الديموقراطي» لم يكن مجرد نوايا او اقوال بل أن الثورة قد سخرت جل امكانياتها البشرية والمالية والاعلامية لانجاحه فيما سمى « بهيئة التحرير » . أن تنفيذ هذا المشروع قاطع الدلالة على ثبات الثورة في اتجاهها الديموقراطي ، وأنها ما حددت فترة الانتقال بثلاث سنوات الا لانها كانت تعتقد أنها مدة كافية لنجاح مشروع هيئة التحرير ، او ــ على الاقل ــ حسمت في اذهان الشعب الشك في اتجاهها الديموقراطي ، وحولت الامل المعلق الى فعل ايجابي وضعته موضع التنفيذ بهدف حل مشكلة الديموقراطية . ولكن هل كان ذلك المشروع ديموقراطيا حقا ؟.. هنا نغادر مرة اخرى ما قاله الحكام وما فعلوه لنقف مع الشعب ، اغلبية الشعب . ثم نعود فنسأل هل كانت سلبية الشعب ازاء العمل العام والنشاطالسياسي واقعا ام لا ؟. لا شك انه كان واقعا لا يستطيع أحد انكاره خاصة اذا انتبه الى اننا نعني بالشعب اغلبيته من الفلاحين والعمال وصغار الحرفيين والمهنيين وامثالهم . اولئك كانوا قبل ١٩٥٢ ناخبين ، وكانوا يختارون في الانتخابات مرشحي السلطة ولكنهم كانوا بشكل عام يتوارثون تأييد الوفد منذ ثورة ١٩١٩ . ولم يكونوا يقراون الصحف وما كان يعنيهم ما يدور في قمة السلطة في القاهرة . ولم يستطع اي حزب سياسي أن يكسبهم الى عضويته او على الاصح لم يهتم اي حزب سياسي بأن يكونوا اعضاء فيه ولم يهتموا هم بأن يكونوا اعضاء في اي حزب سياسي . لقد كان

حزب الوفد هو حزب الاغلبية بدون منازع ولكن بمعنى انه في اية انتخابات حرة كان يحصل مرشحوه على اغلبية الاصوات. ولكن حزب الوفد كتنظيم كان محدود العدد والعضوية ، وكان قصارى انتشاره التنظيمي ما يسمى لجان الوفد في المحافظات، وكانت عضويتها الثابتة مقصورة على النواب والشيوخ او ممن يحضرون انفسهم ليكونوا نوابا وشيوخا اما القرى والكفور والعزب والمصانع والمعامل والحوارى والازقة والصحارى . وكل تلك المواقع الشعبية فلم يكن للوجود الحزبي المنظم فيها وجود . مرة واحدة ، حين انشىء حزب مصر الفتاة (٢١ اكتوبر ١٩٣٣) عرفت المراكز والقرى لجانا حزبية ثم انحسرت التجربة سريعا ولم تترك اثرا . ومرة اخرى عرفت المواقع الشعبية تنظيم الاخوان المسلمين حين كان الطابع الغالب للجماعة دينيا وكان جلهم اخوانا في الدين وفديين او غير وفديين في الانتخابات . لهذا لم يكن غريبا أن حزب الوفد قد افلس او كاد في فترة اقصائه عن الحكم عام ١٩٤٤ حتى اضطر حين عاد الى الحكم ، الى أن يتاجر في الرتب والالقاب ليعمر خزانته ، ذلك لان الاحزاب كانت تفتقد التنظيم الداخلي والقاعدة الجماهيرية المنظمة ، الديموقراطية . وكان المتحذلقون منهم يرون فيها خطة مدبرة لاضفاء والاشتراكات الثابتة ، وكانت تعيش على تبرعات قيادتها . ولم تكن الصحف التي تؤيدها مملوكة لها بل لافراد مؤيدين . فجاءت « هيئة التحرير » حجرا القى في بحر الركود الشعبي . وامتلأت القرى والكفور والاحياء الشعبية بالاضافة الى المدن بمقار « هيئة التحرير » ووقع كل مصري تقريبا ، او ختم ، او بصم على طلب العضوية ، وظهرت في القرى صفات يتنافس عليها الناس غير العمودية والمشيخة والخفر ، تلك هي صفة « عضو هيئة تحرير » ، واحتفظ الاميون في جيوبهم ببطاقات عضوية « هيئة التحرير » قبل أن يعرفوا بطاقات اثبات الشخصية ، ولم تتركهم الثورة يلتقطون انفاسهم . فهي تدعوهم وتجمعهم و « تلمهم » وتحشدهم في كل مكان من ارض مصر وفي كل مناسبة وحتى بدون مناسبة ليستمعوا في فضول وعجب او اعجاب الى رجال الثورة يتحدثون اليهم احاديث طويلة . عن التحرير والحرية والاستعمار ومصر التي هي مصرهم والحكم الذي هو حكمهم والمستقبل الذي هو مستقبلهم وتشهر امامهم علنا وباقسى الالفاظ بالملوك والامراء والباشوات والباكوات والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قط انه من « الجائز » التعرض لهم بالتشهير . وقامت « هيئة التحرير » على مدى سنتين بدور « المسحراتي » ، تصرخ وتغني وتطبل لتوقظ الناس « من احلى نومة » بصرف النظر عن الصائمين وغير الصائمين . ولم يكن الامر يخلو من الطرافة التي تثير الضحك مرحا وليس سخرية وأن ظلت جماعة الليبراليين ومثقفوها يسخرون من التجربة كلها سخرية وان ظلت ولم يضحك احد مرحا مثل الذين ضحكوا من منظر الموسيقار الرقيق

« الموسوس » محمد عبد الوهاب وهو محشور في ركن من اركان ميدان الجمهورية (عابدين) يغني لمائة الف مصري محتشدين في الميدان يهتفون للثورة . هو يغني وهم يهتفون . وهم يتصببون عرقا وهو بدرأ عن انفه ما لا يطيق بمنديل معطر . ولم يضحك احد مرحا مثل الذين ضحكوا من عشرات الالوف من الفلاحين الذين جمعوا من الغيطان لتلقى عليهم الخطب المطولة في الحرية والتحرير و « ارفع راسك يا اخي » بينما رؤوس مرهقة كثيرة مدلاة على صدور النائمين .. وجذب الاصرار على اليقظة كثيرا من المثقفين فذهبوا يبتكرون اساليب غريبة للايقاظ . من اول « قطارات الرحمة » تنطلق من القاهرة لتزور المدن والارياف لدعوة الفقراء الى اعانة الفقراء . الى مئات الحافلات والسيارات تنطلق ذات يوم من القاهرة تحمل المترفين والفضوليين والانتهازيين والجادين ايضا ، كل يحمل شجرة صغيرة لزراعة غابة (كوم أوشيم) قرب الفيوم . الى ما هو اكثر من هذا جدية حين كسر سور الصحراء وانشئت مديرية التحرير .. ثم تؤمم القناة فيكاد الشعب يجن فرحا ويكاد يحسب كل واحد انه شريك في تأميم القناة . ولم يكن تأميم القناة مجرد اجراء اقتصادي او سياسي موجه ضد الانجليز وغيرهم بل كان اعلانا مدويا موجها الى شعب مصر بأن مصر قد تحررت من الاحتلال الانجليزي . ثم يأتي الحدث الاكبر وتتعرض مصر للغزو الثلاثي في اكتوبر ١٩٥٦ فاذا بالشعب كله ، رجالا ونساء وشبابا واطفالا يخرج الى الشوارع هاتفا « حنحارب — حنحارب » ، وتشهد مصر ما لم تشهده منذ ثورة احمد عرابي ، جموع الفلاحين من القرى ، من كل اطراف مصر تحمل اسلحتها بنادق وعصي وتحمل ارادتها المتحررة متجهة الى حيث لا تدري « لتحارب » . ويقع الغزو فتفتح الثورة مخازن السلاح واذا بالشعب كله يحمل اسلحة لا يعرف اكثره كيف يستعملها . هنالك كانت اليقظة قد تجاوزت اطارها وذابت الثورة ذاتها في امواج الجماهير المتلاطمة فتحول المد الجماهيري الى طوفان اطاح بكل نظام وتنظيم ... وانتهت مرحلة .

هل كان لكل هذا علاقة بالديموقراطية مشكلة او الديموقراطية حلاً؟

تتوقف الاجابة على موقف كل واحد من مشكلة الديموقراطية وحلها . اما الليبرالية والمثقفون وتلك الشريحة « الممتازة » ، فقد كانت ترى كل ذلك اصطناعا وتهريجا وتضليلا وضياعا للوقت والمال « وضحكا على الناس » وافتعالا لحركة جماهيرية ابعد ما تكون عن الجماهير وعن شكل جماهيري على ديكتاتورية عسكرية لا تريد أن تعترف بحقيقتها . وكانت حجة كل اولئك ان الجماهير لم تكن هي التي انشأت هيئة التحرير ولم تكن هي التي وضعت نظامها وما كانت هي التي تقودها او تحركها او تسهم في تكوين عناصر نشاطها . كانت الجماهير « تلملم » لترى او لتسمع أو لتصفق او لتتظاهر ثم تنفض حين يطلب منها قادة

الثورة . وكان كل ذلك صحيحا الى حد كبير . ومن هنا فان الذين كانوا يتوقعون « لهيئة التحرير » او من « هيئة التحرير » أن تكون هي ذاتها منظمة ديموقراطية قد خاب املهم فيما توقعوا لها وما توقعوا منها . اما الذين كانوا يقفون من مشكلة الديموقراطية موقف الشعب ، ويرونها على ضوء احتياجاته الواقعية فلا شك يقدرون ما اسهم به المشروع الديموقراطي الاول للثورة في سبيل حل مشكلة الديموقراطية في مصر . اشراك الجماهير العريضة في منظمة جماهيرية كان اشراكا شكليا ، نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تشترك في أية منظمة ولم تكن اية منظمة تعنى باشراكها . حركت الجماهير بالاغراء او حتى بالقسر ، نعم ، ولكن تلك الجماهير كانت قد اعتادت على عدم الحركة . جمعت الجماهير « لملمة » في السرادقات لتسمع الخطب السياسية التي لا تفهم منها اشياء كثيرة ، نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن تجتمع الا في الجنائز ولم تكن تسمع ولا تهتم بأن تسمع خطابا سياسيا ولم يكن احد يهتم بأن يسمعها خطبا سياسية . شدت انتباه الجماهير الى اشكال مصطنعة من النشاط العام نعم ، ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تنتبه اصلا . باختصار ان الثورة لم تحل ، في تجربتها الاولى مشكلة الديموقراطية ولم تحقق شيئا يهم الليبراليين ، ولكنها — في مصر الشعب — اقتحمت كل المواقع وايقظت النيام وحملتهم حملا على أن يفتحوا اعينهم على القضايا العامة وأن يستمعوا الى احاديث واناشيد الحرية . . وكان ذلك انجازا ديموقراطيا كبيرا بصرف النظر عمن بقي يقظا ومن عاد الى نومه ، وبصرف النظر عن كل اسباب الضحك مرحا او الضحك سخرية يكفي دلالة على التقدم نحو الديموقراطية ان يقظة الشعب اثناء العدوان الثلاثي قد تجاوزت اطار تنظيمها . واثبتت بذلك انها في حاجة الى ما هو اكثر فاعلية من هيئة التحرير . وكان ذلك قمة النجاح دموقراطيا في ظروفه . ايا ما كان الامر فقد كانت مرحلة هيئة التحرير دليلا لاشك في صحته على اصرار الثورة على حل مشكلة الديموقراطية على مستواها الاكثر حدة وهو المستوى الشعبي .

الاتحـــاد القـــومي :

٤١ ــ طوال المرحلة السابقة كانت اللجنة التي شكلت بقرار ١٣ يناير ١٩٥٣ مستمرة في وضع مشروع الدستور الذي وعدت به الثورة في نهاية فترة الانتقال . ولقد اعدته فعلا وقدمته الى مجلس الوزراء يوم ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن الثورة رفضته . لماذا ؟. لانه يأخذ بالنظـــام النيابي البحت . والنظام النيابي البحت يقصر دور الشعب على مهمـــة انتخاب نوابه في فترات معينة من الزمن بدون أن يفسح مجالا ليمارس الشعب بعض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات (الدكتور ثروت بدوي ــ موجزا لقانون الدستوري ــ صفحة ١٢٥ والدكتور سلمان الطماوي ــ القانون الدستوري المصري والاتحادي ــ صفحة ١٠٧) . وهنـــا وقفة وتساؤل له دلالة . اذا كانت الثورة تريد ان تفي بوعدها وتصدر دستورا في نهاية فترة الانتقال فلماذا لا تقبل النظام النيابي البحـــت ولماذا تريد أن تقحم الشعب في ممارسة السلطة ؟. أن كل الذين يعرفون تاريخ النظام النيابي وتطوره يعرفون انه اقل النظم ازعاجا للحكـــام . فهو تقسيم السلطة عليهم فمنهم المشرعون ومنهم المنفذون ومنهم القضاة ويقيـــم فيما بينهم توازنا وتعاونا ورقابة متبادلة ، ويغنيهم جميعا عـــن متاعب التدخل الشعبي في امور الحكم الا حين يريدون العـــودة اليـــه لتجديد انتخاب السلطة التشريعية كل بضعة اعوام . فهل كانت الثورة تبحث عن مزيد من المتاعب فتدخل الشعب طرفا في السلطة في حين أن احدا لم يكن يطلب منها هذا او حتى يتوقعه ؟ نعتقد أن الاجابة الصحيحة هي أن الثـــورة كانت ما تزال مصرة على المضي قدما على طريق حـــل مشكلة الديموقراطية ، وكانت ما تزال تـــرى المشكلة قائمة بصفـــة اساسية على المستوى الشعبي فاعتقدت أن الجماهير التي حركتها من خلال هيئة التحرير لا بد لها لتكمل يقظتها من أن تسند اليهـــا سلطـــات دستورية فتصبح شريكة « رسميا » في الحكم . وهكذا نـــرى دستور ١٩٥٦ يتضمن كل الحريات السياسية وقواعد النظام النيابي التي كـــان يتضمنها دستور ١٩٢٣ ، ولكنه يضيف اليها : أن يكون رئيس الجمهورية منتخبا من الشعب (المادة ١٢١) وان يكون لـــرئيس الجمهورية استفتاء الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٤٥) وان يستفتي الشعب في اي تعديل للدستور (١٩٣) .. ولا يكفيه هذا فيخول الشعب كله الى سلطة منظمة رابعة يسميها « الاتحـــاد القومي » فيقول : يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيـــق الاهداف التي قامت من اجلها الثـــورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي

السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الامة . وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية . ولقد صدرت عدة قرارات متتابعة في ٢٨ مايو ١٩٥٧ واول نوفمبر ١٩٥٧ و ١٦ مايو ١٩٥٩ . اهم احكام تلك القرارات هي المطابقة بين عضوية « الاتحاد القومي » وحق الانتخاب وتكوين لجانه ذاتها عن طريق الانتخاب (القرار رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٥٩) .

ليس نحن الذين نقول أن « الاتحاد القومي » كان سلطة رابعة بل أن القضاء المصري هو الذي اكتشف طبيعته ووافقه في هذا كل شراح القانون (كل الاراء والاحكام التي اكدت ان الاتحاد القومى كان سلطة رابعة منشورة في كتاب الدكتور جمال العطيفي : « الاتحاد الاشتراكي قوة سياسية ام سلطة دولة » صفحة ٥٥٦ وما بعدها) . اهم سلطات هذه السلطة أنه يتولى الترشيح لعضوية مجلس الامة .

فلنتأمل الجديد ديموقراطيا في هذا الدستور . الناخبون ، الذين لم يكونوا يمارسون حرياتهم السياسية كناخبين الا مرة كل بضع سنوات ثم ينتهي دورهم ، هم انفسهم يشكلون تنظيما قائما دائما يفرز الذين يرغبون في الترشيح لمجلس الامة ثم يختار من بينهم من يرى أنه أهل للترشيح ليدخل المعركة الانتخابية . وهكذا لم تعد علاقة الناخبين بالمرشحين علاقة وقتية تبدأ بوعود المرشحين ودعاويهم وتنتهي بمجرد الانتخاب . لا . اصبح شعب الناخبين حاضرا دائما قبل الانتخابات وفيما بينها وحين عودتها وعلى من يطمع في أن يرشح او ينتخب او يعاد ترشيحه او انتخابه ان يكسب ثقة الناخبين المنظمين في «الاتحاد القومي» وان يبقي محتفظا بهذه الثقة . الشعب هنا منعقد بصفة دائمة انعقادا منظما قائما بجوار السلطات الاخرى ، وله حق المتابعة والمناقشة والرقابة وله على اعضاء مجلس الامة حق الجزاء . واقل جزاء هو عدم الموافقة على الترشيح مرة اخرى بكل المقاييس كان ذلك فتحا جديدا لمجالات يمارس الشعب فيها ارادته المنظمة . فبكل المقاييس كان دستور ١٩٥٦ اكثر ديموقراطية من أي دستور سابق وذلك لانه « اضاف » الى ما سبق ولم ينتقص شيئا مما كان للشعب من قبل . قيل أنه وضع قيودا ضيقت من حق المواطنين في الترشيح لمجلس الامة . يعنون بالقيود حق الناخبين ، عن طريق تنظيمهم في الاعتراض على الترشيح مع أن احدا لا يعترض على حق الناخبين غير المنظمين في اسقاط أي مرشح. ومع أن احدا لم يعترض على اتفاق الاحزاب ، اكثر من مرة ، اولها عام ١٩٢٦ على تعيين المرشحين في كل دائرة وتحريم منافستهم، ومع ذلك فليكن . ذلك قيد اصحاب الاقلية . ولكن في المقابل رفعت قيود كثيرة ووسعت كثيرا دائرة حق المواطنين في الانتخاب . فلاول مرة في تاريخ مصر اطلق حق الانتخاب من كل القيود تقريبا . خفض السن

الى ١٨ سنة ميلادية وهي اقل من سن الرشد المدني (٢١ سنة) ففتح مجال الممارسة الديموقراطية لاجيال جديدة من الشباب . وتقرر حق الانتخاب لاول مرة في مصر للنساء فدخل نصف الشعب ، الذي لم يخطر على بال احد من قبل ، مجالات الممارسة الديموقراطية . أي أن بهذا وحده تضاعف عدد المصريين الذين لهم ممارسة الديموقراطية . وتقرر حق الانتخاب للعسكريين فزالت لاول مرة في مصر وصمة التناقض المسطنع غير المعقول التي تحرم الذين يتصدون للدفاع عن الوطن حتى الموت من المساهمة — ولو عن طريق التمثيل النيابي — في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الوطن ومصير حياتهم انفسهم . ثم — لاول مرة أيضا في مصر — اصبح الانتخاب اجباريا وان كانت العقوبة على التخلف عنه طفيفة (جنيه واحد) هذا الاجبار مع ضآلة الغرامة يكشف عن مدلوله الديموقراطي العميق . فقد كان المقصود به حث الذين لا يطيقون الغرامة الضئيلة على ممارسة حقوقهم الديموقراطية . وهم — الذين لا يطيقون الغرامة الضئيلة — اغلبية الشعب من الفلاحين والعمال والفقراء ، لانهم هم الذين كانت الثورة مشغولة بكيفية الزج بهم الى خضم الممارسة الديموقراطية واخراجهم من سلبيتهم الموروثة (قانون الانتخابات رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦) .

خلاصة التجربة :

---

٤٢ — خلاصة مرحلة التجربة التي بدأت عام ١٩٥٢ وانتهت عام ١٩٦١ ، كما اوضحنا معالمها الرئيسية فيما سبق ، أن الثورة ، منذ البداية كانت مدركة لازمة الديموقراطية في مصر كما انتهت اليها مرحلة ما قبل الثورة . كانت مدركة ان جوهر المشكلة لم يكن في « دستور يضارع ارقى الدساتير وفي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية » ، كما قال جمال عبد الناصر ، ولكن كامنة في عجز الشعب عن ممارسة الحريات السياسية نتيجة عزله وانعزاله عن ممارستها الفعلية مدة طويلة . وكانت مدركة ان هذا العزل او الانعزال كانت له اسباب اقتصادية واجتماعية ترجع الى النظام السابق على الثورة . وكانت مدركة أن الليبرالية ليست حلا لمشكلة الديموقراطية في مصر ، وان حلها هو تحرير الشعب من القهر ومن الخوف ومن الفزع وتشجيعه ودفعه الى الممارسة الديموقراطية . ولقد اجتهدت الثورة في

تحقيــق هــذ االحل الصحيح بكل وسيلة خطرت على بالها وهي تجرب حلها . ولم تبخل على أية وسيلة بجهد او وقت او مال . واصابــت في ذلك نجاحا ملحوظا على المستوى الدستوري والتشريعي ، حين اصدرت قانون الاصلاح الزراعي ، وحين منعت الفصل التعسفي ، وحين ضاعفت من اعداد المصريــين المتمتعين بالحقوق السياسية ، وحين جعلــت الممارسة السياسية اجبارية وحين انشأت سلطة دستورية جديدة مــن الناخبين المنظمين في الاتحاد القومي ، وحين اعطتهم حــق الترشيح لعضوية مجلس الامة . اما على المستوى التطبيقي فقد اصابت نجاحا حين طرحت مشكلة الديموقراطية على وعي الشعب ، وحين زجــت بالجماهير في منظمات سياسية ، وحين كسرت احتكار السيادة فــي القرى فاوجدت بجوار تشكيل السلطة التنفيذية (العمد والمشايــخ والخفرا) تشكيلا شعبيا (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي) لا تشترط لعضويته اية شروط واعطته من السلطة ما ينافس بــه و « يناكف » السلطة التقليدية .. وكان كل ذلك خطوات متقدمة على طريق حــل مشكلة الديموقراطية .

ومع ذلك ، او بالرغم من ذلك ، فان مشكلة الديموقراطية فــي مصر لــم تحل . كان الشعب سلبيا فتحرك وهذه خطوة تقــدم ليصل الشعب الى حيث تكون ارادته ، وحده هي النافذة . ولم يصل الشعب ابدا الى تلــك النهاية . وكما قال جورج بورد وهو يدرس تاريخ النظام الانجليزي : « أن حركة تحول السلطة من الملك الى الشعب قــد اوقفت في مرحلة معينة حيث تدخلت قــوة ثالثة هي البرلمان واستولى عليها لنفسه » (موسوعة العلوم السياسية ــ الجزء الخامس) نقول نحــن انه بينما كانت قيادة الثورة تقود الشعب على الطريق الى الديموقراطية تدخلت قــوة ثالثة فقطعت الطريق على الشعب والقيادة معا ..

الخطــا في التجربة :

٤٣ ــ لقد عاقت التجربة معوقات كثيرة . منها ما هو اجتماعي مثل التخلف العلمي والديموقراطي الكامن في الشعب نفســه نتيجــة سنوات القهر الطويلة وتفشي الامية . ومنه ما هو تاريخي مثل قيــام ثــورة ١٩٥٢ بدون تنظيم شعبي نتيجة لطبيعة النظام الذي كان سائدا قبلها . ومنه ما هو حتمي مثل معارك التحرر الوطني وما اقتضته من حدود وقيود . ومنه مافرض على الثورة مثل محاولات التآمر عليها وما

اقتضته تلك المحاولات من اجراءات — صارمة — للدفاع عنها . ومنه ما يسأل عنه غير الثورة كنكوص القوى والعناصر الوطنية والتقدمية عن مساندة الثورة نتيجة خطأ في تحليل الاحداث وتقييم الثورة ذاتها .. وغير ذلك من المعوقات التي لا تدخل في باب « الخطأ في التجربة » . ذلك لان من مهام الثورة التغلب على معوقاتها وهو ما يعني ان المعوقات موجودة ومتوقعة . ولكن الخطأ — كما نعنيه — هو ما وقعت فيه الثورة ذاتها اما في ادراك طبيعة المعوقات او في اسلوب التغلب عليها ، وهو ما يعني أنه كان من الممكن — موضوعيا — عدم وقوعه .. ولقد اعترفت الثورة ذاتها — فيما بعد — بما وقعت فيه من اخطاء خلال تجربتها حل مشكلة الديموقراطية ، وحاولت تصحيحها .. على أي حال ، فكما اضطررنا من قبل ان نتجاوز التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطر الاساسي للثورة في موقفها من مشكلة الديموقراطية ، فاننا سنتجاوز فيما يلي التفصيلات والذبذبات لنكشف الخطأ الاساسي في تجربة الثورة حل مشكلة الديموقراطية .

الخطأ الاساسي :

---

٤٤ — كان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه الثورة في تجربتها الاولى لحل مشكلة الديموقراطية في مصر هو توهمها انها اذ تتولى الحكم باشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة راس المال على الحكم ، وتنطوي تحت هذا الخطأ الاساسي ، او أنه ادى الى اخطاء فرعية كثيرة منها عدم الادراك الكامل لعلاقة النظام الراسمالي بالديموقراطية مشكلة والديموقراطية حلا . ومنها الفشل في ادراك استحالة التنمية عن الطريق الراسمالي مما أبقى على الفقر قيدا موروثا على الممارسة الديموقراطية ، ومنها الفشل في رؤية التناقض بين الاتجاه الى الشعب ودعوته الى ممارسة الديموقراطية وبين بقاء الدولة وكل اجهزتها تحت سيطرة أعداء الديموقراطية ، ومنها اخيرا قيادة الشعب الى الديموقراطية من فوقه مما ادى الى وهم ان الشعب، كل الشعب ، موحد الموقف من الديموقراطية او أن له مصلحة واحدة في الديموقراطية . ونفصل الرأي فنقول :

راسماليـــة الدولة :

٤٥ ـــ كان من بين ما ادركته الثورة ادراكا صحيحا ـــ منـــذ البداية ـــ الاهمية الحاسمة لحل مشكلة التنمية الاقتصادية وهي اهمية حاسمة بالنسبة الى قضية الديموقراطية بوجه خاص ، فمهما رفعت القيود المفروضة على حرية المواطنين ، سيكون مصير تلك الحرية متوقفا على مدى ما يتوفر لدى كل مواطن من امكانيات اقتصادية للحفاظ علـــى حريتـــه اولا ثـــم لاستعمالها استعمالا ايجابيا ثانيا بـــدون أن يكـــون مضطرا لبيعها او تعطيلها في سبيل لقمة العيش . وبالرغم مـــن كـــل ما عرفنا من موقف الثورة من الديموقراطية الليبرالية (الوجـــه الاول من العملة) اختارت للتنمية الاسلوب الراسمالي (الوجه الاخر مـــن العملة) . وبدلا من أن تتدخل للقضاء على قانون المنافسة الحرة ، في مجاله الاقتصادي ، او تحد من عشوائيته المدمرة ، تدخلت لوضع امكانات الدولة كلها في خدمة قانون المنافسة الحرة ، اي في خدمـــة الراسمالية، فلم تفشل في القضاء على سيطرة راس المال على الحكم بـــل وضعت الحكـــم في خدمة راس المال .. قانعة بما انجزت بالاصلاح الزراعي وما قررت من منع الفصل التعسفي .. من اجل وهم التنمية ، وكان ذلك وهما كبيرا لن تكشف زيفه الا بعد ان تكون قد قضت عشر سنوات كاملة تجـــرب تحقيقـــه .

واليكم نماذج من التشريعات التي اصدرتها الثورة في محاولـــة يائسة لاغراء الراسماليين مصريين واجانب ومناشدة ضمائرهم ومصالحهم، واستجداء مساهمتهم في حل مشكلة الفقر في مصر .

بعد اسبوع واحد من قيام الثورة أي في يوم ٣٠ يوليو ١٩٥٢ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تعلن بـــه الثورة انها تكفل للاجانب الذين يوظفون رؤوس اموالهم في مصر ان يكون لهم متى ارادوا ـــ ٥١ ٪ من مجموع راس مال الشركة بدلا من ٤٩ ٪ اي أن تكون لهم الاغلبية في راس المال وبالتالي المقدرة على توجيه اعمال الشركة على الوجه الذي يرون انـــه احفظ لمالهم وانتج لاستثماره . وتلاه المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي للانتفاع بـــــرؤوس الاموال المصرية والاجنبية .

في ١٥ يناير ، قبل مضي ستة اشهر على قيام الثورة صدر القانون رقـــم ٣١ لسنة ١٩٥٣ ليؤجل سداد الضرائب المستحقة « اذا طـــرأت ظروف عامة او خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضرائب » . وهكذا اطمأن كل الذين تهربوا من سداد الضرائب في المرحلة السابقة، والذين

يتهربون من سدادها فيما بعد الى أنه يكفي ان يكون لدى الواحد منهم « ظرف خاص » لترجيء الدولة اقتضاء حقوقها او تقسطها . وفي ١٨ فبراير ١٩٥٣ وجهت الثورة نداء علنيا في صورة قرار يناشد « الهيئات والشركات لاقامة مصانع في مصر » . وفي ٢٥ فبراير ١٩٥٣ تقرر اعفاء المدينين من تعويضات السداد العاجل التي اجراها البنك العقاري الزراعي قبل وبعد عام ١٩٤٦ . وفي ٤ مارس ١٩٥٣ تقرر اعفاء شركات الطيران من دفع الرسوم على الوقود والزيوت وقطع الغيار واجزاء الطائرات المستوردة وفي الفترة من ١٠ مارس الى ١٦ مارس ١٩٥٣ صدر القرار رقم ٤٥ بالسماح للتجار والمستوردين باضافة تكاليف النقل الى اسعار السلع المحددة الربح (المسعرة) والقرارين رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٥٣ برفع نسبة الارباح على اسعار التكلفة الى ١٥ ٪ ثم صدر القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ باطلاق يد شركة الملح والتعدين في المتاجرة في الملح والغي القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان يحتم بيع انتاجها للحكومة حتى يصل الى المستهلكين بسعر مناسب وبدون مضاربة على سلعة لا يستغني عنها احد . ثم صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر (التعدين)متنازلا عن شرط الجنسية المصرية في الشركات التي تقوم على استغلال البترول وهو ما كان مشروطا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ثم جاء القانون العتيد ، الذي ما يزال يراود احلام الكثيرين ، قانون استثمار رؤوس الاموال الاجنبية . نعم . لقد كان ذلك اول ما جربته الثورة للتنمية الاقتصادية . صدر ذلك القانون برقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ وفيه يباح لمن يستثمر امواله في مصر ، فضلا عن ان يكون له ٥١ ٪ من رأس المال ، اذا اراد ، أن يحول ارباحه الى الخارج سنويا وان يحول رأس ماله كله بعد خمس سنوات (المادة ٣) كما تحول اجور الاجانب الذين يحصلون عليها مقابل عملهم بالمشروعات (المادة ٤.) ، وزاد القانون تشجيعا ، بأن انشأ ادارة خدمة للاجانب الذين يقبلون استثمار اموالهم في مصر ، فنص على انشاء لجنة خاصة باستثمار المال الاجنبي من بين مهامها « تيسير الحصول على تأشيرات الاقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج » (المادة ٥ فقرة ر) . ولما كان الاجانب قد يخطئون بحسن نية او عمدا ، في احترام قوانين الاقامة المفروضة من أجل الامن الداخلي ، فان الثورة قد اعفتهم من العقوبة على تلك الجرائم (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٣) ولما كان النشاط الرأسمالي لا يتم بدون الطفيليين من السماسرة ، وكان عدم معقولية دفع سمسرة اذا كانت الحكومة ذاتها طرفا في الصفقة قد « يسد نفس الرأسماليين » فقد اصدرت الثورة القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ بالسماح « بالسمسرة » في التعامل مع الحكومة ومع الشركات (في ٢٣ ابريل ١٩٥٣) . والاجانب لا يحضرون . ربما لان القوانين

المصرية لا تسمح بالعمل لمن تجاوز سن الستين فحرمت نفسها من خبرة « عواجيز » الاجانب . اذن ، يصدر القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٣ في ١٥ يونيو ١٩٥٣ باستمرار تشغيل الاجانب بعد سن الستين . ربما لان الرأسماليين اجانب ومصريين لا يكتفون بالارباح التي تعود عليهم من الانتاج والمتاجرة وانما يضيفون اليها ارباح المضاربة على اسهم الشركات والسندات في البورصة ، وبورصة الاوراق المالية في مصر ليست منظمة . اذن ، يصدر القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ (في ٢ يوليو ١٩٥٣) بتنظيم التعامل في بورصة الاوراق المالية ، وبالمرة ، كما جاء في المذكرة التحضيرية لان الحكومة قد شرعت في « تنفيذ قانون تحديد الملكية الزراعية وما قد يترتب على تنفيذ هذا القانون من توافر المال لدى اصحاب تلك الاملاك مما يسهل عليهم توظيف هذه الاموال في القراطيس المالية » . ربما لان الاجانب يجلبون معهم ، ويستوردون تباعا، بضائع كثيرة ، ومصر تفرض عليها رسوما جمركية في حين أنها « للاستعمال الشخصي » وستعود معهم حين يعودون . « معلهش » يصدر القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٣ (في ٢٢ يوليو ١٩٥٣) باعفاء السلع المستوردة على أن يعاد تصديرها بعد ذلك . لماذا ، ايها الاجانب لا تجلبوا اموالكم من الخارج لاستثمارها في مصر بالرغم من كل هذه الاغراءات ؟. ربما لان للاجانب اموالا كثيرة هربت من مصر الى الخارج ولو عادت فربما يتعرضون لجزاء التهريب . « المسامح كريم » ويصدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣ بالعفو الشامل على جرائم التهريب التي وقعت منذ عام ١٩٤٧ اذا استعادها المهربون في خلال ثلاثة اشهر من صدور القانون (صدر القانون في ٢٥ مارس ١٩٥٣) . لماذا ١٩٤٧ بالذات ؟ لان تلك هي السنة التي اعلن فيها قيام دولة اسرائيل وبدأ الصراع ضد الصهيونية فبدأ الاجانب اليهود وغير الاجانب من اليهود تهريب اموالهم الى خارج مصر منذ ذلك الحين . وبالمناسبة كان اول قرار « حراسة » فرضته الثورة يوم ٢١ فبراير ١٩٥٣ (رقم ٥٩) على بنك حمصي نظرا لما « تبين من التحريات أن بنك حمصي يقوم بتهريب الاموال الى الخارج وقد ضبط مديره في حالة تلبس بمعرفة النيابة » . ولم يكفوا بعد ذلك عن التهريب الى ان اضطرت الثورة اكثر من مرة الى تشديد العقوبة .

وماذا عن الرأسمالية القائمة بعد تشجيع الرأسمالية على القدوم ؟ لقد فتحت لهم البورصة واتيحت لهم السمسرة حتى في تعاملهم مع الحكومة . انهم يريدون من الدولة اموالا . فلتعط الثورة لعلهم يفلحون . دعم شركات الغزل والمنشآت القطنية (قانون ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ في ٣١ مايو ١٩٥٣) اعادة النظر في قوانين الشركات السابقة واصدار القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ (١٦ يناير ١٩٥٤) الذي تقول مذكرته الايضاحية أنه صدر « للتيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية ومبدأ

حماية حقوق المدخرين لحثهم على الاقبال على الاستثمار والتوسيع على رؤوس الاموال الاجنبية التي تستثمر في مصر فقد اشتمل المشروع على نصوص تكفل لهذا النوع من الاموال ما يغريه بالاقبال والمساهمة الجدية» الغاء القرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتحديد الاسعار والارباح (قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ في ١ فبراير ١٩٥٤) . تعويض فوائد وقيم استهلاك سندات البنك العقاري عن الضرائب التي فرضت من قبل على الارباح التجارية والصناعية (قانون ٦٥ لسنة ١٩٥٤ في ٤ فبراير ١٩٥٤) . دخول الحكومة شريكة في شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب مع ضمانها لكل من يكتتب حد ادنى من الربح قيمته ٤ ٪ وضمان سداد قيمة الاسهم والسندات عند استحقاقها والتعهد بشراء تلك الاسهم اذا اراد اصحابها بيعها ، وضمان تحويل قيمتها الى الخارج (قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ في ٤ مارس ١٩٥٤) . خفض الرسوم على الرهون العقارية التي تعقد مع البنك الصناعي (قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٤ في ١١ مارس ١٩٥٤) منح ١٠٦٠٠٠ متر مربع ارض مباني بدون ثمن الى شركة التعمير والمساكن الشعبية لاقامة عمارات عليها (قرار ١٠ مارس ١٩٥٤) . بيع الاراضي البور للشركات وكبار المزارعين واصحاب رؤوس الاموال مقابل ٢٥ ٪ مقدم ثمن ويقسط الباقي على ٢٠ سنة بفائدة ٣ ٪ ولا تبدأ الاقساط والفوائد الا بعد خمس سنوات مع التصريح للمشترين باعادة بيعها بالثمن الذي يحددونه . ضمان شركة الفنادق المصرية لدى صندوق التأمين والادخار لتشجيعها على اعادة بناء فندق شبرد (قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ في ١٠ يونيو ١٩٥٤) . ضمان الحكومة للبنك الصناعي (قانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٤) .. اغرب من هذا كله الاعفاء المقنع للراسماليين من الضرائب على الارباح الناتجة عن كل تلك التسهيلات ، وذلك في شكل قانون يقول باتخاذ عام ١٩٤٧ اساسا لتقدير الضريبة (قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٤) .

هذا بالاضافة الى الاجراءات التشجيعية للصناعة وحمايتها . نذكر منها زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ الى ١٠٠ ٪ وعلى الاصناف التي يكفي الانتاج المحلي منها مطالب الاستهلاك بين ٢٠ و ٥٠ ٪ وتكرار حظر استيراد بعض المصنوعات بتاتا وتقيد استيراد البعض الاخر لاتاحة الفرصة لتسويق انتاج المصانع الجديدة ، وعلاج عجز ميزان المدفوعات . ومن جهة اخرى خفضت رسوم الوارد على المواد الاولية والسلع الوسيطة والالات واعفيت الصادرات الصناعية من رسم الانتاج مع التوسع في منح الدورباك وفي تطبيق نظام السماح الموقت . وكان من عوامل تشجيع الصناعة الناشئة ايضا تعديل المواصفات الحكومية البالية لتشمل المنتجات المحلية بعد أن كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط العسيرة التي وضعت اصلا لصالح الدول الاجنبية ، واخيرا اقترن التشجيع بانشاء صناديق

لدعم صناعات القطن والحرير الصناعي والاسمنت وتشجيع تصديرها وهي تمول من حصيلة رسم الانتاج او رسم الدعم الذي يمثل نسبة مئوية من ثمن المواد الاولية او من المهايا والاجور .. ومن ذلك أيضا بيع العملات الاجنبية للشركات الصناعية بسعر الصرف الرسمي المخفض ، وحظر تصدير بذرة القطن والقطن الاشموني وبعض المواد الاولية الا بعد الوفاء بحاجة الصناعة المحلية وتكليف المهندسين بالعمل في قطاعات محددة باجر يقل عن اجر التوازن ، وتحريم انشاء مصانع جديدة اذا كانت الوحدات القائمة كافية » (الدكتور علي الجريتلي ، المرجع السابق ، صفحة ٥١)

ثم جاء الفيض من « الغنائم » فعلى اثر العدوان الانجليزي ــ الفرنسي ــ الصهيوني عام ١٩٥٦ فرضت الحكومة الحراسة على اموال الاعداء بسلسلة من الاوامر العسكرية بدأت برقم ٤ لسنة ١٩٥٦ والحراسة على اموال الاعداء اجراء عادي استعملته مصر لحساب بريطانيا عام ١٩٣٩ وحين فرضت الحراسة على اموال الرايخ الالماني . ومن شأن الحراسة أن ترفع يد اصحاب الاموال عن اموالهم وتديرها لحسابهم الى أن تنتهي الحرب . وهكذا وضعت اموال بمئات الملايين تحت الحراسة او وضع القطاع الاجنبي الرئيسي الذي كان يسيطر على الاقتصاد المصري تحت الحراسة . ولكن القيادة المتحفزة من أجل تحرير مصر سياسيا واقتصاديا ما لبثت أن حولت اجراء الحراسة الى عنصر من عناصر التحرر الاقتصادي ، ففوضت الحراسة في بيع المنشآت الاجنبية والاوراق المالية المملوكة لرعايا الاعداء ، او من يقيم في بلاد الاعداء ، للرأسماليين المصريين بثمن تصفيتها اي بعد خصم الديون من الاصول ، وبدون اقتضاء الثمن عند البيع ، وهكذا كسبت البنوك المصرية وشركات التأمين والشركات الصناعية والعقارية والزراعية ثروات هائلة بضربة ثورية واحدة بدون أن تدفع شيئا تقريبا. واصبح اخر عذر للراسمالية المصرية وهو منافسة الاجانب لها قد سقط، وما لبثت ان ملكتها الثورة اموال البلجيك والاستراليين واليونانيين واموال اليهود ومعدومي الجنسية الذين ابعدوا لمقتضيات الامن .. وانشأت لهم « المؤسسة الاقتصادية » لتعينهم على ادارة هذه «المملكة» الاقتصادية الجديدة . كل هذا ــ لعل وعسى ــ ان ينجزوا هدف التنمية العزيز على الثورة ، اللازم لزوم الحياة لشعب مصر .

لو أن مجلسا من كبار الرأسماليين هو الذي كان يحكم مصر لما قدم للراسمالية والراسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والاعفاءات والاغراءات و « الغنائم » ، فهل اجدى كل هذا شيئا في التنمية ؟.

يعترف الدكتور علي الجريتلي ، عالم الاقتصاد الراسمالي ، بفشل التنمية الراسمالية في مصر ، ويعتذر نيابة عن القطاع الراسمالي ويرد فشله الى نشأته التاريخية فيقول ، في عام ١٩٦٦ ، بعد دراسة لتطور

الاقتصاد المصري حتى ذلك التاريخ : « تستند نظرية الراسمالية الى وجود منظمين يتحملون مخاطر انشاء المشروعات الجديدة وتوسيع المشروعات الحالية . وتمثل الارباح في المفهوم الاقتصادي المكافأة التي يستحقونها من أجل مخاطرتهم بثرواتهم . وأن انطبق هذا القول على المنظمين في الولايات المتحدة واوروبا الغربية فانه يصعب الادعاء بأن اصحاب المشروعات في مصر كانوا في سنوات ما بعد الحرب يتحملون من المخاطر ما يتحمله اقرانهم في الدول الراسمالية . وبالتالي يصعب اعتبارهم منظمين وتبرير حصولهم على الربح بمعناه الاقتصادي . فقد هيأت لهم الحكومة العوامل التي تخفف المخاطرة الى حد بعيد . وما أن يبدأ انتاج سلعة ما ولو ضئيلة بالقياس الى الطلب حتى تحاط الصناعة الناشئة بحماية جمركية تمنع استيراد السلع الشبيهة . وكانت الحكومة تعاون المنظمين في الحصول بضمانتها على قروض من الخارج وتوفر لهم التمويل احيانا وتتكفل بأية خسارة في التصدير عن طريق الدعم واذا ما لقيت الشركات نجاحا عمد المنظمون الى اخفاء الارباح وتأخير سداد الضرائب بينما تحملت الحكومة عبء دعم الشركات والبنوك التي هددت بالافلاس . وقد سبق لنا مناقشة اسباب ضآلة القطاع الخاص واحجامه في المائة سنة الاخيرة عن تحمل عبء الاستثمار الصناعي . فالقطاع الخاص في مصر حديث النشأة وكانت الغلبة فيه دائما للاجانب وحفنة من المصريين . وبمرور الوقت وضح التعارض بين تطلعات المجتمع المصري الى النمو وبين المزايا الطبقية التي يحصل عليها المولون وارباب الاعمال ، وبازدياد التدخل الحكومي بدأ تخوف القطاع الخاص من التوسع وتجديد المصانع وعمد اصحابه الى تخفيض المخزون السلعي ومستلزمات الانتاج الى أقل حد ممكن مما اضطر اولو الامر الى احلال القطاع العام من القطاع الخاص الى حد كبير .. » (صفحة ٥٦٠) .

هذا هو الخطأ الاساسي لتجربة الثورة في عشر السنوات الأولى من عمرها. ارادت ان تقضي على سيطرة رأس المال على الدولة فاختارت « راسمالية الدولة » . اسوأ النظم على الاطلاق . ونحن نقول انه خطأ لانه كان من الممكن تلافيه منذ البداية ، ذلك لان التنمية عن الطريق الراسمالي في المجتمعات المتخلفة مستحيلة في هذا القرن ، ولان تاريخ الراسمالية المصرية بوجه خاص — في خلال المائة سنة الاخيرة — كما يقول الدكتور الجريتلي — كان دليلا واقعيا تحت نظر الثورة يحول — لو عرفت او اردت أن تعرف — دون عقد اوهام التنمية على الراسمالية المصرية (القطاع الخاص) . والغريب ان الثورة لم تنتبه الى عدم جدوى المراهنة على الراسمالية المصرية حتى بعد ان اكتشفت — عام ١٩٥٦ — وبأكثر الاساليب فظاظة واستفزازا بأن الراسمالية الاجنبية

لا تستثمر ولا تعمر ولا تقدم الا بشروط « سياسية » تؤمن امتداد حماية حكوماتها الى داخل مصر . والا فليذهب الى الجحيم المشروع الامــل « السد العالي » وسحب الرأسماليون وعودهم ، ودبــروا العدوان الثلاثي وبعد فشل الاحتلال دبروا الحصار الاقتصادي الذي فرضتــه الولايات المتحدة الامريكية على مصر بعد عام ١٩٥٦ . فكيف لم تستطع الثورة منذ ذلك الوقت ــ على الاقل ــ ان تنتبه الى أن الرأسماليــة المحلية في المجتمعات المتخلفة لا بد لها ، لكي تنهض بالتنمية الاقتصادية، من أن تكون تابعة للرأسمالية العالمية ، وبالتالي ستكون الوسيــط « الوطني » الذي يسهل للاصيل بأن يحقق ، بشكل خفي ، ما لا يستطيع ان يحققه بشكل علني ؟..

ولكــــن ،

هل نحن نتحدث عن موقف الثورة من التنمية الاقتصادية ، او من الرأسمالية ، او من الاشتراكية ، أم اننــا نتحدث عــن موقفها مــن الديموقراطية ؟.. لقد اطلنا في الحديث عن التنمية ومشكلاتها وقوانينها وارقامها وابطالها .. كأننا نريد أن ننتهز فرصة حديث عن الديموقراطية لنشهر بالرأسمالية . لا نستطيع ان نعتذر عن الاطالة .. لان كــل « الافكــار » والمشروعات الديموقراطية التي اولتها الثورة في تلــك الفتــرة عنايتها وجهدها ومالها ، من اول الاصلاح الزراعي الى الاتجاه المباشر الــى الشعب ، الــى محاولات دفــعه دفــعا الى الممارســة الديموقراطية ، الى منحه سلطات دستورية ، الى مضاعفة اعــداد المصريين الذين يتمتعون بالحقــوق السياسية ، الى جــعل الممارسة السياسية اجبارية .. الى اخره ، كل هذا اوقف عند خطواته الاولى ، واجهض من مضامينه وتحول الى شكل ديموقراطي بفعل « التنميــة الرأسمالية » .. كيف ؟..

تجاهــل العمــال :

---

٤٦ ــ ان تجاهل العمال لا يعني انهم لم يصيبوا شيئا من المكاسب في الفترة التي نتحدث عنها . فقد سبق أن اشرنا الى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ بمنع فصل العاملين تعسفيا ، وكان مؤدى ذلك أن للعامل الذي يفصل تعسفيا الحق في ان يلجأ الى القضاء المستعجل ليحصل على قرار بايقاف قرار فصله ودفع مرتبه الى أن يحكم فــي الموضوع ،

ولم يكن مؤداه استمرار العامل في العمل . وانما نقصد هنا تجاهل العمال كقوة شعبية في مجال الممارسة الديموقراطية وعنصريها اللازمين الاول : التحرير ، والثاني التشجيع على الممارسة الديموقراطية .

فمن حيث تحرير العمال من التبعية الاقتصادية لاصحاب العمل ، يصدم الانسان حقا حين يلاحظ أنه طوال تلك الفترة اي من ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ لم تضف الثورة شيئا يذكر — فيما عدا ما ذكرنا — الى القوانين ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ التي صدرت فيالشهر السابق على الثورة . كل المكاسب جاءت في مرحلة تالية . ولكن في تلك الفترة التي نتحدث عنها لم يكسب العمال شيئا مقاربا لما كسبه الفلاحون .

أما من حيث التشجيع على الممارسة ، فيبين الامر من موقف الثورة من النقابات العمالية والنشاط النقابي . فحين قامت الثورة كانت نقابات العمال ينظمها القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ (١٠ — ٩ — ١٩٤٢) ولم يكن مسموحا للعمال الزراعيين او وكلاء اصحاب الاعمال او الممرضين او لموظفي الحكومة انشاء نقابات وكان مسموحا « للعمال الذين يشتغلون بمهنة او صناعة او حرفة واحدة او بمهنة او صناعات او حرف متماثلة او مرتبطة ببعضها او يشتركون في انتاج واحد ان يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم » (المادة ٢) . وكان ممنوعا على النقابات استثمار اموالها والاشتغال بالمسائل السياسية او الدينية (المادة ١٧) وكان مباحا للنقابات في كل مهنة أن تكون اتحادا لها (المادة ٢٦) . وكانت العيوب الاساسية في هذا القانون — بالنسبة الى النشاط النقابي — هي أن حق تكوين النقابات كان مقيدا . ولم تكن هناك اية امكانات لبناء نقابي يمثل « كل » العمال النقابيين اذ كان اصحاب كل مهنة يعتبرون — في اتحادهم — طائفة مستقلة عن العاملين بالمهن الاخرى ، ثم الحد من تنمية المقدرة المالية للنقابات عن طريق استثمار اموالها ، واخيرا ذلك الحظر المفروض على اشتغال النقابات بالمسائل السياسية وهو يحرم على النقابات كل نشاط يدخل في نطاق تلك الكلمة واسعة الدلالة « السياسة » خاصة دلالتها المحددة : الديموقراطية . فجاء القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ الصادر قبل الثورة (يونيو ١٩٥٢) فاباح للممرضين والعاملين في المستشفيات غير الحكومية تكوين نقابات كما اباحه للعمال الزراعيين وابقى الحظر مفروضا على موظفي الحكومة ووكلاء اصحاب الاعمال (المادة ١) فجاءت الثورة باضافة تتسق غرابتها مع غرابة الاتجاه الرأسمالي فاصدرت القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ (٣٠ سبتمبر ١٩٥٤) باباحة تكوين النقابات لوكلاء رجال الاعمال (المادة ١) . الاضافة الايجابية الوحيدة كانت في ١٦ مارس ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ ينص على : « في اي وقت يبلغ اعضاء نقابة المنشأة ثلاثة اخماس مجموع عمالها يعتبر الباقون اعضاء في النقابة »

(المادة ٥) . وبقي كل شيء على حاله حتى صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تقول مذكرته الايضاحية انه تجميع للقوانين التي كانت نافذة من قبل منذ عام ١٩٣٣ فكأنها لم تضف شيئا . ولكنا نلاحظ في شأن نقابات العمال انه بدلا من أن يكون من حق كل العاملين في كل مؤسسة على حدة أن يكونوا نقابة لتمثلهم في مواجهة رب العمل الخاص بهم . الغى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هذه النقابات وجعل من كل العاملين بمهنة او صناعة واحدة او بمهن او صناعات متماثلة او مرتبطة بعضها ببعض او تشترك في انتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم « نقابة عامة » واحدة ، على مستوى الجمهورية (المادة ١٦٠) مع التصريح لها بأن تشكل نقابات فرعية في المديريات او المحافظات كما لها ان تشكل لجان نقابية في المؤسسات المشتغلة بنفس الصناعة او المهنة اذا كان عدد العمال المنضمين للنقابة في المؤسسة ٥٠ عاملا فاكثر (المادة ١٦٩). فاذا لاحظنا أن عدد العاملين في المنشآت الصناعية فقط (بعد استبعاد الزراعة والتشييد والخدمات) كان عام ١٩٥٩ ، تاريخ صدور القانون ، حوالي ٦٥٠٠٠٠ في حين أن الذين يعملون منهم في مؤسسات تشغل اكثر من ٥٠ عاملا لم يكن يزيد عن ٢٥٠٠٠٠ ندرك كيف أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، كان قد حرم ٤٠٠٠٠٠ عامل اي ما يقرب من ٢-٣ من مجموع العمال الصناعيين ، من النشاط النقابي . هذا بالاضافة الى تركيز القيادة النقابية في النقابة العامة « المركزية » وما يترتب على هذا من اضعاف مقدرة اللجان النقابية في مواقع العمل . اكثر من هذا ما نصت عليه المادة ١٧٠ من أنه « لا يجوز لمن فصل نهائيا من المؤسسة انيستمر في عضوية اللجنة النقابية لها » . ولما كان الفصل مباحا ، ولو كان تعسفيا ، اذ أن الجزاء على التعسف هو التعويض النقدي ، وهو عبء يسير على الراسماليين ، فقد كان اي رب عمل يستطيع ان يطرد أي عامل نقابي نشيط من اللجنة النقابية بأن يفصله من العمل (بعد محاكمته أمام مجلس الادارة !! - المادة ١٧٣) . في مقابل هذا اقصر القانون لنقابات العمال بحق انشاء « اتحاد » يرعى مصالحها المشتركة (المادة ١٨٢) وبذلك أمكن الغاء تجزئة العمال وايجاد رابطة علوية تنظيمية واحدة لهم . وكان ذلك من مفاخر الثورة .

ولكن لكل شيء وجهين . فاذا كان قانون ١٩٥٩ قد اوجد للعمال سلطة مركزية واحدة فانه من ناحية اخرى قد عرض حركتهم النقابية لمخاطر سيطرة هذه السلطة المركزية لو السيطرة عليها ، خاصة اذا لاحظنا ان هذا القانون ذاته قد نص على تحريم الاحزاب (المادة ١٨٠ فقرة ٢ جـ) وهو تحريم ترعاه وتسأل عنه النقابة العامة واتحاد نقابات العمل بشكل مطلق ، اي بصرف النظر عن اختلاف ظروف العمل من موقع الى موقع وما قد توافر في موقع ما من مبررات الاضراب .

هذا هو كل ما اصابه العمال وما اصيبوا به في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ . وخلاصته تقوية الحركة النقابية في القمة واضعافها في القاعدة وهو غير ديموقراطي . وقد برزت اضراره تماما حين انشئت وزارة العمل واختير لها من قمة الحركة النقابية وزير بعد وزير فأصبح مصب طموح النقابيين هو الالتحاق بالسلطة التنفيذية . هل هو افساد متعمد للحركة النقابية ؟.. لا . ولكنه احد النتائج التي لا مفر منها للتنمية الراسمالية . ان احد وسائل تشجيع وتقوية الراسماليين هو احباط واضعاف مقدرة العمال . ويستحيل استحالة مطلقة في مصر وفي غير مصر أن تكون الدولة مع مصالح الراسماليين ومصالح العمال في نفس الوقت وبنفس القدر . كما انه مستحيل استحالة مطلقة في مصر وفي غير مصر أن تكون الدولة مع مصالح ملاك الاراضي ومصالح الفلاحين في نفس الوقت وبنفس القدر . لو قبل العمال والفلاحون ، وقد يقبلون ، فأن الراسماليين والملاك لن يقبلوا المساواة ابدا .. لسبب بسيط هو أن مصالحهم لا تلتقي مع مصالح الذين يعملون .

الطبقة الجديدة :

٤٧ — قيل عنها — فعلا — انها طبقة جديدة تلك التي سيطرت على حياة مصر السياسية والاقتصادية في الفترة التي انتهت عام ١٩٦١ . ولم يقل احد لماذا هي جديدة . وقد يذهب الظن الى انها طبقة نشأت حديثا ولم تكن موجودة من قبل . ولكنا نعتقد ان مرجع جدتها الى « غرابتها » . انها ليست طبقة بأي معنى اقتصادي لان ليس لها موقع من علاقة الانتاج ، اذ أنها اصلا غير منتجة . ولكنها خليط غريب من البشر الذين لا ينتجون شيئا اجتمعوا حول الدولة وفي اجهزتها وتعاونوا جميعا على امتصاص مواردها . منهم المؤسسة العسكرية التي تصاعدت سطوتها بعد عام ١٩٥٥ واصبحت دولة فوق الدولة وامتصت قيادتها قدرا لا بأس به من الدخل القومي فأصبح قادة العسكريين من بين قمم الاثرياء والمترفين والوسطاء في الصفقات المدنية والعسكرية وابتزوا الشعب ابتزازا بدون حياء (كانت يغمة !!) ففسدوا هم اولا وافسدوا الحياة ثانيا وادى الاول والثاني الى هزيمة ١٩٦٧ فيما بعد . وقد ضربنا مثلا ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ الذي وضع جهاز الدولة المدني جميعه في خدمة قيادة القوات المسلحة . ولما كان كبار القادة

لا يعملون بالتجارة والسمسرة بانفسهم فقد عملوا بها من خلال زوجاتهم وابنائهــم واقاربهم . ولكن لحسابهم . وكان قطاع اخر من كبار القادة اكثر شطارة فغادر القوات المسلحة ، خاصة بعد ١٩٥٦ ، ليشترك في غنائم الحرب فأصبح منهم رؤساء مجالس الادارات والمديرون العامون ومديرو المصانع ، وانتقل واحد من اعضاء مجلس قيادة الثورة ليكون رئيسا للمؤسسة الاقتصادية . هذه طائفة . أما الطائفة الثانيــة فهــم البيروقراطيون . اولئك الذين كانوا موظفين تعساء في دولة راكدة عام ١٩٥٢ ، قد اصبحت دولتهم الان اكثر نشاطا وتدخلا ، واصبحت مصالح الراسماليين والاجانب والمصريين متوقفة الى حد كبير على دراساتهم وارائهــم وقراراتهــم وتوصياتهم فأصبح عدد كبير منهم يجمعون بين وظيفتين : موظفون في الدولة يتبعونها وموظفون لدى الدولة يتبعون الراسماليين في الخارج ، يقبضون من الطرفين ، ويشاركون الطــرف الثاني أن لم يكن بانفسهم فبواسطة زوجاتهم وابنائهم واقاربهم . ولكن لحسابهــم . وهذه طائفة . اما الطائفة الثالثة فهم الراسماليون الذين لا ينتجون انما يقومون بالاعمال الطفيلية كالوساطة والمقاولة والسمسرة والاستيراد والتصدير لبضائع لا يحتاجها الا المترفون . ولقد كادت مكاتب الاستيراد والتصدير والوساطة والاستشارة والوكالة التجارية فــي القاهرة — في تلك الفترة — ان تقارب المقاهي عددا . وبرز في مصر عدد من الافاقين الدوليين لم يلبثوا أن اصبحوا من اصحاب الملايــين . كان احدهم — وهو اجنبي — يستورد المأكل والمشرب و « التسالي » لولائمه من مطعم مكسيم في باريس بالطائرة . وهي ولائم كانت مقصورة على الطوائف الاخرى السابقة .. ثم طائفة اخرى من الكتاب والصحفيين والمثقفين الانتهازيين الذين قدموا ما يملكون : اقلامهم وصحفهم وعقولهم في مقابل أن يشتركوا في مغانم الطبقة الجديدة فاصبحوا منها . اولئك الذين طبلوا وزمروا لكل كلمة ووافقوا على كل اجراء وصفقوا لكل متكلم وجروا وراء كل فرصة وبرروا كل شيء .. اما الامتداد الريفي لهــذه الطبقة الجديدة فكان يمثلها اولئك الملاك الذين كانوا تابعين للاقطاعيين فاصبحوا هم سادة . خدم الباشوات السابقين ومديرو عزبهم ووكلاؤهم والصف الثاني من اسرهم والان خلى لهم مكان القمة فقفزوا اليه واصبح اتصالهم بالسلطة مباشرا ، واصبحوا هم المرشحين في الانتخابات بعد ان كانوا وسطاءها . واصبحوا هم اصدقاء السلطة المحلية بعد أن كانوا لا يقتربون منها ، ولا يقبلون ، الا بتوصية من « فوق » ...

كل هؤلاء اجتمعوا وتعاونوا وتستر بعضهم على بعض وتبادلــوا الهدايا والرشاوى تجمعهم « مصلحة » واحدة : نهب الدولة من خــلال تحقيــق ما تأمر به قيادتها . ولما كان نهب الدولة ليس عملية اقتصادية بل هو « سرقة » فاننا لم نستطع ان نفهم كيف أن تلك الطبقة جديــدة الا من حيث « غرابتها » . ولا شك ان تجتمع طبقة على أن تسرق شيء

غريب . ولكنه حدث في مصر . وكان سبب حدوثه تلك الرغبة العارمة في التنمية الاقتصادية التي اخرجت الدولة من سلبيتها وزجت بها في مجال النشاط الاقتصادي ثم اختيار الاسلوب الراسمالي للتنمية حيث يضع اهداف التنمية في ايدي المضاربين . ثم ضعف الراسمالية المصرية حيث اصبح هدفها من التنمية هو الاختلاس وليس الانتاج وليس العمل ايضا .

٤٨ ــ هــذه الطبقة الجديدة عوقت حــل مشكلة الديموقراطية واجهضت مشروعات الثورة من ناحيتين . الناحية الاولى : احتكارهــا لاتخاذ القرارات او تشويه القرارات التي تتخذها قيادة الثورة وتوجيهها في التنفيذ الى ما يتفق مع مصالحها والحيلولة بذلك دون أن تسهــم الجماهير الشعبية في اتخاذ تلك القرارات . بمعنى انها اصبحت طبقة فــوق الشعب ، وتحت القيادة ، وعازلة بينها ، لا تعلم القيادة مــن ارادة الشعب الا ما تريد تلك الطبقة ولا يستفيد الشعب فــي الاتجــاه الديموقراطي للقيادة الا بالقدر الذي تريده تلك الطبقة وفي حدوده . ولما كانت الديموقراطية لا تعني مجرد تعبير الشعب عن ارادته بــل تعني ان ذلك التعبير سيصوغ القرارات التي تصدرها الثورة فان ارادة الشعب او ما عبر به عنها لم تستطع في اغلب الاوقات أن تخترق هذا الحجاب الحاجز الذي اقامته الطبقة الجديدة الا بعد اعادة صياغتــه ، كما أن ارادة القيادة التي كانت تحاول جاهدة نسج خيوط اتصالهــا بينها وبين الشعب لم تصل الى هذا الشعب الا بعد ان مرت بالحجــاب الحاجز فلواها وعقدها .. ومن ناحية اخرى فان هذه الطبقة الجديــدة هي التي افشلت المشروعات الديموقراطية للثورة .

في الريف ــ كما في المدن ــ وببساطة ، قام الملاك والراسماليون الطفيليون واعوانهم من البيروقراطيين والانتهازيين المعششين في اجهزة الدولة او « المتشعبطين » عليها بتنفيذ المشروعات الديموقراطية . هم الذين اختاروا اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية من خدمهم أو تابعيهم وانضم اليهم المشرفون الزراعيون كممثلين للبروقراطية ومديرو فــروع بنــك التسليف الزراعي والتعاوني كممثلين للراسمالية ، وسماسرة وتجــار المحاصيــل والاسمدة والبذور وعلف الماشية كممثلين للطفيلين، وسخروا الجمعيات التعاونية لاغراضهم فاستولوا على البذور والاسمدة والاعلاف والسلف باسماء وهمية وضاربوا على احتياجــات الفلاحين وحولوا الريف كله الى اسوا سوق سوداء فلم يفد الفلاحون مما انشأت لهــم الثورة شيئا يذكر ووجدوا انفسهم وقد تحرروا مــن الاقطاعيين وتحصنوا ضد الطرد من الارض اسرى قوة جديدة لا تمكنهم من زراعة الارض الا بعد أن تستنفد طاقتهم وتستولي على محاصيلهم فظلوا كما كانوا ــ تقريبا ــ ولو أن السادة قد تغيروا . ثم أن هذه الطبقة الجديدة هي التي انشأت وشكلت وقادت هيئة التحرير . وهي التــي انشأت وشكلت وقادت الاتحاد القومي (كان احد اقطاعيي الصعيد عضوا في

اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي . اما كيف وصل فلا احد يدري) .
هم الذين يجمعون الناس في السرادقات ليثبتوا للقيادة « كفاءتهم » الجماهيرية وهم الذين كان يتركونهم في السرادقات ويندفعون مودعين القيادة حين انصرافها ولا يعودون .

لماذا وكيف مكنتهم الثورة وسمح لهم الشعب بأن يفرغوا تجربة لا شك في شعبيتها من مضمونها الديموقراطي ويبقونها عند الحد الادنى شكلا غير قابل للامتلاء ؟..

اما عن الشعب فلانه ، وقد رأى السادة الجدد اكثر شراهة حتى من السادة القدامى لم يصدق وعود التحرر والديموقراطية فلم يلبث أن لاذ باسلحته القديمة : المجاراة للحكام بدون تصديق او جدية ان لم يكن في سبيل منفعة من السادة فعلى الاقل لتلافي سطوتهم . واما الثورة فلانها كانت ما تزال تحمل جرثومة الليبرالية .

جرثومة الليبرالية :

٤٩ ــ جرثومة الليبرالية هي التجريد وانكار الواقع الاجتماعي . الشعب عند الليبراليين هو مجموعة مواطنين . وكل واحد من الشعب مواطن . وهو ما يعني أن كل افراد الشعب سواء . ولكن لما كان الواقع ان الناس يختلفون بعضهم عن بعض طبقا لظروف كل واحد منهم وحصته من عائد وطنه ، فان صفة المواطنة لا تكون لها دلالة الا وحدة الانتماء الى الوطن ، ثم ــ فيما عدا ذلك ــ يختلف الناس اختلافا كبيرا : منهم الحكام والمحكومون ، الاغنياء والفقراء ، المتعلمون والاميون ، المستغلون وضحايا الاستغلال . الملاك والمعدمون ، الاذكياء والاغبياء ، الاصحاء والمرضى .. الى اخره ، ويتدرجون فيما بين تلك الحدود فلا نكاد نعرف مواطنا شبيها بمواطن اخر . وتصبح مشكلة اي حكم « وطني » هي كيفية ازالة الفوارق او تخفيفها على قدر ما تطيق موارد الوطن الواحد . هنا تكون المساواة الشكلية مجرد تضليل او هروب من الواقع. فما بين الحاكمين والمحكومين يكون المحكومون وحدهم هم الذين يحتاجون للديموقراطية . وما بين الاغنياء والفقراء يكون الفقراء وحدهم هم الذين يحتاجون الى رفع مستوى المعيشة . وما بين المتعلمين والاميين يكون الاميون وحدهم هم المحتاجين الى التعليم . وما بين المستغلين وضحايا الاستغلال يكون الضحايا وحدهم هم

المحتاجين الى الحماية ... الى اخره . ولكن الليبرالية لا تعرف هـذا او لا تعترف بـه فتبيح كل شيء لكل الناس او تحرم كل شيء على كل الناس ، ثم تقف الدولة الليبرالية على الحياد خـارج وفـوق الواقـع الاجتماعي وتناقضاته . وهذا الحياد لا يعني شيئا اقل من انحياز الدولة للاقوياء ضد الضعفاء ، للاغنياء ضد الفقراء ، للظالمين ضد المظلومين .. لانها تحجب حمايتها عمن هم في حاجة الى الحماية فتبيح لمن هـم في غير حاجة الا الى حماية فرصة افتراس الاخرين ..

ولقد كانت الثورة في سنواتها العشر الاولى ما تزال تحمل جرثومة الليبرالية بالرغم من موقفها البدائي من الديموقراطية الليبرالية وموقفها الديموقراطي مـن الشعب . وذلـك لانهـا اذ أنشأت مشروعاتهـا الديموقراطية التي تحدثنا عنها من قبل (الاصلاح الزراعي — منع الفصل التعسفي — هيئة التحرير — دستور ١٩٥٦ والسلطات الدستوريـة التي تقررت للتنظيم الجماهيري — تنظيم الجماهير في الاتحاد القومي — اتساع حقوق الانتخاب ومضاعفة اعداد من لهم هذا الحق ..) اباحت تلك المشروعات « لكل المواطنين » وتركت « للمنافسة الحرة » بينهم أن تضع كل قادر منهم في الموضع الذي تصل اليه قدرته وأن تبقي كل عاجز منهم في موضع عجزه . وضعت الفلاحين في الريف مع مـلاك الاراضي في حلبة المنافسة على الجمعيات الزراعية التعاونية وخدماتها . انشأت هيئة التحرير وجمعت فيها كل الناس ثم تركت لهم حرية المنافسة علـى قيادتها . حولتها الى اتحاد قومي ومنحته سلطات دستورية ثم تركـت الناس — كل الناس — فيه يتنافسون على قيادته وعلى استعمال تلـك الحقوق الدستورية . وجهت اليهم جميعا نداء « ارفع راسك يـا اخي لقد مضى عهد الاستبداد » وتركت للمنافسة الحرة مهمة اختيار مـن يرفـع راسه ومن ينكسها .. الى اخره ، ثم بقيت على الحياد . لان الثورة ، التي كانت ما تزال تحتفظ بجرثومة الليبرالية كانت ترى فيهم جميعا « المواطنين » ولم تـر البشر الواقعيين فجمعت بيـن الوحوش والفرائس في حظيرة واحدة ، فانطلقت الوحوش على الفرائس وفرض القوي ارادته ، ولم يكن من الممكن ان تكون النتيجة غير ذلك .. مهمـا تكـن النوايـا حسنة .

وفي يوم لاحق سيعترف قائد الثورة بهذا الخطأ الجسيم . اذاع جمال عبد الناصر يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ بيانا قال فيه : « أن التجربة قد اثبتت خطـأ تكوين الاتحاد القومي الـذي فتح ابوابه للقوى الرجعية وبالتالي لا بد من اعادة تكوينه ليكون اداة لثورة الجماهير الوطنيـة وحدها ، صاحبة الحـق والمصلحة في التغييـر الثوري وقصر عضويتا علـى العمال والفلاحين والمثقفين واصحاب المهن والملاك الذين لا تقوم ملكيتهـم على الاستغلال ورجال القوات المسلحة .

اعترفت الثورة ، اذن ، بالخطأ في التجربة ، فآن اوان التصحيح وهو مـــا حاولته ابتداء من عام ١٩٦١ .

خامسا

مرحلة التصحيح (١٩٦١ ـ ١٩٧١)

ثـورة التصحيح :

٥٠ ــ في عام ١٩٦١ حدثت في مصر ثورة بكل معاني الثورة وان كانت سلمية . وهي ثورة تنسب الى جمال عبد الناصر ولا يمكن ان تنسب الا اليــه . يمكن ــ مجازا ــ القول بأنها المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢، ولكنها ــ في الواقع ــ كانت اكثر من هذا بكثير ، بل نستطيع ان نقول انها أنهت ثورة ١٩٥٢ فكرا وقيادة وقوى واتجاها . أما أنها ثورة فلانها تجاوزت وتخطت كـل الاطـر الدستورية والقانونية التي كانت قائمة وضربت ضرباتها في صيغة قرارات بقوانين صدرت تباعا صيف ١٩٦١ . وهي قرارات لم تستمد شرعتها الا من غايتها الثورية . واما انها ثورة سلمية فلان الذى فجرها وقادها رئيس الدولة ولم تجـد مقاومة تذكـر وان كانت لم تتردد في شل حركة أيـة مقاومة محتملة عـن طريـق فرض الحراسات (التجريد من الامكانيات الاقتصادية للمقاومة) والابعاد من الريف (التجريد من الامكانيات القبلية والعشائرية للمقاومة) . ولقد قيل ان انفصال سورية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ كان ردا على الاجـراءات الثوريـة اي كان ثـورة مضادة . ولكن الواقع الذي ثبت بعد ذلك فيما نشر من كتب بعد هزيمة ١٩٦٧ ان انفصال سورية الذي وقع بعد الثورة التي نتحدث عنها بشهرين فقط ، كان تنفيذا لمخطط صهيوني أمريكي وضع عام ١٩٥٨ ، اي فور الوحدة وبدأ التدريب على تنفيذه منذ ذلك الحين ، كما ثبت مما نشر عن وقائع الانفصال ان الطغمة الانفصالية كانت قـد اعدت نفسها للجريمة قبل صيف ١٩٦١ . اما أنها ثورة جمال عبد الناصر فلان جمال عبد الناصر هو الذي صاغ افكارها واصدر قراراتها وقـاد عملية تنفيذها . اما انها اكثر بكثير من أن تكون المرحلة الثانية من ثـورة ١٩٥٢ فلانها لم تكن امتدادا تلقائيا ، ولو ناميا ، للمرحلة السابقة عليها، بـل كانت قطعا لذلك الامتداد التلقائي ، واختيارا جديدا في المنطلقـات والغايات والاساليب ، بحيث تكاد تكون ثورة عليها لولا انهما تتابعان ولولا أن قائد الاولى هو قائد الثانية وهو ما حال دون الذين يركـزون انتباههـم على الجوانب الذاتية مـن الاحـداث ويتجاهلون الجوانب الموضوعية وبين الانتباه الى أن ثورة كاملة عارمة حدثت فـي مصر عـام ١٩٦١ .

٥٢ ــ ولقد بدات الاحداث تمهد للثورة موضوعيا منذ عام ١٩٥٦ . ففي ذلـك العام اثبتت الاحداث باكثر الادلة اقناعا : الحرب ، ان الثورة قد خسرت رهانها على مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في التنمية ، وان الاحتفاظ باستقلال الوطن وفتح ابوابه لرؤوس الاموال الاجنبية ،

معا ، مستحيل . وبقي رهانها قائما على مساهمة رؤوس الاموال المصرية في التنمية . ولقد اتفق عالمان من علماء الاقتصاد ، احدهما راسمالي هو الدكتور علي الجريتلي والاخر اشتراكي هو الدكتور اسماعيل صبري عبد الله على أنه ما أن وافى عام ١٩٦١ حتى كانت قيادة الثورة قد تأكدت من انها ـ برغم كل دعم وتشجيع واغراء ـ قد خسرت هذا الرهان أيضا .

يقول الاول : « كانت الحكومة في مراحل التخطيط الاولى تنفذ نصيبها في الاستثمار ولا تملك توجيه الطاقة الانتاجية فيالقطاع الخاص. ولم يكن لها سيطرة على اجهزة الانتاج والادخار تكفل التحقق من تنفيذ ما يناهز ١٤٠٠ مشروعا جديدا في مختلف القطاعات ولم يكن في متناول الحكومة والاجهزة الملحقة بها استثمارها يناهز ثلثمائة مليون جنيه سنويا . وبينما كانت الحكومة توجه استثمار فائض الميزانية العادية والادخار الجماعي في صناديق التامين والمعاشات لم تكن لها السيطرة على مدخرات قطاع الاعمال ممثلة في الارباح غير الموزعة ، وهي أهم مصادر الادخار في الازمنة الحديثة . وكانت الرغبة الملحة في السيطرة على المقدرات الاقتصادية سبب التحول الجذري في التفكير الذي سبق صدور قوانين سنة ١٩٦١ ، بالاضافة الى ازالة الفوارق في توزيع الثروة والقضاء على الاحتكار . اذ لا يتسنى للتنمية السريعة في الدول النامية أن تعتمد على مدخرات الافراد فحسب ولا مناص من ازالة التعارض الكامن في قطاع الاعمال المنظم بين الرغبة في توزيع الارباح او استثمارها وفق رغبة المنظم وبين ضرورة تدبير الموارد اللازمة قسرا او بطريق الاقناع للاستثمار وفقا لخطة التنمية .. وقد تم ذلك عن طريق التأميم الشامل » (التاريخ الاقتصادي للثورة ـ صفحة ٦٢) .

ويقول الاخر : « منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في انشاء اجهزة التخطيط وبالذات « لجنة التخطيط القومي » . ثم تلا ذلك انشاء منصب وزير دولة للتخطيط . واخذت هذه الاجهزة في اجراء الابحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل وفي سنة ١٩٥٩ بدا انه من الضروري والممكن البدء فيه . وفي اغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ / ١٩٦٥ كمرحلة اولى في خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية مناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة للتصنيع .

« ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية انه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه . فقد افسحت الخطة الخمسية الاولى في الاصل مكانا رحيبا للقطاع الخاص وعولت

عليــه في تنفيذ جــزء هام مــن مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة قليلة الربح المباشر (السد العالي ، استصـلاح الاراضي ، التعدين والبترول .. الخ) والحجم الذي يمكنه مــن أن يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص . ولكـن الراسمالية الكبيرة احجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة واخذت منها موقفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة عن تمويل التنمية بل انــه يمكن أن نقول ان موقف الرأسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سوءا عما قبل . فاجراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت اجزاء منها علـى اهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة (كتابات سياسية ـ صفحة ٣٢٧) .

كان الرهان : « التنمية عن طريق توجيه اقتصاد قومي عمــاده القطاع الخاص » . نعم القطاع الخاص وليس القطاع العام فـكـذا كانت « اوهام » الثورة . فخسرت الثورة الرهان . وهكـذا ، بـدون « حقــد » وبدون انفعــال وبدون شعارات وبدون افكـار محليـة او مستوردة ، وبالرغم من الدعم والتشجيع والتدليل والاغراء والاستجداء وتجاهل مصالح العمال واخراج الرأسمالية الاجنبية من مجال المنافسة ، والصبر ثماني سنوات كاملة ، ثبت من واقع التجربة ، وليس من واقع النظريات فشل الرأسمالية المصرية (القطاع الخاص) فـي التنمية الاقتصادية حتى لو وضعت اموال الشعب ومدخراته ودولته تحـت تصرف الرأسماليين . بعدا ، اذن ، للجهل الذي لم يدرك التجربــة ، والغباء الذي لــم يتعلم منها ، والغرور الذي يتوهم انه اقوى تأثيرا من القوانيــن الموضوعيــة .

٥٣ ـ كانت قيادة ثورة ١٩٥٢ تجرب ولكن لا تفرط ، وتخطىء ولكنها تتعلم ، وتثــق ولكنها لا تغتر . وهكذا ما ان بدأت الاحداث تمهد للثــورة حتى بدأت هي أيضا تتحفز للثورة . كان اول صدام لهــا مع الرأسمالية المصرية عام ١٩٥٦ ايضا .. ففي ذلك العام صدر قرار تأميم شركتي السكر والتقطير (احمد عبود !!) بعد أن عجزت الثــورة بكل وسيلة عن اقتضاء الضرائب المتراكمة على شركتين اعتادتا التهرب من الضرائب منذ زمن طويل . (في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ قضى نهائيا باحقية الحكومة لمبلغ ١٥٤ر٨٦٦ر٤ جنيها متراكمة منذ ١٩٤٨ . فاصطنعــت الشركتان ميزانية تقول أن خسارتهما ٢٤١ر٢٢٠ر٣ جنيها عام ١٩٥٤) . وفي عام ١٩٦٠ أممت البنك الاهلي وبنك مصر وتلا ذلك تأميم تجــارة الادوية وصناعاتها وشركات كبس القطن .

٥٤ ـ وفي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ضربت الثورة ضربتها بسلسلة من القرارات بقوانين اولها القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ومنشآت اخرى بلــغ عددها ٤٨٩ منشأة وشركــة ومصنعا اضيفت تباعا الى الجدول الملحق بالقانون بمقتضى قوانــين

وقرارات لاحقة اخرها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وكان من بينها بيوت تصدير القطن وشركات الحليج والنقل البحري والمقاولات والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمحلات التجارية الكبرى والغزل والنسيج والنقل النهري والنقل المشترك في المدن ونقل الركاب بالسيارات في الاقاليم . وفي نفس اليوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ باشتراك الدولة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من منشآت وشركات ومؤسسات بلغ عددها ٣٨٤ بمقتضى قرارات وقوانين لاحقة اخرها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ . وقد تم في غضون عام ١٩٦٢ التأميم الكامل لبعض تلك المؤسسات . وفي نفس اليوم ، ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد عشرة الاف جنيه كحد اقصى لملكية اي فرد في مجموعة من الشركات . وتقرر انهاء عقود المناجم والمحاجر التي يستغلها الافراد وشركات القطاع الخاص واسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والترام الاجنبية وتأميم شركة شل للبترول وتحويل اسهم الجمعية التعاونية للبترول الى شهادات استثمار البنك الاهلي . واخيرا صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتصفية الحراسات وتأميم كافة الاموال الموضوعة تحت الحراسة .

ولقد تم هذا كله « بدون تعويض » اكثر من ١٥ الف جنيه .

٥٥ ــ امتدت الاجراءات الثورية الى الريف فصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ (٢٥ يوليو ١٩٦١) وخفض الحد الاقصى للملكية الزراعية للفرد واسرته (زوجته واولاده القصر) من ٣٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان بما فيها الاراضي البور والاراضي الصحراوية (المادة ١) فاذا زادت ملكيته عن ذلك بسبب الميراث او الوصية فله أن يتصرف في القدر الزائد الى صغار الزراع خلال عام من تاريخ تملكه فان لم يفعل يتم الاستيلاء على ما زاد عن المائة فدان (قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦١ ، وحرم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على اي مالك لاي ارض مهما كان مقدارها أن يحوز هو وزوجته واولاده القصر بطريق الايجار او وضع اليد او بأية طريقة أخرى اكثر من خمسين فدانا كما حرم الوكالة في ادارة او استغلال الاراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر (المادة ٧) وبذلك اجبر من يملكون اكثر من خمسين فدانا على تأجير الزيادة لصغار المزارعين ، فقضى بشكل اساسي على الرأسمالية الزراعية . وفي عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥ بتحريم ملكية الاجانب للاراضي الزراعية اطلاقا والقانون ٨٢ بمنع توزيع الاراضي المستولى عليها والمزروعة حدائق على خريجي المعاهد الزراعية كما كان منصوصا عليه في القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وادارتها لحساب الدولة .

واخيرا صدر يوم ٢٣ مارس ١٩٦٤ القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ونص على أن الاراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

المشار اليهما تؤول ملكيتها الى الدولة « بدون مقابل » .

٥٦ ــ وفي ذلك العام ١٩٦٤ كانت كل النصوص التشريعية قد عجزت عن مواجهة حيل الاقطاعيين وكبار الملاك فانشئت لجنة تصفية الاقطاع برئاسة نائب رئيس الجمهورية وكانت اجراءاتها في بحث كل مخالفة أن تحصل من ثلاث جهات مختلفة على تقرير منها ، هي الاتحاد الاشتراكي العربي ، والمباحث العامة ، والمحافظ ، بالاضافة الى أية مصادر أخرى ، وتجمع كل هذه التقارير في لجنة قضائية تستدعي الشخص المعني لتواجهه بالتقارير وادلة المخالفة المنسوبة اليه وتستمع الى دفاعه ، ثم يحال كل هذا الى لجنة فرعية لتنظر فيها كل هذا قبل ان تنظرها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع وتطبق بشأنها القانون . ولقد كشفت لجنة تصفية الاقطاع عدة ثغرات واسعة مما دعى الى اعادة صياغة احكام كثيرة من القوانين السابقة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي انصب اساسا على علاقة الفلاحين بالملاك .

٥٧ ــ قضت تلك الاجراءات الى حد كبير على السيطرة الراسمالية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والتبادل وقطاع المال والخدمات ، فانقسم المجال لمزيد من المكاسب للعمال والفلاحين ــ ففي اليوم السابق على اصدار قوانين التأميم اي في يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتخصيص ٢٥ ٪ من ارباح الشركات المساهمة للموظفين والعمال (١٠ ٪ عند توزيع الارباح و ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان ، و ١٠ ٪ لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال) . وفي ٦ يناير ١٩٦٤ اصبحت هذه المشاركة في الارباح شاملة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات التعاونية والشركات ذات المسئولية المحدودة (القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤) .. وفي نفس اليوم ١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ مقررا الا يزيد عدد اعضاء مجلس الادارة في اية شركة او مؤسسة على سبعة اعضاء من بينهم عضوان منتخبان عن الموظفين والعمال ثم سرى هذا القانون على الجمعيات التعاونية بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ وفي ٢٧ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتحديد سلطات العمال فجعلها ٤٢ ساعة في الاسبوع مع يوم راحة بعد أن كانت ٤٨ ساعة . فلما حاول بعض اصحاب العمل تخفيض الاجور بنسبة خفض ساعات العمل صدر القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ (في ٧ نوفمبر ١٩٦١) مقررا عدم تأثر الاجور بتحديد ساعات العمل . وصدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ بالسماح بالتفرغ للعمل النقابي . وتلاه القانون رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٢ باباحة حق تكوين النقابات لعمال الحكومة والمؤسسات العامة والزيئات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة فيما عدا المؤسسات التابعة لوزارة الحربية .. وفي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ٦٢ باعطاء اللجان النقابية الشخصية الاعتبارية في حدود

اختصاصها لتمكينها من تمثيل العمال في كل موقع عمل على حـــدة بدون حاجة الى النقابة العامة .

أما بالنسبة الى الريف فقد كان اخطر القرارات واكثرها تأثيـــرا هو « ابعاد » عدد كبير من الاقطاعيين عن قراهم وتحديد اقامتهـــم في اماكن نائية كمحاولة اخيرة — ومجدية — لتحرير الفلاحين من قيـــود السيطرة الاجتماعية بالاضافة الى السيطرة الاقتصادية وقد كان ذلـــك الاجراء حاسما في اقناع الفلاحين بالحرية اكثر من اي اجراء اخر .

٥٨ ـــ كانت كل تلك الاجراءات التي بدأت في شهر يوليو ١٩٦١ تطبيقا عمليا لمجموعة من الافكار اختمرت في ذهن القيادة فنفذتها قبل أن تصاغ وتعلن وتصدر بعام كامل . نعني بتلك الافكار « ميثاق العمل الوطني » الذي قدمه جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنـــي للقـــوى الشعبية يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ واقره المؤتمر واصدره يوم ٣٠ يونيـــو ١٩٦٢ ، قدمه جمال عبد الناصر بقوله : « الميثاق عبارة عن مبـــادىء عامة او اطار للعمل او اطار للخطة نتج عنه ايه ؟.. نتج عن تجربـــة وممارسة لمـــدة عشر سنوات .. العشر سنون اللي فاتت كانت فترة تجربة وفترة ممارسة كانت فترة مشينا فيها بالتجربة وبالخطأ » (جلسة ٢٦ مايو ١٩٦٢) واقره المؤتمر واصدره : « ليكون اطارا لحياتنا وطريقا لثورتنا ودليـــلا لعملنا من أجل المستقبل » .

واذا كانت تلك الاجراءات آلتي تحدثنا عنها جزءا مكملا لفهـــم الميثاق من حيث هي تطبيق له وأن سبقت اصداره فان الاسلوب الذي صدر به الميثاق والقرارات التي اتخذت في تكوين المؤتمر الذي اصدره تعتبـــر تطبيقات لـــه وسابقة عليه ايضا . ونحن نركز على هذه التطبيقـــات لانها تمس مشكلة الديموقراطية في الصميم . فالاجراءات الاقتصادية التي سبقت الميثاق كانت تتضمن مزيدا من التحرير لقوى الشعب العاملة. والمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي اصدره كان اكبر مؤتمر سياسي منظـــم انعقد في مصر ليبقى شهرا كاملا يناقش وثيقة فكرية . غير أن اهم من هذا كله بالنسبة لمشكلة الديموقراطية هو ما دار من نقاش وما انتهت اليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني . ولسنا في حاجة الـــى القول بأن اللجنة التحضيرية والمؤتمر كليهما قد ضما اغلـــب الاشخاص من المهتمين بالعمل العام والمتخصصين في قضاياه وكانت من بينهـــم ، واعلاهم صوتا ، اولئك الذين خرجوا عليه في أول فرصة مواتية . ذلك لان الراسماليين والليبراليين وسدتهم من المثقفين والكتاب كانوا ممثلين على اوسع نطاق في اللجنة وفي المؤتمر كليهما ، واشتركوا جميعـــا في اقرار ما سبق المؤتمر من قرارات وما اصدر المؤتمر من قرارات . اهم تلك القرارات واخطرها اثرا بالنسبة الى مشكلة الديموقراطية هـــو « العـــزل السياسي » .

٥٩ ـــ في يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ نشر في الجريدة الرسمية قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦١ بتكوين « اللجنة التحضيرية للمؤتمـــر الوطني للقو ىالشعبية » التي انعقـــدت في اليـــوم ذاتـــه واستمرت

اجتماعاتها حتى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦١ (اكثر من شهر) وانصبت مهمتها اساسا على تحديد الاعضاء الذين توجه اليهم الدعوة لحضور المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . وبهذه المناسبة طرح للنقاش في اللجنة اهم الاسئلة التي تتصل بالديموقراطية مشكلة والديموقراطية نظاما : من هو الشعب الذي يعتبر حكم نفسه بنفسه ديموقراطية ؟.. ان كان المناط هو حمل جنسية الدولة فالشعب هو جماع المصريين . وان كان المناط هو المقدرة على مباشرة انتخاب النواب فان الشعب هو جماع المصريين المميزين . وان كان المناط هو من له حق الانتخاب فان المناط هو القيد في جداول الناخبين . أما اذا كان المناط هو المصالح الاجتماعية والاقتصادية فان الشعب هو « اصحاب هذه المصالح » . وهذا المقياس الاخير هو ما اخذت به اللجنة التحضيرية وما اخذ به المؤتمر وما اخذ به الميثاق ، فلا يقولن احد أن ما حدث عام ١٩٦١ لم يكن ثورة ، وهي هنا ثورة ديموقراطية ضد الليبرالية وقواها ومصالحها . فلاول مرة في مصر تنزل الدولة من برجها العاجي وتتخلى عن حيادها المزعوم لتنحاز الى « اغلبية الشعب » ، وتصبح في خدمتها حقا ضد اعداء تلك الاغلبية . ولاول مرة في مصر لا يكون النظام الديموقراطي حريات سياسية مباحة لكل الناس ولا يمارسها الا القادرون بل اصبح النظام الديموقراطي حريات سياسية للاغلبية ولا تمارسها الاغلبية . لاول مرة في مصر افلتت الديموقراطية من اوهام الليبرالية وآلت الى اصحابها ، اصحاب المصالح المشتركة التي تستمد الديموقراطية قيمتها من أنها اسلوب تحقيقها لا اسلوب اغتيالها ... نظريا على الاقل .

طبقا لهذه الرؤية الجديدة لمشكلة الديموقراطية انتهت اللجنة التحضيرية الى :

(١) عزل اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية .

(٢) استبعاد من تتعارض مصالحهم في تلك المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

وبناء عليه صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية ومنها حق الانتخابات لمدة عشر سنوات بالنسبة الى من : (ا) اجيز وضعهم تحت التحفظ الاداري بمقتضى القرارات الصادرة عن قيادة الثورة في ٢٢ يونيو ١٩٥٦ . (ب) الذين اتخذت قبلهم احد التدابير المشار اليها في البندين ٦و٧ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاحكام العرفية او البندين ١و٤ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء وذلك خلال الفترة ما بين ٢٣ يونيو ١٩٥٦ وتاريخ العمل بهذا القانون اي تاريخ نشره في ٢٦ يناير ١٩٦٣ . (ج) الذين تحددت ملكيتهم الزراعية استنادا الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي .

(د) الذين تحددت ملكيتهم الزراعية استنادا الى القانون رقـــم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالاصلاح الزراعي أيضا .

ويلاحظ في هذا العزل انه بالرغم من سبق صدور قوانين التحول الاشتراكي ، وبالرغم من توصيات اللجنة التحضيرية ، لم يعــزل او يستبعد احد ممن اضيروا بالاجراءات الاشتراكية او ممن تتناقض مصالحهم مع التحول الاشتراكي وبقي « اعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية » كما اسمتهم اللجنة التحضيرية يمارسون الحقوق السياسية كاملة في ظــل الثــورة وهــم اعداؤها ، واشتركوا على نطاق واسع في المؤتمـر الوطني للقو ىالشعبية الذي أقـر الميثاق واصدره .

٦٠ ــ تمت انتخابات اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية على اساس قانون الانتخابات رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٣٤ لسنـة ١٩٦٢ وانعقد في المدة من ٢١ مايو ١٩٦٢ حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ واقر الميثاق واصدره بعد مناقشات طويلة واشترك في رئاسته جمال عبـد الناصر وانور السادات وكمال الدين حسين .

ولقد تضمن الميثاق رؤية جديدة لمشكلـة الديموقراطية وحلهـا ، صاغها في باب خاص منه وحددها بخمسة ابعاد متكاملة ننقلها نصـا مبوبـا مـن الميثاق ذاتـه :

اولا ــ ديموقراطية اشتراكية :

« أن الديموقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما او بدون اي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقـب » . « أنه لا معنى للديموقراطية السياسية او للحرية فـي صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية او الحرية فـي صورتها الاجتماعية » . « ان حـق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . أن حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانهـا فقدت كـل قيمة واصبحت خديعـة مضللة للشعب » . « ان الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية وان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافـرت له ضمانات ثلاثة : ان يتحرر من الاستغلال في جميع صوره . أن تكون لـه الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية . ان يتخلص

من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته . بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها » .

ثانيا ــ تحالف قوى الشعب :

(١) « أن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديموقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وانما ينبغي أن يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفروق بين الطبقات » .

(٢) « ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية ــ اولا وقبل كل شيء ــ من جميع اسلحتها». ان تحالف الرجعية وراس المال المستغل يجب أن يسقط » .

(٣) « لا بد ان ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديموقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية . أن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هي البديل الشرعي لتحالف الاقطاع وراس المال المستغل وهو القادر على احلال الديموقراطية السليمة محل الديموقراطية الرجعية » . « أن استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب الوطنية » .

ثالثا ــ تنظيم التحالف :

« أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ا نتقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون

السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة » . « ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد ان تمثل — بحق وبعدل — القوى المكونة للاغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . وكل ذلك — فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية — ضمان اكيد لقوى الدفع الثوري ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصيلة . ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صنع مستقبلها وتوجيهه » .

رابعا — قيادة التحالف :

(١) « ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

(٢) « ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب . وانما هي تأكيد للديموقراطية على اعلى المستويات » .

خامسا — الديموقراطية الشعبية :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق اجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب .. كذلك فان الحكم يجب ان ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى ايدي السلطات الشعبية » .

خلاصة وتعليـــق :

٦١ ــ خلاصة النظرية الديموقراطية التي جاءت في الميثاق هي أن الديموقراطية السليمة تتكون من عنصرين : تحرر وممارسة وان غايتها ان تنتقل سلطة الدولة الى السلطة الشعبية . اما عن التحـــرر فهو لا يتحقق الا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي والفقر ، وهذا يعني أن الاشتراكية عنصر اساسي واولي لامكان قيام ديموقراطية سليمة . او ــ كما قال عبد الناصر ــ « هناك اتصال عضوي بين الاشتراكيـــة والديموقراطية حتى ليصدق القول بـــأن الاشتراكية هـــي ديموقراطية الاقتصاد كما أن الديموقراطية هي اشتراكية السياسة » .

اما عن الممارسة فيجب اولا عزل او استبعاد اعداء التحـــرر (الاشتراكية) اعداء الشعب ، يبقى : « الحرية كل الحرية للشعب » . ولكن الشعب مكون من قوى اجتماعية لها مصلحة مشتركةفي الاشتراكية ولكنها تختلف فيما عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتفصل فيما بينها فـــروق اقتصادية واجتماعية وثقافية . هؤلاء جميعا يجب أن يمارسوا حرياتهم في نطـــاق موقفهم الموحد من عدوهم المشترك ، اي أن يقيموا فيمـــا بينهم حلفا او جبهة . اما الفروق بينهم فانها لا بد أن تـــذوب سلميا اي بدون صراع عدائي بين تلك القوى . غير أنه نتيجة ظـــروف تاريخيـــة طال فيها استغلال العمال والفلاحين وتعبيرا عن ظروف واقعية ، انهم يمثلون اغلبية الشعب ، فلا بد من ضمان ٥٠ ٪ على الاقل من مقاعـــد المنظمات المنتخبة للعمال والفلاحين . يستوى أن يكونوا عمالا او فلاحين فان المقصود هو تعويض تخلفهم التاريخي واخراجهم من سلبيتهـــم الموروثة. ولكن لما كان كل تحالف لا بد له من قيادة ، وكانت الديموقراطية لا تسمح بسيطرة « طبقة » ، فلا بد من أن يقود التحالف حزب يتكون من العناصر القيادية بصرف النظر عن انتمائها الى أي مـــن القـــوى المتحالفـــة .

لقد اوردنا هذا التلخيص في فقرتين لنفرق بين مضمونيهما وذلك لانهما لا يستويان حجيـــة والزامـــا . الفقـــرة الاولى تضمنت المبـــدأ الديموقراطي الملزم دائما وهو الا ديموقراطية بدون اشتراكية في مصر ، وفي كل المجتمعات النامية في هذا العصر ، اذ تكون الاشتراكية هـــي المبدأ الاقتصادي السليم للتنمية وحل مشكلة الفقر بالنسبة لاغلبيـــة الشعب . اما الفقرة الثانية فقد تضمنت اسلوب الممارسة الـــذي راى الميثاق انه مناسب للواقع المصري حين اصداره . فالعزل والاستبعاد أسلوب لمواجهة اعداء الثورة الاشتراكية . فهو يقوم على ان ثمة قوى

قائمة مناهضة للنظام الاشتراكي . وهو يتسع او يضيق تبعا لنمو او انكماش تلــك القوى . وفي عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ لم تقابــل اجراءات التحول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جدية فاكتفى الميثاق بتجريد الرجعية من اسلحتها عن طريق « القانون » (تحديد الملكية ــ الحراســة ــ العزل ...) وهذا ليس مبدأ ديموقراطيا ، ذلك لانه يفترض ابتداء ان الاشتراكيين في السلطة حيث يستطيعون تجريد الرجعية من اسلحتها بالوسائل التشريعية ، ولا يكون الاشتراكيون في السلطة دائما . كمــا انه يفترض ان الرجعية لن تقاوم فيكتفي بتجريدها من اسلحتها ، ولكن الرجعية قد تقاوم وبضراوة ، خاصة اذا امتلكت اكثر الاسلحة مقــدرة على العنف : السلطة ، اي ان اسلوب التعامل مع الرجعية يتوقف في النهاية على موقف الرجعية ذاتها ونوع الاسلحة التي تستعملها . وهذا ليس موقفا مبدئيا . ثم نأتي لفكرة التحالف ، وهي ــ أيضا ــ ليســت مبدأ ديموقراطيا ، ولكنها اسلوب ديموقراطي تواجه به قوى مختلفــة اصلا عدوا مشتركا في معركة مشتركة ، فتؤجل صراعاتها ، الى ان تنتصر . فهي ــ دائما ــ مؤقتة ومرحلية الى ان تنتصر في معركتهــا المشتركة . وهي دائما ــ متوقفة ــ على الالتزام المتبادل بين اطرافهــا بالتحالف الى حين النصر . فاذا انتهت معركتها عادت الى مواقفهــا المختلفة ، او تحالفت مــرة اخرى على هدف مشترك جديد . وان نقض احد الاطراف الحلف وحاول أن « يبلع » او يصفي او يسيطر علــى حلفائه من خلال الجبهة لا بد أن تنفض الجبهة او الحلف . وكل هــذه بدهيات يعرفها علم السياسة ويعرف أنها تكتيكية او استراتيجية ــ تبعا لموضوع التحالف ــ ولكنها ليست مبدئية ، بمعنى أن التحالف ليس مقصودا بذاته بل هو مقصود لتحقيق الغاية التي تم التحالف من اجــل تحقيقها . عنصر الغاية هذا يجعل الموقف من التحالف مختلفا تبعــا للموقف من غايته . فالرجعية قد تتحالف كما يتحالف التقدميون ، كما تتحالف الدول على الدفاع او العدوان. ولما كانت الغاية مجرد نوايا معلنة، والنوايا كما ذكرنا من قبل لا يعتد بها كثيرا في السياسة، فان الضمان الحقيقي هو في قيادة التحالف . في معارك التحرر الوطني مثلا ، قد يضــم التحالف جماعات ومجموعات واحزابا وقوى مختلفة ، وقد يقبل المتطوعون حتى بدون سؤال عن بواعثهم ، ويكفي أن تكون القيادة ــ قيــادة التحالف ــ وطنية تحررية . كذلك الامر اذا كان التحالف علــى غاية الاشتراكية ففي مرحلة معينة قــد يضم التحالف قوى كثيرة وقد يكون من بينها صغار الرأسماليين او حتى متوسطوهم اذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الاولى ، ويبقى الضمان الحقيقي لاستمرار التحالف ونجاحه في ان تكون قيادته للاشتراكيــين ... ثم نأتي الى « تذويب الفــروق بين الطبقات سلميا » وهو ايضا ليس مبدأ ديموقراطيا بل هو اسلــوب ديموقراطي مناسب لظروف خاصة تتحقق فيها كــل شروطه . واول

شروطه ان تكون سلطة الدولة في يد الاشتراكيين لانهم وحدهم الذين يستهدفون « تذويب الفروق بين الطبقات » . وهي حينئذ تتم سلميا حتى بدون نص ، اولا ، لانه لا توجد دولة في العالم ايا كان نظامها تقبل تذويب الفروق بين الطبقات بالعنف ، ثانيا ، لان الوسيلة السلمية لتذويب الفروق بين الطبقات « سلميا » هو التشريع وهو ما يعني أن الاشتراكيين في السلطة يستعملون الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يؤدي ذلك الى تذويب الفروق بين الطبقات هذا الشرط لايتحقق دائما فالراسماليون مثلا يؤمنون بأن الفروق بين الطبقات أمر طبيعي ومفيد ولا يجوز التدخل لاذابتها او ازالتها . وبالتالي حين يستولي الراسماليون على الحكم في اية دولة لا يكون ثمة مجال لتذويب الفروق بين الطبقات سلميا .. ولقد اعترف صاحب الميثاق بهذا قبل أن يصدر الميثاق بعامين . قال جمال عبد الناصر في ٩ يوليو ١٩٦٠ : « في محاولة القلة التي لا تملك الاحتفاظ بما تملكه ومحاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبح الصراع الدموي امرا محتما باعتباره الطريق الوحيد الى التغيير » . ولعل هذا يفسر اختياره الاشتراكية طريقا والتحالف وسيلة اي ليجنب مصر الصراع الدموي المحتوم .. واخيرا فان ضمان ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين ليس مبدأ ديموقراطيا ولكنه اسلوب ديموقراطي لمعالجة مشكلة التخلف التاريخي الذي اصاب العمال والفلاحين نتيجة لظروف سابقة تحملهم على العزلة والانعزال واخافهم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنون فنونها ولا يطيقون تكلفتها .. وهو ظرف طارىء لا يقيد العمال والفلاحين فيما لو اختاروا لانفسهم ساحة المعارك السياسية ليحصلوا بانفسهم على ما يستحقون .

هذا رأينا فلعله ان ينفع الذين في حاجة اليه .

ثم نعود الى الميثاق لنرى كيف كان التطبيق بعد ان عرفنا كيف كانت النظرية .

التطبيق :

---

٦٢ — قلنا من قبل أن شطرا كبيرا من الاحكام التي جاءت في الميثاق كانت قد نفذت قبل اصداره سواء بالقوانين والقرارات التي بدأت عام ١٩٦١ او بقواعد العزل والابعاد التي تضمنها القانون رقم ٣٤ لسنة

١٩٦٢ . فلما ان صدر الميثاق بدىء في تنفيذ بقية احكامه وكان اولهـا انشاء الاتحاد الاشتراكي العربي . اذ كان المؤتمر الوطني للقـوى الشعبية قد أصدر قرارا بتفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة تقوم باتخاذ القرارات اللازمة لتشكيل تنظيمات الاتحاد فأصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بقانون الاتحاد الاشتراكي العربي . وعلى اساسه تمت انتخابات الوحدات الاساسية للاتحـاد الاشتراكي العربي . ثم توالت الانتخابات مـن ١٩٦٢ الـى ١٩٦٤ . انتخابات اللجان النقابية . انتخابات ممثلي العمال في مجالس الادارة . انتخابـات الجمعيات التعاونية الزراعيـة . انتخابـات مجالس ادارة النقابات المهنية . انتخابات مجلس الامة . وصدر دستور ١٩٦٤ (٢٣ مارس ١٩٦٤ ليطبق في ٢٣ يونيو ١٩٦٤ بعد جلاء الانجليز) مقننـا الثورة . بدأ احكامه بالنص على ان « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصري جزء من الامة العربية » . اما عن الاتحاد الاشتراكي العربـي فقد نص في المادة الثالثة . « ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالـف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهي الفلاحون والعمـال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية هي التي تقيـم الاتحـاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلـة للشعب والدافعـة لامكانيات الثـورة والحارسـة على قيـم الديموقراطية السليمة » .. واصبحت عضوية الاتحاد الاشتراكي لازمة فيمن يرشح لمجلس الامة (القانون رقـم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، ولعضوية النقابات المهنية (٣١ لسنة ١٩٦٦) ولمجلس ادارة التشكيلات النقابيـة (قرار وزير العمل رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤) والجمعيات التعاونية (قانون رقـم ٨٧ لسنة ١٩٦٤) والعمـد والمشايخ (قانون رقـم ٥٩ لسنة ١٩٦٤) ومجالس الادارة المحلية (كان القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يشترط عضوية الاتحاد القومي فاعتبروا ان الاتحاد الاشتراكي العربي حـل محل الاتحاد القومي واشترطت عضويته بدون تعديل القانون) .. وانشىء التنظيم السياسي القائد للتحالف « سرا » عام ١٩٦٤ ..

ولا نطيل ، فقد استمرت الممارسة حتى انتهت الثورة بصـدور دستـور ١٩٧١ .

فهل حلت ثورة ١٩٦١ مشكلة الديموقراطية في مصر ؟...

٦٣ ـ على مستوى الحرية الاجتماعية (العنصر الاول للديموقراطية) حققت الثورة نجاحا لا شك فيه . فلاول مرة في مصر وضعت الثورة خطة اقتصادية للتنمية ونفذتها الى حد كبير هي الخطة الخمسية الاولى. (٦٠ / ١٩٦١ ــ ٦٤ / ١٩٦٥) ، التي كان نكوص الراسمالية المصرية عن تنفيذها سببا مباشرا في ثورة ١٩٦١ كما ذكرنا . كان هدف الخطة زيادة الدخــل القومي في نهايتها بنسبة ٤٠ ٪ مما كان عليه في سنة الاساس ، وقدرت الاستثمارات اللازمة بحوالي ١٥٧٦ر٩ مليون جنيه . وقد بلغت الاستثمارات المنفذة خلال مدة الخطة مبلغ ١٥١٣ مليــون جنيه اي بنسبة ٩٥ر٩ ٪ من الاستثمار المتوقع ، وبمتوسط سنوي قدره ٣٠٢ر٦ مليونا وهو ما يعادل ١٩ ٪ من الدخل القومي في المتــوسط خلال سنوات الخطة . وقد ساهمت المدخرات القومية في تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥ر٦ مليون جنيه اي بنسبة ٧٢ر٤ ٪ وبمتوسط سنوي قدره ٢١٩ر١ مليون جنيه وهو ما يساوي ١٣ر٢ ٪ من الدخــل القومي في المتوسط ، بينما ساهمت القروض الاجنبية بمبلــغ ٤١٧ر٤ مليون جنيه فقط اي بنسبة ٢٧ر٦ ٪ وبلغت الزيادة المتحققة فــي الدخل القومي في نهاية الخطة ٣٧ر١ ٪ مما كان عليه في سنــة الاســاس مقابل الزيادة المتوقعة والمقدرة في الخطة بنسبة ٤٠ ٪ وبلغ متوسط معدل النمو السنوي ٦ر٥ ٪ اي تجاوز معدل النمو الاقتصادي فـــي مصر ــ لاول مرة ــ معدل زيادة السكان الذي بلغ خلال سنــوات الخطة ٢ر٨ ٪ في المتوسط وكان ذلك مبشرا بحــل مشكلة الفقــر . وانطلق الانتاج الصناعي ــ من مصر الزراعية !! ــ بعد ذلك ، وفــي اشد الظروف صعوبة (الهزيمة والحرب) من ١٠٧٧ر٦١٨ مليون جنيــه عام ١٩٦٧ر٦٦ الى ١١٦٩ر٤١٩ مليون عام ١٩٦٨/٦٧ الى ١٣٢٢ر٩٦٨ مليون عام ١٩٦٩/٦٨ . الى ١٤٢١ر٩٨٧ مليون عام ١٩٧٠/٦٩ واصبحت مصر الزراعية دولة مصدرة للمصنوعات ، من ٨٢ر٢٣٨ مليون عــام ١٩٦٦ الى ١٣٤ر٠٦٦ مليون عام ١٩٧٠ . كانت تلك هي الفترة الرائعة، حين كان كل ما نستعمله وناكله ونشربه ونركبه يحمل ذلــك العنــوان العظيــم « صنع في ج. ع. م. » .

وانعكس كل هذا على الشعب فزاد نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ بنسبة ٢٨ ٪ وجذبت فرص العمل الجديدة اليها الايدي القوية التي لــم تكن تجــد فرصة عمل فزاد عدد العاملين مليونا ونصف تقريبا فـــي خمس سنوات من (٦٠٠٦٠٠ عــام ١٩٦٠ الــى

٧٣٣٣٤٠٠ عـــام ١٩٦٦ بزيادة ٢٢ر١ ٪) اغلبهم كانوا رجالا راكدين في مستنقعات الريف فأصبحوا عمالا نشيطين في المدن . بما تحمله المدن الى البشر من ثقافة وعلم وتقدم ونشاط سياسي أيضا (كـــان سكـــان المدن عام ١٩٦٠ يمثلون ٣٧ ٪ من عدد المواطنين فأصبحوا يمثلون ٤٠ ٪ عام ١٩٦٦) . ولم تكن تلك الهجرة لان الارض الطيبـــة قـــد انكمشت بالعكس . حول السد العالي العظيم ٨٣٦ الف فدان من ري الحيـــاض الى الري الدائم واضاف اليها ٨٥٠ الف فدان جديدة . ولم تنتقص تلك الهجرة من الانتاج الزراعي . بالعكس . زاد في عامين فقط من ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ بنسبة ١٥ ٪ .. وزاد المتعلمون بنسبة ١٣٢ ٪ عام ١٩٦٦ عنهم في عام ١٩٥٤ فبلغوا ٥٠٢ر٤ مليون ، وفي كل شهر تبنى مدرسة فبلغت نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الالزامي ٦٩ر٧ ٪ وفتحت ابواب العلم لابناء الشعب بدون مقابل فاستقبلت الجامعات ابناء العمال والفلاحين والكادحين ، وانتقلت اليهم الجامعات في الاقاليم وبدأ تكوين اغلى ثروات هذا الشعب : « البشر المنتجون » . وزادت البعـــثات للتخصص العلمي من ٢٣٨ بعثة عام ١٩٦٠ الى ١٥٧٥ بعثـــة عـــام ١٩٦٦ . وزاد الانفاق على الخدمات من ١٢ مليونا عام ١٩٦٠ الـــى ٢٢ر٩ مليونا عام ١٩٦٥ . وتولت الدولة بواسطة اجهزتها عملية تعليم وتثقيف واسعة النطاق من خلال الصحف (التي كان قد تملكها الشعب بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠) ، والاذاعة والتلفزيون ، وترجمت الى اللغة العربية وبيعت بثمن يسير الاف الكتب في سلاسل متنوعة تناولت كـــل مجالات الثقافة وخاصة الفكر الاشتراكي واصبح ابنـــاء مصر يدرسون المواد القومية (الثورة — الاشتراكية — القومية) في كـــل مرحلة تعليـــم بصيغ متدرجة حتى المستوى الجامعي ... الى اخره .

ولكن ، والحق يقال ، والشهادة لله ، حرم شعب مصر الفقير في تلك الفترة من العمارات الشاهقة والسيارات الفارهة ، والكباريهـــات الداعرة ، والافلام الهابطة ، وحرم المنتجات الامريكية وادوات التجميل الفرنسية والسجائر الفرجينية ، ومن الاصواف الانجليزية ، والحرائـــر اليابانية ، ثـــم انه افتقد السمسار والقمار والدينار والدولار ولم يتعامل الا بعملته ، والى حـــد كبير حرم حق الاختيار .. اذ كان عليه ان ينتج والا يستهلك الا مما تصنع ايديه .. هذا بالاضافة — طبعا — الى انه حرم من الليبرالية ودعاويها وأفكارها واقلامها اذ لم تسمح الثورة لاحد بـــأن يخاطب الشعب ويعلمه ويثقفه الا اذا خاطبه عن مشكلاته وعلمه كيـــف يحلها وثقفه باساليب حلها ... فهل حرم شعب مصر من شيء ؟

أكاد ارى ليبراليا يتململ « اشمئزازا » مما يقرأ ، ويتمتم : مـــا علاقة هذا بالديموقراطية ؟ وهل يغني الخبز عن الحرية ؟.. ما الفرق — اذن — بين البهيمة تعلف وبين الانسان يفكر ويريد ويدبر . وهـــل

يستوى عند هذا الكاتب الانسان والبهيمة ؟.. سيدي صبرك . ان كنت لا ترى علاقة للتحرر من الحاجة الاقتصادية والتحرر من الجهل والتحرر من المرض ، بالديموقراطية فنحن مختلفان في فهم الديموقراطية . لكم دينكم ولي دين .. اما أن الخبز يغني عن الحرية فهو قول جاهل . يجهل — على الاقل — ان الانسان ليس بهيمة .. انما الخبز شرط للحرية لان الجوعى المرضى المشغولين ليل نهار بالحصول على « لقمة » العيش ليأكلوا ، وقطعة قماش ليلبسوا ، وحجر فارغ ليسكنوا ، اولئك الذين يهد حيلهم المرض فلا يجدون ثمن الدواء ، ويقترضون حين ينجبون اولادهم كما يقترضون حين يدفنون موتاهم ، اولئك يا سيدي — صدقني او انزل الى شعبك لترى — لا يهمهم كثيراً او قليلا ما انت مشغول به من حرية الراي لانهم لا يعلمون ، او حرية الصحافة لانهم لا يقرأون ، او حرية الاحزاب لانهم لا يبالون بمن قال ومن نشر ومن حكم .. ولا يستطيعون ان يبالوا قبل ان ياكلوا ويشربوا ويسكنوا .. فان كنت ديموقراطيا حقا فابدأ بحفظ حياة البشر لان الموتى او الذين يوشكون على الموت — جوعا او مرضا — لا يستطيعون الاستماع الى ارائك او قراءة صحفك او الانضمام الى احزابك .. وحين تبدأ حل مشكلة الحياة (مأكلا وملبسا ومسكنا) تبدأ ممارسة الحياة فكرا وسياسة .. وويل — حينئذ — للذين يتوهمون ان الخبز يغني عن الحرية ..

ولقد بدأت ثورة ١٩٦١ بحل مشكلة حرية الحياة وحققت نجاحا كبيرا فهل حلت مشكلة الحرية السياسية ؟.

٦٤ — نحن على وشك الدخول في المرحلة القائمة ، وبالتالي فان معرفة لماذا فشلت الثورة في حل مشكلة الديموقراطية السياسية في مرحلة ١٩٦١ — ١٩٧١ ذات اهمية بالغة لتقييم اتجاه المرحلة التي تليها ، ما كان عليها ان تفعل وما فعلت فعلا ومن هنا فاننا نلتمس من القارىء مزيدا من الانتباه .

٦٥ — نستطيع ان نقول ببساطة ويقين ان النظرية الديموقراطية التي جاء بها الميثاق لم تطبق — في جانبها السياسي على وجه الاطلاق . انشىء تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق . مارس الاتحاد الاشتراكي العربي — الذي اقيم — مهمات سياسية ولكن ليست هي المهمات التي جاءت في الميثاق . انشىء التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ، ولكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق .

منذ خمس عشرة سنة وكل الناس يتحدثون عن تحالف قوى الشعب العاملة ، وعن الاتحاد الاشتراكي العربي ، وعن التنظيم السياسي السري ، يؤيدونه ويهاجمونه ويحلونه ويعيدون تشكيله

ويطورونه ويصنفونه ويختلفون فيهذا اختلافا كبيرا او قليلا دونأن يفطن احد ، او لـم يقل الذين فطنوا ، أن مصر قد عرفت ثلاث مؤسسات مختلفة تحمل جميعها أسم الاتحاد الاشتراكي العربي . المؤسسة الاولى انشئت عام ١٩٦٢ واستمرت حتى ١٩٧١ ، والمؤسسة الثانية قامت في عام ١٩٧١ واستمرت حتى عام ١٩٧٦ والمؤسسة الثالثة هي القائمة اليوم والتي يريدون حل مشكلتها بتقسيمها الى « احزاب » ... ثم ــ وهذا هو الاهم ــ ان أيا من هذه « الاتحادات الاشتراكيات العربيات » لا تمت بصلة قريبة او بعيدة للاتحاد الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق ... ولا تمت بصلة قريبة او بعيدة الى قوى الشعب العاملة ولا الى تحالفها ، اللهم الا استعارة الاسماء والعناوين واللافتات .. درءا للشبهات .. ذلك لان الرأسمالية المتحالفة مع البيروقراطية قد سرقت الاسماء والعناوين واللافتات لتضعها فوق مؤسساتها التابعة لها التي لم يكن أي منها اتحادا ، او اشتراكيا ، أو عربيا .. ولنبدأ من البداية .

السباق الى النفاق :

٦٦ ــ ما أن قدم جمال عبد الناصر « الميثاق » حتى انضمت الى جماعة المؤمنين بـه جمهرة الانتهازيين فأصبحوا جميعا « ميثاقيين » (ما زلنا نذكر ان واحدا من جهابذة الكتاب واعلاهم ــ الان ــ صوتا واكثرهم بذلا للجهدفي تأصيل التجربة ــ أية تجربة ــ كان قد بادر فانشأ ــ في ذهنه ــ جماعة « الميثاقيون » وانتمى اليها وتحدث باسمها على صفحات الجرائد .. الى أن قيل له كفى فكف . وما زلنا نذكر أنه حين تقرر تدريس «الاشتراكية العربية» في المدارس والجامعات تسابق عدد من اساتذة الجامعات والمعلمين ينشئون كتبا مطولة وكتبا مختصرة في بيان ما هية الاشتراكية العربية . فلما خطر لجمال عبد الناصر ان يقول ان الاشتراكية واحدة ونحن نطبقها تطبيقا عربيا ، سارع الاساتذة الكبار الى اعادة طبع كتبهم وغيروا جلودها ليغيروا عناوينها بعد ان غيروا جلودهم . وما زلنا نحتفظ باصول كتاب عن « الطريق الى الاشتراكية العربية » قدمناه الى الدار القومية للطباعة والنشر (١٩٦٦) دفاعا عن الاشتراكية العربية فأشر عليه مدير الدار بعدم النشر « لان الرئيس جمال عبد الناصر قد حسم الخلاف في هذه القضية » ولقد وافقت رقابة عبد الناصر على نشر الكتاب لان عبد

الناصر ــ وحده تقريبا ــ هو الذي كان يصر على أن مصر تمر بمرحلة التحول الاشتراكي وان الميثاق دليل عمل وان شيئا لم يحسم وان كل شيء سيعاد فيه النظر على ضوء الممارسة بعد عشر سنوات .. ولسنا في حاجة الى القول بأن اولئك المنافقين قد انقلبوا على انفسهم فانقلبوا على عبد الناصر وميثاقه . وكذلك يفعل الانتهازيون دائما .

نهايتــــه !!

نعود الى الموضوع فنقول ان الانتهازية ليست خالية من مضمون . نعني ان الناس لا ينافقون ويهدرون كراماتهم ويزحفون على بطونهم ــ كالديدان ــ الا متجهين الى غاية ، مثلهم في هذا مثل السائرين على اقدامهم . والواقع انه لا يوجد موقف بدون مضمون سواء كان موقفا اخلاقيا او موقفا غير اخلاقي . لهذا نستطيع ان نتجاوز الجانب الاخلاقي لننتبه الى المحتوى الموضوعي لظاهرة الانتهازية ونسأل : ما هي : « الفرصة » التي كان يسعى الى اهتبالها الانتهازيون ؟.

انها فرصة التحول الاشتراكي ذاتــه .

فابتداء من عام ١٩٦١ لم تعد الدولة سلطة حكم او مساندة او تمويل بل اصبحت جهاز ادارة رئيسي للاقتصاد القومي . تملك القدر الاكبر من ادوات الانتاج ، وتديرها، وتنتج، وتوزع، وتتاجر، وتستهلك. هي التي تعين الوزراء والمديرين . وهي التي تشغل العاطلين وهي التي تحدد الاجور وهي التي توفر المأكل وتبني المسكن وتعلم وتعالج .. الى اخره . وكانت هذه الدولة ، ربة العمل ، قد انتزعت اغلب ما تملك وما تدير من الراسماليين الكبار واضافت اليه طولا وعرضا وعمقا منشآت جديدة ومصادر رزق جديدة فيما عرف باسم « القطاع العام » . ولكنها ابقت بجواره ما اسمي بالقطاع الخاص ، او « بالراسمالية الوطنية » . فكيف « تربح » هذه الراسمالية الوطنية ؟.. بالتطفل على القطاع العام ، تعيش من باطنه وتتاجر معه و « تسمسر » على صفقاته وتسرق وترشي . فتحول القطاع العام ــ اي الدولة ــ الى مصدر جديد للراسمالية . وهي راسمالية طفيلية غير منتجة تتعاون في تكوينها على طريقة « شيلني واشيلك » البيروقراطية المنحرفة والقطاع الخاص الطفيلي . وكانت الثغرة التي تسرب منها هذا الحلف هو ما اشرنا اليه من قبل من أن قواعد العزل السياسي لم تطبق على الذين اضيروا بقوانين يوليو ١٩٦١ او الذين تتناقض مصالحهم مع التحول الاشتراكي .

اولئــك الذين اسمتهم اللجنة التحضيرية « اعداء الثورة الاجتماعيــة الاشتراكية » فصدر القانون ٣٤ لسنة ١٩٦٢ خاليا من عزلهم . فقدوا ما يملكون او أغلبه فالتحقوا بخدمة المالكة الجديدة (الدولة) بحجــة خبرتهم وعلمهم و « وطنيتهم » ايضا واصبحوا عماد البيروقراطية في الدولة والقطاع العام والراسمالية الطفيلية التي تمتصه . ولما كانــوا أضعف من أن يقاوموا فقد نافقوا . وبادروا الى تنفيذ مشروع الثــورة الديموقراطي « الاتحاد الاشتراكي العربي » قبل أن يصدر الدستــور . وكانوا وراء أول قرار « انتهازي » أصدره المؤتمر الوطني للقــوى الشعبيــة قبل ان ينفض وهو « تفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنــة تنفيذية عليــا مؤقتة لتضع القانون الاساسي للاتحــاد الاشتراكي العربي » .

تأملـــوا ...

الميثاق يقول ان تحالف قوى الشعب العامل هو الذي يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فاذا بالمؤتمر يفوض رئيس السلطة التنفيذية في ان يختار المؤسسين للاتحاد الاشتراكي العربي ، قلة يسميها اللجنــة التنفيذية العليا المؤقتة ، لتقيم هي الاتحاد الاشتراكي العربي وتضع قانونــه الاساسي . والميثاق يحرص على القول بان الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الممثلة للشعب ، ومفهوم أنها سلطة في مواجهــة باقي السلطات او فوقها ، فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب . والميثاق يقول انه بعد سقوط تحالف الرجعية وراس المال « لا بد ان ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعــل الديموقراطي بين قوى الشعب العامل » .. وهو ما يعني ان ينشــأ الاتحــاد الاشتراكي العربي من القاعدة المتفاعلة ديموقراطيا الى القمة، فــاذا بالاتحــاد الاشتراكي العربي ينشأ بالقمة التي تتولى هي انشاء القاعــدة .. على مــا تهــوى .

هل انشأته على ما تهوى ؟

نعم ، وذلك بانهــا : ــ

اولا : الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة « الممثلة للشعب » . والشعب هو صاحب السيادة بحكــم الميثاق وبحكم الدستور . وهذا يعني انه طبقا للميثاق ، وللدستور ، كليهما ، تكون سلطة السيادة للاتحاد الاشتراكي العربي . لــم تختلف اغلبيــة اساتذة القانون الدستوري في هذا ؛ وعبروا عــن ارائهــم في مناقشات « اللجنة التحضيرية للدستور الدائم » التي شكلت يوم ٣٠ مايو ١٩٦٦ لوضع مشروع دستور دائم . قال الدكتور سليمان الطماوي عميد كلية حقوق عين شمس : « الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد سلطــة دستورية لــه علاقة بالحكومة ولكنه اكبر من ذلك » . وقال الدكتــور ثروت بدوي استاذ القانون الدستوري بكلية حقوق القاهرة، قال مفاخرا .

« انني اول من قالوا بأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو أعلى سلطة في الدولة » . وقال الدكتور طعيمة الجرف استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق القاهرة : «ان الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة سيادة عليا» . وقال الدكتور عبد الحميد حشيش استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق القاهرة : « انه سلطة شعبية عليا » . وقال الدكتور فؤاد العطار استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق عين شمس : « أما فيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي العربي فاني اتفق مع الزملاء الذين سبقوني في هذا المجال من أن الاتحاد الاشتراكي سلطة عليا » .. اما الدكتور مصطفى ابو زيد فقد عبر عن رايه بطريقته فقال : « اذا قلنا ان مجلس الامة هو الذي ينظم الاتحاد الاشتراكي فهذا يعني أن مجلس الامة اصبح أعلى من الاتحاد الاشتراكي وهذا ما لا يجوز ولا يمكن القول به ، واذا قلنا ان الحكومة تنظمه بقرار جمهوري او بقرار وزاري فهذا يعني ان الحكومة اعلى منه وهذا لا يجوز » .. الى اخرهم .

لم يكن هؤلاء الاساتذة ينافقون بل كانوا يعبرون عن حقيقة الاتحاد الاشتراكي العربي كما اراده الميثاق وكما اراده الدستور . ولكن « المصالح » لا يهمها القانون ، فقد تشكلت اللجنة التنفيذية العليا ، واصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بالقانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وبعد ان سردت في مقدمته فقرات من الميثاق وحددت وظيفته . فقالت عن وظيفة المؤتمر القومي الذي هو أعلى سلطة « (أ) دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي . (ب) دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخططه العامة واصدارها . (جـ) مراجعة وتعديل القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي اذا دعت الحاجة الى ذلك . (د) انتخاب واعضاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي او اعضائها الاحتياطيين » (المادة ١٣) .. فقط لا غير . وهكذا تحول المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي هو سلطة سيادة تمثل الشعب ، وفوق الحكومة ، وفوق مجلس الامة ، تحول الى جمعية دراسة التقارير ليقدمها الى اللجنة التنفيذية العليا . واصيب منذ مولده بالعقم ، وعبثا حاول كل الذين تولوا أمره بعد ذلك « تنشيطه » وبعث الحياة فيه . ذلك لانهم قد سلبوه روحه . حين سلبوه سلطته فلم يبق منه الا « هيكل » مجوف يجتمع فيه الناس وينفضون لا حول لهم ولا قوة . ومن هنا نعرف كيف ان الذين هاجموا وادانوا الاتحاد الاشتراكي العربي واتهموه بالسلبية ، وبالذيلية ، كانوا ينسون ما قال الشاعر : « لقد اسمعت لو ناديت حيا .. ولكن لا حياة لمن تنادي » ..

وماذا عن التنظيم القائد الذي قال الميثاق انه : « يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهدها ويطور الحوافز الثورية للجماهير » . لقد تم تشكيله فعلا ولكن « الحلف البيروقراطي الراسمالي » الذي انشأ الاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي شكله . اقد اخروا نشأته حتى عام

١٩٦٤ اي الى ان تمكنوا من السيطرة على الاتحـــاد الاشتراكي العربي وعندما نشأ انشأته قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي نفسها (امانة التنظيم) ، واختير لانشائه وقيادته — من كل القوى المتاحة — وزير الداخليـــة شخصيا كأن وزارة الداخلية قد كانت « ناقصة » اجهـــزة استطـــلاع وتقاريــــــر .

ثانيا : الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة . ومن بين تلك القوى العمال والفلاحون . ويزيد الميـــــثاق والدستور كلاهما فيشترطان خمسين في المائة من المقاعد — على الاقل — للعمال والفلاحين . ومع ذلك نشأ الاتحاد الاشتراكي وقد استبعد من عضويته العمال والفلاحون الا اقلية ضئيلة . شيء غريب اليس كذلك ؟. نعـــم غريب ولكنـــه حـــدث مـــن خـــلال تولي الحـــلف « الراسمالي البيروقراطي » تعريف العامل والفلاح .

فالفلاح عندهم هو من لا يزيد ما يحوزه من ارض زراعية علـــى خمسة وعشرين فدانا . تصوروا ان في مصر الفلاحين حيث عمـــــال التراحيل والمعدمون بالملايين ، وحيث يكون من يملك خمسة افدنة شيخا للقرية ومن يملك عشرة افدنة عمدة لها ومن يملك اكثر من الاعيـــان ، يعتبر فلاحا من يملك خمسة وعشرين فدانا . اما العامل عندهم فهو كل من تتوافر فيه شروط العضوية للنقابات العمالية (تقرير لجنة الميـــثاق الـــذي اخذ بـــه في تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي) . وهكذا انبرى الذين يحوزون ٢٥ فدانا في الريف أو حتى عشرة ، فاحتلوا مقاعـــــد الفلاحين في التحالف وطردوا ملايين من العمال الزراعييـــن وعمـــال التراحيل ، والاجراء ، والمستأجرين ، وصغار الملاك . وهكذا انبـــرى لاحتلال مقاعد العمال في التحالف وكيلـــو الادارات ورؤساء الاقســـام وخريجو الجامعات من الاطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين ومـــن اليوـــم من العاملين في المؤسسات والشركات . فلما ان اراد جمـــال عبد الناصر تصحيح هـــذا الوضع الشاذ ، عام ١٩٦٨ ، فاصـــدر ، بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي ، تعريفا يقول ان العامل « هو الذي يعمل يدويا او ذهنيا في الصناعة او الزراعة ا والخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق لـــه الانضمام الى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات او المعاهد العليا او الكليات العسكرية وتستثنى من ذلك مـــن بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل جامعي وبقي في نقابته العمالية » ، وان الفلاح « هو الذي لا يحوز هو واسرته اكثر من عشرة افدنة على ان تكون الزراعة مصدر رزقه وعمله الوحيد وان يكون مقيما في الريف » .. وجرت على اساسه انتخابات تشكيـــلات الاتحاد الاشتراكي العربي ، اوقف الحلف البيروقراطي الراسمالي عملية الانتخاب عند مستوى المؤتمر القومي الذي لا ينعقد الا كـــل سنتين ، اما لجان المحافظات واللجنة العامة واللجنة التنفيذيـــة ، اي اللجـــان

القيادية ، فقد تم تشكيلها « بالتعيين » ، تفاديا لتسرب فلاح او عامل ، اي فلاح او اي عامل ، الى القيادة ..

على هذا الوجه انشأت الطبقة الجديدة التي اصبحت ، بعد سقوط الراسمالية الكبيرة عام ١٩٦١ وتصفية المؤسسة العسكرية عام ١٩٦٧ ، تضم « البيروقراطيين والراسمالية الطفيلية » انشأت الاتحاد الاشتراكي العربي اطارا لتحالفها واداة لسيطرتها ، واهدرت الرؤية الديموقراطية التي جاءت في الميثاق ، واهدرت الاحكام الديموقراطية التي جاءت في دستور ١٩٦٤ ، فلم يكن الاتحاد الاشتراكي العربي منذ البداية تحالف العمال والفلاحين و .. الى اخره .

السلطة التنفيذية :

---

٦٧ — في دستور ١٩٦٤ ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب (المادة ١٠٢) وهو الذي يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسية العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها (المادة ١١٣) وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها (المادة ١١٥) وله حق اقتراع القوانين والاعتراض عليها واصدارها (المادة ١١٦) فاذا رد مشروع قانون الى المجلس فلا يصدر الا اذا اقره المجلس ثانية باغلبية ثلثي أعضائه (المادة ١١٨) واذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الامة أو في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التاخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون (المادة ١١٩) . ولرئيس الجمهورية في الاحوال الاستثنائية ، بناء على تفويض من مجلس الامة ان يصدر قرارات لها قوة القانون (المادة ١٢٠) . وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة (المادة ١٢٣) وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الامة (المادة ١٢٤) وهو الذي يبرم المعاهدات ويبلغها الى مجلس الامة (المادة ١٢٥) وهو الذي يعلن حالة الطوارىء (المادة ١٢٦) وله ان يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٢٩) . اما الحكومة فهي اداة تنفيذ (المواد من ١٣٠ الى ١٣٤) . على هذا الوجه كان لرئيس الجمهورية القرار وكان على الحكومة ان تنفذ . ولكن من يسأل امام مجلس الامة ؟ الحكومة وحدها (المادتان ٨٤ و ٩٠) وهكذا عرفت مصر نظاما مختلطا عجيبا لا تقترن فيه السلطة بالمسئولية . من له السلطة

الفعلية لا يسأل . ويسأل الذين ليس لهم سلطة . وتضخمت سلطات رئيس الجمهورية واندمجت في يده السلطات بشكل لا مثيل له في النظام الرئاسي (حيث ليس للرئيس حق التشريع) ولا في النظام النيابي (حيث ليس للرئيس سلطة منفردة عن الوزارة) . ولما كان الرئيس الذي أصبح يملك أغلب السلطات لا ينفذها بنفسه ولكن « باجهزة الدولة » طبقا للبيانات والمعلومات والاراء التي ترفعها اليه « اجهزة الدولة » فقد خول دستور ١٩٦٤ لاجهزة الدولة التي يسيطر عليها الحلف « البيروقراطي الراسمالي » أفضل غطاء لانحرافاتهم واصبح كل شيء ينسب الى عبد الناصر ما دامت كل السلطات على صفحات الدستور لعبد الناصر ، واصبح كل نقد لهم نقدا لعبد الناصر ، ما داموا اجهزة عبد الناصر ، وأصبحت مواجهتهم تآمرا على عبد الناصر ، ما دام أمنهم قد اختلط بأمن عبد الناصر .

هل كان من ذلك مفر ؟

٦٨ — يجب ان نعترف بانه حيث تكون الدولة اشتراكية ، اي تقوم على توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة لاشباع الحاجات المادية والثقافية للشعب ، طبقا لخطة مركزية شاملة ، فلا بد من مركزية السلطة . يستحيل — دستوريا واقتصاديا — اقامة نظام اشتراكي بدون سلطة تنفيذية مركزية قوية لتضمن تنفيذ الخطة في كل مجالاتها ، تأمر وتتابع وتراقب وتحاسب . من ناحية اخرى لا يعرف النظام الاشتراكي المناصب الشرفية . لا يتفق معه منصب رئيس دولة لا يعمل اي لا يكون رئيسا للسلطة التنفيذية . ومن هنا فان كل السلطات التي خولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية سلطات طبيعية ومتسقة مع دوره في مجتمع يتحول اشتراكيا . ثم تبقى الثغرة التي أنفرد بها نظام الحكم في مصر ؟..

من الذي يأمر ويتابع ويراقب ويحاسب السلطات التنفيذية ذاتها ؟ من الذي يوافق على الخطة ويتابع تنفيذها ويحاسب على نتائجها ؟.. مجلس الامة . ومن الذي يتابع ويراقب ويحاسب مجلس الامة ؟.. الشعب . كيف ؟. عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الذي هو سلطة سيادة عليا ، وهو ممثل الشعب ومن حقه على هذا الوجه ان يتابع ويراقب ويحاسب — الى حد العزل — رئيس الجمهورية والوزراء والنواب . ولقد كان الدستور — دستور ١٩٦٤ — في مادته الثالثة يخول الاتحاد الاشتراكي العربي هذه السلطة .. سلطة متابعة ومراقبة ومحاسبة كل سلطة اخرى ومنها رئيس الجمهورية . وكان هذا يقتضي استقلال الاتحاد الاشتراكي العربي استقلالا تاما — بصفته مؤسسة دستورية — عن السلطة التنفيذية . ولكنه نشأ — كما رأينا — تابعا للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة او مراقبة او محاسبة ..

محاولــة اخيــرة :

٦٩ ــ ذكرنا من قبل كيف حاول جمال عبد الناصر عـام ١٩٦٨ تصحيح الوضع المختل في تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي بتقديم تعريف جديد للعامل والفلاح . ونعرف أنه صفى المؤسسة العسكرية في ذلك العام . ولكنه في المقابل كان قد تفرغ بعد هزيمة ١٩٦٧ لاعادة تكويـن القوات المسلحة واستئناف القتال واستغرقته معركة التحرير ، فكانـت فرصة مضافة الى البيروقراطية والراسمالية . فبدأت الراسمالية تسترد بـعض مـا كانت فقدته . رفـع أسعار بعض الحاصلات الزراعية . الاستيراد بدون تحويل عملة . وقف الانتقال التدريجي لقطاعي تجـارة الجملة والمقاولات الى القطاع العام .. أما البيروقراطية فقد قضت بضربة واحدة على محاولة جديدة كانت القيادة قد لجأت اليها لحل مشكلة الديموقراطيــة .

ففي عام ١٩٦٥ كان يبدو ان جمال عبد الناصر قد يئس من محاولة حل مشكلة الديموقراطية على المستوى الشعبي من خلال جيل نشـأ راسماليا بيروقراطيا ولم يزل . فاعلن يوم ٢٠ يناير ١٩٦٥ ، أمام مجلس الامة ، بعد ترشيحه رئيسا للجمهورية برنامجه للسنوات القادمـة . واذا بـه يضع في أول ذلك البرنامج ما يلي :

« ان المهمة الاساسية التي يجب ان نضعها نصب عيونـنا في المرحلة القادمة هي ان نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميـع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية . ولسنا نستطيع ان نقـول ان جيلنا قد أدى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطمئن الى استمرار التقدم ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بـان يتحول ــ مهما كانت روعته ــ الى فورة لمعت ثم انطفأت .. الى بداية تقدمت ثم توقفت . ان الامل الحقيقي هو في استمرار النضال ، ويتأكـد الاستمرار حين يكون هناك في كل وقت جيل جديد على أتـم استعداد للقيادة ولحمل الامانة ومواصلة التقدم بها .. اكثر وعيا من جيل سبق ... اكثر صلابة من جيل سبق .. اكثر طموحا من جيل سبق ... وينبغي ان ندرك ان التمهيد لهذا الجيل واجبنا ، واننا نستطيع بالتعالي والجمود ان نصده ونعقده وبالتالي نعرقل تقدمه وتقدم امتنا . ان علينا بالصبر ان نستكشفه دون من عليه ولا وصاية ، وعلينا بالفهم ان نقـدم له تجاربنا دون ان نقمع حقه في التجربة الذاتية . وعلينا في رضا ان نفسح الطريق له دون انانية نتصور غرورا انها قادرة على شد وثائق المستقبل باغلال الحاضر . وعلينا ان نتيح له بفكره الحر ان يستكشف

عصره دون ان نفرض عليه قسرا ان ينظر الى عالمه بعيون الماضي .. »

ولم تكن تلك مجرد خطبة ، بل كانت في رأينا محاولة اخيرة لحل مشكلة الديموقراطية بعد ان يئس من حلها عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الذي انشأته اجهزة دولته . والواقع ان جمال عبد الناصر قد عبر في مناسبتين سابقتين عن هذا اليأس . الاولى يوم ان قبل انشاء المنظمات الشعبية في ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية التي كانت موضع دراسة وبحث واتفاق عام ١٩٦٣ . والمناسبة الثانية يوم ان وجه نداء الى الشباب العربي بان يبادر الى انشاء الحركة العربية الواحدة لانها « أصبحت ضرورة تاريخية » ، عام ١٩٦٣ ايضا ، على أي حال فما ان قدم برنامجه حتى نفذه . وانشئت منظمة الشباب الاشتراكي من جيل الثورة ، مستقلة الى حد كبير عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، واولاها عناية خاصة مليئة بالعطف والامل ، ولاول مرة ترى مصر كيف يمكن ان يتم تكوين تنظيم سياسي تكوينا علميا يختلط فيه النمو الفكري بالنمو الحركي .. ونجحت التجربة نجاحا فائقا الى درجة انه في فبراير ١٩٦٨ ، بعد الهزيمة ، كانت هي القوة الوحيدة التي قادت الجماهير في مظاهرات صاخبة تطالب بمحاسبة المسئولين ولم تستثن من المحاسبة حتى جمال عبد الناصر نفسه . وكان ذلك برهانا على ان املا شعبيا ديموقراطيا تقدميا قد بدأ في مصر ، وان الثورة — اخيرا — قد انجبت جيلها . اما عبد الناصر فقد تجاوز عما اصابه من ابناء ثورته، واستجاب لندائهم واصدر بيان ٣٠ مارس متضمنا ما كانوا يطالبون به . اما البيروقراطية « المعششة » في الاتحاد الاشتراكي العربي فقد افزعها المولود الجديد ، الذي شب مبكرا على الطوق ، فاصدر امين الاتحاد الاشتراكي العربي (علي صبري) قرارا بتجميد نشاط منظمة الشباب وطرد خيرة قياداتها من صفوفها . وضربت التجربة الجديدة الوليدة .. الى حين .

التوقف :

---

٧٠ — توفي الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ورشح الاتحاد الاشتراكي العربي الرئيس انور السادات للرئاسة ، فرشحه مجلس الامة ، واستفتى عليه فأصبح رئيسا . وفي شهر مايو ١٩٧١ بدأ الصراع في القمة . كان الموضوع « الظاهر » للصراع هو اقامة اتحاد ثلاثي بين مصر وسورية وليبيا — وعرض الامر على اللجنة

التنفيذية العليا . وانقسم الراي وكان الرئيس في صف الاقلية . فأجرى تعديل على مشروع الاتحاد وحظي بالموافقة الاجماعية . ولكن رئيس الجمهورية راى ان وراء الاكمة ما وراءها وانه يواجه « مركزا للقوه » يحاول ان يملي عليه مواقف لا يرضاها ، فاطاح بالذين سبق ان اطاحوا بمنظمة الشباب . وربك يمهل ولا يهمل . وحل التنظيم السري . ثم حل جميع المؤسسات الشعبية والدستورية التي رشحته نفسه لرئاسة الجمهورية وكشف فقال انها كانت كلها — منذ نشأتها — مصطنعة . وهكذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي — حين صدور دستور ١٩٧١ — (١١ سبتمبر ١٩٧١) تجمعا من الناس على الورق في المقرات ، يفتقد عنصرين من عناصر تكوينه . اولهما التنظيم السياسي داخله ، والثاني اللجنة التنفيذية التي لم تشكل ابدا . فكان هو ايضا اتحادا اشتراكيا عربيا لا يمت بصلة قريبة او بعيدة لا الى الاتحاد الاشتراكي العربي كما جاء في الميثاق ودستور ١٩٧١ ولا الى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان قائما قبل ما يو ١٩٧١ .. وكانت تلك فترة توقف طالت الى ان يرى الرئيس كيف يكون الاتحاد الاشتراكي العربي .

في مفترق الطـرق :

٧١ — قبل أن يصدر دستور ١٩٧١ كانت مشكلة الديموقراطية في مصر قد وصلت الى الوضع الاتي :

اولا :

كانت الثورة في نطاق اتجاهها الديموقراطي العام ، قد رفضت المفهوم الليبرالي للديموقراطية اي عدم تدخل الدولة في حل مشكلات الشعب (١٩٥٢) واقلعت — بعد تجربة فاشلة — عن التدخل خدمة للراسمالية فاتجهت الى التخطيط الشامل من اجل حل التنمية بقيادة القطاع الخاص (١٩٥٩ — ١٩٦٠) فلما نكص القطاع الخاص (الراسمالية الوطنية) عن اداء دوره الوطني اخذت بالتنمية الاشتراكية (١٩٦١) ونجحت نجاحا فائقا في الحد من الفقر الذي هو اعتى عقبات الديموقراطية ، الى ان تعرضت لعدوان ١٩٦٧ واصيبت بهزيمة قاسية فاتجه عائد التنمية المتزايدة ، او اغلبه ، من خدمة رفع مستوى المعيشة

الى خدمة اعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف واستطاع القطاع العام فعلا ان يوفر كـل الامكانات المادية والمالية والتكنولوجية التـي استعملها جنودنا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وكان حل مشكلة الفقر حلا نهائيا ، باعتباره قيدا على الممارسة الديموقراطية يقتضي مزيدا مـن التحـول الاشتراكي ومزيدا مـن سيطرة القطاع العام ومزيدا مـن « اقتصاد الحرب » لتسطيع الدولة ان تزيد من معدلات التنمية والحفاظ على المقدرة العسكرية في الوقت ذاته .

ثانيا :

وكانت الثورة ، في نطاق اتجاهها الديموقراطي العام ، قد قضت أو اضعفت اعداء ديموقراطية الشعب من الاقطاعيين (١٩٥٢ ـ ١٩٦١) والرأسمالية الكبيرة الصناعية والتجارية والزراعية (عـام ١٩٦١) المؤسسة العسكرية الارهابية (عام ١٩٦٨) ولم يبق الا البيروقراطية التي تضخمت وتكثفت سلطاتها وافلتت من المسئولية عن طريق اسنـاد اعمالها او تغطيتها بالسلطات المركزية الكبيرة التي خولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية . وكان حل هذا الجانب من المشكلة يقتضي الحد من سلطات رئيس الجمهورية وتوزيعها على اجهزة الدولة ليكون شاغـل كل سلطة مسئولا عن ممارسة سلطته بدون احتماء او اختفاء وراء اسم وهيبـة رئاسة الجمهورية .

ثالثا :

وكانت الثورة ، فـي نطاق اتجاهها الديموقراطي العـام ، قد خطت خطوات كبيرة نحو تحرير الفلاحين والعمال (١٩٥٢ ـ ١٩٦١) ، وعزلت اعداء الشعب (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) واستعملت كل الاساليـب التي خطرت على بالها لاخراج الشعب من سلبيته ، بالتعليم والثقافـة والاعلام والتنظيم (هيئـة التحريـر ـ الاتحـاد القومي ـ الاتحـاد الاشتراكي العربي) ، واقرت للشعب المنظم بسلطات دستورية محدودة فـي دستور ١٩٥٦ ، وبسلطة السيادة فـي دستور ١٩٦٤ ، ولكـن البيروقراطية المتحالفة مع الرأسمالية الطفيلية ، اغتصبت تلك المؤسسات الشعبية وسيطرت عليها وسخرتها لمصالحها فأصبح كل منها ، منـذ نشأته والى أن قضى اداة تابعة للسلطة التنفيذية . وكان حل هـذا الجانب من المشكلة يقتضي رفع يـد الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، واستقلاله عن السلطة التنفيذية ، ليستطيع ان يباشر حقوقه السيادية على كـل السلطات .

٧٢ ـ كانت تلك هي الجوانب الرئيسية لمشكلـة الديموقراطية في مصر كما انتهت اليها عام ١٩٧١ . وكانت تلك هي حلولها الواجبـة

والمكنة . وبالرغم من ان ثورة ١٩٥٢ وثورة ١٩٦١ كانتا قد تقدمتا خطوات كبيرة نحو حل مشكلة الديموقراطية — كما اوضحنا من قبل — على وجه لا تمكن مقارنته بما كانت عليه مصر منذ حكم الفراعنة حتى حكم الملوك ، فان المشكلة مشكلة الديموقراطية ، كانت قد زادت حدتها اضعافا مضاعفة عام ١٩٧١ عنها عام ١٩٥٢ او ما قبله من اعوام .

لـــماذا ؟

لان حدة المشكلة ، اية مشكلة ، لا تتوقف على حدها الموضوعي بقدر ما تتوقف على الوعي بها . نعني وعي الناس بالتناقض بين ما يريدون وبين ما هو متحقق لهم فعلا . الحد الاول من التناقض وهو الارادة التي يخلقها وينميها الوعي عامل اساسي في مدى الشعور بحدة المشكلات الاجتماعية . بمعنى أنه مهما تحقق للناس من تقدم مادي او سياسي او ثقافي او اجتماعي فان وعيهم بما يريدون وارادة تحقيقه هو الذي يحدد في النهاية الشعور بعمق التناقضات الاجتماعية وما اذا كانت قد زادت او خفت او انتهت . وحين يسبق وعيهم تقدمهم تزداد المشكلة حدة بالرغم مما يكونون قد اصابوه من تقدم . كالذي يعاني مشكلة استرداد دين يحسبه قليلا فيرضيه ما يسترده الى ان يعرف انه كان ضحية « نصب » وان حقه اكثر مما استرد فيصبح اكثر معاناة لمشكلة الاختلاس بالرغم مما استرده كالفلاحين القانعين برضا « السادة » يتبينون انهم ليسو عبيدا ولا الاخرون سادة فيصبحون اكثر شعورا بحدة مشكلة القهر والعبودية . كالعمال الذين يكتفون بما يعطيهم رب العمل من أجور فيقال لهم ان القطاع العام ملك للشعب ، ملككم ، فيصبحون اكثر شعورا بتسلط الادارة . كالجماهير السلبية الراكدة اللامبالية بالنشاط السياسي ، تنتظم في مؤسسة شعبية لها سلطة السيادة فتشعر بحدة مشكلة الاستبداد وهي ترى البيروقراطية قد استولت على تنظيمها ...

ولقد استطاعت الثورة ، بأساليب شتى ، منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧١، أن تحرك الركود الاجتماعي والسياسي وان تفتح عيون النائمين وتوقظ طموح القانعين وتعلم الناس ان لهم حقوقا مسلوبة منذ حين . وتولت انجازاتها المحسوسة في التنمية فتح شهية البشر لمزيد من الرخاء باعتباره حقا لمن ينتجه . وتولت اجهزتها الاعلامية — باقتدار

فائق — القضاء على كل شك في مبدأ « المساواة » وان تدخل في نطاق ادراك المغبونين ان لهم حقوقا لم يكونوا من قبل يعرفون انها لهم . ولقد حاولت الثورة — طوال عمرها — أن تحقق للشعب مزيدا مما يريد ولكن نجاحها في التوعية والايقاظ كان اكثر بكثير من نجاحها في العقل والانجاز . وبالتالي فان مشكلة الديموقراطية كانت تزداد حدة مرحلة بعد مرحلة منذ ١٩٥٢ بالرغم من أن الثورة قد رفعت ، منذ ١٩٥٢ ، عقبات كثيرة في كل مرحلة من مراحلها .

وتضاعفت حدة مشكلة الديموقراطية حين تضاعف عدد المصريين خلال عمر الثورة . فهذا جيل جديد ، هو جيل الثورة ، قد اصبح صلب التركيب الاجتماعي وبدأ يربي على يديه جيلا ناشئا بعده قوامه الاخوة الصغار . جيل الثورة لم يرث من الجيل الذي سبقه « كنز القناعة الذي لا يفنى » الذي دفنته الثورة . والمساواة عنده بدهية انسانية كما علمته الثورة . ولم يعرف احد منه « عز » امتلاك الابعديات وسكنى السرايات ودولة المليونيرات والامراء والاميرات والبكوات والباشوات فذلك عالم قضت عليه الثورة . وهو قد سمع وتعلم فآمن بقيم الحرية والمساواة والتقدم والديموقراطية فهو يعاني اكثر من اي جيل مضى مما يمس هذه القيم او يحول دون تحولها الى حياة فعلية . لانه يعرف — أكثر من اي جيل مضى — ان تلك حقوقا له لا بد لها من ان تصبح واقعا يحياه . ولقد تمرد ، او كاد أن يتمرد ، هذا الجيل ، حين كان ناشئا ، على الثورة وقائدها عام ١٩٦٨ ، لان التناقض بين ما كان يريد وما وقع فعلا كان اكثر حدة مما عرفه اي جيل اخر . ولم يتوقف كثيرا ليعرف انه جيل تحقق له ما لم يكن يحلم به اي جيل قبله . تحققت له اولا وقبل كل شيء فرصة اكبر للافلات من الموت في سن الطفولة (هبطت نسبة الوفيات الى تسعة في الالف حتى سن الرابعة بفضل رفع مستوى المعيشة والخدمات الصحية وامداد القرى بالمياه النقية والخدمات العلاجية والدوائية المجانية للعمال) فأصبح هذا الجيل حين أدرك من الخامسة عشرة يمثل نصف عدد الشعب تقريبا . وقد كانت نسبة مرتفعة من الاجيال السابقة يحول الموت مبكرا دون أن تواكب جيلنا . وفرص التعليم المباح بدون اجر ، والجامعات المفتوحة لكل قادر ذهنيا بدون قيد ، والعمل ينتظره فور تخرجه بدون أن يعرض نفسه لمهانة « النخاسة » فلا يباع ويشترى وتحدد له المنافسة الحرة في سوق العمل سعره كما كان يحدث لاجيال قبله .. وبدون ان يعرض اهله لمذلة استجداء التوصيات من البكوات والباشوات ليحصل على عمل كما كان يذل أهل جيل قبله . لم يتوقف جيل الثورة عند كل هذا لان الثورة ذاتها لم تترك فرصة او مناسبة لتعليمه ان كل ما قدم اليه ليس الا بعض حقه في وطنه وانه لم يسترد بعد كل حقوقه فطالب — بجسارة صاحب الحق — بما يستحق كاملا .. ولم يزل .

من بين الانجازات الديموقراطية للثورة كان هذا الانجاز «البشري» اروعها ، لانه استولد الشعب العملاق النائم جيلا يقظا . واليقظة الشعبية اولى شروط الديموقراطية نظاما والديموقراطية ممارسة . وهكذا ، حين وافت سنة ١٩٧١ ، كان في مصر شعب اكثر تمسكا بحقه في الديموقراطية من شعب ١٩٦١ ومن شعب ١٩٥٦ ومن شعب ١٩٥٢ لان موجة الوعي الشعبي كانت في تصاعد مستمر منذ ١٩٥٢ بفعل الثورة ذاتها . وكان لا بد من ان تحل المشكلة الديموقراطية في شعب شبابه جيل يقظ متوتر لا يقبل انصاف الحلول او الانتظار ..

فكيف كان موقف الدولة من الديموقراطية .

سادسا

النقدم الى الخلف (ابتداء مـــن ١٩٧١)

عــود على بــدء

٧٣ ــ لسنا نحن الذين نعود الى ما بدانا به الحديث بل هــي الدولة ــ دولة مصر ــ التي عادت ، او في طريقها الى العودة ، الى حيــث بدات ثورة ١٩٥٢ تواجه مشكلة الديموقراطية . وتعترف الدولة بهــذه العودة وتفاخر بها أيضا . فحين يقال اننا الان ــ عام ١٩٧٦ ــ ننفذ مبادىء ثورة ١٩٥٢ الستة ومنها « اقامة ديموقراطية سليمة » فهي عودة الى طرح مشكلة الديموقراطية كما كانت مطروحة عام ١٩٥٢ وعودة الى حلــا الحــل الذي كان ممكنا في ذلك الحين متجاهلة ان مياهــا كثيرة قد جرت في نهر النيل منذ عام ١٩٥٢ ، وان المبادىء الستة لثورة ١٩٥٢ قد اخذت موقعها المشرف في متحف التاريخ ، وان العودة اليها لا يعني شيئا اقل من محاولة التقدم الى الخلف ــ وهو ممكن اذا كــان التفافا ــ والقفز فوق التجربة والخطأ والتصحيح والغاء مرحلة تاريخية اكثر تقدما من مرحلة ١٩٥٢ ، واهدار ميثاق ١٩٦٢ الذي تعتبر المبادىء الستة ، التي كانت في وقتها تقدمية ، بالقياس اليه ، رجعية متخلفــة بقدر ما هي عامة ومجردة . ولقد قال الرئيس انور السادات يــوم ١٩ مارس ١٩٧٦ : « الميثاق وبيان ٣٠ مارس وورقة اكتوبر كل هذه مذكرات تفسيرية خلاص قديمة » (جريدة الجمهورية يوم ٢٠ مارس ١٩٧٦) فما بالنا بمبادىء تمت صياغتها في ظروف عام ١٩٥٢ ؟

على اي حال ففيما يلي نرى كيف عالجت الدولة ابتداء من ١٩٧١ مشكلة الديموقراطية .

اولا : عودة الراسمالية :

٧ ــ حين صدر دستور ١٩٧١ (١١ سبتمبر ١٩٧١) كان عنوان الباب الثاني منه « المقومات الاساسية للمجتمع » . وكان عنوان الفصل الثاني من هذا الباب « المقومات الاقتصادية » . وهكذا نعرف منذ بداية اصدار الدستور أن المقومات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من المقومات الاساسية للمجتمع . وسيكون لهذه المعرفة اهمية كبيرة فيما يلي من

حديث . المهم الان ، ما هي تلك المقومات الاقتصادية للمجتمع ؟

اولها « تنظيم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج وضمان حد ادنى للاجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » (المادة ٢٣) . وهكذا يفرض الدستور التخطيط الاقتصادي الشامل اسلوبا للتنمية . وفي نطاق هذا التخطيط الشامل يسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التي تضعها الدولة (المادة ٢٤) . ونلاحظ هنا ان الدستور ينص على سيطرة الشعب على « كل » ادوات الانتاج ما كان منها مملوكا للدولة وما كانت ملكيته تعاونية وما كان مملوكا ملكية خاصة . وان الخطة التي تضعها الدولة لا تقف سلبيا من توظيف ملكية ادوات الانتاج ، ولا تتركها لحركة السوق الحرة ، ولا تسمح للمنافسة فيما بينها أن تحدد وظائفها ولا تترك للملاك ان يفعلوا ما يشاءون بفائضها بل يسيطر عليها وتوجه فائضها الوجهة التي تتفق مع هدف التخطيط الشامل . كل هذا بحكم دستور ١٩٧١ . اما العمال ، في كل مواقع الانتاج ، سواء كان قطاعا عاما او قطاعا خاصا او قطاعا مشتركا ، فلهم «نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها» (المادة ٢٦) . ما هو هذا النصيب في الادارة وفي الارباح ؟.. لم يحدده الدستور بالنسبة الى مشروعات القطاع الخاص . حتى أن يكون لهم نصيب ولكنه لم يحدد تاركا ذلك لقانون يصدر . ولكنه حدد نصيب الادارة بالنسبة للقطاع العام . فنصت المادة ٢٦ في فقرتها الثانية على أن « يكون تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد اعضاء مجلس الادارة » . اما بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية « فتعمل الدولة على ان يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين في المائة من عضوية مجالس الادارة » . اما بالنسبة لمشروعات الخدمات ذات النفع العام فان دستور ١٩٧١ اضاف اضافة « ديموقراطية » رائعة اذ نص على أن « يشترك المنتفعون في ادارة مشروعات الخدمات العامة ذات النفع العام والرقابة عليها وفقا للقانون » (المادة ٢٧) .

طبعا هذا القانون غير موجود ، ولم يصدر بعد ، والا لتغير وجه مصر ديموقراطيا لان اغلب المشروعات فيظل التخطيط الشامل هي مشروعات خدمات عامة وذات نفع عام ، ومن حق الشعب ، اذن ، ان يشترك في ادارتها ويراقبها. ولكن المهم أن الدستور قد قرر مبدأ المشاركة والرقابة الشعبية وأصبح هذا المبدأ جزءا من المقومات الاقتصادية التي هي جزء من المقومات الاساسية للمجتمع . ثم تأتي المادة ٢٩ فتقول « تخضع الملكية لرقابة الشعب ، وتحسبها الدولة وهي ثلاثة انواع الملكية العامة

والملكية التعاونية والملكية الخاصة » . وهكذا يعود الدستور مــرة اخرى ويؤكد سيطرة الشعب على الملكية ايا كان نوعها ويذكر الرقابــة بالذات من بين عناصر تلك السيطرة . وتدخل المواد التالية في التفاصيل.

« الملكية العامة هي ملكية الشعب » (المادة ٣٠) . ونلاحظ هنا ان الدستور لم يقل ملكية الدولة ولا ملكية الحكومة ولا ملكية ألوزارة ولا ملكية المؤسسة .. ولكن ملكية الشعب والذين يعرفون القانــون يعرفون آن ملكية الشعب غير قابلة للتعامل فيها ، فلا تباع ولا تشترى ولا ترهن ولا يتنازل عنها ، مثلها مثل النيل وهو منها . ويعرفون ايضا أن الدولة هي جهاز ادارة مصالح الشعب .. ومؤدى هذا ـــ اذا كــان ثمة أي حدود لمعرفة القانون ـــ انه لا الدولة ولا الحكومة ولا الـــوزارة ولا المؤسسة . . ولا اية سلطة او جهة في مصر تملك حق بيع أو تصفية او المساس بما يملكه الشعب . وذلك بحكم دستور ١٩٧١ . وتضيف المادة ٣٠ فتقول عن ملكية الشعب انها « تتأكد بالدعم المستمر للقطــاع العام » ليس باقامة قطاع عام فقط ، ولا بدعمه فقط ، ولكن «باستمرار» دعمه . ثم تختــم المادة ٣٠ نصها بتحديد دستوري لوظيفــة القطــاع العام انه ليس مجرد ملكية للشعب ، وليس مجرد قطــاع اقتصــادي مواز او منافس او متعاون مع القطاع الخاص ، بل « يقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية ». بحكم الدستور ـــ دستور ١٩٧١ ـــ « يقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات » الزراعية والصناعية والتجارية والائتمان والتبادل والاستهلاك، وهو ما يعني أن كل عنصر من عناصر التقدم في أي من هـــذه المجالات يجب ـــ بحكم الدستور ـــ ان يكون تابعا في حركته للقطاع العـــام ، الذي يتحمل ـــ بهذه القيادة ـــ المسئولية الرئيسية في خطـــة التنمية . فلا يجوز دستوريا ان يوازيه او ينافسه او يفلت من قيادته قطاع أخر في اي مجال من المجالات .

ولا ينسى دستور ١٩٧١ الملكية الخاصة او القطاع الخاص فهــو يضعها في حماية الدولة مثلها مثل القطاع العام (المادة ٢٩) . ولكنــه في المادة ٣٢ يحدد وظيفتها الاجتماعية بانها « في خدمـــة الاقتصـــاد القومي وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال لا يجــوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » (والخير العام ليس كلمة خاضعة لتقدير كل من اراد ، بل هي ما تستهدفه الخطـــة الشاملة على وجه التحديد) . واذا كان دستور ١٩٧١ قد وضع الملكية الخاصة او القطاع الخاص في حمايته فانه لم يساو بينه وبين القطـــاع العام بـــل جعله تحت قيادته (المادة ٣٠) واباح فرض الحراسة عليه ونزع ملكيته (المادة ٣٤) وتأميمه (المادة ٣٥) ومصادرته (المادة ٣٦) والواقع ان هذه الاحكام الاخيرة (المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦) تستند مباشرة الى حـــق السيادة وليس الى نظام اقتصادي معين . ثم تذكر الدستور

القرية فابرز الجانب الديموقراطي من قانون الاصلاح الزراعي ونص على تحدد الملكية « بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال ومما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية (المادة ٣٧) . »

كل هذا جاء في الباب الاول من الدستور تحت عنوان « المقومات الاساسية للمجتمع » وقبل النص في الابواب التالية على الحريات والحقوق والواجبات العامة وسيادة القانون ونظام الحكم .. الى اخره .. ومعنى هذا ان المساس بأي من تلك المقومات يعتبر جريمة تقع تحت طائلة العقاب الجسيم الذي نصت عليه المواد ٨٧ وما بعدها من قانون العقوبات . وهكذا نشهد لدستور ١٩٧١ الذي صدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ بأنه اذ صاغ القواعد العامة للتحول الاشتراكي احكاما فيه ، وحصنها ضد المساس والاهدار بوضعها تحت حماية قانون العقوبات ، قد فتح الباب لمزيد من التحول الاشتراكي . وأنه لم يكن ردة عن دستور ١٩٦٤ بل كان امتدادا واستمرارا له في هذا الشأن ، وهو ما يعني ان الدستور قد فتح الباب لمزيد من الديموقراطية .

وما يزال دستور ١٩٧١ قائما .

ولكن ما الذي حدث في الممارسة . الم نقل من قبل ان الوثائق تعبر عن نوايا واضعيها واننا لا نعتقد بالنوايا بل ننظر ماذا اصاب الشعب في الواقع الفعلي . بلى قلنا . اذن نقول :

الانفتـــاح :

٧٥ ـ لهذا الانفتاح ، الذي لا نقبل ان نسميه انفتاحا اقتصاديا ، مقدمات مبكرة قبل ان يصبح انقلابا على المقومات الاساسية للمجتمع . ولسنا نستعمل تعبيرات حادة من عندنا . اذ بعد ان اعلنت الحكومة لاول مرة في بيانها امام مجلس الشعب (٢١ ابريل ١٩٧٣) عن « الانفتاح الاقتصادي » ، انبرت لجنة مشتركة من مجلس الشعب يرئسها السيد محمود ابو وافية (الذي اصبح فيما بعد امينا عاما لتنظيم مصر العربي الاشتراكي) والسيد مصطفى كامل مراد (الذي اصبح فيما بعد مقررا لتنظيم الاحرار الاشتراكيين) ، ووضعت برنامجا اقتصاديا شاملا « للانفتاح الاقتصادي » بقصد « تغيير المقومات الاساسية للاقتصاد المصري » ، اي تغيير الفصل الثاني من الباب الاول من

الدستور الذي عرضنا من قبل احكامه . اليس من حقنا ، اذن ، ان نسمي تغيير الدستور بغير الطرق الدستورية « انقلابا » ... من حقنا فهو انقلاب على يد مجلس الشعب السابق حين صاغه في شكل قانون اعطاه رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وبعنوان « قانون نظام استثمار راس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة » . وهو عنوان غير صادق كما سنرى . ولقد حاول مقاومته ، من بين اعضاء مجلس الشعب السابق أربعة ، يستحقون أن نذكر اسماءهم : الدكتور محمود القاضي ، ومحمد عبد السلام الزيات ، واحمد طه ، وابو سيف يوسف . ولا يستحق ذكر اسمه ذلك « الغائب » الذي قال : « اذا كان المشروع متعارضا مع الميثاق او الدستور فلنغيرهما » . ولقد كانت الحكومة — حينئذ — برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي ، الذي فهم القانون ، او اراد ان يفهمه ، على وجه لم يفهمه احد من الذين ايدوه او عارضوه . قال : « ان هذا القانون هو رد فعلي وعملي على أننا لم نخرج اطلاقا عن خطنا السياسي والاقتصادي الذي رسمته مواثيقنا الثورية » . ويبدو ان الرجل كان مقتنعا فعلا بهذا الفهم الغريب . ولعله كان متكلا على ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون من اشتراط اعتماد مجلس الوزراء للمشروعات المستفيدة من القانون . ويبدو أنه قد حاول ، وهو رئيس لمجلس الوزراء ، ان يلائم بين تنفيذ القانون وفهمه الغريب له . ففقد منصبه . قال الرئيس انور السادات : « عندما وجدت البطء والتلكؤ غيرت الحكومة واتيت بممدوح . ممدوح اليوم ينسف نسفا كل الاجراءات والقيود التي تعوق حرية الحركة الاقتصادية » . وجاء السيد ممدوح سالم الى رئاسة مجلس الوزراء ليقول : « سياسة الانفتاح الاقتصادي اصطدمت بمعوقين خطيرين هما : التمسح بشعارات الاشتراكية والتعقيدات الادارية والمكتبية » . ثم يعلن شعار المرحلة : « الاصل هو اباحة الاستثمار وكل شرط هو قيد . وكل قيد هو انغلاق » .

وتوالت التشريعات والقرارات بالعشرات لتحقيق اهداف سياسة الانفتاح واشتركت فيها كل المؤسسات حتى رئاسة الجمهورية . فقد أصدر مجلس الشعب يوم ٢٥ يوليو ١٩٧٤ القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في شئون الاستيراد والتصدير استثناء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذي كان ينص في مادته الاولى على ان « يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار او التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام او تلك التي يساهم فيها القطاع العام » وكان بذلك احد اركان التحول الاشتراكي . ويستند التفويض الذي اصدره مجلس الشعب الى المادة ١٠٨ من الدستور التي تقول : « لرئيس الجمهورية « عند الضرورة » و « في الاحوال الاستثنائية » وبناء على تفويض من مجلس الشعب باغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون..

ويبدو ان مجلس الشعب كان قد رأى في يوليو ١٩٧٤ ان ثمة «ضرورة» و « احوالا استثنائية » تبيح له أن يتخلى عن وظيفته التشريعية ، ويزيد من اعباء رئاسة الجمهورية ، فيكل اليها مهمة الاستثناء من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ ، وتنظيم الاستيراد والتصدير لمدة اربعة أشهر تنتهي في نوفمبر ١٩٧٤ ...

على اي حال ما الذي جاء به قانون الانفتاح .

باختصار :

٧٦ ــ اباح للراسماليين العودة الى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل (مادة ٣ فقرة ١) واستصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها بدون حد وذلك عن طريق تأجيرها لمدة خمسين عاما يجوز مدها الى خمسين اخرى . ومشروعات تنمية الانتاج الحيواني والثروة المائية (مادة ٣ فقرة ٢١) والاسكان والإمتداد العمراني (مادة ٣ فقرة ٣) وشركات الاستثمار (مادة ٣ فقرة ٤) وبنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين (مادة ٣ فقرة ٥) والبنوك التجارية (مادة ٣ فقرة ٦) .

ثم حرم القانون تأميم المشروعات التي تقع في نطاق او مصادرتها (المادة ٧ فقرة ١) . وحرم الحجز على اموالها او تجميدها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي (المادة ٧ فقرة ٢) . واعتبرها شركات قطاع خاص ايا كانت الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها فلا تسري عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام او العاملين فيه (المادة ٩) . فلا يشترك العمال في مجالس ادارتها (المادة ١٠) . ولا يشتركون بنسبة محددة قانونا في ارباحها (المادة ١٢) ولا يشترط نسبة خاصة من المصريين في مساهميها (المادة ١٢ فقرة ٣) ولا تخضع لرقابة النقد (المادة ١٣) ولا لتراخيص الاستيراد (المادة ١٥) ولا للضرائب على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها (ضريبة الدفاع) لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية مالية لبداية الانتاج (المادة ١٦) . ولا تخضع ارباحها الموزعة لضريبة الايراد العام بحد اقصى ٥ ٪ من راس المال (المادة ١٧) وتعفى الفوائد المستحقة على قروضها من جميع الضرائب والرسوم (المادة ١٨) ولا تخضع مباني الاسكان الاداري وفوق المتوسط لاي حد في القيمة

الايجارية (المادة ١٩) . وتحول اجور ومكافآت الاجانب الى الخارج في حدود النصف (المادة ٢٠) ويحـول راس المال نفسه بعـد خمس سنوات ، على اقساط (المادة ٢١) .

وماذا في هذا ؟.. اليست مصر في أزمة اقتصادية جوهرها نقص الاستثمارات فما الذي يضير شعب مصر في أن « يشجع » رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لتسهم في التعمير والتطوير .

٧٧ ــ هذا اعتراض يجادلون به وقد اثارته ــ مقدما ــ اللجنة المشتركة في مجلس الشعب السابق (من اللجنة التشريعية واللجنـة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة القوى العاملة) وهى تدرس مشروع القانون . قالت أنها استعادت قول الميثاق : « ان سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع من خلالها ان يسمح لرأس المال الاجنبي بالعمل في بلاده » . وقوله : « ان شعبنا في نظرته الواعية يعتبر ان المساعدات الاجنبيـة واجبة على الدول السابقة في التقدم نحو تلك التي ما زالت تناضـل للوصول » . وقولـه ــ اي الميثاق ــ اننـا « نقبل المساعدات غيـر المشروطة والقروض كما نقبل الاستثمار المباشر في النواحي التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطور الحديثة » . واضافت اللجنة انها قد رجعت الى النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية في دول الاقتصـاد المخطط . فرجعت الى القانون الصادر في يوجوسلافيا في عـام ١٩٦٧ بشأن الشركات المشتركة والى قانون مماثل صدر في رومانيا في نوفمبر من عام ١٩٧٢ . وتنص المادة الاولى من قانون رومانيا ــ الحديث مـا يزال للجنة ــ على انه يجوز انشاء شركات ذات راس مال مختلـط بمساهمات اجنبية في جمهورية رومانيا الاشتراكية وذلك في ميادين الصناعة والزراعة والتشييد والسياحة والمواصلات والبحث العلمـي بهدف انتاج وتسويق السلع او تقدم الخدمات .. كما رجعـت اللجنـة الى القانون رقم ٢٧٧ الصادر في الجزائر عام ١٩٦٣ وينص في مادته الثالثة والعشرين على ان تتدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العامة بانشاء شركات وطنية او شركات اقتصادية مختلطة بالاشتراك مع رأس المال الوطني او الاجنبي لتوفير الشروط الضرورية لتحقيق اقتصـاد اشتراكـي .

تريد اللجنة ، بكل هذا ، ان تقول ان الاقتصاد الاشتراكي لا ينفي ولا يتنافى مع استثمار الاموال الاجنبية . وهو صحيح تماما . فلا يمكن لاحد يعرف ماهية الاقتصاد الاشتراكي ان ينسب اليه « الانغلاق » على ذاتـه ، ولا يستطيع اي اقتصاد اشتراكي او غير اشتراكي ــ فـي هذا العصر ــ ان ينغلق على ذاته خاصة في الدول النامية التي هي في اشـد الحاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية . المغالطة ليست هنـا .

المغالطة في أن الذي يتعامل مع رؤوس الاموال الاجنبية — في **المجتمعات** الاشتراكية — هي الدولة واجهزتها الاقتصادية (القطاع العام مثلا) .. ولكن بديهيات النظام الاشتراكي لا تسمح بأن تكون الاستعانة بـرؤوس الاموال الاجنبية ستارا لتنمية الرأسمالية المحلية . **وبديهيات التخطيط** الاشتراكي لا تسمح بأن يكون لرأس المال الاجنبي سلطة ادارة مشروعات الائتمان (البنوك ومؤسسات الادخار والتأمين) .. كما لا يجوز لـه — ابدا — ان يفلت من احتكار الدولة للتجارة الخارجية ورقابة النقد .. ثم لا بـد ان تكون ثمة خطة شاملة وملزمة يتـم توظيف رؤوس الاموال الاجنبية طبقا لها . والدستور ذاته يقول « ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطـة تنمية شاملة » (المادة ٢٣) يقرها مجلس الشعب (المادة ١١٤) ... نقول هذا لان الامر قد وصل الى حد ان مشروع الخطة لسنة ١٩٧٦ قد جاء فيه : « كان التخطيط في المرحلة السابقة يتسم بأنه تخطيط ملزم قانونا ولا يعني هذا ان يكـون التخطيط في ظـل الانفتاح الاقتصادي تخطيطا تأشيريا بل ينبغي ان يكون اداة ضبط وتنسيق بين القطاعات » . فأصبح التخطيط الاقتصادي — في اخر الزمان — علاقة تنسيق فيما بين المشروعات بعد ان كان نظاما لادارة الاقتصاد القومي تخضع لـه كـل المشروعات ..

واذا كانت اللجنة قد رأت انه مما يهمها ان تعود الى بعض فقرات من الميثاق ، فقد يهمنا ان نكمل لها فقراتها . فالميثاق يقول : « يجب ان تكون الصناعة الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينيـة في غالبيتهـا داخلة في اطار الملكية العامة للشعب » . و « يجب ان تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب وفي هذا المجال فـان تجـارة الاستيراد يجب ان تكون كلها في اطار القطاع العام » . و « يجب ان تكون المصارف في اطار الملكية العامة » . و « كذلك فان شركات التأمين لا بد ان تكون في اطار الملكية العامة » . اما القوانين الاجنبية التـي اشارت اليها فكلها تتحدث عن مشاركة « الدولة » في مشروعات تسهم فيها رؤوس الاموال الاجنبية ...

الامر غير هذا في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ...

فبعد ان حمل القانون عنوان « نظام استثمار راس المال العربي والاجنبي » نص في المادة الرابعة منه على ان يكون توظيف المال الاجنبي المستثمر عن طريق المشاركة اما مع راس المال المصري العام واما مع **راس المال المصري الخاص** . واضافـت المادة ٦ : « يتمتع المـال المستثمر فـي جمهوريـة مصر العربيـة وفقـا لاحكام هـذا القانون **وإياكانت جنسية مالكه او محل اقامته** بالضمانات والمزايـا المنصوص عليهـا في هذا القانون » وقالت المذكـرة الايضاحية للقانون : « نصت المادة السادسة على أن يتمتع المال المستثمر في جمهورية مصـر العربية بجميع المزايا والضمانات المنصوص عليها في مشروع القانون ايا كانت

جنسية المالك او محل اقامته أي **انها تسري على مواطني جمهورية مصر العربية حتى ولو نقلوا محل اقامتهم من خارج القطر الى داخله »** .
وهكذا سقط عنوان القانون وانكشف دوره في خدمة الراسمالية المصرية ــ بشرط عجيب ــ ان تحتمي بالراسمالية الاجنبية عن طريق مشاركتها . اما الراسمالية المصرية الطفيلية التي تعمل « بالسمسرة والعمولات والتهريب » اي التي لا تملك اموالا تشارك بها راس المال الاجنبي او لا تريد ان تساهم باموالها فقد ابيح لها مجال الاستيراد والتصدير بقرار جمهوري تقول مادته الاولى : « يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريقي القطاعين العام **والخاص »**. وابيح لهم المضاربة على سعر العملة المصرية بالاستفادة بما يسمى السوق الموازية (قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤) وابيحت لهم الوكالة التجارية عن « الشركات الاجنبية في جمهورية مصر العربية طبقا للنظام الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » (قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤) .. ونلاحظ انه صدر في نفس اليوم الذي صدر فيه القانون ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في تنظيم شئون الاستيراد والتصدير (يوليو ٧٥) . وقد اصدر رئيس الجمهورية فعلا القرار رقم ١٩٠٦ لسنة ١٩٧٤ بجواز مزاولة اعمال الوكالة التجارية

للمصريين افرادا وشركات ...

ويستدرجون مصر خطوة خطوة . امتيازات لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية ، ثم هل من المعقول ان يكون للاجانب امتيازات في مصر اكثر من ابناء مصر انفسهم ؟.. اذن ، امتيازات لرؤوس الاموال المصرية .. باسم الوطنية والمساواة مع الاجانب . أليس هذا ذكاء خارقا؟.. بلى ولكنه لا ينطلي على الكثيرين. ان خطة التنمية ــ المفروض دستوريا أن تكون موجودة والا كان كل حديث عن التنمية بدون معنى ــ في حاجة الى رؤوس اموال لاستثمارها في المشروعات . هذه هي المشكلة . القطاع العام ، الذي يقود خطة التنمية ويتحمل مسئولية انجازها طبقا للدستور ، يرحب برؤوس الاموال الاجنبية ويشجعها ويقبلها شريكا في مشروعاته . فاذا كان القطاع الخاص يريد المساواة في الامتيازات فليقبل مشاركة القطاع العام في مشروعات التنمية.. بنفس شروط المال الاجنبي ، ما عدا ــ طبعا ــ الاعفاءات الضريبية

والتحويل الى الخارج .. أما أن تتـم المساواة بين المصريين والاجانب في موقـف واحد مواجه للدولة ، فيشتركان في استغلالها فليست هذه مساواة الا في النظرة « الاجنبية » الى مصر .. فهل هذا هو ما يريده بـعض المصريـين ؟..

اذن ،

لم يكن القانون رقم ٣٤ لسنـة ١٩٧٤ يستهدف تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية والعربية لتساهم فـي التنمية الاقتصاديـة في مصر ، فحسب ، بل كان احياء وانماء واعفاء للراسمالية ، وعودة مباشرة الى اقتصاد السوق والمنافسة الراسمالية الذي كان سائدا الى مـا قبـل ١٩٦١ او أكثر من ذلك (عبر الرئيس انور السادات عن هذه الدلالة حين قال في حديثه المنشور يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٤ ان لو كان الامر بيـدي عام ١٩٥٦ لحدث ما يحدث اليوم) . ولسنا في حاجة الى القول بـأن ذلك القانون والقوانين المكملة له والقرارات الصادرة بناء عليه ، ومـا تنفـذ منه .. كل هذا مخالف مخالفة لا تمكن المجادلة فيها لاحكام دستور ١٩٧١ القائم . وهو لا يعيش حتى الان إلا تحت حماية سلبية . ذلك لانه من بين كافة القوانين المكملة للدستور لم يصدر حتى الان قانـون انشاء المحكمة الدستورية العليا الذي نص عليها الدستور في المـواد ١٧٤ وما بعدها ، لتكون ضمانا يلجأ اليه الشعب ضد اصدار القوانين والقرارات المخالفة للدستور .. ولا نشك لحظة واحدة ان لو كان ثمة محكمة دستورية عليا لما صدر ذلك القانون ، ولو صدر لكانت قد الغته، وانه حين تنشأ محكمة دستورية عليا ، سيبطل هو كافة التشريعـات والقرارات التي اكملتـه او نفذته . وما على الذين يشكون في هـذا الا ان ينشئوا محكمة دستورية عليا او ينتظروا انشاءها . هـذا بـدون حاجة الى الاشارة الى مسئولية المدعي العام الاشتراكي الذي حملتها له المادة ١٧٩ من الدستور حين قالت : « يكون المدعي العام الاشتراكي مسئولا عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامـة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلـوك الاشتراكي » ...

٧٨ — ولم يكن من الممكن لمصر ان تقتصر العودة الى الراسمالية بدون امتدادها الزراعي . ولعلنا ما نزال نذكر القانون رقم ٥٢ لسنـة ١٩٦٦ الذي ينص على انه لا يجوز لاي شخص هو واسرته التي تشمل زوجته واولاده القصر ان يحوزوا بطريق الايجار او وضع اليد او بأية طريقة اخرى مساحة تزيد على خمسين فدانا من الاراضي الزراعيـة وما في حكمها من الاراضي البور والصحراوية . وهـو نص واضح وصريح في أن « حيازة » اكثر من خمسين فدانا أصبحت محرمة منـذ صدوره . ولكن القانون قد اطلق للاجانب والمصريين اذا شاركوهـم أن يحوزوا الاراضي باية مساحة ولو عشرات الالاف من الافدنة ، وان

يمتد الايجار الى خمسين سنة ثم خمسين سنة اخرى ، وهي مدة صورية للتحايل على تحريم التملك كما حدث من قبل حين حصلت شركة « قناة السويس » على امتياز استثمار القناة ٩٩ سنة . والعجيب ان اللجنة المشتركة من مجلس الشعب السابق قد فسرت هذا النص من القانون بقولها ان نص المادة ٣٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ « مقصور على الافراد ومن في حكمهم شركات الاشخاص ومن ثم فانه يجوز لشركات الاموال (الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة) التي تنشأ لاستصلاح الاراضي ان تحوز لهذا الغرض اكثر من خمسين فدانا » . وهو التفاف ارعن حول قانون الاصلاح الزراعي . فالقانون نفسه خال من التمييز بين شركات الاموال وشركات الاشخاص والاشخاص . ومن ناحية اخرى فان هذه المسألة بالذات كانت قد اثيرت بصدد تحديد الملكية . اذ أن قانون الاصلاح الزراعي ينص في اول مادة منه على انه لا يجوز لاي « فرد » ان يمتلك اكثر من مائة فدان . فثار التساؤل عما اذا كانت « الشركات » تخضع لهذا القيد ام لا ، وعرض الامر على مجلس الدولة فافتى بأن الشركات والجمعيات تخضع لحكم المادة الاولى من القانون ويسري عليها تحديد الحد الاقصى للملكية بمائة فدان لكل منها منذ سنة ١٩٦١ (فتوى اللجنة الثالثة للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥) . وهو الحق — لان اللغة القانونية لا تعرف كلمة الفرد ، بل تعرف كلمة « الشخص » ، والشخص يطلق على الفرد الطبيعي وعلى الشركات بكل انواعها وعلى الجمعيات ولم يقل احد من قبل اللجنة ان عدد الشركاء او طريقة تكوينها او غايتها ينال من صفتها القانونية «كشخص» اعتباري . ثم ، ماذا قالت اللجنة ردا على المادة ٣٢ من قانون الاصلاح الزراعي (معدلة بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦) التي تشترط ان يكون تأجير الاراضي لمن يتولى زراعتها بنفسه ؟.. لم تقل شيئا لانها تجاهلتها اذ هي واضحة الدلالة في أن الايجار لا يكون الا للفلاحين .. اليس في هذا قيد ثقيل على استصلاح الاراضي البور مما يضر بالتنمية الزراعية؟.
لا .. لان قانون الاصلاح الزراعي كان وما يزال يسمح للشركات والجمعيات ان تمتلك — وليس تستأجر — اية مساحة من الاراضي البور بشرط أن تستصلحها ثم أن تبيعها في خلال مدة قد تمتد الى خمسة وعشرين عاما ، بشرط ان يتم بيع ربع الارض على الاقل لصغار الزراع الذين يحترفون الزراعة (المادة ٢ و ٣) . كما ان قانون الاصلاح الزراعي كان وما يزال يسمح حتى للافراد ان يمتلكوا اكثر من مائتي فدان من الارض البور والاراضي الصحراوية لاستصلاحها ولا ينطبق عليها تحديد الملكية الا بعد خمسة وعشرين سنة . ومنذ صدور القانون لم تتقدم الراسمالية الزراعية في مصر لاستصلاح متر مربع واحد من الارض البور او الصحراوية لم تكن بواعث القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤

ـ اذن ـ تشجيـع استصلاح الاراضي البـور أو الصحراوية . ولكن بواعثه ـ كما تبدو لنا واضحة ـ هو تمليك الاجانب مساحات غيـر محدودة من الاراضي بدون ثمن ، وذلك بأن تؤجر لهم خمسين عاما تمتد خمسين عاما اخرى . وهو التفاف واضح على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ التي يحرم على الاجانب ملكية الارض المصرية ، زراعية كانت او قابلـة للزراعـة او بـورا او صحراويـة او « حـق الانتفـاع » بها . بتصريح نص المادة الاولى من القانون .

ولم يكن هذا غريبا على مجلس الشعب السابق فانه هو الـذي لم تعجبه المادة ٣٣ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي (مضافة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦) التي تقول انه « اذا زادت الضريبة الاصليـة المفروضة على الاراضي المؤجرة فلا يزاد الايجار او مقابل الاستغـلال الا بمقدار الزيادة في الضريبة الاصلية فقط وقت سريانها » . لم يعجبه انيتحمل الفلاح كامل الزيادة في الضريبة وان يعفي منها المالك مع انها ضريبة على الملكية وليس على الانتفاع ، فصدر القانون رقم لسنة ١٩٧٥ مقررا أنه اذا زادت الضريبة يزيد الايجار الاصلي بما يسـاوي سبعة امثال الزيادة في الضريبة . وهكذا اصبح على الفلاح الـذي يتحمل ـ وحده ـ ضريبة الدفاع ، ان يدفع الى المالك سبعة امثال أي زيادة في الضريبة ترى الدولة فرضها . ما الذي فعله المالـك ؟.. لا الارض زادت ولا الضرائب التي يؤديها ارتفعت ؟. انها مضاربة صريحة على الازمة الاقتصادية التي قد تدفـع الدولة الى زيـادة الضرائـب على الاراضي او هو ابتزاز للدولة ذاتها : ان اخذت جنيها واحدا مـن الفلاح فلا بد ان نأخذ نحن سبعة جنيهات . وفي القانون ذاته حـق المالك في ان يطرد المستأجر اذا تأخر في دفع الايجار بعد شهرين مـن نهاية السنة الزراعية حتى لو لم يحدث تقصير من الفلاح . وحتى لـو حدثت كارثة عامة . حتى لو حدثت قوة قاهرة منعته من السداد في مدة الشهرين . مع انه في جميع قوانين العالم بمـا فيهـا القانون المدني المصري لا تفسخ العقود لمجرد التقصير في الوفاء بالالتزام ، بل لا بد من التنبيه الرسمي والالتجاء الى القضاء واقامة الدليل على « تقصير » المدين .. وفي القانون ذاته تقرر جواز تحويل العلاقة الايجارية مـن الايجار النقدي الى الايجار العيني اي المزارعة الغاء للمادة ٣٣ مكرر «د» من قانون الاصلاح الزراعي التي كانت تنص على انه « لا يجوز تعديـل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة ولو كان ذلك بناء على موافقة المستأجر » . ان الذين لم يعانوا الحياة في الريف قد لا يعرفون اهمية الفرق بين المزارعة والايجار النقدي « لحرية » الفلاح . نقول « حرية » الفلاح لان حديثنا كله في نطاق البحث في مشكلة الديموقراطية . لهؤلاء نقول انه في نظام المزارعة يعتبر الفلاح شريكا في الانتفاع بالارض مع

مالكها ويقتسمان المحصول بعد خصم المصروفات . قد يبدو هذا للبعض عدلا . لا . لانه في المزارعة تكون الحيازة للمالك ، فهو الذي يتسلم البذور والاسمدة من الجمعية التعاونية الزراعية وهو الذي يتسلم القروض من بنك التسليف . والذي يحدث انه يبيع البذور والاسمدة في السوق السوداء ، لمزارعه نفسه أو لغيره ، وينفق القرض ويترك الفلاح « يتصرف » . وحين يأتي وقت الحصاد تتقدم الجمعية التعاونية الزراعية وبنك التسليف فيقتضيان حقوقهما — قبل اي احد اخر — من المحصول ذاته ، وما يتبقى — ان تبقى شيء — يقتسمه المزارع والمالك . اما لماذا يقبل الفلاح هذه « السرقة » فلانه لا يستطيع ان يستغني عن الارض . ومن هنا يصبح « المزارع » تابعا في مرتبة « القن » للمالك الشريك القوى.. هذه هي اللعبة التي يتقنها الملاك ويكرهها الفلاحون.. واخيرا، فان القانون ذاته ، الذي اصدره مجلس الشعب « اياه » هو الذي الغى لجان فض المنازعات . ولقد كانت تلك اللجان هيئات ذات سلطة قضائية تريبة من الفلاحين تفصل في الخلافات على وجه سريع وهي على علم كامل بالواقع والواقع لانها تنعقد في الموقع ذاته . واهم من هذا انها مجانية فلا رسوم ولا اتعاب محامين ولا دفعات ولا مصروفات انتقال من والى « المركز » حيث المحاكم الجزئية . فجاء القانون الجديد وحرم الفلاحين من تلك التسهيلات ذات القيمة الكبيرة بالنسبة اليهم . الغى لجان فض المنازعات واعاد الاختصاص الى المحاكم الجزئية حيث يكون على الفلاح ان يدفع ويدفع ويدفع مواصلات ورسوما واتعابا ومصروفات ثم ينتظر تأجيلات وراء تأجيلات قبل ان يستطيع الحصول على حق ضئيل القيمة . ولو حدث مرة لاي سبب ان تأخر عن الحضور امام المحكمة في « الساعة الثامنة افرنكي صباحا » كما تقول الاوراق القضائية ، تشطب قضيته ان كان مدعيا ويكون عليه أن يبدأ الاجراءات من جديد . اليس اجدى عليه ان « يعقل » و « يسمع الكلام » و « يبطل مناكفة » و « يمشي اموره مع المالكين » ؟. لو كنت مكانه لفعلت . وقد اصبح يفعل ونجح القانون الذي يستهدف تأديب الفلاحين بأرهاقهم حتى يكفوا عن « المناكفة » ويعودوا الى التبعية الاقطاعية .

نعم ، لقد كان ذلك بعض حصيلة مجلس الشعب السابق الذي لن ينساه تاريخ مصر ..

٧٩ — ماذا كانت النتيجة بالنسبة الى الديموقراطية ؟.. لانريد ان نعيد ما قلناه عن فترة ما قبل ١٩٥٢ او عن فترة ١٩٥٢ — ١٩٦١ . ان كل عوائق الديموقراطية تعود اليوم بعودة « سيطرة راس المال » على الحكم وسيطرة الراسماليين على الشعب ، ودخول المقدرة الاقتصادية التي تتمتع بها القلة عامل سلب لحرية الاغلبية . وفي مصر الان من المليونيرات اضعاف اضعاف ما عرفته في تاريخها الطويل . وفي مصر الان قلة من المصريين قال عنهم الدكتور فؤاد مرسي في كتابه

« هذا الانفتاح الاقتصادي » صفحة ٢٥٢ ـ « انهم جماعات المغامرين والافاقين ومن ارباب السوابق والخارجين على القانون الذين استطاعوا بفضل الجريمة ان يشقوا طريقهم الى دنيا الاعمال ، من أسفل ، تحت أي اسم ، وبأية صورة من الصور ، ليفرضوا بعد ذلك وجودهم ثم سيطرتهم ، مسلحين بعصابات تجمع بين النشاط الاجرامي والنشاط الرأسمالي ، ومزودين بقدرة فذة على التسلل الى اجهزة الدولة والقطاع العام ، ومدفوعين بقوة خارقة للعادة للسيطرة على السوق الداخلية من خلال التجارة بالذات » . في مصر الان قلة تسيطر سيطرة تامة على ٩٧٫٥ ٪ من تجارة السلع الغذائية و ٩٣ ٪ من تجارة المنسوجات . في مصر الان قلة لا تزيد عن ٢ ٪ من المواطنين يستهلكون وحدهم اكثر من ٢٥ ٪ من حجم الاستهلاك للشعب كله . وفي مصر الان ٥ ٪ من الاسر تستولي على اكثر من ٢٥ ٪ من الدخل القومي ..

في مقابل هذه الاقلية تتردى اغلبية الشعب في هاوية الفقر الى درجة مخيفة ومفزعة تجعل مجرد الحديث اليها عن الديموقراطية عبئا على رؤوسهم المشغولة بلقمة العيش . كيف ؟

نحن لا نكتب للمتخصصين . لهذا نضرب الامثال البسيطة ليكون الحوار مناسبا لمن هم في حاجة الى الحوار . ونحسب انه يقع في نطاق معرفة الكافة التي تقرأ نظرية الاواني المستطرقة . اذا اتصلت انبوبتان احداهما مليئة والاخرى ناقصة او فارغة يندفع السائل من المستوى المرتفع الى المستوى المنخفض حتى يكون سواء . وهذا ما حدث بالضبط في الثلاث سنوات الاخيرة نتيجة لسياسة الانفتاح . كانت السوق المصرية مغلقة دون السوق العالمية . للراسمالية الا في نطاق احتياجات التنمية . وتقف الدولة حارسا على بوابة السوق الخارجية فلا يخرج ولا يدخل الا ما تحتاجه التنمية والضروريات من سلع او من نقود . وكان شعب مصر اغلبيته ـ تعيش في السوق المغلق على « قدها » . الضرويات متوافرة . والكماليات نادرة . اما السلع الترفيهية فممنوعة . ونبيع ونشتري بعملتنا من سوقنا . فلا نهرب نقودنا الى الخارج لنشتري بها من هناك ولا نسمح بتداول نقود الغير في بلادنا . فكانت اسعار ما نشتريه بعملتنا ثابت الى حد كبير ، ويحصن تماما عن تقلبات اسعار السلع واسعار النقود في العالم الراسمالي وكان المصريون يتمتعون بمستوى من الاسعار اقل منه في اغلب البلاد العالم . ولعل الناس مازالوا يذكرون تلك الدراسات المستفيضة التي نشرتها الصحف حين طرحت فكرة توحيد النقد بين مصر وليبيا . وكيف قبل حينئذ ، ـ بالرغم من أن سعر الجنيه المصري في سوق العملة الدولية اقل بكثير من سعر الدينار الليبي الا انه ـ نتيجة سياسة الانغلاق ، التي اصبحنا نذكرها فنشكرها ونفاخر بها ـ تفوق « القوة الشرائية » للجنيه المصري

القوة الشرائية للدينار الليبي بكثير — في ذلك الوقت عام ١٩٧١ — كان سعر الجنيه المصري في السوق الدولية حوالي ١/٢ سعر الدينار الليبي ، ولكن الجنيه المصري كان يساوي كيلو ونصف من اللحم بينما كان كيلو اللحم يساوي دينارين .. والذي يهم الشعب ما دام لا يمارس تهريب النقود هو القوة الشرائية للنقود في بلده وليس سعرها في اي مكان اخر كما لا يهمه « عددها » اذا كانت لا تستطيع هي اكثر عددا ان تكون ثمنا لما يحتاج اليه .

ثم اجتاحت العالم الراسمالي ازمة تضخم ، وكاد ينهار سعر الدولار الامريكي وبدات الاسعار في ذلك العالم البعيد ترتفع بشكل جنوني ، وقضت الولايات المتحدة الامريكية واوروبا عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، « تناضل » معا من اجل أيقاف تدهور عملاتها وتوقف الغلاء . وكان على رأس علاج ازمتهم فتح اسواق جديدة لمنتجاتهم واغراق الاسواق المفتوحة بما ينتجون .

وفجأة وفي هذه الظروف بالذات ، تحت اسوأ الظروف ، فتحنا سوقنا على السوق الراسمالي ، او « انفتحنا » للسوق الراسمالي . وهذا هو المعنى الاقتصادي الدقيق لسياسة الانفتاح . رفعنا الحاجز الذي كان يحمينا من طوفان الغلاء الذي كان يموج في الدول الراسمالية. رفعنا قيود الاستيراد والتصدير ، ورفعنا قيود النقد الى درجة اننا ابحنا التهريب حين ابحنا الاستيراد بدون تحويل عملة . فتدفقت على مصر البضائع والسلع « الفائضة » من كل لون ، وتدفقت من مصر الاموال ثمنا لتلك السلع الفائضة . ولما كانت مصر لا تملك اموالا فائضة لدفع ثمن كل تلك البضائع وانتاجها الصناعي لا يكفي فقد بعنا حاصلاتنا الزراعية — قوتنا الذي نأكله — لنستورد السيارات والثلاجات ولعب الاطفال ومواد التجميل والسجاير بالاضافة الى الراقصات لزوم الكباريهات . في ٣ سبتمبر ١٩٧٤ اصدر وزير التجارة الخارجية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٤ الذي يقول في مادته الرابعة : « يطلق تصدير ما عدا ذلك من السلع الزراعية غير التقليدية الى دول العملات الحرة ودول الاتفاقيات بحيث يتم تصديرها مباشرة عن طريق مصلحة الجمارك ودون العرض على لجان البت السلعية » . بدون عرض على لجان البت السلعية اي بدون رقابة من الدولة . أما السلع المستثناة ، اي « ما عدا ذلك » . فهي : « الارز — البطاطس — البصل — الثوم — الفول السوداني — الموالح » (المادة ٣) . ويطلق ما عدا ذلك ؟ فانطلق التجار الشطار يصدرون حاصلاتنا الزراعية الى الاسواق الخارجية حيث الاسعار مرتفعة . ويستوردون منها باسعار مرتفعة أيضا ، سلعهم المزوقة التي تملأ — الان — القاهرة . لماذا هذه السلع بالذات . لان التجارة شطارة فهي تستورد لتستطيع من أجل الحصول على اقصى

ربــح . وفي مصر الان ــ كما قلنا من قبل ــ طبقة شبعت حتى التخمة وما يزال لديها فائض لشراء السلع الترفيهية باي سعر .

القانون الاقتصادي ، قانون الاواني المستطرقة ــ لا يسمح بتوقف الارتفاع في الاسعار في مصر ــ في ظل الانفتاح ــ الا اذا ســاوت مثيلاتها في اوروبا . ولو حدث هذا لمــات الناس في مصر جوعا . فتتدخل الحكومة لتأخذ من ميزانيتها . من حصيلة الضرائب التي يدفعها الشعب، ما تحاول بــه الاحتفاظ للسلع الاستهلاكية التي لا يمكن للانســان ان يستغني عنها ــ مثل الخبز ــ بسعر معقول وتدفع هي الفرق . وتأخذ من ميزانيتها لتشغيل المصانع ولو بربع طاقتها ؛ ولتدفع مرتبات الموظفين واجور العمال ، وتواجه اعباء مضافة جاءت : تبعا « للانفتاح » . كثرت السيارات . ضاقت الطرقات . نعمل كباري . هذا مثل . مثل اخر . جاع الناس في الريف هاجروا الى القاهرة . زاد سكانها اربعة ملايين في اربع سنوا ت، عايزين مساكن ، عايزين مواصلات .. من أين تأتي الدولة بما يكفي كل هذا ؟.. تستدين . تستدين من الخارج بفوائــد بلغت ١٩ ٪ وعليها ان تسدد فوائد الديون فتستدين . وتبدأ الحلقــة الجهنمية تستدين من الداخل . من نفسها . وهي طريقة لا يعرفها الا المتخصصون ويسمونها « التمويل بالعجز » . ومعناهــا ببساطــة ان الحكومة كلما احتاجت مالا « تطبع فلوس » (في بعض الاوقات تطبع في الاسبوع ١٤ مليون جنيه ورق) . وعندما تكثر « الفلوس » يزيــد الشراء فترتفع الاسعار وتبدأ الحلقة الجهنمية . ولان الدولة تستدين فان الانتاج يقل . لان زيادة الانتاج تحتاج الى تجديدات ومصروفات .. واذا قــل الانتاج ترتفــع الاسعار ...

وهكذا اصبح شعب مصر في ظل الانفتاح ، وبسببه ، افقر من اي وقت مضى منذ عام ١٩٥٢ ، مع ان فيه قلة اصبحت اغنى من اي قلة مضت منذ بداية القرن العشرين . ذلك لان الاغلبية لم تعد قادرة على الحصول على الضروريات . واذا استطاعت شهرا فان الفئات ذات الموارد الثابتة وخاصة الموظفين الامناء والعمال لا تستطيع ان تلاحــق الزيادة في الاسعار في الشهر التالي . وتعالج هذا بالحرمان ، شهرا بعد شهر ، من سلعة بعد سلعة ، فتقترب شهرا بعد شهر مــن قــاع الحرمان . ولما كانــت الاسعار ترتفع باستمرار فــان الفقر يتصاعــد باستمرار . ينشع في البناء الاجتماعي كما تنشع مياه المجاري فــي الحيطان . ويضاف الى الفقراء العاجزين عن الحصول على الضروريات، كل شهر ، نفر جديد كانوا يحسبون انفسهم قبل شهر « مستوردين » فلحقتهم نيران الاسعار ، ولقد كان رئيس الوزراء في حديثه امام مجلس الشعب يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ وهو يدافع عن الوزراء ، ان يدخلهم في زمرة الفقراء . ان لم يكونوا اليوم فغدا يدركهم الطوفان (يتقاضى الوزير

مرتبا شهريا يوازي ثمن خمسة تذاكر في احتفالات راس السنة في ملاهي القاهرة المحجوزة عن اخرها للطبقة الجديدة) . ان كان هذا شأن الوزراء فان أغلبية الشعب قد طحنت طحنا او انها في سبيلها الى ذلك .

ثم نقول ، ان اغلبية شعب مصر الذي تحول ، تحت وطأة الافقار الذي جاء به الانفتاح الى شعب جائع همه الاول البحث عن لقمة العيش ، مشغولة بمحاولة المحافظة على الحياة مما يؤثر تأثيرا سلبيا على مقدرتها على المشاركة في الحديث عن الديموقراطية او ممارستها . الديموقراطية الان ، بالنسبة اليها ، وبأي مقياس علمي ، هي أن تأكل وتشرب وتسكن لتستطيع بعد ذلك — وليس قبل ذلك — ان تساهم ايجابيا في التنظيمات والاحزاب والانتخابات ... اي ان مشكلة الديموقراطية الان ، بالنسبة اليها ، وبأي مقياس علمي ، قد تراجعت فلم تعد مشكلة ممارسة ايجابية في اتخاذ القرارات السياسية ، بل عادت مشكلة «تحرر» . تحرر من الجوع . هل تقدم الانتخابات الاخيرة دليلا على هذا التراجع ؟.

نعم .

المعركة العارية :

---

٨٠ — ان الانتخابات التي جرت اخيرا لمجلس الشعب (٢٨ اكتوبر ١٩٧٦) دليل لمن يريد ان يعرف على ما جناه الانفتاح على الديموقراطية حتى في صورتها البسيطة ، انتخاب اعضاء مجلس الشعب .

فمن ناحية لم يهتم بأن يدلي بصوته في الانتخابات الا ثلث المقيدين في جداول الانتخاب . لقد غطى هذه الحقيقة وحجب دلالتها عن الكثيرين ما صاحب الانتخابات من نشاط جماهيري صاخب في اغلب الدوائر . هذا النشاط كان وليد حركة « جيل الثورة » من الشباب والطلاب الاكثر وعيا واقل تحملا لاعباء الحياة واقل حرصا على قيد اسمائهم في جداول الانتخاب . تحت ستار هذا النشاط الشبابي كان المسؤولون عن تدبير « لقمة العيش » لاسرهم اقل اهتماما بالتصويت في الانتخابات . فمن بين ٩ ملايين تقريبا مقيدة اسماؤهم في جداول الانتخاب لم يصوت الا ٣ ملايين تقريبا (استغنينا عن الكسور الزائدة) . أي ان ستة ملايين من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب — العنوان الليبرالي للديموقراطية — لم يجدوا لديهم اي مبرر للمساهمة الديموقراطية في انتخابات مجلس

الشعب . هل هذه هي عادتهم ؟ على أي حال قبل اقل من شهر ونصف تقريبا (يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٦) استفتي على منصب رئيس الجمهورية فحصل الرئيس أنور السادات على أكثر من تسعة ملايين صوت . فماذا يقول ابطال الانفتاح الذين اشرفوا على الاستفتاء وعلى الانتخاب في غضون شهر ونصف تقريبا ؟. ماذا يقولون في دلالة ان ستة ملايين مواطن لم يدلوا بأصواتهم .. نحن نقول ببساطة ، ان الازمة الاقتصادية الطاحنة التي سببها الانفتاح ، تدفع اغلبية شعب مصر دفعا الى العودة الى مرحلة السلبية واللامبالاة بالممارسة الديموقراطية .

ناحية ثانية . لقد اشاد كل من اراد بنزاهة الانتخابات . يعنون عدم تدخل الحكومة بالطرق التقليدية في الانتخابات . نحن لا نناقش هذا . نفترض صحته لنقول ان الانتخابات الاخيرة كانت اسوأ انتخابات جرت في تاريخ مصر من حيث دلالتها الديموقراطية . ذلك لانها كانت انتخابات عارية مفضوحة كما ولدتها أمها (سياسة الانفتاح) . من قبل الثورة كان المرشح يتقدم الى الناخبين متسترا بأنه وفدي ، او دستوري ، او وطني او سعدي .. كان يستر فرديته بالانتماء الى حزب .. بعد الثورة كان المرشح يتقدم الى الناخبين متسترا بأنه مرشح الثورة ، ومرشح الاتحاد القومي ، مرشح الاتحاد الاشتراكي .. كان يستر فرديته بالانتماء الى حركة أو مذهب . وبصرف النظر عن الحقيقة كان « الانتماء » — الانتماء الى اي شيء عام — عنصرا مضافا الى اسم المرشح ، وهو ما يعني أن المرشحين والناخبين كانوا — حتى وهم يبيعون الاصوات ويشروها — يسترون تصرفاتهم النكرة ويخفونها ثم يخوضون المعركة . العلنية على محاور انتماءاتهم الحزبية أو الحركية او المذهبية . هذا الانتماء الى حزب يهتم بالامة كلها وليس بالدائرة الانتخابية ، أو الى حركة تتصل بمصالح الشعب كله وليس مصالح ناخبي الدائرة ، او الى مذهب مطروح للناس جميعا وليس لاهل الدائرة ، هو جوهر الصلة المفترضة بين الانتخابات والديموقراطية . وهي صلة يكاد يقدسها الليبراليون ، ويعتبرون أن ادارة الانتخابات على اساس من العلاقة الخاصة بين المرشح والدائرة الانتخابية التي يتقدم اليها ، كأنه — ان نجح — يمثل هذه الدائرة ، خروج غير ديموقراطي على الديموقراطية . حدث ان خطب المرحوم نجيب الهلالي في ناخبي دائرة المطرية بعد انتخابه فقال : « اعاهدكم عهد الله ان أكون محامي الدائرة بل اقول لكم ان النائب الذي لا يحترم دائرته لا يكون له شرف سياسي » ، فانتقده بقسوة شيخ الليبراليين في مصر الدكتور وحيد رافت — اطال الله بقاءه — قائلا : ان الشرف السياسي على ما نعتقد هو أن يحترم النائب أمته لا دائرته (كتاب « القانون الدستوري » صفحة ١٥٤) ...

طيب . ما الذي حدث في الانتخابات الاخيرة ، في اغلب دوائرها ؟..
دارت المعركة على أرض الواقع كما هو . واغلب الذين حاولوا أن يدفعوا في مقابل الاصوات « وعودا » عامة بانهم سيفعلون كذا أو كذا لمصر ، أو اغلبهم ، سقطوا . واغلب الذين حاولوا أن يدفعوا مقابل الاصوات نظريات جميلة مؤجلة التنفيذ ، سقطوا . وكسب الذين تعاملوا مع جماهير فقدت المقدرة على الانتظار ، وفقدت المقدرة على أن تتجاهل مشكلاتها الخاصة الملحة في انتظار ما يفعل النواب في مجلس الشعب . ولاول مرة — علنا وبدون مواربة — يطلب من المرشحين ان يؤدوا فورا خدمات للدائرة .. تبرعات نقدية ، اعانات للمدارس ، للمساجد ، مشروعات فتح مصانع ، اتاحة فرص عمل ، مأكل ، سكن .. وكان ذلك هو المحور الذي دارت عليه المعركة الانتخابية . الدفع فورا .. بصرف النظر عن الشيء المدفوع ، حتى لو كان وعدا متوقفا على شرط النجاح. المهم لم يحاول احد التستر وراء انتماءات مجردة ولم يحاول احد أن يخفي اسلوب التعامل الجديد بين النائب ودائرته .. ذلك لان الشعب المطحون لم يكن قادرا على أن ينتظر العائد « غير المباشر » لممارسة الحرية السياسية من خلال ما قد يؤديه نائبه خدمة لوطنه ، فحملته حاجته الملحة على أن يقتضي عائده ، ولو عائدا مؤجلا ، محليا .. ولدائرته أن لم يكن لشخصه . أما عن حجم الاموال التي دخلت المعركة مساندة لبعض المرشحين — اسميهم مرشحي الانفتاح — فقد كانت من الضخامة بحيث كانت محل تعليق ويقال محل تحقيق .

وهكذا نرى كيف تفسد الراسمالية الديموقراطية وكيف شوه الانفتاح الجانب الديموقراطي في الانتخابات الاخيرة فحمل ثلثي الناخبين على الانشغال عن الانتخاب بما تشغلهم به متاعب الحياة ، وحمل المرشحين والناخبين على أن تكون متاعب الحياة في كل دائرة على حدة، والامل في مغالبتها او التغلب عليها محور المفاضلة والاختيار ، فلا تطرح في تلك المعركة ، ولا تكون محلا للمفاضلة والاختيار موأقف المرشحين من قضايا تتعلق بمصير الوطن كله كقضية الاحتلال الاسرائيلي مثلا ، وقضية العلاقة المصرية بالدول الكبرى مثلا اخر ، وقضية الانفتاح الاقتصادي مثلا ثالثا .. حتى قضية الاحزاب والديموقراطية لم يكن الموقف منها محورا للمفاضلة والاختيار ..

الى هذا الحد يفسد الفقر المدقع الديموقراطية . والى هذا الحد يفسد الغنى الفاحش الديموقراطية . وقد جاء الانفتاح بكليهما الى مصر: الفقر المدقع والغنى الفاحش فافسد من الديموقراطية ما افسد . وهذا سر حرصنا على ان نتحدث عنه بالتفصيل الممكن في حديث مختصر عن مشكلة الديموقراطية في مصر .. لنقول ان الفقر أو انخفاض مستوى المعيشة الذي كان احد الجوانب المتبقية من مشكلة الديموقراطية عام

١٩٧١ لم يحل بل ازداد تعقيدا بازدياد الفقر لاغلبية الشعب وازدياد الثراء للاقلية .

ثانيا : الحاكم والحكم :

٨١ ــ كان الجانب الثاني من مشكلة الديموقراطية كما انتهت اليه عام ١٩٧١ هو تركيز السلطة في منصب رئيس الجمهورية . وقد أوردنا من قبل بيانا من واقع دستور ١٩٦٤ للسلطات التي كان الدستور يخولها للرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وقلنا عندئذ ان البيروقراطية قد استغلت هذا التركيز للسلطة في القمة لتهرب من مسؤوليتها وتزج باسم عبد الناصر في كل مجال تريد ان تتستر به ، وانتهينا الى أن حل هذا الجانب كان يقتضي ــ عام ١٩٧١ ــ توزيع السلطات لتتوزع المسؤوليات ليستطيع الشعب أن يحاسب كل مسؤول وان ذلك كان لازما لحل مشكلة الديموقراطية . فماذا فعل دستور ١٩٧١ .

اسند الى منصب رئاسة الجمهورية كل السلطات التي كانت له من قبل . اللهم الا سلطة حل مجلس الشعب . ولهذا قصة طريفة وان كانت مرة . فقد كان من بين المبادىء الدستورية التي عرضت على مجلس الشعب السابق ليناقشها تمهيدا لطرحها على الاستفتاء ، مبدآن متوازنان . أولهما يضع قيودا على سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب في مقابل مبدأ اخر يعطي الناخبين حقَ محاسبة النائب عنهم وعزله طبقا للقواعد التي يضعها القانون . وكان ذلك ــ لو نفذ ــ تطورا ديموقراطيا رائعا تسبق به مصر اغلب دول العالم . ولكن ــ للاسف ــ عارض بعض اعضاء المجلس السابق مبدأ محاسبة الناخبين للنواب . دعونا نذكر اسماءهم لنتذكرهم . انهم السادة : أحمد يونس والدكتور محمد القاسمي الطرشوبي وعطا محمد محمد سليم وفتحي أحمد مصطفى المتبولي . ولقد نبه ممثل الحكومة حينئذ (الدكتور فتح الله الخطيب) الى انه : « لا يمكن أن يترك المجلس بلا سلطة يكون لها حق حله وبدون أن تكون هناك رقابة من جانب الشعب » . ثم قال : « أود ان انبه الى حقيقة اساسية وهي ان السيد رئيس الجمهورية في خطابه أمام مجلس الشعب في جلسته التي عقدها للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي قد أكد على هذا المبدأ كأحد المبادىء المستحدثة في نظامنا الدستوري الحديث » . نذكر هذا التنبيه بقوة الى الاتجاه

الديموقراطي الذي كان يعلنه رئيس الجمهورية في صيف ١٩٧١ والذي انعكس بوضوح في دستور ١٩٧١ . بالرغم من ذلك فان المجلس بعد أن وافق على صيغة مخففة لمسألة النواب عاد في الصياغة فحذفها .

هذا المجلس السابق ، الذي كان حريصا على أن يحول بين الشعب الذي يقول انه يمثله وبين تقديم حساب له ، وافق بالاجماع وبدون مناقشة على اعطاء منصب رئيس الجمهورية بالاضافة الى السلطات التي كانت له في ظل دستور ١٩٦٤ ، سلطات لا حدود لها ولا مثيل لها في اي دستور سابق في مصر أو معاصر في اية دولة متمدنة في العالم . ليس هذا التعبير وليد انفعال غالب بل نتيجة دراسة مقارنة مضنية . ذلك لان دستور ١٩٧١ انشأ وظيفة جديدة اسندها الى رئاسة الجمهورية هي وظيفة رئيس الدولة . في الدستور السابق كانت صفة لرئيس الجمهورية تخوله حق تمثيل الدولة في علاقتها الخارجية . في الدستور الحالي اصبحت سلطات داخلية . وما دمنا لا نكتب للمتخصصين نقول أن رئيس الجمهورية — الذي هو رئيس السلطة التنفيذية ، قد اصبح — أيضا — حكما بين السلطات وفوقها جميعا (المادة ٧٣) . وهكذا اصبح رئيس الجمهورية حاكما بصفته رئيسا للجمهورية وحكما بصفته رئيسا للدولة . ومن سلطته — بصفته حكما — ان يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني .. وماذا في هذا ؟.. فيه أن رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ، يستطيع اذا أراد أن يحل محل مجلس الشعب الذي وظيفته تأكيد سيادة الشعب عن طريق التشريع ، ويحل محل القضاء ، الذي وظيفته تأكيد احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ورعاية الحدود بين السلطات عن طريق ابطال اي اجراء او تصرف يمس اي شيء من هذا . فأصبح من الممكن أن يتدخل رئيس الدولة في اي شأن من شؤون أية سلطة ليضمن « تأدية دورها في العمل الوطني » المتروك لتقديره سيادته . ثم تأتي المادة ٧٤ من الدستور فتطبق وتخول رئيس الجمهورية سلطة اتخاذ الاجراءات التي يراها واستفتاء الشعب عليها مباشرة اذا « قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري » ..وهذا كله من أول الخطر الذي يهدد الوحدة الوطنية الى اخر الخطر الذي يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري متروك لتقديره. وماذا في هذا ؟ فيه أن رئيس الجمهورية ، بصفته رئيسا للدولة ، يستطيع — اذا أراد — أن يحل محل كافة المؤسسات الدستورية لان له أن يمارس سلطته هذه حتى في حالة قيام المؤسسات الدستورية وعدم وجود اي عائق يعوقها . اننا نرد بهذا على الذين قالوا ، أو يقولون ، ان هذه

السلطات مثلا في دستور فرنسا . نرجو المراجعة . دستور ١٩٥٨ في فرنسا يعطي ذات السلطات لرئيس الجمهورية بشرط أن يكون المجلس النيابي غير منعقد وان ينعقد فورا ، والا يكون من شأن الاجراءات التي يتخذها رئيس الجمهورية تعطيل انعقاده (المادة ١٦ من الدستور الفرنسي) . ان واحدا من اساتذة القانون الدستوري في جامعة القاهرة لم يجد ما يقوله تعليقا على هذه المادة الا الدعاء « بصدق وعمق » بالا تستعمل (الدكتور يحيى الجمل — النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية — صفحة ١٩٦٢) .. ولقد سمع دعاؤه .

فالواقع أن الرئيس انور السادات لم يستعمل حتى الان السلطات المخولة له ، في هذه المادة . وهذا ما يعني اننا لا نناقش ديموقراطية الرئيس بل نناقش ديموقراطية النظام . والنظام هنا يفسح المجال بدون قيود لقيام ديكتاتورية فردية مطلقة . الم يقل الرئيس انور السادات امام مجلس الشعب يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ : « بابدأ بنفسي . لن احدد وبابدأ بنفسي . في المرحلة الجاية عاوزين اللي يتكلم يثبت ولاؤه للشعب يثبته بالفعل وليس بالكلام أو الخطب أنا باقول مش حجدد ، موش مشكل . وعايزكم انتو تتمسكوا بهذا علشان تجددوا الدم باستمرار في كل المناصب من أكبر منصب لاصغر منصب » ؟ فماذا يكون المصير لو انه لم يجدد فعلا ووقفت المادتان ٧٣ و٧٤ من الدستور في يد اخرى تستعملها ؟ سلام حينئذ على الحرية والديموقراطية . ومع ذلك لا تعرف كل السلطات ان لرئيس الدولة كل تلك السلطة ؟ فهب انه لا يستعملها هل نستطيع أن نجزم بأن شاغلي تلك السلطات لا يعرفون انها قابلة للاستعمال ما دامت قائمة في الدستور ولا يتأثرون بتلك المعرفة ؟.

اضاف ، اذن ، دستور ١٩٧١ سلطات اخرى الى السلطة التنفيذية وليست المادتان ٧٣ و٧٤ اخرهما . ففي دستور ١٩٦٤ مثلا ، الذي قلنا انه زاد وركز في سلطات الحكومة وتمنينا — من اجل الديموقراطية — لو أن دستور ١٩٧١ قد صحح هذا ، كان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين امام مجلس الامة . كان للمجلس ان يسحب ثقته من أي وزير فيستقيل وان يسحب ثقته من رئيس الوزراء فيستقيل بدون تحفظ (المادتان ٨٤ و٨٩) فجاء دستور ١٩٧١ واضفى على رئيس الوزراء حماية رئاسة الجمهورية . ان المادة ١٢٧ من الدستور ترسم الخطوات الاتية لامكان التخلص من رئيس الوزراء : يقدم استجواب الى الحكومة . ثم يتقدم عشرة من اعضاء مجلس الشعب بطلب اعتبار رئيس مجلس الوزراء مسؤولا . ثم يوافق مجلس الشعب على مسؤوليته . ثم يعد مجلس الشعب تقريرا يرفعه الى رئيس الجمهورية . ثم ان رئيس الجمهورية اما أن يقتنع ويعفي رئيس مجلس الوزراء من منصبه واما لا يقتنع . ثم انه اذا لم يقتنع يرد التقرير الى المجلس . ثم ينظر المجلس في التقرير مرة

اخرى . فاذا اصر المجلس على رأيه فان لرئيس الجمهورية ان يفعل واحدا من اثنين . الاول ان يطرح الموضوع على الاستفتاء الشعبي وفي هذه الحالة توقف جلسات المجلس ولكن لا يوقف رئيس الحكومة ، الى ان يتم الاستفتاء . فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة يعتبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزراء (هكذا نص الدستور ولا نعرف ماذا يكون الوضع اذا لم يقدم رئيس الحكومة استقالته) . الثاني ، ان يحفظ رئيس الجمهورية تقرير المجلس ولا يتخذ اي اجراء ويبقى رئيس مجلس الوزراء في منصبه . فهل هناك رئيس وزراء اثبت مركزا في مواجهة مجلس الشعب من رئيس وزراء مصر ؟.. لا نعتقد .

وهكذا لم يكتف دستور ١٩٧١ بعدم حل هذا الجانب من مشكلة الديموقراطية كما انتهت اليه عام ١٩٧١ بل زادها تعقيدا بقدر ما منح من سلطات وحصانات للسلطة التنفيذية وخاصة لمنصب رئاسة الجمهورية الذي « لا يسال » عما يفعل ، طبقا لذات الدستور .

ثالثا : الاتحاد ((الثالث))

٨٢ — نقصد به الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٣ . لعلنا نذكر ان الاتحاد الاشتراكي العربي الاول هو ما جاء بيانه في الميثاق تنشئه قوى الشعب العاملة ويكون اداتها . وان الاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٢ هو ما أنشأته الدولة ليكون جهازا تابعا للسلطة التنفيذية . وقلنا حين تحدثنا عنه انه كان قائما عام ١٩٧١ وان حل مشكلة الديموقراطية في شأنه كان يقتضي رفع يد الدولة عنه ليمارس سلطة السيادة المخولة له في المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ .

في مايو ١٩٧١ بدأت تصفيه هذا الاتحاد الاشتراكي العربي . الغي التنظيم السياسي داخله ثم حلت جميع وحداته بقرار من رئيسه . ونتوقف هنا لنلاحظ أول مخاطر تبعية الاتحاد الاشتراكي للدولة وهو الحل . لقد مارسته اللجنة التنفيذية العليا من قبل ١٩٧١ مرتين ومارسه الرئيس أنور السادات بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧١ وفي المرتين الاوليين كما هو في المرة الثالثة لم يكن حل الاتحاد الاشتراكي العربي يستند الى غير السلطة الفعلية ، اي المقدرة على

الحل واعادة الانتخاب او التعيين بقوة اجهزة الدولة . اذ لم يكن في دستور ١٩٦٤ ما كان يسمح بحله اولا وثانيا وثالثا . كما ان مجرد رئاسة منظمة أيا كانت المنظمة ، لا يعطى رئيسها حق حلها واعادة تكوينها الا اذا كان هو الذي كونها أولا واقعيا فهو يحلها واقعيا ايضا . واذا كنا نقول أن الاتحاد الاشتراكي العربي كان في الميثاق ، ثم في دستور ١٩٦٤ ، تنظيم قوى الشعب العاملة واداتها في استئصال سيادتها فان تبعية الاتحاد الاشتراكي العربي — في الواقع التطبيقي — للدولة قد جعلته جهازا من اجهزة الدولة واداة للسلطة اتنفيذية ومكنت رئيس الدولة ثلاث مرات من أن يحله ويعيد تشكيله . وكل اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي على جميع المستويات كانوا يعرفون أن مصير تنظيمهم وجودا أو عدما متوقف على قبول أو رفض رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي لهذا الوجود . وكانوا يتأثرون بتلك المعرفة ... فيباركون كل شيء ولا ينكرون شيئا .. الا القليل .

ولقد عاصر الرئيس انور السادات التجربة منذ بدايتها وكان مشرفا على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي ، فهو يعلم حقيقته تماما منذ ولادته الى أن اصبح رئيسه . ونستطيع ان نجزم بأن الرئيس أنور السادات لم يكن مؤمنا بالاتحاد الاشتراكي العربي فكرة وتنظيما . وآية هذا ما قاله اخيرا من انه لو كان الامر بيده عام ١٩٥٦ لانشأ الاحزاب (حديثه المنشور يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٦) على أي حال فانه بادر الى حله بعد ١٥ مايو ١٩٧١ ، واعاد انتخاب وحداته حتى اللجنة المركزية. ثم لم ينشىء اللجنة التنفيذية العليا قط . وانتهى دور المؤتمر القومي فتولى سيادته تعيين واعفاء ، امناء اللجنة المركزية . هذا في الوقت الذي كان مشغولا بحل مشكلة الاتحاد الاشتراكي العربي . وقد اصدر في سبيل ذلك دراسة ممتعة تحت عنوان « تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي » ولكن الامر انتهى بتصفية ما تبقى منه وهو اللجنة المركزية عن طريق تقسيمها اولا الى ثلاثة تنظيمات ثم اخيرا الدعوة الى تحويل التنظيمات الى أحزاب .

وهكذا منذ أن كان الاتحاد الاشتراكي العربي نظرية ديموقراطية في الميثاق ، بقي هناك ، وفي رؤوس الناس ، ولكنه لم يطبق ابدا . وان كانت قد حملت اسمه ثلاث مؤسسات متتابعة انشأتها الحكومة .

وهكذا بقي هذا الجانب من مشكلة الديموقراطية قائما بعد ١٩٧١ كما كان قبل ١٩٧١ . وبدلا من الاستفادة من الفرصة التي واتت حين سقطت القيادة البيروقراطية للاتحاد الاشتراكي العربي في ١٥ مايو ١٩٧١ وترك المؤتمر القومي الجديد ينشىء التنظيم وينتخب مستوياته القيادية ويختار تنظيمه السياسي بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية جاء دستور ١٩٧١ فسلبه في المادة الخامسة منه سلطة السيادة التي

كانت له في المادة ٣ من دستور ١٩٦٤ . وتلاه القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ بالغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي لاداء اي عمل او تولي أية وظيفة أو اشغال أي موقع فاصبح الانضمام الى تنظيم السلطة مجردا من أي اغراء فلا هو سبيل الى المشاركة في السلطة ولا هو سبيل الى تولي الوظائف . ومهد ذلك لتصفيته . ولا يقوم الان عقبة في سبيل اتمام التصفية الا أن الاتحاد الاشتراكي العربي « الاسم » يمتلك « اسميا » الصحف اليومية الرئيسية بحكم القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ مما يقتضي ان يكون له حق « تسمية » رؤساء تحرير تلك الصحف . وهي عقبة يحاول المستفيدون منها الابقاء على « أمانة ادارية » تحافظ على اسم الاتحاد الاشتراكي العربي .

٨٣ — نستطيع بعد الاسطر الختامية للفقرة السابقة أن نجيب على سؤال نحسب انه قد خطر على بال قارىء منذ بداية الحديث ولا بد من أن يكون خاطرا الان . عمن كنا ندافع ، اذن ، ونحن نفترض ، في بداية الحديث ، على اعلان تحويل التنظيمات الى أحزاب ونحتج باحكام الدستور ؟.. هل كنا ندافع عن الاتحاد الاشتراكي العربي القائم «تحت التصفية » .. وهل يستحق — بعد أن أوضحنا انه لم يكن يحمل اي أمل في حل مشكلة الديموقراطية الدفاع عنه ؟..

نجيب فنقول : ان الله يدافع عن الذين آمنوا اما الذين كفروا فلا يستحقون الدفاع . نحن اذن لا ندافع عن أحد . ولا يهمنا الان ، ولم يهمنا من قبل ، هذه أو تلك المؤسسة التي تحمل اسم الاتحاد الاشتراكي العربي . ولنا في بيان موقفنا من مشكلة الديموقراطية بضعة كتب نشرت ابتداء من عام ١٩٦٥ . ولكنا — بكل ما نملك من قوة الاقناع — ندافع عن الشرعية الدستورية . والدستور هو عنوان الشرعية حتى لو كانت فيه احكام لا تعجبنا . ذلك لاننا نعتقد ، ان التمسك بالشرعية الدستورية، وبدستور ١٩٧١ بالذات ، هو المدخل الصحيح في هذه المرحلة لحل مشكلة الديموقراطية كما هي قائمة في مصر آلان . تلك المشكلة التي ازدادت حدة حتى حملت رئيس الجمهورية على طرحها للمناقشة من خلال اجتهاده في حلها يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ وحملتنا على أن نتتبع تطورها منذ أكثر من نصف قرن حتى الان ، لنواجهها كما هي الان .

سابعا

مشكلة الديمقراطية
في المرحلة الحاضرة

الاتجاه العام :

٨٤ — والان ما هو الاتجاه العام للمرحلة التي بدأت عام ١٩٧١ ؟ هل كان اتجاها ديموقراطيا أو كان اتجاها غير ديموقراطي ؟ على أساس الاجابة على هذا السؤال يتحدد الموقف من أزمة الديموقراطية في المرحلة الحاضرة . ونحن نعيد ونكرر ونؤكد ان العبرة بالاتجاه العام . أولا ، لان التفاصيل والمفردات تخضع للاتجاه العام وتخدم غايته . ثانيا فان النظام الديموقراطي ، حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وتكون القوانين معبرة عن ارادته وخاضعة لرقابته ، ما يزال هدفا بالنسبة الى مصر وكل بلاد العالم الثالث على الاقل . فهو ليس نظاما قائما او قابلا للقيام فوراً ، ان المفهوم العلمي والواقعي للديموقراطية الان هو الاتجاه اليها ، وتطور المجتمع ، اقتصاديا وسياسيا وأجتماعيا وثقافيا الى ان تتحقق كاملة حين تتحقق شروطها الموضوعية والذاتية كاملة . يضاف الى هذا أن مشكلات الديموقراطية في مصر تراكمت منذ عشرات السنين أو القرون ، فهي لن تحل في بضع سنين ، وليس مطلوبا من آحد أن يحلها في بضع سنين ، ومن المثالية الظالمة مطالبة آي نظام للحكم بأن يحلها في بضع سنين . انما تقاس ديموقراطية أي نظام بقدر الخطوات التي يحققها في إتجاه الديموقراطية . أو كما يقال عادة — بقدر المكاسب الديموقراطية التي تحققت . وهذا يعني أنه قبل عدد الخطوات المتقدمة او المتعثرة لابد من تحديد اتجاه تلك الخطوات ، هل هي في اتجاه الديموقراطية أو أنها في الاتجاه المضاد والمنحرف .

كل هذا ونحن نعني الاتجاه بالنسبة الى الشعب . الذي نحاول أن نقف موقفه . ونرى حركة التطور على ضوء حركته وليس بالنسبة الى الشريحة « الممتازة » من المصريين الذين لا نشك في أنهم يسبقون شعبهم معرفة بالديموقراطية ومقدرة على ممارستها ، بنصف قرن على الاقـــل .

التركـــــة :

٨٥ ــ ثم اننا حين نحدد الاتجاه العام للمرحلة الحاضرة يكون من التعسف ان نحسب عليها الحدود والقيود والعقبات التي ورثتها من مراحل سابقة . لا يحسب عليها ان قانون الاتفاق الجنائي الذي صدر عام ١٩١٠ ما يزال قائما ولا أن قانون التجمهر الذي صدر عام ١٩١٤ ما يزال قائما ولا أن قانون المظاهرات الذي صدر عام ١٩٢٣ ما يـــزال قائما ولا أن قانون المطبوعات الذي صدر عام ١٩٢٥ ما يزال قائما ولا أن قانون الحكم العسكري الذي صدر عام ١٩٣٩ ما يزال قائما وان كان يحمل عنوان قانون « ضمان حريات المواطنين » (رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) ... وكل هذه قيود وحدود للديموقراطية ، لابد لها من أن تزول ولكنها لا تدخل في عناصر تكوين الاتجاه العام « للمرحلة الحاضرة » .. حتى لو كانت اجزاء من عناصر تكوين الاتجاه العام لمشكلة الديموقراطية في مصر في هذا القرن .

او ، بعبارة أوضح ، الى أين تتجه مصر فيشأن مشكلة الديموقراطية ابتداء من عام ١٩٧١ وانطلاقا منه ..؟

تناقضات المرحلة :

٨٦ ــ ليس للسؤال السابق جواب واحد بسيط . ذلك لان هناك، في قلب دولة مصر القائمة ، شرخا يتعمق باستمرار ويكاد يفصل بـــين اتجاهها الشرعي واتجاهها العملي .

أما على المستوى الشرعي فان دستور ١٩٧١ القائم ذو اتجـــاه ديموقراطي واضح . ولقد أوضحنا من قبل بعض خصائصه الديموقراطية. نقول بعض لان الواقع أن الدستور يتضمن احكاما كثيرة فيها ضمانات كثيرة للحرية الديموقراطية . حتى سلطات رئيس الجمهورية الواسعة والمطلقة التي جاءت في الدستور ، وحتى سلطات رئيس الجمهورية التي خولها له قانون « ضمان حريات المواطنين » ، وخلاصة خلاصتهـــا ان لرئيس الجمهورية اذا لم تكفه السلطات الواردة في القانون ان يعطي

نفسه بقرارات مكتوبة او شفوية السلطات التي يريدها (الفقرة الاخيرة من المادة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) ، كل هذه السلطات لم يستعملها الرئيس أنور السادات حتى الان . (الا في الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالمساكن) ، وهــــو ما يعني ان اتجاها ديموقراطيا لا شك فيه ما يزال قائما في مصر . على المستوى الشرعي. ولكـــــن ،

في مواجهة ، وضد ، هذا الاتجاه الدستوري الشرعي ، بدأ ينمو في مصر بشكل ظاهر ، وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالذات اتجاه مضـــاد للديموقراطية . وقد قلنا من قبل ، ونعيد القول الان ، انه انقلاب ضد الدستور والشرعية بكل المعاني الدستورية للانقلاب . بداه مجـــلس الشعب السابق وما يزال ينمو من خلال الممارسة . الممارسة التشريعية باصدار سلاسل من القوانين بدون مناقشة ولو صورية في بعض الاوقات. وبسلاسل من القرارات التنفيذية والاجراءات الفعلية والمواقـــف التي تستهدف جميعا خلق واقع موضوعي مناقض للمقومات الاساسيةللمجتمع كما نص عليها الدستور وخاصة المقومات ذات الاتجاه آلاشتراكـــي الديموقراطي التي نص عليها في الفصل الثاني من الباب الاول ، وبالتالي التغيير الفعلي لنظام الدولة الاشتراكي والديموقراطي الذي نصت عليه المادة الاولى من الدستور . ويتم كل ذلك بصبر واناة وذكاء ايضا منذ عام ١٩٧٤ ، تحت غطاء كثيف ومدروس من النشرات والبيانات والكتابات والمناقشات الدعائية . وتستعمل في تثبيته في آلاذهان كل الوان التأويل والمغالطة الفكرية . فيتحول تحالف قوى الشعب العاملة الذي هو ذاته التعبير الشرعي عن الوحدة الوطنية الى وحدة وطنية تضم مـــع قوى الشعب العاملة أعداءها بحجة أن كلنا مصريون وابناء اسرة واحدة مع أن الانتماء الى اسرة واحدة لا يحول دون اختلاف افرادها والصراع فيما بينهم . وهل كان ثمة من هو أكثر عداء للنبي (صلعم) من عمه ابو لهب. وهل باع يوسف الا اخوته. وتوافي ذكرى استشهاد الحسين رضي الله عنه . ونحن نكتب هذه السطور فنتذكر الصراع حتى الموت الذي قام بين ابناء العمومة من الاسرة القرشية الكبيرة . الخلط بين العلاقـــات الاسرية والعلاقات السياسية واضح .. وتتقلص الاشتراكية التي هي نظام توظيف الموارد المادية والبشرية المتاحة طبقا لخطة اقتصادية شاملة من أجل اشباع الحاجات المادية والثقافية والروحية للشعب ، الى مجرد مظلة تأمينات وتعليم بالمجان ، في حين أن تلك التأمينات والخدمات لا يكاد يخلو منها مجتمع اشتراكي أو راسمالي او حتى قبلي . ويتحول القطاع العام الذي هو ملكية الشعب و « قائد » النشاط الاقتصادي في كـــل المجالات الى مجرد قطاع اقتصادي تملكه الدولة ، ثم يطلق من التبعية التوجيهية للدولة (الغاء المؤسسات) ثم يترك ليواجه مصيره في سوق

المنافسة مع القطاع الخاص الذي اطلق له العنان ليسيطر على اقتصاد مصر . هذا في حين ان كل الدول الراسمالية تملك قطاعا اقتصاديا تضارب به في السوق ولا يقال له قطاعا عاما لانه لا يلعب الدور المنوط به في الاقتصاد الاشتراكي وهو ـ كما قلنا من قبل وكما قال الدستور ـ قيادة التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية في تنفيذ خطة التنمية (المادة ٣٠ من الدستور) ويتحول التخطيط الاشتراكي الذي هو الحصانة الوحيدة ضد فوضى الاقتصاد الراسمالي وضد المضاربة على احتياجات الشعب والتهريب الى انغلاق لابد من أن ينسف . و « الاصل هو حرية الاستثمار .. وكل شرط قيد . وكل قيد انغلاق » . ولو أخذناها عكسيا لكان الانفتاح هو الغاء كل قيد بالغاء كل شرط لحرية الاستثمار . ثم يقال ان الاعتراض على هذا هو « شعارات اشتراكية معوقة » . ويذهب الامر الى حد استغلال متاعب الشعب واستثمارها لصالح هذا الاتجاه . فبدلا من الاعتراف بأن ازمة الخدمات في العاصمة (المواصلات والمجاري والتليفونات والمساكن)، مردها الهجرة المكثفة من الريف نتيجة الجوع هناك وتزاحمها على خدمات حال العدوان الامريكي الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ دون وجود فائض اقتصادي ـ بعد احتياجات القوات المسلحة والضروريات ـ لعمل التجديدات اللازمة ، يسند الى التحول الاشتراكي ما فعله الاعداء . . . ويستغل جوع الشعب ويستثمر فيوعد وعودا غير قابلة للتحقيق بأن الاتجاه الجديد سيشبع جوعه ويحل مشكلاته ويحقق له الرخاء ، والدولة ذاتها تعرف معرفة اليقين ان وعودها لن تتحقق (أطلق المجلس القومي للانتاج في توصياته التي نشرت هذا الشهر ـ ديسمبر ١٩٧٦ ـ تحذيرا قويا من مخاطر افلات النشاط الاقتصادي من حدود التخطيط الموجه وقيادة القطاع العام) . . . الى اخره .

وكان كل هذا ، وما يزال ، يستهدف تحضير الشعب نفسيا وذهنيا لقبول « النظام الواقعي الجديد » بدون أن يشعر بصدمة الانقلاب . وتولى فلاسفة وكتاب الليبرالية الذين عادوا من خارج الارض المصرية أو ظهروا من تحتها ، يساندهم فلاسفة وكتاب كل عهد وكل نظام ، بشن حملة شعواء لتشكيك الشعب في مكتسباته الاشتراكية والديموقراطية التي تحققت له في المرحلة السابقة ولم تترك شيء أو أحد لم تشوهه وتلطخ سيرته . ولم يكونوا في ذلك محققين ولا عادلين وما كانت غايتهم التحقيق أو العدل . وما كانوا ـ ايضا ـ حاقدين فان المسألة اكبر كثيرا من النزوات العاطفية . انما كانوا ينشرون في جو مصر سحابة من الضباب المجوف الرنان ليغطوا حركة انقلابية تغير من الواقع المصري اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وفكريا ، خطوة خطوة . وحين كانوا يطلقون كلماتهم المتدفقة اشادة بسيادة القانون ، وبدولة المؤسسات ،

وبحرية المواطنين ، ويشغلون شعب مصر بمقارنات بيزنطية بين ما كان وما يكون ، كأن شعب مصر جماعة من المتفرغين لدراسة التاريخ ، لم يحاولوا أن يقرأوا دستور سيادة القانون ودولة المؤسسات وحرية المواطنين الذي بين ايديهم ليتبينوا ان هذا الدستور ينتهك خفية وتهدر أحكامه عمليا . وان الذين ينتهكونه ويهدرون أحكامه يمتنعون عمدا عن انشاء المؤسسة الدستورية المنوط بها حماية الدستور (المحكمة الدستورية العليا) .. وكل ذلك لان فلاسفة ومفكري الليبرالية كانوا يعلمون ان انقلابا ضد الاشتراكية والديموقراطية الشرعية يحدث في الواقع العملي خطوة خطوة ، وان دورهم هو التغطية على هذا الانقلاب ، وشد انتباه الشعب الى قضايا جانبية أو فرعية أو تاريخية حتى لا يشعر بصدمة الانقلاب ..

وحين يتم الانقلاب واقعيا لابد من أن تعاد صياغة الشرعية ليصبح واقعا شرعيا . هكذا يحصل في كل الدنيا . لابد بعد الانقلاب من تغيير الدستور أو بعض مواده واصدار التشريعات اللازمة لاضفاء الشرعية الملزمة على ما وقع فعلا . ولكن الانقلاب الذي يحدث في مصر منذ عام ١٩٧٤ يتم خطوة خطوة ، اذن — بحكم اسلوبه — لابد ان تضفى عليه الشرعية خطوة خطوة أيضا ، اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ليتيح الفرصة أمام العرب بالذات ، فلم يعجبهم فدفعوا الامور — فعليا — الى أن تجاوزت حدود ذلك القانون فاصدروا القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، وفي تنفيذه تجاوزوه تمهيدا لالغائه لان « الاصل هو حرية الاستثمار . وكل شرط قيد . وكل قيد انغلاق » . وكان الامر . أوضح في مجال النشاط السياسي . أصدر رئيس الجمهورية ورقة تطوير للاتحاد الاشتراكي فلم يطوروه ، وخلقوا قضية الرأي والرأي الاخر . فجاء اقتراح المنابر فحولوها الى تنظيمات ، فصاغت لجنة العمل السياسى التنظيمات ، فحولوها الى أحزاب (بدأ تأسيس حزب مصر العربى الاشتراكي العام منذ مرحلة المنابر) . فاعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات الى احزاب في حدود (الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية التحول الاشتراكي) مع بقاء الاتحاد الاشتراكي . فبدأوا استقلالهم على الاتحاد الاشتراكي ويتجهون الى تشكيل جبهة .. وهي الواقع البديل عن تحالف قوى الشعب العاملة ، فيطالبون الان بتغيير هذه المادة من الدستور واطلاق حرية الاحزاب .

ولقد أصبح الانقلاب الان محسوسا لانه قد ارتطم اخيرا «بالدستور» ويحاول رئيس الجمهورية الابقاء على الدستور ، ويقول ان المادة الخامسة منه تسمح بتعدد الاحزاب ويحاول أن يجعل الاحزاب محدودة العدد ومقيدة ولو اسميا بالتزام الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية الحل

الاشتراكي .. والابقاء على الاتحاد الاشتراكي ولو ادارة اسمية تملك الصحف . وقبل أن يتم اي شيء يندفع ابطال الانقلاب فيحلون وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي في احدى المحافظات .. وعلى الشرعية أن « تتصرف » بعد ذلك .. وهكذا .

ان هذا التتالي المطرد ، بايقاع تتزايد سرعته ، بين خلق واقع فعلي ثم تغطيته بقانون او قرار) يمكن ملاحظته بوضوح حين توضع كل القرارات والقوانين والبيانات التي صدرت منذ مطلع ١٩٧٤ مسلسلة حسب تواريخها ومقارنتها بتسلسل الاحداث) . هو الذي يكشف لنا أن هناك انقلابا فعليا يحدث خطوة خطوة في المقومات الاساسية للمجتمع المصري في مواجهة الشرعية الدستورية وانه ما يزال مستمرا . وقد كسب الانقلاب اغلب جولاته على المستوى الفعلي وكسب اغلب جولاته على المستوى التشريعي ويحاول الان أن ينهي معركته الشرعية بكسبها على المستوى الدستوري . من هم قواه . بالصفة ، هم الليبراليون والراسماليون وحلفاؤهم من البيروقراطيين . اما من هم وضد من فالامر كله غامض . كل ما نستطيع أن نرقبه هو ان ثمة قوة تتولى قيادته وانجاز التغيير الفعلي وثمة قوة تضفي عليه التبرير الفكري أو التشريعي بعد أن يقع فعلا . هذا — عندنا لا شك فيه . انما الذي لا نستطيع أن نجزم به هو ما اذا كانت تلك ادوارا موزعة بين قوى متفقة في الاتجاه فيما يعرفه علم السياسة بانقلاب القصر Coup de Palais ويعنون به أن يتم الانقلاب بواسطة السلطة ذاتها ، ام انها قوة متصارعة في صمت رهيب في قلب الدولة. في بعض الحالات يبدو أن كل شيء يسير بدون اعتراض أو مقاومة . ولكنا في بعض الحالات نكاد نسمع صرير الانياب الحادة وصوت تحطيم العظام . على أي حال فان الصراع لابد منه ولو في مرحلة قادمة حين يصل الانقلاب الى الذروة . ذلك لان السمة الاساسية للانقلاب انه ليبرالي راسمالي . وبصرف النظر عن اية نوايا معلنة أو خفية لا يمكن أن تقبل الليبرالية الراسمالية أن تكون للسلطة التنفيذية كل ما لها الان من سلطات في الدستور ولا بعضها ان رئيس الجمهورية بدون سلطات ، وحكومة تخدم اذا طلب منها ولكن لا تتدخل، هو نموذج الحكم الليبرالي الذي تسعى اليه الراسمالية في كل مكان ولا ترضى الا به . وغدا أو بعد غد حين تنتصر الراسمالية المصرية نهائيا ، ستطالب — باسم الشعب — الذي تستعمله وتستغله دائما — ان يتخلى رئيس الجمهورية ، لهم وليس للشعب ، عن كافة سلطاته . ما الذي سيحدث حينئذ . الله أعلم . ان الاسلوب الصامت الصبور الحاسم أيضا الذي واجه به الرئيس السادات محاولة مماثلة في النصف الاول من عام ١٩٧١ ، ترشح مصر لاحداث كبيرة وخطيرة ، خاصة ان الرئيس أنور السادات ، بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة قد ناط بها مهمة « حماية

الشرعية الدستورية » بالاضافة الى انها ــ بأمر الدستور ــ مكلفة « بحماية مكاسب النضال الشعبي الاشتراكية » (مادة ١٨٠) . وتحول القضية المعلقة وامن الدولة دون الايضاح والاعلان .. وبذلك يبقى الموقف غامضا .

قد تكون كل هذه الاستنتاجات خاطئة او مصيبة ، ولكن الذي لا يمكن ان ينسب اليه الخطأ ــ في رأينا ــ هو أن قضية الاحزاب التي يتناولها بعض الناس ببساطة الفرحين بلعبة جديدة أو فرحة المفتقدين لشيء يهمهم الحصول عليه ، اكثر خطورة بمراحل مما يتصورون انها ليست الا جملة في صفحة كتاب مليء بالصفحات والسطور ، موضوعه مصر المستقبل وليس مصر الحاضرة وعلى ضوء « كل » ما في الكتاب يجب أن تفهم بعض كلماته ..

ثامنا

لا ... للاحزاب

لقد عبرنا عن رأينا في الاتجاه الذي بدا — فعليا — عام ١٩٧٤ وقلنا انه انقلاب . ولكن هذا وصف له من حيث الشرعية . عنينا به انه ضد الدستور. دستور ١٩٧١ . هذا الوصف لايعنيوحده انه اتجاه ديموقراطي أو أنه اتجاه ضد الديموقراطية . انما تتبين صفته هذه بقياسه على اتجاه الدستور ذاته . وهو قياس نسبي بمعنى اننا لا نفرض ان دستور ١٩٧١ هو منتهى التطور الديموقراطي ولكنه ، كما نراه بيقين ، اكثر ديموقراطية بما لا يقاس من اي دستور ليبرالي . ولقد أوضحنا من قبل أن الاتجاه الذي يجري تحت انوفنا اتجاه ليبرالي رأسمالي ، وهو ما يعني — في رأينا — انه اتجاه مضاد للديموقراطية . ديموقراطية الشعب ، اغلبية الشعب، ومن العمال والفلاحين وصغار الموظفين الامناء وصغار التجار وأصحاب الورش والحرفيين وكل الكادحين وابنائهم . وهو اتجاه غير ديموقراطي لانه يسلبهم الان ، وسيسلبهم المزيد غدا ، ذلك القدر الذي تحقق لهم من الديموقراطية الاجتماعية حتى لو كان قليلا .

اذن ،

فالقضية المطروحة الان على الشعب ، ليست قضية احزاب او لا احزاب كما يصوغها الليبراليون . ولكنها قضية : اية أحزاب ؟.. ان كانت الاحزاب التي يراد لها أن تقوم هي الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فهي خطوة تقدمية وسيكون لنا رأي في صيغتها فيما بعد . اما اذا كانت الاحزاب هي الاحزاب الليبرالية والراسمالية والرجعية بأي معنى . ولكن اي اشتراكي ديموقراطي لا يمكن أن يقع تحت تأثير «السحر الميتافيزيقي» لكلمة الاحزاب .. فكلما لاحت له أو لوح له بها انجذب اليها كالماخوذ دون أن يدري — في بعض الاوقات — انه يغادر مواقعه ...

لقد قيل ان تلك الاحزاب التي ستضفي الشرعية على وجودها الفعلي مونة اساسا من اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، فقد نشأت تنظيمات في اطاره ، وهي تتطور الى احزاب بمساعدته وتحت رقابته . فقد اشترطت لجنة مستقبل العمل السياسي فعلا أن تكون التنظيمات من بين اعضائها ، وتم تكوينها على هذا الاساس ، واختير « مقررو » التنظيمات من بين اعضاء اللجنة المركزية . وهكذا يمكن ان يقال : انها صيغة جديدة ، حزبية ، لذات قوى الشعب العاملة أو ممثليها الذين كانت تتكون منهم اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، وبالتالي فانها احزاب « اشتراكية » . نحن نقول . لا . ان « الاتحادات الاشتراكيات العربيات » أرقام ٣ (القائم) و٢ و١ لم يكن اي منها تنظيم

تحالف قوى الشعب العامل ، بل كان التنظيم الذي اقامته البيروقراطية المتحالفة مع الراسمالية لتنضم اليه قوى الشعب العاملة تحت قيادتها لتتحكم فيها (الان نعرف لماذا تحدثنا عنها من قبل تفصيلا) وبالتالي لم تكن المنابر ، أو التنظيمات ، ولن تكون حركة تحويلها الى احزاب الا تغييرا في اشكال ممارسة البيروقراطية والراسمالية لقيادتها السياسية أو كما قال الدكتور يوسف ادريس في ندوة تليفزيونية في مواجهة ممثلي التنظيمات — انكم جميعا تنتمون الى طبقة واحدة . ونضيف أن هذه التنظيمات أو الاحزاب تنتمي جميعها الى ما يسمى « جملة » الراسمالية الوطنية ، فهي في الاساس لا ديموقراطية من حيث هي في الاساس رأسمالية . هذا بدون أي اعتداد بالمواقف الفردية ، وبدون اعتداد « بالذاتية » الاشتراكية التي يعول عليها كثيرا تنظيم « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » . نعني انه قد يكون في بعض الاحزاب أو التنظيمات اشتراكيون وديموقراطيون ، وقد يكون لدى « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » من الثقة بقيادته او افراده او بتوقعاته ما يبرر قول السيد خالد محي الدين في ندوة تليفزيونية : نحن نؤمن بأن المستقبل لنا ، ولكن ليسمح لنا كل هؤلاء بأن نقول انكم في المرحلة الحاضرة واقفون في مواقع غير ديموقراطية داخل اتجاه عام غير ديموقراطي . اما المستقبل فيعلمه الله ويصنعه البشر الذين لا يشدون انفسهم الى مواقع لا تتفق مع منطلقاتهم، ويتجهون اتجاهات لا تؤدي الى غاياتهم .

وقيل أن التنظيمات الثلاثة ، التي ستتحول الى احزاب ثلاثة ، ملتزمة جميعا بالنشاط في اطار من ثلاثة حدود « الوحدة الوطنية . السلام الاجتماعي ، حتمية الحل الاشتراكي » . وبالتالي فانها جميعا احزاب او تنظيمات اشتراكية ديموقراطية . ونحن نقول لا . أن هذه الكلمات العناوين قاصرة ومجرد طرحها يرشحها لان يقال : لا . أولا ، لان الوحدة الوطنية لا يمكن أن تكون وحدة ديموقراطية الا اذا كانت قواها مقصورة على القوى الشعبية التي لها مصلحة في الاشتراكية والديموقراطية . أما اعداء الاشتراكية فهم اعداء الديموقراطية فهم اعداء الشعب . والا ، فضد من تقوم الوحدة الوطنية في الداخل ؟.. نعني ما هو مضمون الوحدة الوطنية في الداخل ؟.. هل هو مجرد الانتماء معا الى دولة مصر ؟ نحن جميعا في وحدة وطنية — اذن — بحكم وحدة الجنسية . لابد للوحدة الوطنية من هدف مشترك بين قواها تؤجل من اجله خلافاتها وصراعاتها . فان كانت الوحدة الوطنية مطلوبة كحد للنشاط السياسي من أجل التحرر الوطني فانها — اذن — صيغة يكاد يستوى المساس بها مع الخيانة الوطنية . والمساس بها يكون اما بفضها أو بدفع بعض اطرافها الى الانفضاض . على الجميع اذن — جميع الاطراف — أن يلتزموا بالوحدة الوطنية . من أجل هذا لا تكفي « الكلمات

ــ العنوان » ، بل لابد من أن تكمل فتكون « الوحدة الوطنية من اجل التحرر غير المشروط من الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية وللنضال ضد الصهيونية وضد كل من يساعدها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية» .

اما عن السلام الاجتماعي فشعب مصر ــ المرهق ــ في أشد الحاجة اليه بشرط أن يكون السلام الاجتماعي من خلال « تذويب الفروق بين الطبقات » . وليس فرصة لتلجأ طوائف الشعب المحروقة الى السلام بينما يلتهم الرأسماليون ثرواتها .. اما حتمية الحل الاشتراكي فهو نبوءة تاريخية صادقة ، ولكن قضايا الشعب لا تقام على اساس النبوءات ، وماذا يعني الشعب اذا اعلنت كل الاحزاب انه في وقت ما من التاريخ المستقبل سيكون الحل الاشتراكي محتوما . ماذا يعني الشعب الان من ذلك اللقاء العجيب بين الذين يريدون الرأسمالية ابتداء من هذه المرحلة والى الابد وبين الذين يريدون الرأسمالية في هذه المرحلة لانها « المرحلة التاريخية التي تقوم فيها البورجوازية الوطنية بانجاز مهمتها الديموقراطية وترسي لها قاعدتها المادية » ... لتتلوها مرحلة الاشتراكية فهم « لا يريدون الاشتراكية الان ولا في المستقبل المنظور » . ماذا يهم الشعب اذا سلم مصيره الى الرأسمالية . من هذا المستقبل غير المنظور ؟.. ان مصر لا تبدأ من عصر الاقطاع لتليه المرحلة الرأسمالية ، وحتى لو كانت تبدأ من اقتصاد شبه اقطاعي شبه رأسمالي فكذلك بدأت ثورة لينين عام ١٩١٧ التي علمت من يقول ما يقول ، ولم يقل احد على العالم الثالث المتخلف ، في هذا العصر ، عصر الامبريالية ان التنمية الرأسمالية ممكنة وانه ما يزال « للبورجوازية الوطنية » دور تقدمي تاريخي كذلك الذي قاله ماركس وما يزال « يزن » برؤوس البعض . مصر ١٩٦١ ، قد بدأت مرحلة التحول الاشتراكي . وقوانين يوليو ١٩٦١ ليست أقل اشتراكية في صيغتها الانتقالية من « النظام الاقتصادي الجديد » الذي اخذت به الثورة الاشتراكية عام ١٩٢٤ . ولم يقل احد حينئذ اننا «لانريد اشتراكية الان ولا في المستقبل المنظور » .. الفرق نعرفه تماما . التحول هناك كان تحت قيادة حزب اشتراكي وهنا ــ يقولون ــ انه لم يكن تحت قيادة الاشتراكيين ؟.. اذن فلينشأ الحزب الاشتراكي لاكمال مرحلة التحول .. وليس العكس . اي ليس الحل التقدمي قبول التوقف أو الردة من أجل الوصول الى حزب اشتراكي .. انها « فهلوة » تستهين استهانة قاتلة بذكاء ومقدرة الرأسمالية المعاصرة التي اصبحت تتقن ، اكثر من اية قوة اخرى ، فن « التكتيك » ... اذن فصيغة الحل الاشتراكي الذي يمكن أن يكون مقبولا لتلتزم به الاحزاب لا يكون اقل من « مزيد من التحول الاشتراكي عن طريق التخطيط الشامل ومزيد من دعم القطاع العام وتأكيد سيطرته على القطاع الخاص» .. بهذا وحده ــ وهو الحد الادنى ــ يمكن أن يتردد الرأسماليون والليبراليون قبل أن

يرفعوا شعارات الاشتراكية .

ولكـــــن ...

اذا كانت الوحدة الوطنية منصوصا عليها في الدستور ومصونـة بحمايته (المواد ٣ و ٦٠ و٧٣ و٧٤) وكان السلام الاجتماعي منصـوصا عليه ومصونا بحمايته (المواد ١ و٥ و٧ و٤٠ وما بعدها) وكانت قواعد التحول الاشتراكي منصوصا عليها في الدستور ومصونة بحمايته (المواد ١ و٢٣ وما بعدها) فما الحاجة الى ان تستبدل بنصوص دستوريـــة محكمة الصياغة شعارات عامة . ثم ما معنـــى ان يقال بعد ذلك أن « الاحزاب » مقرة بتلك الشعارات فهي اشتراكية ؟. ان هذا قد يوحي بأن ليس في الدستور ما يلزم حدود المنظمات السياسية ، أيـــا كان اسمها ، حدود الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والتحول الاشتراكي.

وهو غير صحيح .. او قد يؤدي ـــ في مرحلة مقبلة ـــ الى الاستغناء بها عن نصوص الدستور . نعني رفع تلك الحدود من الدستور لتبقى « تعهدات » تعلنها الاحزاب ولا يعرف أحد من الذي يضمن تنفيذها ..

ثم آن حديثنا يتردد علنا عن قانون يصدر بتنظيم الاحزاب يبيح قيامها بشروط جديتها . وشروط جديتها تلك هي أن يكون لكل حزب عدد معين من اعضاء مجلس الشعب ، او نسبة معينة من أصوات الناخبين والمقصود ـــ طبعا ـــ عدد اعضاء مجلس الشعب الحالي ونسبة من أصـــوات الناخبين في الانتخابات الاخيرة . (صحف يوم أول يناير ١٩٧٧) . وهكذا.

بعد ان تقدمت التنظيمات الى الانتخابات بصفتها تابعـــة للاتحـاد الاشتراكي (رقم ٣) اذ هي اقسام لجنته المركزية ذاتها ، تحت قيادات مقررة من مقررين مختارين لها ، ووقف الناخبون منها موقفهم الذي اسفر عن زيادة نسبة الممتنعين عن الاقتراع عن الثلثين ، وزيادة عدد المرشحين المستقلين عن التنظيمات ، عن مرشحي التنظيمات مجتمعين ، وزيادة عدد المستقلين الناجحين عن اضعاف عدد نواب تنظيم اليمين وتنظيم اليســار .. وبعد أن ضمنت الحكومة اغلبية فعلية ساحقة في مجلس الشعب الت اليها في ظروف لم تكن قضية الاحزاب فيها مطروحة اصلا .. يقال أن قانونا سيصدر بشروط يحول الواقع الى احزاب .. ثم يحول دون أن تنشأ احزاب ليس لها نصيب في ذلك الواقع .. وتوضع العربة أمام الحصان كما يقولون ، فبدلا من أن تنشأ الاحزاب لتكــون ادوات جماهيرية سياسية من غايتها الحصول على أصوات الناخبيـــن وان يكون لها ممثلون في مجلس الشعب ، يقال لها .. لابد لك ـــ قبل أن توجدي وحتى توجدي ـــ أن تحصلي على اصوات الناخبين ومقاعد مجلس الشعب ؟ اليس هذا عجيبا ..؟ اليس معناه تجميد الموقف على ما حدث فعلا وقفل ابواب المستقبل على الذين لم يكونوا من أعضاء

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧١ ..؟ أليس معناه، أن هناك من يغير الواقع فعليا على ما يريد ثم يغطيه بتشريعات مفصلة علـــى « قده » ؟...

تاسعا

ما العمل ؟

الحل الديموقراطي :

٧٨ ـــ لا نعني بالحل الديموقراطي الحل الذي يقيم في مصر نظاما ديموقراطيا . النظام الديموقراطي الكامل ما يزال غاية نسعى اليها اذ قبل آن يكتمل النظام الاشتراكي لن يكتمل البناء الديموقراطي . وفي النظام الاشتراكي وحده ، حيث يتحرر الشعب تحررا كاملا من القهر الاقتصادي والجهل يمكن ان يملك المقدرة الكاملة على نفاذ ارادته . وقد يقولون اين هي تلك التجربة ؟ .. نقول بحسم لم توجد بعد ، انما هناك شعوبا كثيرة تتجه اليها بقوة هي تلك الشعوب التي تخطت عقبتها الاولى وحررت الشعب من القهر الاقتصادي وسخرت التنمية الاقتصادية للتنمية الثقافية والصحية . ونرجو الا يغالطنا احد فيحتج علينا ببعض التجارب الماركسية . لسنا ماركسيين وعلى الذين لا يعرفون هذا ان يراجعوا ما كتبنا ونشرنا على مدى عشرين سنة . ونعرف عن الماركسيين انهم يطورون افكارهم لتواكب خبرتهم وانه منذ عام ١٩٦٣ يرفع الاتحاد السوفييتي شعار « ديموقراطية كل الشعب » بدلا من « ديكتاتورية البروليتاريا » ، ونعرف أن الماركسيين في غرب اوروبا ، حيث اتيحت للعمال هناك امكانيات اقتصادية تحول دون خضوعهم للقهر الاقتصادي وبيع حرياتهم قبلت الاحزاب الماركسية دخول المباراة الديموقراطية . وكل هذه ، وغيرها ، تجارب لا تلزمنا بشيء ولنا أن نستفيد منها أو لا نستفيد ، والعبرة الاولى والاخيرة بظروفنا واحتياجات شعبنا الذي لا نكن ولاء لاحد غيره .. وشعبنا قد بدأ تطوره الديموقراطي حين بدأ تطوره الاشتراكي عام ١٩٦١ . لم يكن النظام حينئذ ديموقراطيا لانه لم يكن حينئذ اشتراكيا . وعبد الناصر الذي ربط الديموقراطية بالاشتراكية قال اننا في مرحلة التحول الى الديموقراطية حين قال اننا في مرحلة التحول الى الاشتراكية (خطابه يوم ١٦ مايو ١٩٦٥) ..

وبالتالي ليس النظام القائم ديموقراطيا لانه ليس اشتراكيا . وليس النظام الديموقراطي قابلا للقيام الان لان النظام الاشتراكي ليس قابلا للقيام . انما هي خطوات ديموقراطية يجب ويمكن أن تتحقق تواكبها خطوات اشتراكية يجب ويمكن أن تتحقق . هذا هو قصارى ما يمكن أن يفهم ـــ علميا ـــ من تعبير الديموقراطية : الحفاظ على الاتجاه الديموقراطي والتقدم عليه بخطوات ثابتة .. ويوم ان يتحرر الشعب لن يكون في حاجة الى من يكتب له أو يصدر له الاوامر أو ينشىء له الاحزاب .. سيفرض ارادته ويختار ما يريد لنفسه .

ولكن الاتجاه الفعلي الان غير ديموقراطي فما الحل ؟..

نفهم تعقيدات المشكلة اولا . بالاضافة الى التركة التاريخية لمشكلة الديموقراطية اضيف في المرحلة الحاضرة عنصر جديد هو تغيير الاتجاه الديموقراطي الاشتراكي الذي كان ما يزال قائما حتى عام ١٩٧٣ ونشأ اتحاد فعلي مضاد للديموقراطية الاشتراكية .. تصبح المسألة الان هي أولويات المشاكل واولويات حلولها . بمعنى انه بدون انكار لتراكمات المشكلة الديموقراطية في مصر ، وضرورة حلها ، فمنذ قانون الاتفاق الجنائي عام ١٩١٠ حتى قانون ٣٤ لسنة ١٩٧٤ ، لابد من أن نختار الجانب الملح من المشكلة ونتصدى لحله . والجانب الملح هو ذلك الجانب الذي تتوقف عليه الحلول الديموقراطية لباقي جوانب مشكلتها. فما هو الجانب الملح الذي لا بد أن يحل أولا ؟..

بدون تردد نقول انه التغيير الذي حصل في الاتجاه العام من اتجاه ديموقراطي اشتراكي الى اتجاه لاديموقراطي لااشتراكي . فهل هذا ممكن ؟..

الدفاع عن الشرعية :

٨٩ — نعم ممكن وواجب . ذلك لان هذا الاتجاه يحمل في ذاته امكانيات ايقافه ثم الغائه لتستأنف مصر اتجاهها الديموقراطي الاشتراكي. ثم ، لتحل مشكلات ذلك الاتجاه ايضا على ضوء خبرتها بسلبيات المرحلة السابقة . هاتان خطوتان متتابعتان أو متحاصرتان تجاهل احدهما لن يؤدي الى الديموقراطية . قبول الاجاه الجديد ، ومجاراته ، سيجرد اية تفصيات داخله من اي مضمون ديموقراطي . حرية الكلام ، حرية الصحافة ، حرية الانتخاب ، حرية الاحزاب الليبرالية .. كل هذا داخل اتجاه ليبرالي راسمالي ، لن يكون الا في خدمة الاهداف النهائية لهذا الاتجاه غير الديموقراطي ، ولن يسمح الليبراليون الراسماليون بحرمة تغيير نظامهم .. والعودة الى الاتجاه الديموقراطي الاشتراكي مع الابقاء على سيطرة البيروقراطية والراسماليين أو حرمان الشعب ، اغلبية الشعب ، من حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الانتخاب وحرية الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية ، سيبقي المشكلة معلقة كما كانت عام ١٩٧١ اي بدون تقدم .

هذه هي المعادلة المطروحة الان للحل .

وفي هذا نجتهد فنقول ..

قلنا أن الاتجاه « العملي » الجديد يحمل في ذاته امكانيات ايقافه ثم الغائه ذلك لانه اتجاه « غير مشروع» . انه مناقض جملة وتفصيلا لاحكام الدستور . قلنا ذلك من قبل ونقوله الان ونتحدى به لاننا نعرف من الدستور ومن القانون ما يسمح لنا بهذا التحدي . ومع ذلك نعترف طبقا لخبرتنا القانونية والقضائية ، ان الحكم في شأن القانون ليس لنا وليس لاي فرد أو جهة مهما اجتهدت ومهما كانت واثقة من صحة ارائها. الحكم في النهاية لتلك السلطة الدستورية التي ناط بها الدستور مهمتها السامية : القضاء . لابد اذن من الاحتكام الى القضاء في شأن كل القوانين والقرارات والتي صدرت في ظل دستور ١٩٧١ منذ أول يناير ١٩٧٤ — على الاقل — لمعرفة مدى آتفاقها مع احكام الدستور . اننا ندرك تماما ان ما نقوله عن اهدار احكام الدستور والانقلاب عليه « فعليا » كلام خطير ويجب الا يلقى بدون استشعار للمسؤولية . ولكن ندرك ايضا أن تجاهل التناقض الذي أشرنا اليه من قبل بين احكام الدستور وبين تلك القوانين التي بدأت تصدر منذ ١٩٧٤ موقف مجرد من المسؤولية . لهذا يجب آن تطرح المسألة على المؤسسة الدستورية المختصة بالفصل فيها ليطمئن الشعب وكل الاطراف المعنية الى آن الامور تجري في مصر في اطار الشرعية الدستورية . وحين يفصل القضاء ، سيكون على الجميع ان يخضعوا لحكمه .. ونحن — طبعا — اولهم ، لان احكام القضاء — كما تعلمنا — هي عنوان الحقيقة . لماذا اذن لا نذهب الى القضاء لنحتكم اليه ؟..

لان المحكمة الدستورية العليا غير موجودة بالرغم من أن الدستور قد قرر انشاءها في المواد ١٧٤ وما بعدها . الموجود ، وما تسميه الصحف محكمة دستورية عليا ، هو المحكمة العليا التي لا تنظر في دستورية القوانين الا « تبعا » لقضية مطروحة على القضاء اي حين تكون احدى المصالح الخاصة محل نزاع . اما المحكمة الدستورية العليا التي قرر الدستور انشاءها فهي « هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية مقرها مدينة القاهرة » (المادة ١٧٤) . « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية » (المادة ١٧٥) واعضاؤها غير قابلين للعزل وتتولى هي مسألة اعضائها (المادة ١٧٧) . وهذه هي المؤسسة الدستورية التي يجب على كل الاطراف أن يحتكموا اليها. ولا يحتاج الامر في المحكمة الدستورية العليا الى ان تكون ثمة قضية مطروحة على القضاء لاثارة مسألة ما اذا كان القانون دستوريا أم غير دستوري . يستطيع اي مواطن أن يلجأ اليها مباشرة طالبا الحكم بعدم

دستورية أي قانون أو قرار يرى مخالفته للدستور ، وهي التي تفصل. ويستطيع اي مواطن ان يطلب اليها تفسير احد القوانين اذا اختلف مع السلطة في تفسير احكامه وهي التي تفصل . ويصبح حكمها ملزما لكافة السلطات الدستورية بما فيها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب . الى اخره .. والمواطنين طبعا .. ولو كان ثمة محكمة دستورية عليا لوفرنا على أنفسنا عناء ما نكتب الان ، ولاحتكمنا اليها ورضينا بحكمها .

اذن ، اولا وقبل كل شيء لابد ان تنشأ المحكمة الدستورية العليا ، وفورا ، لتستقر الامور على الوجه الذي يتفق مع الدستور . ومن ناحيتنا لا نشك لحظة واحدة في أن المحكمة الدستورية العليا — حين تنشأ ويحتكم اليها — ستحكم بأن كل التشريعات والقرارات التي صدرت لخدمة « سياسة الانفتاح » أو بمناسبتها باطلة وكل ما ترتب علهيا لاية جهة أو فرد من امتيازات وما حصل عليه من أموال وما اقامه من مؤسسات مالية أو تجارية أو عقارية باطل ويجب أن تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل اصدارها . هذا لا نشك فيه لحظة واحدة ومع ذلك فأننا سنقبل الحكم الذي يصدر بشأنه من المحكمة الدستورية العليا ...

ولاننا لا نشك فيه ، نعتقد أن ذلك هو السبيل المشروع المتاح والممكن لايقاف الاتجاه غير الديموقراطي وهو الذي يستجيب لدواعي « الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية الحل الاشتراكي » حتى بمعانيها العامة . ويتضح من هذا اننا نعتقد أن مصير الديموقراطية في مصر هو الان في يد مجلس الشعب الحالي . نحن لا نجهل طبيعة القوة المسيطرة على هذا المجلس ، ومع ذلك فاننا لا نتهم احدا في نواياه أو وطنيته . ان كل الذين يختارون النظم الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية لا يختارونها لانفسهم ولكن للشعب الغائب . وهذا ينطبق ايضا على ما نقول ونكتب . اننا نتحدث عن الشعب الغائب عنا ونختار له ولا نختار لانفسنا وبالتالي فليس ثمة ما يبرر اتهام النوايا فلنقل انهم يريدون لشعب مصر الخير الذي نريده له ، وان المسألة كلها اختلاف في فهم وتقدير ماهية الخير الذي يحتاج اليه شعب مصر . ولكن حسن النية المفترض يقتضي أن يتأكد بمواقف تثبته . والموقف الاول الذي يثبت حسن النية هو الاحتياط دون احتمال الخطأ . وهذا يعني — بالنسبة الى مجلس الشعب — ان يختبر دستورية ما صدر من قوانين وقرارات ، منذ ١٩٧٤ خاصة وهي تمس ، او نقول انها تمس ، المقومات الاساسية للمجتمع في مصر كما رسمها الدستور . وذلك قبل — نقول قبل — الاستمرار في الاتجاه الذي حددته تلك القوانين والقرارات . انه لن يخسر شيئا . ان ثبت أن تلك القوانين والقرارات دستورية فهو يكمل بناء الاتجاه الجديد — اذا أراد — على اسس دستورية . وان ثبت انها

غير دستورية فانه يوفر على نفسه وعلى مصر الوقت والجهد والاموال التي تضيع في بناء غير دستوري . ذلك لان ما يبنى على غير اساس من الدستور والشرعية .. سينهار وينهدم . ذلك لان المادة ٣ من الدستور تقول « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمـــــارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » . ذلك لان رئيس الجمهورية قد اقسم اليمين على احترام الدستور (المادة ٧٩) ذلك لا لان كل عضو من اعضاء مجلس الشعب قد اقسم اليمين على احترام الدستور (المادة ٩٠) .. ذلك لان رئيس مجلس الوزراء وكل وزير قد اقسم اليمين على احترام الدستور (المادة ١٤٠) للدستور — اذن — حراس كثيرون ...

اذن ، استعمالا للحق الدستوري المقرر للمواطنين في المادة ٦٣ التي تتيح لكـــل فرد حـــق مخاطبة السلطات كتابة وبتوقيعه . هانحن « نلتمس » من كل السلطات ان توقف اصدار اية قوانين او قرارات تتصل بمشكلة الديموقراطية الى أن تصدر قانون بانشاء محكمةدستورية عليا تطرح عليها القوانين والقرارات التي تدخل في نطاق « سياســـة الانفتاح » ، واية قوانين أو قرارات اخرى ، للتأكد من مـــدى مطابقتها للدستـــور .

ونحن مطمئنون تماما للنتيجة ...

تحالف قوى الشعب العاملة :

٩٠ — اذا الغي الاتجاه غير الديموقراطي الذي تحدثنا عنه طويلا، وعاد الامر الى الشرعية الدستورية ، يبقى السؤال : هل نبقي علـــى الاتحاد الاشتراكي العربي أو ننشيء الاحزاب ؟.. من نحن الـــذين نسأل ونجيب ؟.. ولماذا لا يكف بعض الناس عن لعبة الوصاية على الشعب ؟ لماذا لا نجرب . مرة واحدة — ان نترك للشعب ، اغلبيـــة الشعب ، فرصة ان يقرر شيئا لنفسه ؟.. لماذا لا نتركه يتكلم بدلا من أن نتكلم بالنيابة عنه ؟.. لماذا يحسب كثير من الناس انهم « أدرى » من الشعب بما يريد ؟.. ولماذا تضيق الاقلية التي تدعي الديموقراطيـــة بما يريد الشعب ؟..

جربوا مـــرة واحدة ...

ان حل مشكلة التنظيمات الجماهيرية في مصر جاهز بين أيـــدي

وتحت نظر الذين لا يشغلهم تأمل ذواتهم والاعجاب بها عن الاتجاه الى الشعب ودستوره . تقول المادة الاولى من الدستور « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديموقراطي واشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . وتقول المادة الثانية : « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » . وتقول المادة الخامسة : « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل تنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية وهو اداة هذا التحالف في تعميق قيم الديموقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطني الى اهدافه المرسومة . ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني. وبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديموقراطي، على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات نسبة خمسين في المائة على الاقل » . . .

ليس ثمة شيء « افصح » من هذه النصوص .

الدولة ، دولة مصر ، هي دولة تحالف قوى الشعب العاملة . التحالف من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية . هذا التحالف هو الذي يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون اداته في تحقيق غايته . غايته تأكيد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة . وهذا هو الحل ، ترفع نهائيا يد الدولة بكل اجهزتها ومؤسساتها عن تحالف قوى الشعب العاملة . وتعقد قوى الشعب العاملة مؤتمرا تمثل فيه كل قوة منها بمن يختارهم طبقا لنسبة تمثيلية واحدة . هذا المؤتمر « التأسيسي » يقيم تنظيمه « الاتحاد الاشتراكي العربي » ويضع قانونه الاساسي ويختار ديموقراطيا مستوياته وقيادته . يلتزم الاتحاد الاشراكي العربي بصفته تنظيم التحالف بموضوع التحالف الذي هو ذات المبادىء الواردة في الدسور . فاذا رأى المؤتمر التأسيسي أن يفض التحالف فلينفض . اذا رأى ان يكون تحالفا بين احزاب تمثل تلك القوى فليفعل. ولنترك الشعب — مرة واحدة — يختار لنفسه ما يريد .. ولنجرب — مرة واحدة — الصيغة الديموقراطية لتحالف قوى الشعب العاملة بدون تدخل أو سيطرة من الدولة . ولتكن المحكمة الدستورية العليا هي الحكم بين السلطات بما فيها سلطة الاتحاد الاشتراكي العربي تنظيم

تحالف قوى الشعب العاملة .. ولتستقر مصر بدون مزيد من التجارب، في كنف « الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحتمية الحل الاشتراكي » ... ولكن في حراسة تحالف قوى الشعب العاملة ...

عاشرا

ما تبقى من جبل الثلج

بيـــان :

٩١ ــ التصور الذي صحب هذا الحديث منذ بدايته حتى نهايته ، وهذه هي نهايته ، انه حصر رؤية المشكلة الديموقراطية في الاطـــار الشرعي حتى كاد يكون دراسة في الدساتير . ولا نعتقد عن هذا ، فغاية الديموقراطية أن تكون حياة مشروعة ، وغاية أية أفكار او نظريات أن تكون قوانين وتشريعات . هذا من ناحية . ومـــن ناحية اخرى فان الشرعية الدستورية القائمـــة شرعيـــة ديموقراطية فهي تقدم لكل الديموقراطيين الاشتراكيين اقوى أسلحة النضال : سيادة القانون . ومن ناحية ثالثة ان الممارسة الطويلة المستمرة للحياة القانونية قــد صاغت ــ فيما يبدو ــ اسلوب تفكيرنا فلم نعد قادرين على التفكير في شيء او ممارسته خارج نطاقه المشروع .

التصور الثاني هو أن حديثنا دار بعيدا عن قضايا يمثل مـــادة « الصخب » الديموقراطي . لم نتحدث عن ملكية الصحافة وحريتها ولم نتحدث عن حرية الاجتماعات ولم نذكر شيئا عن الحبس المطلق وعلاقته بالاعتقال ولم نقــل كلمة واحدة عن حق الاضراب . بالمناسبة يزعـم بعض الناس ويرددون ، بدون أن يرد احد عليهم ، ان ليس في الدول الاشتراكية قوانين تبيح الاضراب أو تنظيمه ــ فللعلم ــ لمجرد العلم ــ نقول أن المادة ٢٨ من الدستور الصيني تنص على أن « للمواطنين حريات الكلام والمراسلة والنشر والاجتماع والتنظيم والمسيرة والتظاهر والاحزاب » .. ولم تضف قيداً . لم تقل مثلا « في حدود القانون » أو « طبقا للقانون » .. لا . كل هذا مباح هناك بدون قيد ولا قيد القانون. ونستمر . مرجــع هذا القصـــور الى اننا كنا نريـــد ان نرد مشكلـــة الديموقراطية الى اصولها العامة حتى لا نتوه في الفرعيات . كـــل الحريات التي نسمع عنها مقررة في كل الدساتير حتى حرية تكـــوين الاحزاب . ففيما عدا الاتحاد السوفييتي والبانيا هناك تعدد حزبي في كل البلاد الاشتراكية . في بلغاريا (دستور ١٩٤٧) وفي رومانيا (دستور ١٩٤٨) وفي بولنده (دستور ١٩٤٨) وفي تشيكوسلوفاكيا (دستور ١٩٤٨) وفي يوغوسلافيا (١٩٤٦) . وهي هناك جبهة ولكن بقيـــادة الحزب الشيوعي . وقد أوضحنا في دراسة نشرت اخيرا (النظام النيابي ومشكلة الديموقراطية) كيف أن الميثاق اراد ان يقيم تحالفا شعبيا من القوى ذات المصلحة في الاشتراكية مع تجنب أن تكون أو أن تؤدي الى قيادة طبقة يقودها حزب شيوعي . نريد أن نقول أن العبرة بالمؤسسات

الجماهيرية او حتى الدستورية ليست باشكالها ولكن بالغاية النهائية التي تخدمها ، ولهذا ركزنا الحديث على الغاية التي يشير اليها الاتجاه في كل مرحلة من المراحل التي تحدثنا عنها .

القصور الاكبر :

٩٢ — ولكن القصور الاكبر الذي نعترف به هو أننا لم نغص الى ما تحت الامواج لنكتشف باقي جبل الثلج الذي لا يطفو الا بعضه . لم نتحدث عن البعد الخارجي للديموقراطية . عن علاقة الديموقراطية الاشتراكية بالاستقلال الوطني والنضال من اجل التحرر . عن علاقة الليبرالية والراسمالية بالقوى المعتدية التي تحتل الارض العربية . عن علاقة الاتجاهات الداخلية التي تتلاطم في مجتمعنا بالتيارات الخارجية التي تحيط بنا .. كل هذا لم نتحدث عنه ، مع انه قد يكون الاصل في كل حديث . واحد غيرنا نقل عن توماس ميرفي رئيس جنرال موتورز ورئيس الجانب الامريكي في اللجنة المصرية الامريكية المشتركة ... لبحث فرص التعاون بين مصر وامريكا ، أنه قال : « اي مشروع استثماري لابد وان يتوفر له مناخ سياسي مناسب حيث ان الحروب والمشاكل تتعارض مع فكرة زيادة الاستثمار » (الدكتور فؤاد مرسي — المرجع السابق — المقدمة) ولقد كنا نشرنا من قبل رأننا في علاقة الرأسمالية بقضية التحرر في دراستين اولهما بعنوان « راسماليون وطنيون وراسمالية خائنة » والثانية بعنوان « **جبهة القطاع العام** » .. **وقد نعود الى الحديث مرة أخرى فنعوض هذا القصور ...**

اما الان ، فيكفينا ما قلنا ، واذا كان لابد من كلمة اخيرة فلنقل أذن : ليحفظ الله مصر وشعبها من كل سوء ... ولا حول ولا قوة الا بالله ...

القاهرة في ٢ يناير ١٩٧٧

دكتور عصمت سيف الدولة

جمال عبد الناصر

من الديموقراطية الليبرالية الى الديموقراطية الاشتراكية

(دراسة في اقواله)

مقدمــة :

١ — في يوم ٢١ مايو ١٩٦٢ قدم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « ميثاق » العمل الوطني . تدمه بقوله : « الميثاق عبارة عن مبادىء عامة واطار للعمل او للخطة . نتج عن ايه ؟.. نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات .. العشر سنوات اللي فاتت كانت فترة تجربة ، فترة تجربة ، فترة ممارسة .. كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ » . ولم تكن تلك هي المناسبة الوحيدة التي ذكر فيها الرئيس الراحل انتقاد الثورة حين قامت عام ١٩٥٢ نظرية وانتهاجها التجربة والخطأ اسلوبا للممارسة . تجرب فتخطىء فتصحح . وقد اسند الرئيس جمال عبد الناصر تلك الظاهرة ، اعني الاسلوب التجريبي ، الى اسبابها التاريخية وظروف قيام ثورة ١٩٥٢ ذاتها . قال : ناس كتير بيقولوا ما عندناش نظرية . بدنا والله تقول لنا نظرية . فين النظرية اللي احنا ماشيين عليها ؟.. بيقول اشتراكية ديموقراطية تعاونية. ايه هي النظرية ؟ ايه هي حدود النظرية. أنا باسأل ، ايه هي أهداف النظرية ؟.. أنا باقول اني ماكنش مطلوب مني ابدا في يوم ٢٣ يوليو اني اطلع يوم ٢٣ يوليو معايا كتاب مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية . مستحيل . لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو لان ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض » (٢٥ نوفمبر ١٩٦١) . وهكذا ، مع الاعتراف بغيبة النظرية ، طرح الرئيس جمال عبد الناصر المشكلة الفكرية طرحا يتضمن الاشارة الى سباق بين الفكر الذي لا بد له من ان يستنفد كل الوقت اللازم والكافي لنضجه وبلورته ، وهو وقت قد يستغرق حياة جيل او اجيال ، وبين موقف مصر المتردي بسرعة متزايدة ، قبل ١٩٥٢ مما كان يستوجب الانقاذ بالممكن بدون انتظار لما يجب ان يكون . وكان الممكن هو ما عرف باسم المبادىء الستة للثورة ومن بينها اقامة ديموقراطية سليمة . قال جمال عبد الناصر يوم ٧ ابريل ١٩٦٣ : « بالنسبة لنا .. تجربتنا قابلتنا اسئلة كثيرة بهذا الشكل . وكان لا بد ان نوضحها . في اول يوم لم يكن عندنا منهج .. لم يكن عندنا نظرية ولم يكن عندنا منظمة شعبية ولكن كان عندنا المبادىء الستة » . ومع ذلك فان الرئيس جمال عبد الناصر حين قال ما قال ، في ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، كانت قد انقضت على قيام الثورة تسع سنوات تقريبا ، وبالتالي فان الاسباب التاريخية التي اسند اليها غيبة النظرية كانت قد استنفدت حجيتها في التدليل ، وابقت وراءها سؤالا يمكن ان يقول : لماذا لم تستكمل الثورة تكوينها

الفكري بعد ان قامت ونجحت وخلال تسع سنوات منذ قيامها ونجاحها؟. ولقد رد قائد الثورة على هذا السؤال في ذات الخطاب الذي القاه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ . قال : « ما نقدرش نقول ان احنا عملنا نظرية . ويا جمال عبد الناصر اعمل لنا نظرية . انتم اللي عليكم تعملوا النظرية . المثقفين هم اللي عليهم يعملوا نظرية . يوم ما لاقي فيه كتاب طالع عن الاقتصاد بتاعنا والتجربة بتاعتنا وايه اللي يجب ان يحصل فيها باشعر ان هذا الكتاب هو جزء كبير من النظرية » .

على هذا الوجه حدد الرئيس الراحل مسئولية البناء النظري للثورة واسلوب هذا البناء . فمسئوليته تقع على عاتق المثقفين . والواقع ان هذا بديهي . ففي مصر وفي غير مصر لا يمتلك المقدرة اللازمة للبناء الفكري الا المثقفون . بل انهم يتميزون بصفتهم هذه تمييزا لمقدرتهم تلك. غير انه ينبغي الانتباه هنا الى ما يعنيه جمال عبد الناصر بالمثقفين . في الحوار الذي دار يوم ٩ ابريل ١٩٦٣ في الاجتماع الخامس لمباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية اقترح احد اعضاء الوفد السوري التفرقة بين المثقفين الثوريين والمثقفين غير الثوريين . فرد الرئيس جمال عبد الناصر تلك التفرقة وقال : « فيه فرق بين المثقفين والمتعلمين . يعني ممكن واحد متعلم يبقى بورجوازي .. ده ما اقدرش اقول عليه انه مثقف .. انا باقول عليه انه متعلم واستاذ كبير في أي فرع من فروع العلم .. يمكن .. لكن المفروض بالمثقف انه مثقف اجتماعيا ... زي ما بتقول مثقف اجتماعيا . لكن اذا اطلقنا تعبير المثقفين على كل المتعلمين يبقى تعبيرنا بالنسبة لهذه العملية غلط .. لاننا حنيجي في المتعلمين حنلاقيهم طبقات .. فيه طبقة بورجوازية .. فاما بتيجي بتقول المثقفين البورجوازيين .. انت قصدك تقول المتعلمين البورجوازيين لان المتعلم البورجوازي مش حيبقى مثقف اجتماعيا ابدا .. يعني يمكن واحد استاذ كبير ودكتور كبير وعنده شهادة كبيرة لكن في نفس الوقت راسمالي .. ده بأقول عليه بورجوازي على طول وادخله ضمن البورجوازيين » . اذن، فالمثقف كما يعنيه عبد الناصر هو المثقف اجتماعيا غير « الراسمالي » اساسا ، وبذلك ربط عبد الناصر بين الثقافة والاشتراكية . فلا يعتبر عنده مثقفا الا التقدميون . ولكن لا يشترط في المثقف ، بالضرورة ، ان يكون ثوريا اذ الثورية مقدره على الثورة قد يفتقدها بعض المثقفين . قال في خلال الحوار ذاته : « هو في الحقيقة الثوريين هم الطليعة هنا ... الثوريين ... الثوريين هنا الطليعة ... العمال الثوريين هم الطليعة ... والفلاحين الثوريين هم الطلعة ... والطليعة واجبها ان تقود الكل . والمثقفين الثوريين هم الطليعة ... لكن ضمن تحالف قوى الشعب العاملة » . خلاصة هذا ان عبد الناصر كان يرى ان عبء البناء النظريللثورة يقع على عاتق المثقفين الاشتراكيين.

اما عن اسلوب البناء النظري فهو دراسة وتأصيل وتطوير «التجربة بتاعتنا» ولو من خلال الدراسات المتخصصة المقصورة كل منها على احد المجالات او بعضها . وهو يقول في الميثاق ان « الثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لابد لها ان تواجهه بفكر جديد لا تحبس نفسها في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته وان كان في نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها » . ويقول : « ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية . ان الحلول الحقيقية لمشاكل اي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره ... ان التجربة الوطنية لا تفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها او تقطع برفض الحلول التي توصل اليها غيرها فان ذلك تعصب لا تقدر ان تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة اشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكري . لكنها في حاجة الى أن تهضم كل زاد تحصل عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها » . وهو صريح في ان البناء الفكري للثورة لا يكون بالانكفاء على « التجربة بتاعتنا » والرفض المتعصب للتراث الفكري العالمي ، ولا يكون باستعارة اسس فكرية غريبة عن تجربنا لنسند اليها تلك التجربة ، ولكن باستيعاب التراث الفكري العالمي والتجربة الخاصة مقدمة لابداع فكري يكون خلاصة تفاعلهما الجدلي .

كان جمال عبد الناصر ، اذن، مثقفا ينتهج التجربة والخطأ اسلوبا. لم يكن مثقفا يملك كل الوقت اللازم للاجتهاد الفكري المجرد ويملك ـ بشكل خاص ـ ان يحجب افكاره او يراجعها او يغيرها قبل ان يطرحها على الناس ، ذلك لانه كان قائد ثورة مهمته الاولى ان يغير ويطور وينفذ ويصحح في الواقع الاجتماعي ما يحمله من افكار . من هنا تكون دراسة عبد الناصر المفكر شيئا اكثر لزوما وفائدة وصعوبة من دراسة اي مفكر اخر لم يتحمل بنفسه عبء وضع افكاره موضع التنفيذ . وتكون دراسة عبد الناصر الثائر شيئا اكثر لزوما وفائدة وصعوبة من دراسة اي ثائر كان قصارى دوره ان يغير ويطور وينفذ نظرية التزم بها من قبل . ففي حياة عبد الناصر امتزج النمو الفكري بالتقدم العملي . اعطى التجربة افكاره واسترد من التجربة افكارا اكثر نموا فعاد واعطاها للتجربة واسترد منها ... وهكذا في عملية نمو فكري ثوري خصيبة ما تزال في حاجة الى دراسات علمية مطولة . وفيما يلي نحاول محاولة اولية في تتبع مفهوم الديموقراطية لديه منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ لنعرف ـ بقدر ما تتسع له هذه الدراسة المختصرة ـ نموه وتطوره من خلال التجربة .

على اننا قبل ان نبدأ ينبغي ان نؤكد ما أكده عبد الناصر نفسه في لقائه مع وفود المعلمين بالقاهرة يوم ٢٦ يونيو ١٩٥٦ . قال : « ولكني اقول لكم اذا اخطأت في المستقبل فانما يكون هذا الخطأ عن يقين وتأكد من أن العمل في مصلحة مصر وفي مصلحة ابناء مصر » . نؤكد هذا لان الخطأ في التجربة ، نتيجة لقصور في المنهج والنظرية مرجعه الى اسباب تاريخية ، لا يمكن أن ينال على أي وجه من ان جمال عبد الناصر قد عاش ومات ابنا بارا بمصر ومخلصا اخلاصا مطلقا لشعبه وامته . ويكفيه نبلا انه لم يدع في اي وقت انه يملك اكثر مما يملك فعلا وهو كثير وانه لم يخطىء قط الا واعترف بالخطأ وبادر الى تصحيحه . فلقد كان — عليه رحمة الله — اكثر الناس صدقا مع نفسه وهي قمة الفضائل في الحاكمين .

مرحلة الليبرالية

٢ — قال عبد الناصر يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٣ يصف مرحلة ما قبل الثورة : « كان الظلم الاجتماعي يتجسم في كابوس الاقطاع البغيض . فقد ورثنا طبقة من الحكام والاشراف ترفعوا عن الشعب وراحوا يستمتعون بنفوذهم واموالهم . وانقسمت البلاد الى فئتين كل منهما تكره الاخرى ، وهم من طينة واحدة ، معسكر العبيد وطائفة الاسياد » . وقال يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ : « لقد حكمتم زهاء ربع قرن في ظل دستور يضارع ارقى الدساتير وفي برلمانات متعددة جاءت وليدة انتخابات متتالية . حكمتم باسم الديموقراطية ولكنكم بأسم الديموقراطية المزيفة لم تنالوا حقوقكم ولم تنالوا استقلالكم . ولم تنعموا يوما واحدا بالحرية والكرامة التي لم يكفلها الدستور في عهودهم الا لهم من دون الشعب . فخسرتم كل شيء وكسبوا كل شيء حتى ثرتم على هذه الاوضاع فحطمتموها فمن منا يمكن ان يقبل ان تسلم الثورة أمر الشعب باسم الديموقراطية الزائفة باسم الدستور الخلاب وباسم البرلمان المزيف الى تلك الفئة من المخادعين ؟ هؤلاء الذين عاشوا لتحقيق شهواتهم ومطامعهم من دماء هذا الشعب جيلا بعد جيل هؤلاء القوم الذين ثرتم من اجل تصرفاتهم ومظالمهم واستغلالهم » .

على هذا الوجه كان جمال عبد الناصر يرى ، حين قامت الثورة ، ان مشكلة الديموقراطية في مصر تنحصر في ان لفيفا من المصريين قد زيفوا الحياة الديموقراطية بالرغم من ان الدستور (دستور ١٩٢٣)

كان يضارع ارقى الدساتير وان الحياة البرلمانية والانتخابات المتتالية كان من الممكن ان تتيح للشعب حياة ديموقراطية سليمة لولا اولئك المفسدين . ولهذا فهو مع ذات النظام الديموقراطي الذي كان قائما من قبل بعد تطهيرها ممن افسدوه . قال يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ في ذكرى الشهداء : « واني لا اود ان اغادر هذا المكان قبل ان اقول لكم ان حركة الجيش ما قامت الا لتحرير الوطن واعادة الحياة الدستورية السليمة للبلاد » . وفي اجتماع حاشد في ميدان التحرير يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٥٣ اكد بقوة ان الهدف الاول للثورة هو الديموقراطية وان اسلوب تحقيقها هي ان يحرر الناس انفسهم من الخوف . قال : « واني اعلنها صريحة ان هذه الثورة كان هدفها الاول هو الديموقراطية لاننا نؤمن بارادة الشعب وقوته . ولكن لن تكون للشعب قوة ولن تكون له ارادة الا اذا احس بالديموقراطية . اننا ايها المواطنون لم نفكر لحظة واحدة في الديكتاتورية لاننا لم نؤمن بها ابدا فهي تسلب الشعب قوته وارادته ولن نتمكن من ان نفعل شيئا الا بقوة الشعب وارادته . هذا ايها المواطنون هو هدف الثورة الاول فانها ثورة ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ليشعر كل انسان انه مصري وانه مصر كلها .. اننا ما قمنا بهذه الثورة التي تدعو الى الحرية لنتحكم فيكم او نستبد بكم . ولكننا لا نريد الديموقراطية الزائفة . نريد ديموقراطية تعمل لكم ومن اجلكم ، ليشعر كل انسان انه مصري ومتساو والفرص متساوية امامه في هذا الوطن . ولذلك فاني اقول لكم ان واجبكم اكبر مما تتصورون ، فانتم يا ابناء مصر — وليس مجلس الثورة — انتم الذين سترسمون الطريق الذي سنسير فيه ، ويقرر مصير الوطن اجيالا طويلة ولذلك فاني اوجه حديثي الى كل فرد واقول له انت مسئول عن مصير وطنك وبلادك . ولن نتواكل ولن نسمع وعودا كاذبة كما كنا نفعل في الماضي فطالما وعدنا وغرر بنا فاذا اردنا ان نبني وطنا قويا عزيزا ونحقق الحرية التي نؤمن بها جميعا فيجب ان نتبصر ونعرف طريقنا فالماضي يختلط بالحاضر والحاضر يرسم الطريق للمستقبل . يجب ان نتحرر من الخوف .. يجب ان نتحرر من الفزع .. يجب ان يحرر كل منا نفسه وان نتخلص من السياسة التي رسمت في الماضي فقد كانوا يخلقون منكل مواطن طاغية .

٣ — غير ان هذا لا يعني أن قائد الثورة لم يكن يعرف اين موطن الفساد والافساد . كلا . فان الثورة كانت قد حددت في اهدافها الستة هدفين . اولهما : القضاء على الاقطاع وثانيهما : القضاء على سيطرة راس المال على الحكم . الهدف الاول كان يعني تحرير الفلاحين من التبعية للملاك ، والهدف الثاني كان يعني ان يكون الحكم في خدمة الشعب وليس تحت سيطرة رأس المال . وكلاهما هدف ديموقراطي يواجه واقعا اجتماعيا اقتصاديا سياسيا كان سائدا فيمصر قبل ١٩٥٢ .

ـ كان الهدف الاول ، الاكثر وضوحا ، هو تحرير الفلاحين . ومن أجله صدر قانون الاصلاح الزراعي يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أي بعد شهر ونصف فقط من قيام الثورة . ولقد تضَمن تحديد الملكية بمائتي فدان لكل فرد . ولم يكن ذلك ذا اثر ديموقراطي كبير في مصر حيث الرقعة الزراعية ضيقة وحيث الطلب على الانتفاع بالارض كثيف ، وبالتالي كانت السيطرة على الفلاحين مكفولة واقعيا حتى لمن يملك خمسين فدانا . الجانب الديموقراطي في الاصلاح الزراعي هو ما انصب على علاقة المستأجرين بالملاك عامة سواء كانوا اقطاعيين او غير اقطاعيين. فقد حددت الثورة القيمة الايجارية ومنعت طرد الفلاحين ، ومدت عقود الايجار ، واشترطت ان تكون بالكتابة وانشأت الجمعيات التعاونية الزراعية لتؤدي الى الفلاحين الخدمات الزراعية التي كانوا يتكلون في الحصول عليها على الملاك وحدت من نظام الزراعة وبذلك اخرجت الانتفاع بالارض من نطاق المضاربة على احتياجات الفلاحين ووفرت لزم قدرا كبيرا من التحرر في مواجهة الملاك ايا كانت حدود ملكياتهم . ولم يركز عبد الناصر قط على المبرر الاقتصادي للاصلاح الزراعي ولكنه بـرره دائما تبريرا تحرريا ديموقراطيا ، وهو ما يعني ان الاصلاح الزراعي كان مرتبطا في ذهنه بمفهومه للديموقراطية .

قال يوم ١٣ ابريل ١٩٥٤ : « ماذا يعنون بالحرية التي ينشدونها والبرلمان الذي يريدونه ؟ انهم يعنون بذلك الاستغلال في ابعد حدوده ، والاحتماء في الاستعمار من أجل مصالحهم في القرى وفي الاراضي الزراعية وفي البنوك وفي كل شيء برغم ان الفلاحين يمثلون الاغلبية العظمى اذ يبلغ عددهم ١٨ مليون نسمة يعيشون وقد حرموهم الشعور بالحرية والعزة والحرية الاجتماعية ولقمة العيش .. حرموهم وحرموا اخوانهم في الريف ومن بدرت منه بادرة الدفاع عن حق مشروع كان له اجراء خاص فماذا كان يحدث لهم ايها الاخوان وماذا كانوا يذوقون على ايدي سادة مصر المنحلين في العهود الغابرة ؟.. انا اعرف جيدا وانتم تعرفون كذلك ان اصحاب الاقطاع الذين يتحكمون فيكم كانوا يخرجون الرجل من الارض بعائلته واولاده شريدا لا يجد لقمة العيش هل هذه هي الحرية التي ينادون بها ؟ لقد قامت الثورة لتحرير الشعب من الاستعباد والاحتكار وقد حققنا الحرية للمواطنين جميعا » .

وقال يوم ١٥ ابريل ١٩٥٤ : « وانتم أدرى الناس بالاقطاع وكيف كان يؤثر في الحياة السياسية . ان طلبنا الرئيسي لم يكن اقتصاديا وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد وانتم كرجال اتيحت لكم الفرصة لكي تأخذوا حظكم من العلم ولكن هناك ١٨ مليونـا لم ينالوا هذا الحظ ويجب ان ننظر الى اولئك الذين لم تتح لهم الفرصة لنأخذ بيدهم . لا بد ان ننظر لبلدنا كمجموعة واحدة ولن يتحقق ذلك الا اذا

ارتفعنا بأهل الوطن جميعا وهذا الطريق هو الذي يحقق لنا حياة سعيدة كريمة خصوصا ان امكانيات البلد محدودة . فلن نصل الى القوة والعظمة الا اذا عمل الجميع وشعروا بالحرية والمساواة » .

وقال يوم ١٩ ابريل ١٩٥٤ ضمن خطبة القيت في وفود الفلاحين : « الحقيقة يا اخواني اننا اذا تكلمنا عن تحديد الملكية واذا تكلمنا عن الاصلاح الزراعي واذا تكلمنا عن توزيع الارض وعن تمليك الارض ، اذا تكلمنا عن هذا كله فيجب ان نفهم ما هو المعنى الاساسي لهذه التمليك وما مغزاه .. ان اهم شيء في تحديد الملكية ، هذا التحديد الذي خلصنا من الاقطاع الذي استمر سنين طويلة ، انه يعبر عن معنيين اساسيين : الاول هو الحرية السياسية والثاني هو التخلص من الاستبداد السياسي . فقد كانت الارض التي يملكها الاقطاعي والتي يعمل فيها الفلاح هي العامل الاول الذي كان يستغل دائما في التوجيه السياسي ، العامل الذي كان يستغل دائما في التحكم في مصير الفلاح وفي مورد رزقه ولا يترك له فرصة للتخلص من الاتجاه السياسي الذي كان يدفعه اليه صاحب الاقطاع وكانت النتيجة هي تحكم الاقطاع في الحكم وفي سياسة الدولة ولذلك استمر اصحاب الاقطاع طوال السنين الماضية يتحكمون في مصيرنا » .

وقال يوم ٢ مايو ١٩٥٤ في قرية بلتاج بمناسبة حفل توزيع الاراضي المستردة على الفلاحين : « فلما قامت الثورة وجدت ان الفلاح الذي يعتبر الدعامة الاولى في هذا البلد يجب ان يتحرر وانه لن ينال هذه الحرية بالكلام وحده ولكن ينالها بالعمل ولهذا بدأنا تحديد الملكية الزراعية لنحرر الفلاح من الاستعباد ونحرره من الاستغلال فان الهدف الاول لهذه الثورة كان مركزا في كلمة واحدة هي : الحرية » .

وقال في حفل توزيع الاراضي المستردة على الفلاحين في نجع حمادى يوم ٣ يوليو ١٩٥٥ : « ولكن تحرير الارض يحرر الفرد من كل انواع الذل والاستعباد والاقطاع لكن كيف يتحرر هذا الفلاح الذي يعمل عند الاقطاعي ويشعر انه تحت رحمته يستطيع أن يخرجه متي شاء هو واولاده ومعنى هذا أنه لن يطمئن على حريته ولن تتحقق حرية الفلاح اذا كان مهددا في رزقه وفي حياته واذا كانت الحرية كلاما وخداعا فاننا لا نوافق على الخداع لاننا نؤمن ان حرية الوطن لا يمكن ان تتم اذا لم يتحرر الفرد وكيف يتحرر الوطن والغالبية العظمى لم تتحرر » .

هذه نماذج مما قال معبرا عن معنى واحد هو ان الحرية والديموقراطية لا يمكن ان تتحققا بالنسبة الى الفلاحين الا بعد تحريرهم من سيطرة الاقطاعيين والملاك . هذا المعنى الذي يربط بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبين الحرية والديموقراطية كان يتضمن — كما لا شك نلاحظ — بذور المفهوم الاشتراكي للديموقراطية التي ستنبت ثم تنمو ثم تثمر الميثاق بعد عشر سنوات من تلك الرؤية الجنينية .

كما ينبغي ان نلاحظ ايضا أثر النشأة الريفية في فكر عبد الناصر . فلا شك انه بحكم انتمائه الاسري الى قرية من افقر قرى مصر (بني مـــر) كان يختزن تجارب عينية مريرة لمعاناة الفلاحين . ولعل هذا ان ينطبق على اغلب اعضاء مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ . لهذا كانت الرؤيـــة بالنسبة لعلاقة الحرية والديموقراطية بالوضع الاقتصادي للفلاحين اكثر وضوحا عندهم منها بالنسبة لعلاقات العمل في المؤسسات التجاريـــة والصناعية والماليـــة .

سيطرة راس المــال

٥ ــ نعتقد انه مما يؤيد ما قلناه عن وضوح الرؤية بالنسبة لعلاقة الحرية والديموقراطية بالوضع الاقتصادي للفلاحين ان الثورة لم تقدم للعمال في المجالات الاخرى ــ في الفترة التي نتحدث عنها ــ مكـــاسب مساوية او حتى مقاربة لما كسبه الفلاحون . فمن كل التشريعات التي صدرت ابتداء من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ لا نجد الا مبادرة مبكرة (١٩٥٣) صدر بها قانون يمنع الفصل التعسفي وقرارا يمنع توقيع جزائين عن المخالفة الواحدة ، وقانون انشاء سجل للعاطلين وتنظيم طريقة تشغيلهم. ثم اضافة حدثت بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي اباح لنقابات العمال ان تكون اتحادا عاما بعد ان كانت مجزاة الى اتحادات نقابية متنوعـــة ومنفصلة . وحتى قانون منع الفصل التعسفي لم يكن ــ في حقيقته ــ يمنع الفصل بقدر ما كان يعطي العامل المفصول الحق في الالتجاء الى القضاء المستعجل ليحصل على راتبه لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر الى ان يقضي في استحقاقه او عدم استحقاقه لتعويض .

وقد كانت تلك المكتسبات المتواضعة كافية لاقناع العمال ، فـــي ازمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة ، بالوقوف مع الثورة . ولقد كانت ازمـــة مارس في حقيقتها صراعا في القمة وفي الشارع بين الذين يريـــدون للثورة ان تستمر وبين الذين يريدون العودة الى ما قبل ١٩٥٢ وتسليـــم الحكـــم للمدنيـــين وعلى راسهم حزب الوفد . هذا من حيـــث القوى . اما من حيث المضمون فقد كـــان الصراع قائما بيـــن المفهوم الليبرالي للديموقراطية (عدم تدخل الدولة) وبين مفهوم ليبرالي ايضا ولكنـــه يحمل في طياته رؤية اجتماعية تقدمية لم تكتمل بعد فهو حريص علـــى بقـــاء الثورة وتدخلها الايجابي في الحركة الاجتماعية .. وكانت تلـــك

الرؤية الاجتماعية التقدمية غير المكتملة هي التي اقنعت العمال برفض الحرية الليبرالية والهتاف بسقوطها في مواجهة الذين كانوا يرفعون الويتها . وبعد عشر سنوات تقريبا سيعود جمال عبد الناصر الى ازمة مارس ١٩٥٤ فيصف حقيقة الصراع فيقول في ٧ ابريل ١٩٦٣ : « في مصر احنا اجتنزنا عقبات كثيرة قوي وقابلنا مراحل ارادت الرجعية فيها ان تستولي على السلطة وكانت اقرب ما يكون ان تستولي على السلطة سنة ١٩٥٤ » .

التوجه الى الشعب

٦ — انتهت فترة الصراع الاولى مع الراسماليين واحزابهم الليبرالية الى اكتشاف ان مشكلة الديموقراطية ليست مشكلة اشخاص فاسدين بل مشكلة نظام . ولما لم يكن المفهوم الجديد للديموقراطية حاضرا او ناضجا ليقوم عليه نظام جديد فقد الغت الثورة النظام القديم (الدستور والاحزاب والبرلمان) واخذت السلطة كلها في يدها واعطت نفسها مهلة اسمتها فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٦ يناير ١٩٥٣ بعد أن قررت تشكيل لجنة لوضع دستور دائم يطبق في نهاية الانتقال . ويقول جمال عبد الناصر في اسباب هذا الموقف يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٥ : « قلنا لهم ان الحرية هي حرية الفلاح .. الفلاح في مزرعته والعامل في مصنعه والموظف في عمله والتاجر في متجره ان الحرية هي حرية الفرد ولن تكون هناك حرية فردية .. واذا استطعنا ان نحقق الحرية الفردية بالقضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة راس المال على الحكم والقضاء على الفساد والقضاء على الاستعباد والقضاء على الاستبداد اذ ذاك يا اخواني نستطيع ان نقول ان في مصر حرية حقيقية ... لا حرية محتكرة لفئة قليلة من الناس تخدعنا بها وتضللنا بها لتتحكم فينا وتستغلنا وتستبد بنا . قلنا لهم هذا منذ اول يوم من أيام الثورة وقلنا لهم : اذا اردتم فعلا أن تحققوا الحرية التي طالما طالبتم بها وناديتم بها لهذا الشعب . هذا الشعب الطيب الذي خدعتموه تحت اسم الحرية .. فلتوافقوا ولتعلنوا معنا القضاء على الاقطاع ولتعلنوا تحديد الملكية » .

وقال يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ متحدثا عن نفس الفترة وما تلاها : « اعطيتكم امثلة في اول الثورة وكيف حاولنا احضار الاقطاعيين لنتفاهم

معهم على القضاء على الاقطاع ولم يمكن وبعد تحديد الملكية ادخلناهم في الاتحاد القومي انا اعرف اناسا كانوا من اشد الناس تحمسا وايمانا في المظهر . ولم اكن استطيع ان اعرف ان هذا نفاق و غير نفاق — وبعد ذلك في سنة ١٩٥٤ انزلوا اليفط ورفعوا اليفط وعلقوا اليفط ونزلوا اليفط ورفعوا الصور وانزلوا الصور هذا الكلام نعرفه جميعا ونعرف لماذا حصل نفاق طبعا . من يستطيع معرفة السريرة ؟؟ لكن اقدر احكم بالادلة » .

٧ — ولا شك في ان جمع السلطات التشريعية والتنفيذية في يد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء كان ديكتاتورية ساحقة ضد الاقطاعيين والراسماليين والليبراليين الذين سدت في وجوههم بحسم فرصة العودة الى الحكم والسيطرة . اما بالنسبة الى الشعب الذي لم يخسر شيئا كان له من قبل فقد كان الموقف يمثل املا غامضا في نوايا الثورة وموقفها منه . ولكن الثورة ، وقائدها ، لم تلبث ان اتجهت بقوة نحو الشعب تنسج معه خيوط اتصاله مباشرة . وكان اسلوبها في ذلك هو انشاء « هيئة التحرير » . وقد عرف جمال عبد الناصر « هيئة التحرير » بقوله : « ان هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الاعضاء او يستهدف شهوة الحكم والسلطان وانما هي اداة لتنظيم قوى الشعب واعادة بناء مجتمعه على اسس جديدة وصالحة . اساسها الفرد ، فنحن نؤمن بأن اي نهضة لا يمكن ان تقوم الا اذا آمن الفرد ببلده وقدرته وان اعادة بناء الوطن لن تتم الا اذا قام كل فرد بواجبه ، فلن نستطيع وحدنا ان نقيم هذا البناء ، وان الفساد الذي عم جميع مرافق البلاد طوال عشرات السنين ليحتم علينا ان نعمل كل في اتجاهه من اجل ازالته والقضاء عليه واعلموا ان الطريق طويل وشاق فعلينا ان نتذرع بالصبر فالارادة التي لا تعرف اليأس لا يقف امامها عائق وسنصل باذن الله وسننتصر » (٩ ابريل ١٩٥٣) .

ولقد حمل جمال عبد الناصر العبء الاكبر في الجانب الفكري لهيئة التحرير . وكان عام ١٩٥٣ بالنسبة اليه طوافا متصلا بين المدن والقرى والكفور على طول ارض مصر وعرضها ومن جماع مئات الخطب التي القاها في كل مكان تقريبا نستطيع ان نستخلص مفهومه للديموقراطية في تلك المرحلة من خلال تحديده لوظيفة هيئة التحرير ودورها :

قال في منيا القمح يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣ : « اننا نهتف دائما بالحرية ونهتف بالعزة وليست العزة كلاما او هتافا وليست الحرية اوهاما ينادي بها بلا وعي . ولكن الحرية هي التحرر من العبودية ومن الخوف ومن الفزع ، افرادا وجماعات . لقد عشنا سنين طويلة تحدثنا فيها طويلا عن الحرية ولم نحقق منها شيئا . فقد كانت الحرية وعودا وكلاما وصياحا اما اليوم فاذا قلنا الحرية فنحن نؤمن حرية القلوب وحرية

النفوس وحرية العقول وهي كلها تتلخص في التحرر من الخوف الا من اللـــه الذي خلـــق العالمين » .

وقال في المؤتمر الوطني بجامعة القاهرة يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٣ : « ان العامل الاول للحرية هو التجرد التام مـــن روح الاستعباد وروح الخوف والفزع ويجب ان يكون الحكم والشعب قوتين متعادلتين فـــاذا لم يكن الشعب قويا فان الحكم لا يكون عادلا ولكي يكون الشعـــب قويا يجب ان يكره الاستبداد وينفر من الاستعباد ، ولا يعرف للخوف والفزع معنـــــى » .

وقال في فرع هيئة التحرير بالوايلي يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : « اننا الان نلقي جميع الاوزار على الحكام السابقين وحدهم واريد ان اقول ان اي حاكـــم اذا ترك وحده لن يستطيع ان يتغلب على نزعات نفســـه والنفس آمارة بالسوء ولهذا يجـــب آن يكون الشعب متيقظا متسلحا بالمعرفة ولكنا نعرف اننا نحكم حكما ديموقراطيا له برلمان وكان لـــه دستور ووثيقة تقول : الامة مصدر السلطات ، وهذه الامة كانت ضحية السلطات اننا نريد اليوم لهذه الامة ان تكون مصدر السلطات وهذا لن يتأتى الا بالمعرفة والتيقظ ومعرفة كل فرد حقوقه وواجباته » .

وقال في حفل كلية اركان الحرب يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ : « ان العزة والكرامـة كانتا دائما جزءا من الشعب واننا اذ نقول أن هذه الثورة اقامت العزة واقامت الكرامة فانما نعني ان هذه الثورة ثبتت العـــزة والكرامة وجعلتهما حقيقة واقعة لان هذا الشعب كافح طويلا من اجل عزتـــه ومن اجـــل كرامته واستشـود منه من استشهد وشرد منه من شرد من اجل هذه الكرامة التي كنا نراها دائما في الصدور وكنا نراها دائما في النفوس التي كانت تتمثل دائما تمثيلا خفيا أو ظاهرا في كل فرد من ابناء هذا الوطـــن » .

٨ ـــ مـــن كـــل مـــا سبق ، وامثاله كثيرة ، يتضح بجـــلاء ان الديموقراطية كانت ، في مفهوم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تلك المرحلة ، مقدرة ذاتية قابلة للاكتساب بالوعي ومغالبة النفس حتى تتحرر من الخوف والفزع . وان الجماهير لا تنقصها الا التعبئة والتوعية والثقة بالنفس ، بعد ان تقضى على الاقطاع وسيطرة راس المال علـــى الحكـــم ، حتى تسترد عافيتها الديموقراطية وتفرض ارادتها . وانهـــا الى حد كبير كانت مسئولة عن الاستبداد بها وهي ـــ حينئذ ـــ مسئولة عن ان تأخذ بيدها زمام امرها فلا تسمح بالاستبداد من جديد . وان وظيفة هيئة التحرير كانت ـــ على وجه التحديد ـــ تنظيم الشعب وتعبئته وحشده وتوعيته ودفعه بعيدا عن السلبية والركود السابق وتحريضه على ان يحرر نفسه من الخوف والفزع . وبالرغم من ان تلك كانـــت خطوة تقدمية على طريق الديموقراطية في شعب كان ـــ فعلا ـــ قد لاذ بالسلبية وخرج من نطاق الاهتمام بالمسائل العامة . الا انـــه لا يمكن

تجاهـل الرؤية المثالية لمشكلة الديموقراطية التي كانت تواكب ، وتتغلب في كثير من الاوقات ، على الرؤية الاجتماعية ، كأثر من اثـار المفهـوم الليبرالي العام للديموقراطية في تلك المرحلة .

٩ ـ آية هذا ، كما نعتقد ، انه ما ان انتهـت فترة الانتقال في ١٦ يناير ١٩٥٦ حتى اصدر جمال عبد الناصر دستور ١٩٥٦ .. وفي ذلـك الدستور اجتمع المفهوم الليبرالي للديموقراطية مع اتجاه شعبي واضح. ولقـد قلنا من قبل ان الثورة كانت قد أصدرت يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ قرارا بتشكيل لجنة تضع مشروع دستور ليطبق بعد فتـرة الانتقال . ولقد وضعته اللجنة فعلا وقدمته الى مجلس الوزراء في ١٧ يناير ١٩٥٥ ولكن الرئيس جمال عبد الناصر لم يقبلة لأنه « نيابي اكثر ممـا يجب والنظام النيابي البحت يقصر دور الشعب على مهمة أنتخاب نوابـه في فترات معينة من الزمن دون ان يفسح مجالا ليمارس الشعـب بـعض سلطاته بنفسه اثناء هذه الفترات » . فجاء دستور ١٩٥٦ متضمنـا اولا تحويل هيئة الناخبين الى منظمة شعبية دائمة الانعقاد ولهـا حـق الترشيـح لمجلس الامة اسماها « الاتحاد القومي » وجعل للشعب حق انتخاب رئيس الجمهورية وادخل الاستفتاء الشعبي على المسائل الهامة في اسلوب الحكم . غير ان الاتجاه الشعبي الاكثر بروزا كان في قانون الانتخاب فقد حرره من كل قيد تقريبا ، خفض سن الناخب الى ١٨ سنة واعطى النساء حق الانتخاب ، والعسكريين أيضا ، وجعله اجباريـا ، وبالتالي تضاعف عدد المصريين الذين لهم حق ممارسة الحريات السياسية. وفيما عدا ذلك بقي دستور ١٩٥٦ ليبراليا برلمانيا في أساسه .

١٠ ـ اهـم مـن هـذا دلالـة على سيادة المفهـوم الليبرالي للديموقراطية ان الرئيس الراحل جمال عبـد الناصر عبر ـ في تلـك المرحلة ـ وفي عديد مـن خطبـه عما يمكن ان يفهـم منـه أن مشكلة الديموقراطية قد حلت ـ تقريبا ـ بما صدر من تشريعات وباصـدار دستور ١٩٥٦ ...

قال في الاحتفال باعلان الدستور يوم ١٦ يناير ١٩٥٦ : « استطعنا يا اخواني في خلال هذه السنوات الثلاث ان نقضي على الاحتكـار وان نقضي على سيطرة رأس المال على الحكم وان نقيم حكما نظيفا ينبثـق من ضمير هذا الشعب وينبثق من نفسية هذا الشعب وينبثق من امال هذا الشعب .. كافحنا وعملنا من اجل اقامة هذه الحياة الديموقراطية فقابلتنا صعاب كبرى قابلتنا مشاكل عظمى فجابهناها . جابهناها بقوة وجابهناها بعزم لانا كنا نؤمن بحقنا في الحياة وكنا نؤمـن بحقنا في الحرية وكنا نستلهم من الماضي عظة وعبرة وقلنا لن ننخدع ابدا ولن نثق ولن ننخدع ابدا بالوثائق والعهود ، لن ننخدع بهذا كله كما اتخدعنا في الماضي .. واستطعنا في هذه السنين الثلاث ان نهدم كل اثار الرجعية

تقريباوان نهدم كل اثار الاستغلال تقريبا وان نهدم كل اثار الاستبداد.. كانت فترة السنين الثلاث الماضية فترة هدم وفترة تصفية للرجعية والاستعمار ولاعوان الاستعمار ولكنا اليوم نعلن ان هذا الدستور هو بداية الكفاح من اجل العمل والبناء .. ان الدستور لم يكن هدفنا ولكن الدستور يرسم الطريق الى غرضنا الاكبر . ان الدستور هو تعبئة كاملة لابناء هذا الشعب . ان الدستور الذي نعلنه اليوم ليس وثيقة تكتب ولا وثيقة للخداع ولا وثيقة للتضليل لاننا نعلنه نحن الشعب ... لا يعلنه فرد من الافراد ولا سلطان ولا صاحب سلطة ان الدستور الذي نعلنه اليوم يبين خطة الكفاح لا نهاية الكفاح .. ان الدستور الذي نعلنه اليوم يبين وسيلة الكفاح ويرسم وسيلة الكفاح .. ايها المواطنون: ان الثورة الحقيقية تبدأ اليوم ثورة من اجل العمل . ثورة من اجل البناء ثورة يمارسها الشعب . ثورة يحرسها الشعب . تحرسونها انتم جميعا ويحرسها اولادكم من بعدكم ويحرسها احفادكم . ان الدستور الذي نعلنه اليوم يجمع الوطن جميعا ، كلنا سنكون مجلس الثورة الاكبر ... كلنا سنكون مجلس الثورة الاعلى ، كل هذا الشعب ، كل ابناء هذا الشعب ، سيكونون مجلس الثورة » .

وقال مخاطبا وفود الفلاحين يوم ١٧ يناير ١٩٥٦ : « لقد زالت دولة الاقطاع وقامت دولة الاحرار وانتهت دولة الاسياد والعبيد وقامت دولة المساواة كلنا في هذه الارض احرار نشعر بالفرص المتساوية المتكافئة كلنا نشعر بالتضامن الاجتماعي والتكاتف ، كلنا ننظر الى المستقبل بايمان من اجل ابنائنا واخواننا حتى يتمكنوا من ان يحصلوا على ما لم يحصل عليه الاباء والاجداد . عليكم بالعمل فبالعمل وحده نستطيع ان نحقق العزة والكرامة والحرية .. كل منا سينهض بعمله وكل فلاح سيعمل في حقله لزيادة الانتاج هذا هو عملكم . وهذا هو واجبكم حتى تحفظوا حقكم في الحرية والحياة والله يوفقكم والسلام عليكم ورحمة الله » .

وقال في المؤتمر الاول للغرف التجارية يوم ٣٠ يناير ١٩٥٦ : « لقد عملت الثورة على تحرير الاقتصاد من سيطرة راس المال على الحكم وانتم جميعا كنتم تشعرون بمدى سيطرة رأس المال على الحكم فقد كان الحكم احتكارا لطبقة من الناس وهذه الطبقة كانت تعمل على الا تكون هناك عدالة واليوم وقد اعلنت الثورة انها قضت على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم فانها تعني بذلك ان تؤمن الشعب بجميع طبقاته لتؤمنكم انتم لانكم انتم التجار اول من نادى بضرورة التخلص من الاحتكار . واذا قالت الثورة انها تعني التخلص من سيطرة رأس المال فانها تعني ان الحكومة لن تكون لفئة من الفئات ولن تكون الحكومة مطلقا تحت سيطرة رأس مال كبير او صغير لانها لو خضعت لذلك فلن تكون هناك عدالة » .

١١ ــ والاية الثانية على سيادة المفهوم 'لليبرالي للديموقراطية في تلك المرحلة ان المعنى المتكرر في خطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو التسوية الحيادية بين المواطنين . وهو مفهوم ليبرالي . ذلك لان المضمون الجوهري لليبرالية هو التجريد وانكار الواقع الاجتماعي . الشعب في الليبرالية هو مجموعة مواطنين . وكل واحد من الشعب مواطن مثله مثل اي واحد غيره . وهو ما يعني ان كل افراد الشعب سواء . ولما كان الواقع ان الناس في اي مجتمع يختلف بعضهم عن بعض طبقا لظروف كل واحد منهم وحصته من عائد وطنه فان صفة المواطن لا تكون لها دلالة الا وحدة الانتماء الى الوطن . ثم ــ فيما عدا ذلك ــ يختلف الناس اختلافا كبيرا . منهم الحاكمون والمحكومون ، الاذكياء والاغبياء ، الاصحاء والمرضى .. الى اخره . ويتدرجون فيما بين تلك الحدود فلا يكاد يوجد مواطن اشبه بمواطن . وتصبح مشكلة اي حكم وطني غير ليبرالي هي كيفية ازالة الفوارق بين البشر او تخفيضها على قدر ما تطيق موارد الوطن الواحد ، ويكون الحياد موقفا ليبراليا فاشلا . نعني حياد الدولة وحياد القوى ايضا .

ولقد كان الاتجاه العام لخطب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في تلك المرحلة ليبراليا . كما لو كان قد كفى الشعب استبداد الاقطاعيين وسيطرة الراسماليين واصدر لهم دستورا ثم نظر اليهم نظرة واحدة تدعوهم الى الوحدة والمحبة والتعاون في سبيل الوطن .

قال يوم ٧ ديسمبر ١٩٥٣ : « نحن لا نؤمن بالديكتاتورية ونعرف جيدا أنها اذا عاشت سنة او سنتين فلن تستمر ، سياتى اليوم الذى يظهر فيه فسادها وينكشف امرها وتكون الديكتاتورية وبالا على الوطن وعلى المواطنين . يجب ان يعرف كل مواطن ان عليه واجبا وانه كفرد من ابناء هذه الامة يهدف الى تحقيق الحرية وللحرية حدود ، وانها تنتهي حيث تبدأ حرية الاخرين ــ ان الحرية شيء والفوضى شيء اخر » .

وقال مخاطبا عمال القاهرة وضواحيها يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ : « ان هناك فرقا كبيرا بين الفوضى والحرية وان حرية صاحب العمل تبدأ عندما تنتهي حرية العامل وحرية العامل تبدأ عندما تنتهي حرية صاحب العمل . ان هذه الحكومة كانت أول حكومة تحمي العامل في حدود رعاية حق العمل ورسالتها التوفيق بين العامل وصاحب العمل فمن اشترط من الفريقين فقد هدم بناء التضامن الذي يقوم عليه مجد مصر » .

وقال يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ : « اننا لا نود ان نقدم مطالب طائفة على اخرى ولا ان نرفع طائفة على مستوى الطوائف الاخرى وذلك حتى لا يرتفع مستواها الاجتماعي على حساب طوائف اخرى ، واننا نود ان نقوم بحل المشكلة العامة لا المشاكل الخاصة فهناك عمال متعطلون

يريدون العمل ونحن بدورنا نعمل على ايجاد عمل لهم ونعمل على حماية العامل من اصحاب العمل ونحمي اصحاب العمل فنكون حكاما بين العامل وصاحب العمل » .

وقال في شبرا الخيمة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ : « واني اؤكد لكم انه لا يوجد شخص الان يستطيع ان يستغل الحكم في سبيل مصلحته الخاصة نحن الان نعمل في سبيل صاحب العمل في سبيل العامل لان مصالحهما مشتركة . يا اخواني : اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل الى بناء عهد جديد من الصناعة وهذا العهد هو الذي سيمكننا من ايجاد عمل للعمال المتعطلين » .

وقال مخاطبا منظمات الشباب يوم ٢ يناير ١٩٥٤ : « ان الرسالة التي ادعوكم اليها هي التعاون في الخير وليكن كل منكم عطوفا على الاخرين فنكون كتلة واحدة متحابة متآخية فلا تجاهروا بالعدوان ولا تكونوا معتدين واذا خرج واحد من الصف فانصحوه واثيبوه الى رشده فلا نكون كما كانت الحال في الماضي شيعا واحزابا كونوا على الدوام رسلا للوحدة والمحبة والتعاون فنحافظ علىقوة الوطن المعنوية والمادية» .

وقال في وفود عمال المحلة مساء يوم ٣ ابريل ١٩٥٤ : « انتم اليوم مسئولون عن هذا التطور فيجب ان تحافظوا على وحدة ابنائه من اجل وطنكم وعائلاتكم وان تتعاونوا مع جميع طبقات الامة تعاونا وثيقا حتى تؤدي الثورة رسالتها كاملة واوصيكم ان تعتصموا بالصبر . كما احذركم من شائعات المضللين الذين يندسون بينكم بالوعود الخلابة والكلام الزائف . ولست بحاجة الى ان اقول ان بلادنا تجتاز الان اولى مراحلها نحو التصنيع ولهذا يلزم ان تحافظوا على الثقة التي يجب ان تتوفر بين العمال واصحاب العمل ونحن الان في دور بناء لنهضتنا وسنصل بلا شك الى الاستقرار الصناعي قريبا جدا » .

وقال مخاطبا ممثلي المحافظات في قاعة مجلس النواب يوم ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ : « يا اخواني . يجب ان يشعر كل فرد بان عزة المواطن الاخر تتمثل في عزته وبان كرامته جزء من كرامة اخيه . لان كرامتكم جزء من كرامتي وعزتكم جزء من عزتي وبهذا يا اخواني اذا دافعتم عن عزة الاخرين وكرامتهم وحريتهم فانما تدافعون عن عزتكم وكرامتكم » .

وقال مخاطبا وفود الوجه البحري والقنال يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٥٤ : « ان مصر التي تطهرت اليوم من الاستعباد والاستغلال لتهيب بكم ان تناصروها . ان مصر تريد منكم ان تنكروا ذواتكم من اجلها ومن اجل ابنائكم واحفادكم لتعملوا على المحافظة على ما وهبنا الله من عزة وكرامة وبهذا نستطيع ان نسير في الطريق الذي نهدف اليه طريق العزة والحرية والاستقلال ولنعمل على المحافظة على ذلك وتحقيق هذه الاهداف فمصر تنتظر منكم عملا دائما واتحادا وتآلفا متناسين الخلافات والاحقاد سائرين في طريق تحقيق الهدف الاعظم وهو بناء مصر بناء شامخا

عزيزا وايجاد عدالة اجتماعية صحيحة والسلام عليكم ورحمة الله » .

وتكرر هذا المعنى في خطبه في جامعة الاسكندرية يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤ ، وفي مؤتمر العمال بميدان الجمهورية يوم ٢٩ اكتوبر ١٩٥٤ وفي افتتاح اول وحدة مجمعة في برنشت يوم ١٣ يوليو ١٩٥٥ وفي القاهرة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٥ .. ثم انه تحدث في المؤتمر التعاوني الثاني يوم اول يونيو ١٩٥٦ عن « الاتحاد القومي » فقال : « قلنا نعمل اتحادا قوميا وهذا الاتحاد القومي عبارة عن جبهة وطنية تجمع ابناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا اعوان الاستعمار لان الرجعيين واعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فينا وسلمنا لهم واعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم في الماضي فخانوا هذه الامانة التي حملها لهم هذا الشعب واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومي لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية او الانتهازية ولا لاعوان الاستعمار ابدا الفرصة ستكون للشعب الاغلبية العظمى من هذا الشعب الناس الذين حرموا من حريتهم ايام كانت هناك برلمانات زائفة كنا كلنا نشكو منها ونعرف انها لا تحقق رغباتنا ولا تعمل لصالحنا ولكنها تعمل لمصلحة فئة قليلة من المستغلين او من الاقطاعيين او من الحاكمين الذين يريدون حكما وشهوة وسلطانا . هذا الكلام كان في الماضي واليوم في هذه المرحلة الجديدة فلن تكون هناك حرية سياسية للانتهازيين او الرجعيين او اعوان الاستعمار اذن الاتحاد القومي يشمل جميع ابناء هذه الامة .. هذا هو الاتحاد القومي كما اتصوره كيف سيكون هذا الاتحاد القومي ؟ انه سيستغرق وقتا طويلا ولا اقدر ابدا يوم الاستفتاء على الدستور يوم ٢٣ يونيو ان اقول : ان هذا هو الاتحاد القومي . هذا الاتحاد القومي الذي يعبر عن هذه الاهداف يجب ان تتمثل فيه جميع العناصر الخيرة في هذا الوطن جميع العناصر العاملة وجميع العناصر البناءة في هذا الوطن ، الاتحاد القومي لم يتكون حتى الان ولن يعلن تكوينه يوم ٢٣ يونيو او ٢٥ يونيو بالكامل . لان هذا الشعب يجب ان يأخذ الفرصة ليعمل ونتيجة عمله هي السبب الوحيد الذي يدخله الاتحاد القومي . كيف تدخله كعضو عامل له واجب عملي في الاتحاد القومي ــ اننا حتى الان نعتبر ان الامة كلها تمثل الاتحاد القومي» .

ويكرر هذا المعنى في خطابه في الاحتفال بالجلاء يوم ١٩ يونيو ١٩٥٦ ويربط بين الاتحاد القومي والديموقراطية السليمة ، احد الاهداف الستة للثورة ، فيقول : « وكان الهدف السادس من اهداف الثورة هو اقامة حياة ديموقراطية سليمة ولم نقل حياة ديموقراطية فحسب . فقد كنا نعيش جميعا تحت اسم الديموقراطية وتحت اسم البرلمان والبرلمانية ولكنا لم نكن نتمتع من الديموقراطية الا باسمها ولكن معناها واصولها وجذورها كانت مفتقدة كنا لا نحس بها ولا نشعر بها وكنا نشعر أن هذه الديموقراطية ليست لنا ولكنها كانت علينا من اجل فئة من الناس .

فقدت الديموقراطية معناها وروحها واسبابها . وتحت اسم الديموقراطية تحكم فينا الرجعيون والمستغلون والانتهازيون تحكمت فئات قليلة كانت تتاجر بالديموقراطية وكان الشعب ينظر ويكتشفويعرف ويعلم . ونحن كشعب قاسينا طويلا ، نستطيع ان نعرف الخديعة والخداع والتضليل . تحت اسم الديموقراطية يا اخواني قاسينا كثيرا، وكانت الديموقراطية كفاحا من اجل الحكم وكفاحا من اجل السيطرة والاستغلال والثراء والسلطة والسلطان . ولهذا حينما كتبنا هذه المبادىء قبل الثورة كنا نعبر عن احساس هذا الشعب وعن امال هذا الشعب . كتبنا الهدف السادس من اهداف الثورة وهو اقامة حياة ديموقراطية سليمة نتلافى بها ما فات . لا نكتفي منها بالبرلمانية ولا بالاسم ولكن بحياة ديموقراطية من اجل ابناء هذا الشعب جميعا . من اجل الاغلبية العظمى من هذا الشعب ، لا من اجل الاقلية ولا من اجل المستغلين والمستبدين . كانت هذه هي اهدافنا وكانت هذه هي اهداف الشعب » .

في هذه النصوص نرى ان عبد الناصر يعود الى الحديث عن الرجعيين والانتهازيين واعوان الاستعمار ومنعهم من الدخول في الاتحاد القومي وهو ما قد يوحي بأن المفهوم الاجتماعي للديموقراطية قد بدأ يتصاعد على حساب المفهوم الليبرالي . وهو غير صحيح . فالواقع ان اولئك الذين كان جمال عبد الناصر يعنيهم كانوا معروفين ومحددين سلفا وهم الذين ناهضوا الثورة في مطلعها . الدليل على هذا ان عضوية الاتحاد القومي ابيحت لكل من له حق الانتخاب والممارسة السياسية بدون تفرقة . اي انه بعد استبعاد الذين ناهضوا الثورة والاقطاعيين — بقيت نظرة عبد الناصر الى الباقين نظرة حيادية فكلهم عنده « الامة » . وفي ١٤ يناير ١٩٥٨ يعود الى الاتجاه العام فيقول في بني سويف بعد أن كان قد نشأ الاتحاد القومي في ١٤ نوفمبر ١٩٥٧ : « هذا هو الاتحاد القومي . . اتحاد يجمع بين ابناء الوطن العربي الواحد . . لا انحراف الى اليمين ولا انحراف الى اليسار لا تفرقة لا تنابذ وانما جمع كلمة من اجل رفعة هذا البلد ، جمع الكلمة من أجل رفع راية القومية العربية التي قامت طويلا . . استطعنا بالاتحاد ان ننتصر وسنستطيع ايضا بالاتحاد ان نحقق الامال الكبار وان ننتصر ايضا بعون الله » .

ويقول في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٩ : « وفي نفس الوقت أعلنا اننا جميعا أمة واحدة لا حزبية ولا بغضاء ولا فرقة ولا أحقاد . . قلنا اننا نكون اتحاد قومي يجمع بين ابناء هذه الجمهورية العربية المتحدة نبني تحت راية هذا الاتحاد وطننا ونبني تحت راية هذا الاتحاد عزتنا ونبني تحت راية هذا الاتحاد مجدنا ونقيم تحت راية هذا الاتحاد المجتمع الذي نتمناه والمجتمع الذي نعمل من أجله المجتمع الاشتراكي

الديموقراطي التعاوني » .

وقد وصل حد هذه الرؤية المرحلية لمفهوم الديموقراطية عند جمال عبد الناصر انه في حديث له مع الصحفي الهندي كرانجيا يوم ١٠ مارس ١٩٥٧ عبر عن احتمال قيام احزاب بعد مرحلة الجبهة التي يمثلها الاتحاد القومي . قال : « انني أريد قبل كل شيء أن اوفر للشعب وخاصة الفلاح والعامل حرية اجتماعية واقتصادية لان الديموقراطية السياسية دون هذه الاحتياجات الجوهرية لن تؤدي الا الى التضليل وقد اعد دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ ووافق الشعب عليه في استفتاء عام في يونيو الماضي وهذا الدستور قائم على اساس جبهة متحدة تمثل الوحدة الوطنية التي كانت ضرورية لسلامة الثورة وكنا نستعد لافتتاح البرلمان في نوفمبر الماضي فأجلت أزمة القناة والحرب خططنا وسينفذ الدستور وينتخب البرلمان حينما تعود الاوضاع الطبيعية .. واستطرد الرئيس فاعرب عن ثقته أن الزعماء الوطنيين المخلصين سينتخبون وان البرلمان ستقوم فيه تكتلات ومجموعات وربما تكون فيه معارضة في المدى الطبيعي للاحداث كما تبرز بعد ذلك طبعا قوى سياسية جديدة ومن المحتمل ان تكون هناك احزاب » .

التنمية الراسمالية

١٢ — نحن نعرف أن الديموقراطية الليبرالية ليست الا الوجه الثاني للعملة التي تحمل على وجهها الاول النظام الراسمالي . القانون الاساسي في كل منهما واحد وهو المنافسة الحرة . وهما لا ينفصلان . فحيث تقوم الليبرالية سياسيا تقوم الراسمالية اقتصاديا والعكس بالعكس . ولما كان المفهوم الليبرالي للديموقراطية عند عبد الناصر يختلط — منذ البداية — بمفاهيم شعبية واجتماعية بحيث ان غلبة المفهوم الليبرالي للديموقراطية قد لا تكون حاسمة او محسومة خاصة في الخطب التي كان يرتجلها عادة فنعتقد أن الاقتراب من مفهومه للديموقراطية عن طريق مفهومه للنظام الاقتصادي — في تلك المرحلة — قد يكون اكثر وثوقا . ويساعدنا على هذا الاقتراب أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان مدركا ادراكا عميقا اهمية مشكلة التخلف الاقتصادي في مصر ومهتما اهتماما بالغا ، فكرا وممارسة ، بحلها . وهذا واضح تماما من النص السابق الذي نشره الصحفي كارنجيا والذي يقول فيه الرئيس :

«انني أريد قبل كل شيء ان اوفر للشعب وخاصة الفلاح والعامل حرية اجتماعية واقتصادية » .. وقوله يوم أول اغسطس ١٩٥٣ : « لقد بدأنا بالقضاء على الاقطاع حتى نضمن للفلاحين حقوقهم ونحن نسعى لزيادة الانتاج حتى يستطيع ابناؤنا في المستقبل ان يعيشوا حياة اسعد من التي عشناها » . وقوله يوم ٢٨ مارس ١٩٥٥ : « ولما كانت الديموقراطية تقضي بأن الدولة مسؤولة عن الوطن والمجموع بدأنا في دراسة المشكلة وقابلتنا في سبيل ذلك مشاكل منها مشكلة التخطيط وكيفية التخطيط فبحثنا ووجدنا ان هذه العملية تستغرق وقتا طويلا جدا وانتهينا من اعداد مشروع السنوات الخمس الاولى وستبدأ السنوات الخمس الثانية فوجدنا أن هذا التوجيه يحتاج الى دراسة واحصاءات فبدأنا بتنمية الانتاج القومي وبدأنا في المشروعات التي قيل انها غير مجدية ومستحيلة وبدأ مجلس الانتاج في توفير النقد الاجنبي والدخل القومي يصل الى ٧٠٠ مليون جنيه ٧٠٠ نستورد بها بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه من الخارج ». وقوله يوم ٤ اغسطس ١٩٥٩ : « والوطن لازم نبنيه على التعاون وعلى المحبة بين الذين وجدوا الفرصة والذين لم يجدوا الفرصة كل واحد وجد الفرصة يشعر ان عليه مسؤولية تجاه هؤلاء الذين لم يجدوا الفرصة ليصلوا الى ما وصلنا اليه .. نطور مجتمعنا ونعيش في مجتمع سعيد فعلا لان المجتمع لا يمكن أن يكون سعيدا اذا كانت اقليته تشعر بالسعادة واغلبيته تشعر بعبء الحياة وصعوبة الحياة » .

١٣ — بدأ اذن انتباه جمال عبد الناصر الى ضرورة التنمية الاقتصادية منذ بداية الثورة . ولكنه حين اختار اسلوب التنمية اختار الاسلوب الرأسمالي . وبدأت منذ ٢٠ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٠ يوليو ١٩٦١ سلسلة متتابعة من التشريعات بالقرارات كانت كلها تستهدف منح تسهيلات وتشجيعات ودعم مالي وقانوني للرأسمالية الاجنبية والمصرية بقصد جذبها الى الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية . ليس اقل تلك التشريعات القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذي منح رؤوس الاموال الاجنبية تسهيلات كبيرة ، ولا القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات والذي صدر خصيصا لتشجيع رؤوس الاموال المصرية ، بالاضافة الى الدعم المالي الذي كانت تقدمه الثورة للرأسماليين في صورة ضمان مؤسساتها فيما تعقد من قروض . وفي عام ١٩٥٦ على اثر العدوان الثلاثي ، قررت الثورة تمصير المؤسسات الاجنبية للدول المعتدية ثم البلجيك والاوستراليين واليونانيين وبذلك حررت الراسمال المصري من السيطرة أو المنافسة الاجنبية وعولت عليه كثيرا في شأن التنمية بل أن الرئيس جمال عبد الناصر تولى الدفاع عن دور الرأسمالية في التنمية في خطب علنية عام ١٩٥٧ . ففي خطبة مطولة القيت في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٧ . قال : « ومعركة الانتخابات ظهرت فيها بعض الاتجاهات

كلنا لابد أن نعرف ما هي الاتجاهات وما هي مصلحتها ، ظهر اتجاه يميني يشكك في عملية التمصير وكان يقول اننا نحن المصريين لن نستطيع ان نقوم باقتصادنا بأنفسنا ولا نقدر ابدا أن نمضي في طريقنا الا معتمدين على الاجانب واثبتت الايام ان هذا الاتجاه خاطىء لاننا كمصريين عندنا القدرة أن نعمل اي شيء استطعنا ان ندير قناة السويس ونسير فيها الملاحة وكانوا يقولون انه لا يمكن للمصريين ان يديروا قناة السويس . واستطعنا ان ندير الاقتصاد والبنوك والشركات المصرة ولكن الفرق بين اليوم وبين ما مضى أن الاوامر في الماضي كانت تأتي من الخارج واليوم تسير مع الثورة واهداف مصر لمصلحتك ومصلحة اخيك ، لمصلحة هذا الشعب كمجموعة طبعا الذين كانوا ينادون بهذه الاتجاهات اليمينية لعلهم كانوا يدافعون عن مصالحهم الشخصية لانهم كانوا يستفيدون دائما من هذه المؤسسات . كانت هذه المؤسسات تعطيهم مكانات لاجل أن تكسب تأييدهم . وظهرت في اثناء المعركة اتجاهات يسارية ظهرت اتجاهات من اجل تحديد الملكية وتحديد الارض مرة ثانية ومن اجل الاستيلاء على راس المال الوطني وبعض الصناعات المصرية وانا غير موافق على هذه الاتجاهات لاننا كثورة اجتماعية وكثورة سياسية لابد أن تكون ملكية الشعب كله متناسقة .. اليوم حددنا الملكية بـ ٣٠٠ فدان تظهر اتجاهات لتحديد الملكية بـ ١٥٠ فدانا بدلا من أن ننادي بهذه الاتجاهات ننادي بزيادة الارض المزروعة اننا في تحديد الملكية كنا نقضي على الاقطاع وكان هدفنا من القضاء على الاقطاع تحرير الفرد وكان هدفنا من تحرير الفرد حياة ديموقراطية ، الفرد يشعر أن عيشته سليمة ويشعر بانه مطمئن على مستقبله واعتقد أن هذه الانتخابات اثبتت لكم ان كل فرد كان مطمئنا على مستقبله كل واحد دخل واعطى صوته بحرية وطبق الورقة ووضعها في الصندوق بحرص ولم يهدده احد في حريته ولا في رزقه . اثبتت هذه الانتخابات ان الشعب يستطيع أن ينتخب من يريد بدون النظر الى الفوارق وبدون النظر الى الطبقات » . « طبعا رأس المال الوطني أردنا ان نحافظ عليه لانه خاص بي وبك وبكل واحد عنده قرش في هذا البلد . هدفنا هو تنمية راس المال الوطني ، ولكنا نتبع سياسة رأس المال الموجه ، رأس المال كما قال الدستور يستخدم في خدمة الشعب ولا يستخدم في اغراض تضر بمصالح الشعب ولكن الاتجاهات لا تتمشى مع أهدافنا وقد قلنا دائما اننا نهدف الى اقامة مجتمع تعاوني تتعاون فيه جميع الطبقات كل طبقة تعمل على أن ترفع مستواها وتعمل على أن تكون لها حقوقها وفي نفس الوقت تقوم بواجباتها . هذه الثورة لن تقضي على الانتهازية الا اذا قام فيها مجتمع تعاوني يتعاون فيه العامل مع صاحب العمل ويتعاون الفلاح في أرضه مع اخيه تقوم جمعيات تعاونية للفلاحين من أجل أن يقدروا أن يقوموا

بعملهم ، كل واحد يبحث عن مصلحة نفسه وفي نفس الوقت يبحث عن مصلحة اخيه هذا هو السبيل ايها الاخوة وهو الهدف ، حياة ديموقراطية سليمة وهو الهدف السادس من اهداف الثورة .

« وهـذا هو السبب الذي من اجله اقمنا الاتحاد القومي وقلنا ان المواطنين جميعا يكونون الاتحاد القومي من اجل بناء هذا الوطن اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا لقد مرت بنا خمس سنين الى الان ونحن نحتاج الى تدعيم لنقضي على الانتهازية وننتهي الى اقامة الحياة الديموقراطية السليمة .. »

وفي ختام ذلك العام القى في المؤتمر التعاوني المنعقد في جامعة القاهرة يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٧ خطابا قال فيه : « يتضح من هذا كله اننا كدولة نهدف الى القضاء على الاستغلال والقضاء على الفردية والانتهازية ولكننا نسعى لاقامة رأسمالية الدولة ، الدولة تشترك مع الشعب ونعتبر ان لها الولاية وهذه الولاية تضعها موضع جماية مصالح صغار الراسماليين وصغار المدخرين مع الراسماليين الاخرين . ولا نترك صغار المدخرين حتى يقعوا في أيدي المستغلين وحتى يستغلوا او يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلة معينة او لفئة من الناس .. لكن في نفس الوقت نحن لا نريد أن تكون راسمالية الدولة بل نعتبر ان راس المال الوطني ضرورة لازمة في هذا الوقت من أجل تطور الاقتصاد القومي ولكنا يجب ان نلاحظ دائما ان راس المال هذا لا يتحكم في الحكم ولا يسيطر على الحكم من أجل استغلال الاغلبية العظمى لهذا الشعب » .

وفي نفس الخطاب عقد مقارنة مثيرة بين موقفه من الاقطاع وموقفه من الراسمالية ولخص ــ تقريبا ــ رؤيته لعلاقة كل منهما بالديموقراطية. قال : « وكيف نطبق أ. طبقناه في القضاء على الاقطاع .. لقد بدأنا الاصلاح الزراعي للقضاء على الاقطاع وكان هدفنا ايضا اقامة مجتمع ديموقراطي اشتراكي تعاوني ولم يكن هدفنا ابدا ان نقضي على الملكية. الدستور يقول ان الملكية الخاصة مصونة ولكن كان هدفنا ان نحول اجراء الارض الى ملاك : الناس الذين اشتغلوا في هذه الارض مدة طويلة واباؤهم واجدادهم اشتغلوا فيها كذلك كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الاجراء الى ملاك وبهذا نستطيع ان نقيم عدالة اجتماعية ونقرب الفوارق بين الطبقات .. هذه كانت طريقتنا في معالجة الاقطاع .. لم نكن نهدف الى تحويل ملاك الارض الى اجراء ولكنا كنا نهدف الى تحويل الاجراء الى ملاك .. وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكي ديموقراطي تعاوني .. ولما تدخلت الدولة في الصناعة لم تكن ابدا ترى أن تكون الراسمالي الوحيد ... كما قلت لكم .. اننا نعتبر ان الراسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنمية وللوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولكن الدولة كانت تدخل لانها تعتبر ان لها الولاية وانها مسؤولة عن حماية

الغالبية العظمى من ابناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال الاقتصادي الذي كان مسيطرا علينا قبل ذلك وضد الاستغلال الصناعي الاجتماعي الذي كان مسيطرا علينا في الماضي . تدخلت الدولة في الصناعة لا لتكون هي الراسمالي الوحيد ولكن لتقضي على الاستغلال ولتعطي الفرصة لكل مواطن مدخر ليشترك في الصناعة وهو مطمئن الى ان امواله هذه في ايد امينة والى انه لن يكون هناك استغلال اقتصادي باية طريقة من الطرق وباية وسيلة من الوسائل وكان الغرض هو عدم تمكين راس المال لان يسيطر على الحكم مرة اخرى ويفسده كما سيطر عليه وافسده في الماضي . « هل الهدف هو القضاء على الشخصية الفردية ؟ عندما نقول اننا نريد أن نقضي على الفردية الانتهازية شيء وعندما نقول اننا نريد ان نقضي على الفردية شيء اخر . لم نقل اننا نريد القضاء على الفردية اننا نؤمن بالفرد وبحرية الفرد وشخصية الفرد وحقه في العمل وحقه في الحركة ما دام هذا يتمشى مع الدستور ومع مصالح الشعب ولكن لا نؤمن ابدا بالفردية الانتهازية او الفردية المستغلة والنظام الاشتراكي الديموقراطي التعاوني يعمل على الحد من الفردية الانتهازية وتشجيع الفردية الوطنية التي تتعاون من اجل خير الشعب ومن اجل مصلحة المجتمع » .

١٤ — ان استعمال الرئيس عبد الناصر لتعبير الفرد والفردية وحق الفرد في العمل وحقه في الحركة مؤشر لا يخطىء على المفهوم الليبرالي للتنمية الاقتصادية . وبالتالي يكمل هذا المؤشر دلالة ما أوردناه من قبل كمؤشرات على المفهوم الليبرالي للديموقراطية . وفيما بعد سيهاجم الرئيس عبد الناصر نفسه هذه المفاهيم حين يكشف الخطأ الكامن فيها . يهاجمه باسلوب يدخل في نطاق « النقد الذاتي » كما سنرى .

التكوص

١٥ — قلنا من قبل ان جمال عبد الناصر كان يعطي التجربة افكاره ثم يستردها اكثر نماء ونضجا ليعيد ردها الى ساحة التجربة . وقد كان من الممكن أن نتوقع مصادفة مرحلة تنمية راسمالية في مصر توضع فيها افكاره السابقة موضع التنفيذ . ولكن الواقع أن تلك التجربة لم تتم لان الرأسمالية المصرية التي كانت تشغل موقعا ايجابيا في فكر عبد الناصر خذلته ووقفت موقفا سلبيا من التجربة ، اي حالت حتى دون تنفيذ فكر

قائد المرحلة . ولكن هذا النكوص كان أخصب تجارب عبد الناصر واكثرها تطويرا لافكاره . ومع أن النكوص كان في المجال الاقتصادي فان جمال عبد الناصر لم يلبث ان أدرك الموقف على ابعاده جميعا وخاصة ابعاده السياسية . فلم يتخذ موقفا أكثر تقدما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فقط بل أعاد النظر في موقفه الفكري من الديموقراطية مبدأ ونظاما . وبينما كان الراسماليون ينكصون على اعقابهم تركين الاقتصاد الوطني عاجزا عن التقدم ويحتمون في الوقت ذاته بالاتحاد القومي ، واجههم عبد الناصر في الساحتين الاقتصادية والسياسية وكانت تلك هي أول قطيعة بينه وبين الليبرالية سياسة واقتصادا .

خلاصة قصة النكوص كما يرويها الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في كتابه « كتابات سياسية » انه : « منذ ١٩٥٥ بدأت الدولة في انشاء اجهزة التخطيط وبالذات « لجنة التخطيط القومي » . ثم تلا ذلك انشاء منصب وزير دولة للتخطيط . واخذت هذه الاجهزة في أجراء الابحاث والدراسات والاعداد للتخطيط الشامل وفي سنة ١٩٥٩ بدا انه من الضروري ومن الممكن البدء فيه . وفي اغسطس ١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس ١٩٥٩ — ١٩٦٠ — ١٩٦٤ — ١٩٦٥ كمرحلة اولى في خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي عن طريق تنمية مناسبة في جميع القطاعات مع عناية خاصة للتصنيع .

« ولكن ما كادت الخطة الخمسية الاولى تأخذ طريقها الى التنفيذ حتى اتضحت بعض الامور الهامة التي استخلصت منها القيادة الثورية انه لا يمكن تحقيق اهداف التنمية بدون تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي المصري وفي العلاقات الاجتماعية السائدة فيه . فقد افسحت الخطة الخمسية الاولى في الاصل مكانا رحيبا للقطاع الخاص وعولت عليه في تنفيذ جزء هام من مشروعاتها مبقية للقطاع العام عبء المشروعات الضخمة قليلة الربح المباشر (السد العالي ، أستصلاح الاراضي ، التعدين والبترول .. الخ) والحجم الذي يمكنه من أن يلعب دوره في توجيه اقتصاد قومي عماده القطاع الخاص . ولكن الراسمالية الكبيرة احجمت عن تنفيذ ما ورد بالخطة وأخذت منها موقفا سلبيا وعملت على حجب مواردها الضخمة في تمويل التنمية بل انه يمكن ان نقول أن موقف الراسمالية الكبيرة من التنمية قد زاد سوءا عما قبل . فاجراءات التمصير ونمو القطاع العام حملت اجزاء منها على اهمال التجديدات العادية ناهيك عن التوسع وتمويل المشروعات الجديدة » (صفحة ٣٢٧).

ونلاحظ في هذا النص ان مكان القيادة في الخطة الخمسية الاولى كان محجوزا للقطاع الخاص وليس للقطاع العام ، وهو ما يتسق مع ما أوردناه من قبل في بيان الرؤية الراسمالية للتنمية الاقتصادية التي كانت

تسود فكر عبد الناصر الى ذلك الحين . وفي ذلك يقول عبد الناصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩ : « طبعا في هذا ارى ان راس المال الخاص اعطي له الحرية وراس آلمال العام الذي هو قطاع الدولة يدخل لموازنة راس المال الخاص ولمنعه من السيطرة على الحكم في نفس الوقت ، الدولة لها ولاية ومسؤولة انا احمي الصناعة ومنع استيراد المصنوعات الخارجية اذن لازم آحمي المستهلك واعرض واوجد ربحا لصاحب راس المال ثم احدد ربح التاجر الذي يوزع وبهذا الدولة بدخل فيها اساهم فيها بالعمل في هذا الموضوع وفي الخطة الجاية الدولة داخلة في مشروعات الانتاجومشروعات التنمية بحوالي ٧٠٪ واكثر من ٧٠٪ من الاموال اللازمة للاستثمار ستكون قطاعا عاما وهذا طبعا موضوع ليس بالسهل لان الناس عندما يشتغلون في القطاع العام يشتغلون في شركات الحكومة نريد رقابة لازم تحدث انحرافات واحد طلع ووجد أمامه الفرصة عايز طبعا يعمل له قرشه. بسرعة أو يحقق لنفسه دخلا كبيرا او يرفع ماهيته طبعا لا يمكن ان نتغلب على هذه النوازع البشرية ولكن السبيل الوحيد هو الرقابة بالنسبة للصناعة وبالنسبة للتجارة » .

ويقول في المحلة الكبرى يوم ٨ اغسطس ١٩٥٩ : « هذا هو السبيل لتحقيق الاشتراكية الديموقراطية التعاونية في الصناعة مشاركة الحكومة ورس المال الخاص سويا او كل على حدة لوضع الخطة الصناعية موضع التنفيذ ، البدء بالصناعات الثقيلة والعمل على التوسع في الصناعات الخفيفة وفي نفس الوقت البدء في الصناعة في جميع فروع الصناعة المختلفة وبهذا نكون فعلا حققنا ما نتمناه ونكون قد عملنا على القضاء على الاحتكار وعلى سيطرة راس المال على الحكم » .

فلما تحقق عبد الناصر من نكوص الراسماليين عن واجبهم الوطني كما كان يتصوره بدأ يواجه الموقف جزئيا فاصدر في عام ١٩٦٠ قرارا بتأميم بنكي مصر والاهلي وفي يوليو ١٩٦١ بدأت سلسلة قواعد التحول الاشتراكي ولكن التجربة كانت ذات تأثر اكثر عمقا في تفكيره .. قال في خطابه الموجه الى الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ : « لقد قضيت الايام الاخيرة كلها افكر وكنت بمشاعري مع شعبنا العظيم في كل مكان في القرى وفي المصانع في الجامعات وفي المعامل في المواقع الامامية في خط النار المواجه للعدو مع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالامل في مستقبل افضل ، كنت مع هؤلاء جميعا مع الفلاحين والعمال والمثقفين والضباط والجنود احاول ان اتحسس مشاعرهم وان اتفاعل بفكري مع فكرهم . كانت اصابعي على نبض هذه الامة صانعة الحضارة صانعة التاريخ صانعة المستقبل . وكانت أذناي على دقات قلبها الذي نبض دائما بالحق والخير والسلام . كنت اريد ان يكون اختياري صدى لاختيارها وكنت أريد ان يكون موقفي تعبيرا عن ضميرها واقول لكم الان — ايها

المواطنون لقد اخترت باسم الله ، باسم الامة ، باسم امالها ، باسم مثلها الاعلى باسم كل المعاني التي حاربتها باسم هذا كله كان قراري وكان اختياري : أن طريق الثورة هو طريقنا . ان الاندفاع بكل طاقة الى العمل الثوري هو المفتاح الوحيد لكل مطالب نضالها الشعبي وهو الوفاء الامين بكل احتياجات جماهيرنا المؤمنة المصممة على الحرية بكل صورها الاجتماعية والسياسية » .

وكانت تلك الخطبة مقدمة لاصدار الميثاق الذي بلور فيه افكاره عن الديموقراطية الاشتراكية على أن كثيرا من أحكام الميثاق كان قد تنفذ في الواقع الاقتصادي منذ يوليو ١٩٦١ .

النقد والنقد الذاتي :

١٦ ــ بدأ عبد الناصر نقد التجربة والافكار التي مهدت لها منذ ٢٢ يوليو ١٩٥٩ ، اي في ذات التاريخ الذي كانت الخطة الخمسية الاولى جاهزة فيه للتنفيذ ونكصت فيه الراسمالية عن القيام بدورها . وامتد نقده للتجربة على جميع ابعادها كما قلنا ، فكرا وممارسة اقتصادا وسياسة . ويفصح ذلك النقد عن التطور الذي انتقل بعبد الناصر من مرحلة الديموقراطية الليبرالية الى الديموقراطية الاشتراكية . وفيما يلي نورد نماذج من خطبه ، باسهاب لابد منه ، لان تلك كانت فترة التحول العظيم في حياة القائد وحياة الشعب معا .

قال في الاحتفال بالعيد السابع للثورة يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٩ : « كلنا نعرف وكلنا قاسينا من هذا وسيقابلنا كذلك في الاتحاد القومي انتهازية ولكن علينا وعليكم انتم الواجب ان تطهروا الاتحاد القومي من الانتهازيين وواجب الرقابة .. الاتحاد القومي في معناه وفي انتخاباته كان عبارة عن تمثيل لهذا الشعب . الاتحاد القومي في نتيجته كان عبارة عن تمثيل للشعب فيه المثقفون وفيه العمال وفيه الفلاحون وفيه الموظفون وفيه الذين في المعاشات وفيه كل حاجة بيمثلنا كلنا .. وكما قلت ان الاتحاد القومي هذا هو عبارة عن الوسيلة التي بواسطتها نريد ان يحقق المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني والذي بواسطتها نقدر أن نحمي اهدافنا في اقامة هذا المجتمع وسنستطيع ان نحقق تطورنا بدون حرب اهلية وبدون مذابح ولا تصبح حرب طبقات او حقد طبقات بالمحبة او بالاخوة الى اخر هذا الكلام » .

وقال في خطابه الى عمال المصانع في بور سعيد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٠ : « ليس الغرض ان احنا نكون في الاتحاد القومي ، ان احنا نتعين في مجالس المحافظات او نتعين في المنصب الفلاني . دا دليل على أن فيه ناس لا زالت رواسب الماضي متعلقة بيهم . في الاتحاد القومي أو في الحكومة او في كل منصب من المناصب العامة ، كل واحد فينا بيادي دوره في الخدمة العامة من اجل بناء مجتمع ترفرف عليه الرفاهيـــة والشخص اللي يؤمن بأن عليه دور يؤديه .. بيقدر ياديه في اي مكان وفي اي منصب .. اما الشخص اللي بيعتقد انه ليست هناك وسيلـة أو ليس هذا الا سبيل ، بحيث انه يتنطط من حتة لحتة يبقـى بيفكر في نفسه وبينسى ان هو عضو في المجتمع وعليه ان يعمل من اجل رفاهية هذا المجتمع .. وده امل الشعب طبعا في الاتحاد القومي وامال الشعب في الحكم المحلي لان الشعب اللي انتخب الاتحاد القومي واللي أيد فكـرة الحكم المحلي واللي أيد الاتحاد القومي وعمل على تدعيمه واقامته يؤيده لاسباب انه بيعتبر ان اماله ستحقق عن هذا الطريق » .

وقال في ٢١ فبراير ١٩٦١ : « قلنا سنضاعف الدخل القومي في عشر سنوات . قلنا سنقيم مصانع وسنصلح الارض سوف نخلق لكل واحد عملا شريفا ونخلق لكل واحد فرصة بحيث انه يزيد دخله . ولكن هل ارضى هذا طبقة المستغلين وطبقة الانتهازيين . هل يرضى ان البلد دي تكون لكل ابنائها وكل واحد فيها ياخذ الفرصة وكل واحد فيها يجد العمل الشريف وكل واحد فيها يكون سيد نفسه طبعا لا ترضى طبقة المستغلين الا ان تستغل ولا ترضى طبقة الانتهازيين الا ان تجد الفرصة لتنتهزها لمصلحتها » .

وقال في الاسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٦١ : « قلنا نقضي علـى الاقطاع ، هل قضينا على الاقطاع ؟ الاسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان و ٥٠ لكل ولد من اولادهم كتلوا هذه الارض وانا اعرف مناطق فيها ٣٠٠٠ فدان ملكية لعيلة واحدة ولا زالوا يعتبرون انفسهم أسياد البلد كما كانوا قبل الثورة ولا زالوا ينظرون الى الفلاحين كعبيد . هل نقبل هذا في عهـد الثورة ؟.. هل تبقى هناك ثورة وهذا الكلام مستمر ؟ لتكون هناك ثورة تسير في الطريق السياسي وتسير في الطريق الاجتماعي لتحقق لهـذا البلد كل ما تصبو اليه من امال لنقف ونقول الثورة انتهت وخلصت ونحن سرنا في الناحية السياسية فقط اما الثورة الاجتماعية لا . يقولون لنا ان هذا يؤثر على كفاية الانتاج وكفاية التنمية ـــ واتركوا ما فات كما هو ـــ لا يمكن كيف تكون هناك عدالة ؟.. كيف تكون هناك مساواة ؟.. كيف تكون هناك حرية ؟ هل الحرية ممكنة او مستطاعة اذا كانت الاموال في يد ٥٪ من الناس والباقي محرومين ؟ هل يمكن ان تكون هناك مساواة او تكون هناك عدالة أو تكون هناك ديموقراطية اذا كان هناك ٩٥٪ من

الشعب يشتغلون عند ٥٪ من الشعب ؟ طبعا لا يمكن أبدا » .

وقال في خطابه الى الشعب يوم ١٦ اكتوبر ١٩٦١ : « لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ولكنا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية لقد تصورنا انه مهما كان من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية فانهم ابناء نفس الوطن وشركاء نفس المصير ولكن التجربة اثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه اثبتت التجربة ان الرجعية وهي من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبي تراثه الاجتماعي. اثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى ولو أدى ذلك الى ان تمكن له من التحكم في مقدرات الشعوب التي تنتمي اليها . ولقد غير الاستعمار طريقة تسلله الى ارضنا في حين اننا لم نغير طريقة مواجهتنا له . وكنا وما نزال نقاوم احلافه العسكرية وقواعده بينما كان هو يتوارى وراء الرجعية وفي قصورها العالية المشيدة من استغلال الجماهير » .

وقال في نفس الخطاب : « ويتصل بهذا الوهم وهو تصور امكان المصالحة مع الرجيعة على أسس وطنية ذلك اننا في الوقت الذي اعلنا فيه ايماننا بامكانية ازالة التناقضات الطبقية سلميا داخل اطار من الوحدة الوطنية كانت الرجعية تمشي في طريق اخر معاكس ، لم تكن القوى الرجعية بمثل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها ولقد رأينا في سوريا كيف تكتلت الرأسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولاسترداد جميع امتيازاتها ولو بالقوة المسلحة ولو باراقة الدماء » .

وقال في نفس الخطاب : « لقد وقعنا في خطأ كبير لا يقل أثرا عن الوهم الخطير الذي نسينا انفسنا فيه هذا الخطأ هو عدم كفاية التنظيم الشعبي . في هذا الوقت كله لم تشعر الرجعية بذرة من العرفان تجاه هذه الحرية التي تركت لها من غير استحقاق وانما العكس كان موقفها فلقد استعملت هذه الحرية لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ولتنقلب على اهدافه وخططه واحلامه وتشعل فيها النار جميعا لا تهتم ولا تبالي .. وكان خطؤنا اننا فتحنا لها الطريق الى الاتحاد القومي تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية » .

وقال يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ : « واضح كل الوضوح ان الرجعية اقلمت نفسها والرجعية مشيت في الاتحاد القومي وبعدين مابقيناش نقول ده رجعي . كنا بنقول والله راجل طيب وماشي . العملية مش فلان رجل طيب لان هو في العملية دي بيستغل مثلا عشرة الاف جنيه ويعمل

غدا ويوم الجمعة يعمل فول نابت وشوية عيش بخمسة جنيه ويلم الناس وكل الناس قولوا ان فلان الفلاني ده راجل طيب . يعني العملية هي استغلال وتغطية للاستغلال . او يدبح دبيحة كل شهر او شهرين ويجيب الناس اللي هو واخد فلوسهم وواخد عرق جبينهم ويوكلهم اكلة ويقولوا الله الراجل ده طيب دبح لنا دبيحة العملية مش عملية سنة ولا عملية صدقة بأي حال من الاحوال العملية عملية حقوق وعملية واجبات. والله بكل اسف احنا برضه فكرنا في هذه الطريقة وانضحك علينا تمام زي ما انضحك على الفلاحين اللي بيدبحوا لهم الدبايح كل جمعة وبيغدوهم او بيعشوهم وقلنا والله فلان ده راجل طيب وفلان ده راجل فيه شيء لله « .

ثم قال عن السنين القليلة التي سبقت : « بعد سنة ١٩٥٧ رفع الرجعيون يفط اشتراكيتهم وفعلا هم اصلهم بيكسبوا من زيادة الانتاج واحد رجعي او راسمالي مستغل او اصلا اقطاعي تلاقيه عامل جوابات ومعلق يفط في الاشتراكية وكلام .. ليه ؟ طالما الاشتراكية يفط بس هم مبسوطين طالما الاشتراكية شعارات بس هم زعلانين ليه ؟ ده هم عايزين كده .. مستعدين يحطوا شعراء في الاشتراكية اد اللي بنقولها عشرين مرة بس ما نحطش الاشتراكية موضع التنفيذ وما نطبقهاش ». « في سنة ١٩٦٠ انا كنت اشعر ان احنا يمكن الدفع الثوري غير قائم الثورة بدات تتعثر الراسمالية المستغلة بدات تنفذ وبدات تتهرب وتتسلل الى الصف . والامثلة كانت امامي واضحة وكانت امامي باينة كل الخطر في ايه ؟ في الراسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الوطنية او تلم الثورة لحسابها الخاص» . «في سنة ٦٠ انا كنت تملي اتكلم واقول سيطرة راس المال على الحكم سنة ١٩٦٠ انا ابتدات اشعر بالخوف او الخطر من سيطرة راس المال على الحكم زي ما قلت لكم مش معنى سيطرة راس المال على الحكم اني اجيب اللي بيبقوا الراسماليين والمليونيرات ويكونوا وزارة باي حال من الاحوال . لا . ولكن دول كانوا زمان بيروحوا للوزراء ومعروف انهم بتتعمل وزارة ده من شركة فلان وده من شركة علان ابتداوا دلوقتي ينفذوا الى كبار الموظفين . اللي حصلت مثلا في مديرية التحرير دي تبين فعلا ان فيه خطورة من سيطرة راس المال على الحكم . لانه كان اللي في الوزارة اصله استاذ او استاذ مساعد في الجامعة وجه وتولى مسؤولية بهذا الشكل ثم بعد هذا قبل انه ياخذ رشوة وهو بعد ما بقى وكيل وزارة يبقى الواحد ساعات بيشعر بالقلق والخوف على مصيرنا وناس مشيوا بهذا الشكل وبيبقى ده من سيطرة راس المال على الحكم لان رد انتاج مصانعنا والحصول على انتاج مصانع خارجية رغم اننا في حاجة الى كل مليم من العملة الصعبة ده ايضا بيمثل ان هناك خطر كبير لان راس المال يريد أن يسيطر

على الحكم وينفذ مش قادر يسيطر من فوق اهو بييجي يسيطر من اي حلقة من الحلقات بيجدها ضعيفة » .

واخيرا قال في نفس الخطاب : « حاولنا نحل بالوسائل السلمية حاولنا نحل في اطار من الوحدة الوطنية ولكن النية كانت من طرف واحد . لان هناك خلافات أساسية وخلافات جذرية ولقينا الرجعية أما بتستكين بتستكين حتى تجد الفرصة وبتستكين لغاية الوقت المناسب وبتتزلف وتتملق علشان تحمي فلوسها وبتحمي نفسها ولكن بتستكين للوقت المناسب . ولكن هل نجح الكلام اللي قلناه هل نجح اللي قلناه ان احنا عايزين نحل المتناقضات في داخل اطار من الوحدة الوطنية بالطرق السلمية . لان ما نجحش . من جانبنا تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا بنقول عايزين نعمل محاولة جديدة تبين طيبة الشعب وتبين عمق هذا الشعب الاصيل في الحضارة . ولكن لا يمكن ان يتم عمل النية على اتمامه من جانب واحد ، اما الجانب الاخر فهو ينتهز أو ينتظر الفرص المناسبة» .

وفي يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ يعيد تأكيد نقده للتجربة ويشير الى « نسبية » الاوضاع الاقتصادية وبالتالي يعبر عن نقلة فكرية جديرة بالتسجيل من التجريد الى الواقعية الاشتراكية فيقول : « وقد راينا في الاتحاد القومي انه حدث خطأ في التنظيم خطأ تنظيمي وانا قلت هذا الكلام في أول يوم . الخطأ التنظيمي . ان الرجعية والرجعية كلمة نسبية استطاعت ان تتسلل وتبقى لها القيادة في كثير من منظمات الاتحاد القومي . قلنا اننا نريد أن نعطي الفرصة لكل الشعب حتى ينظم نفسه في اطار من الوحدة الوطنية ويحل متناقضاته بالطرق السلمية رحبوا جدا واستطاعوا طبعا لانهم اقوياء ولهم نفوذ استطاعوا أن يصلوا ويتولوا قيادات الاتحاد القومي . أريد ان اقول لكم انه بعد تحديد الملكية بمائة فدان . أنا كنت بالامس اطلع على أسماء العائلات وما يملكون من أرض العائلات التي عندها مائة فدان . توجد عائلة بها ٣٢ شخصا كل واحد يملك مائة فدان وهذا يعني أن الاقطاع موجود طبعا في القرية وهناك عائلات بها ١٥ و١٨ فردا يملك كل منهم مائة فدان . لا نظن اننا قضينا على الاقطاع بتحديد الملكية بمائة فدان » .

ثم نقد نفسه نقدا ذاتيا شجاعا في ٢ يوليو ١٩٦٢ حين قال : « ان الفكر الثوري في تلك الفترة وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التي كان لابد ان تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية على قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة . ولقد كان من اثر ذلك ان محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ما حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة

وما اصابها بالشلل واقعدها عن الحركة بل وكاد ان ينحرف بها في بعض الاحيان عن الاتجاه الثوري الاصيل » .

الديموقراطية الاشتراكية

١٧ ــ لا تحتاج الفقرات السابقة الى تعليق ففيها نجد عبد الناصر في مرحلة تطور فكري عميق وشامل . ومن خلال حرارة التجربة التي خاضها نجد قيمه الثورية تتألق الى حد مواجهة نفسه . ولا شك في أن عبد الناصر ١٩٦١ كان ، وسيبقى في التاريخ اكثر من عبد الناصر ١٩٥٢ . ذلك لان عبد الناصر في السلطة وفي وقت كانت زعامته قد قاربت ان تكون اسطورة ، وكانت قيادته لمائة مليون عربي واقعا لا يستطيع احد ان يماري فيه ، وكان قد قضى منذ عام ١٩٥٢ سنوات مجهدة لم تخل سنة فيها من صراع وتخللتها حرب ١٩٥٦ وهزيمتها العسكرية .. هذا بالاضافة الى معارضة عبد الناصر في ذلك الوقت كانت مثل السباحة صعودا في مساقط الشلالات .. كل تلك العوامل « الموضوعية » كانت كفيلة بأن تجنب عبد الناصر مخاطر ثورة جديدة ضد نظامه وضد افكاره، وتجنح به الى الراحة او اليأس . وهنا تجلت عناصر « الثورية » في جمال عبد الناصر باوضح ما يكون فواجه في عام ١٩٦١ ذات ثورة ١٩٥٢ وقادها مرة اخرى بصلابة نادرة نحو درجة أعلى من مراتب الثورات . وقد كان عبد الناصر مدركا تماما عبء الثورة الجديدة . ولعل النص الذي اوردناه من قبل عن تأملاته قبل ثورة ١٩٦١ يكشف عن مصدر الثورية التي كان يتمتع بها عبد الناصر . انه الشعب . اعني الولاء المطلق للشعب والارتباط بالشعب وحده . « لقد تضيت الايام الاخيرة كلها افكر في شعبنا العظيم في كل مكان في القرى وفي المصانع وفي الجامعات وفي المعامل وفي المواقع الامامية من خط النار المواجه للعدو ومع جنودنا وفي البيوت الصغيرة المضيئة بالامل في مستقبل افضل ». هكذا قال في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ ولم يكن في حاجة الى أن يقول هذا لولا انه كان صادقا فيما يقول . والواقع ان تاريخ عبد الناصر كله يفصح عن فهمه لموقعه . فلم يكن يعتبر نفسه حاكما للثورة بل ثائرا في الحكم . ولم يتردد ابدا في أن يختار الثور ة في كل وقت شعر فيه بأن الحكم يكاد يطغى عليها .

على اي حال فان عبد الناصر كان يدرك ايضا ان الانتقال من المفهوم

الليبرالي للديموقراطية الى المفهوم الاشتراكي ليس نموا فكريا كميا بل هو تطور اسفر عن تغير نوعي في مفهومه للديموقراطية . وهو يعبر عن هذا المعنى تعبيرا صريحا في حوار دار يوم ٧ ابريل ١٩٦٣ خلال مباحثات الوحدة الثلاثية مع العراق وسورية . قال : « لو كنت سألتنا يوم ٢٣ يوليو ما هي الديموقراطية وما هي الحرية كنا اجبناك على هذا السؤال بس اجابتنا النهاردة تختلف كلية عن اجابتنا يوم ٢٣ يوليو .. وحصل خلاف بيننا بعد ٢٣ يوليو على التفسير وصممنا على التفسير اللي موجود في المبادىء الستة وكان العمل هو اطلاق الحرية البورجوازية قررنا اقامة الانتخابات في فبراير هذا في ٢٣ يوليو .. وبعدين وجدنا لما جينا نبحث الاصلاح الزراعي اننا حانسلم البرلمان للاقطاعيين اللي هما رافضين الاصلاح الزراعي لانهم هم اللي حاينجحوا في البرلمان فغيرنا المفهوم واعلنا فترة انتقالية لمدة ٣ سنوات وعملنا دستور ١٩٥٦ فكان يوم ٢٣ يوليو لنا مفهوم .. النهاردة لنا مفهوم يختلف كلية عن مفهومنا يوم ٢٣ يوليو ٥٢ ولكن هذا التغيير كان نتيجة التطبيق والممارسة » .

١٨ — وكما اننا لسنا في حاجة الى تعليق لبيان كيف انتقل عبد الناصر من المفهوم الليبرالي الى المفهوم الاشتراكي للديموقراطية ، فاننا لسنا في حاجة في بيان المفهوم الاشتراكي للديموقراطية كما تبناه عبد الناصر الى فقرات من خطبه . ذلك لانه قد تولى صياغته في الميثاق الذي صدر كوثيقة في ٢٠ يونيو ١٩٦٢ وان كان عبد الناصر قد وضع بعض احكامه موضع التنفيذ منذ صيف ١٩٦١ فنحن ننقله — مجمعا — من الميثاق ذاته .

اولا — ديموقراطية اشتراكية :

« ان الديموقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الأثنين انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية ان تحلق الى افاق الغد المرتقب » ، « انه لا معنى للديموقراطية السياسية أو للحرية في صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية أو الحرية في صورتها الاجتماعية » . « ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش . ان حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانا

فقدت كل قيمة واصبحت خديعة مضللة للشعب » . « ان الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية وان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة : ان يتحرر الانسان من الاستغلال في جميع صوره . ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة الوطنية . أن يتخلص من كل قلق يهدد أمن المستقبل في حياته . بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر ان يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضي حكمها » .

ثانيا ــ تحالف قوى الشعب :

(١) « ان الديموقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديموقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب ، سلطة مجموع الشعب وسيادته . والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وانما ينبغي ان يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفروق بين الطبقات » .

(٢) « ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فان سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية ــ أولا وقبل كل شيء ــ من جميع اسلحتها » .
« ان تحالف الرجعية وراس المال المستغل يجب ان يسقط » .

(٣) « لابد ان ينفسح المجال بعد ذلك ديموقراطيا للتفاعل الديموقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هي البديل الشرعي لتحالف الاقطاع وراس المال المستغل وهو القادر على احلال الديموقراطية السليمة محل الديموقراطية الرجعية » . « ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب الوطنية » .

ثالثا ـ تنظيم التحالف :

« ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة » . « ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابد ان تتمثل ـ بحق وبعدل ـ القوى المكونة للاغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما انها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . وكل ذلك ـ فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للاغلبية ـ ضمان اكيد لقوى الدفع الثوري ، نابعة من مصادرها الطبيعية الاصيلة . ومن هنا فان الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية باعتبارهم اغلبية الشعب كما انها الاغلبية التي طال حرمانها من صنع مستقبلها وتوجيهه » .

رابعا ـ قيادة التحالف :

(١) « ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات » .

(٢) « ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب. وانما هي تاكيد للديموقراطية على اعلى المستويات » .

خامسا ــ الديموقراطية الشعبية :

« ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق اجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب .. كذلك فان الحكم يجب ان ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات الشعبية » .

خلاصة وتعليق :

١٩ ــ خلاصة النظرية الديموقراطية التي جاءت في الميثاق هي أن الديموقراطية السليمة تتكون من عنصرين : تحرر وممارسة . وان غايتها ان تنقل سلطة الدولة الى السلطة الشعبية . أما عن التحرر فهو لا يتحقق الا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي والفقر وهذا يعني أن الاشتراكية عنصر اساسي واولي لامكان قيام ديموقراطية سليمة . أو ــ كما قال عبد الناصر ــ « هناك اتصال عضوي بين الاشتراكية والديموقراطية حتى ليصدق القول بان الاشتراكية هي ديموقراطية الاقتصاد كما ان الديموقراطية هي اشتراكية السياسة » .

اما عن الممارسة فيجب أولا عزل أو استبعاد أعداء التحرر (الاشتراكية) اعداء الشعب . ويبقى « الحرية كل الحرية للشعب » . ولكن الشعب مكون من قوى اجتماعية لها مصلحة مشتركة في الاشتراكية ولكنها تختلف فيما عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتفصل فيما بينهما فروق اجتماعية وثقافية . هؤلاء جميعا يجب أن يمارسوا حرياتهم في نطاق موقفهم الموحد من عدوهم المشترك ، اي أن يقيموا فيما بينهم حلفا أو جبهة . اما الفروق بينهم فانها لابد إن تذوب سلميا اي بدون صراع عدائي بين تلك القوى . غير انه نتيجة ظروف تاريخية طال فيها استغلال العمال والفلاحين وتعبيرا عن ظروف واقعية انهم يمثلون اغلبية الشعب ، فلابد من ضمان ٥٠ ٪ على الاقل من مقاعد المنظمات المنتخبة للعمال والفلاحين. يستوى ان يكونوا عمالا او فلاحين فان المقصود هو تعويض تخلفهم التاريخي واخراجهم من سلبيتهم الموروثة . ولكن لما كان كل تحالف لابد

له من قيادة ، وكانت الديموقراطية لا تسمح بسيطرة « طبقة » ، فلابد من أن يقود التحالف حزب يتكون من العناصر القيادية بصرف النظر عن انتمائها الى أي من القوى المتحالفة .

لقد أوردنا هذا التلخيص في فقرتين لنفرق بين مضمونيهما وذلك لانهما لا يستويان حجية والزاما . الفقرة الاولى تضمنت المبدأ الديموقراطي الملزم دائما وهو الا ديموقراطية بدون اشتراكية في مصر وفي كل المجتمعات النامية في هذا العصر ، اذ تكون الاشتراكية هي المبدأ الاقتصادي السليم للتنمية وحل مشكلة الفقر بالنسبة لاغلبية الشعب . اما الفقرة الثانية فقد تضمنت اسلوب الممارسة الذي رأى الميثاق انه مناسب للواقع المصري حين اصداره . فالعزل والاستبعاد اسلوب لمواجهة اعداء الثورة الاشتراكية . فهو يقوم على ان ثمة قوى قائمة مناهضة للنظام الاشتراكي . وهو يتسع أو يضيق تبعا لنمو او انكماش تلك القوى . وفي عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ لم تقابل اجراءات التحول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جدية فاكتفى الميثاق بتجريد الرجعية من اسلحتها عن طريق « القانون » (تحديد الملكية — الحراسة — العزل ..) وهذا ليس مبدأ ديموقراطيا ، ذلك لانه يفترض ابتداء ان الاشتراكيين في السلطة حيث يستطيعون تجريد الرجعية من اسلحتها بالوسائل التشريعية ، ولا يكون الاشتراكيون في السلطة دائما . كما انه يفترض ان الرجعية لن تقاوم فيكتفي بتجريدها من اسلحتها . ولكن الرجعية قد تقاوم وبضراوة خاصة اذا امتلكت اكثر الاسلحة مقدرة على العنف : السلطة . اي أن اسلوب التعامل مع الرجعية يتوقف في النهاية على موقف الرجعية ذاتها ونوع الاسلحة التي تستعملها . وهذا ليس موقفا مبدئيا . ثم نأتي لفكرة التحالف ، وهي — ايضا — ليست مبدأ ديموقراطيا ، ولكنها اسلوب ديموقراطي تواجه به قوى مختلفة أصلا عدوا مشتركا في معركة مشتركة فتؤجل صراعاتها ، الى أن تنتصر . فهي — دائما — مؤقتة ومرحلية الى ان تنتصر في معركتها المشتركة . وهي دائما — متوقفة — على الالتزام المتبادل بين اطرافها بالتحالف الى حين النصر . فاذا انتهت معركتها عادت الى مواقفها المختلفة ، او تحالفت مرة أخرى على هدف مشترك جديد . وان انفض احد اطراف الحلف وحاول ان « يبلع » او يصفي او يسير على حلفائه من خلال الجبهة لا بد ان تنفض الجبهة او الحلف . وكل هذه بدهيات يعرفها علم السياسة ويعرف انها تكتيكية او استراتيجية — تبعا لموضوع التحالف — ولكنها ليست مبدئية ، بمعنى ان التحالف ليس مقصودا بذاته بل هو مقصود لتحقيق الغاية التي تم التحالف من اجل تحقيقها . عنصر الغاية هذا يجعل الموقف من التحالف مختلفا تبعا للموقف من غايته . فالرجعية قد تتحالف كما يتحالف التقدميون ، كما تتحالف الدول على الدفاع

او العدوان . ولما كانت الغاية مجرد نوايا معلنة ، والنوايا لا يعتد بهــا كثيرا في السياسة ، فان الضمان الحقيقي هو ان قيادة التحالف . في معارك التحرر الوطني مثلا ، قد يضم التحالف جماعات ومجموعــات واحزابا وقوى مختلفة ، وقد يقبل المتطوعون حتى بدون سؤال عــن بواعثهم ويكفي ان تكون القيادة ــ قيادة التحالف ــ وطنية تحرريـــة . كذلك الامر اذا كان التحالف على غاية الاشتراكية ففي مرحلة معينة قد يضم التحالف قوى كثيرة وقد يكون من بينها صغار الراسماليين او حتى متوسطوهم اذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الاولى ، ويبقى الضمان الحقيقي لاستمرار التحالف ونجاحه في أن تكون قيادته للاشتراكيـــين . ثم نأتي الى « تذويب الفروق بين الطبقات سلميا » . وهو ايضا ليس مبدأ ديموقراطيا بل هو أسلوب ديموقراطي مناسب لظروف خاصة تتحقق فيها كــل شروطه . واول شروطه ان تكون سلطة الدولة في يــد الاشتراكيين لانهم وحدهم الذين يستهدفون « تذويب الفروق بــين الطبقات » . وهي حينئذ تتــم سلميا حتى بدون نص ، اولا ، لانــه لا توجد دولة في العالم ايا كان نظامها تقبل تذويب الفروق بين الطبقات بالعنف ، ثانيا ، لان الوسيلة السلمية لتذويب الفروق بين الطبقــات « سلميا » هو التشريع وهو ما يعني ان الاشتراكيــين في السلطــة يستعلمون الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يؤدي ذلــك الى تذويب الفروق بين الطبقات . هذا الشرط لا يتحقق دائمــا فالراسماليون مثلا « يؤمنون » بان الفروق بين الطبقات امر طبيعي ومفيد ولا يجوز التدخل لاذابتها أو ازالتهــا . وبالتالــي حين يستولي الراسماليون على الحكم في اية دولة لا يكون ثمة مجال لتذويب الفروق بين الطبقات سلميا . ولقد اعترف صاحب الميثاق بهذا قبل أن يصــدر الميثاق بعامين . قال جمال عبد الناصر في ٩ يوليو ١٩٦٠ : « في محاولة القلة التي لا تملك الاحتفاظ بما تملكه ومحاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبح الصراع الدموي امرا محتما باعتباره الطريــق الوحيد الى التغيير » .. ولعل هذا يفسر اختياره الاشتراكية طريقا والتحالف وسيلة اي ليجنب مصر الصراع الدموي المحتوم ... واخيرا فان ضمان ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين ليس مبدأ ديموقراطيا ولكنه اسلوب ديموقراطي لمعالجة مشكلة التخلف التاريخي الــذي أصــاب العمال والفلاحين نتيجة لظروف سابقة فحملهم على العزلة والانعــزال واخافهــم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنــون فنونها ولا يطيقون تكلفتها .. وهو ظرف طــارىء لا يقيــد العمــال والفلاحين فيما لو اختاروا لانفسهم ساحة المعارك السياسية ليحصلوا بانفسهم على ما يستحقون .

هــذا رأينا فلعله ان ينفع الذين في حاجة اليــه .

١٢ يناير ١٩٧٧

فهـــــرس

ص

جمال عبـــد الناصر
من الديموقراطية الليبرالية الــــى الديموقراطية الاشتراكية
(دراسة في اقواله)

ص ١٩٧